الجامعة الأمريكية المفتوحة
قسم الاقتصاد الإسلامى

العلاقات الاقتصادية الدولية فى الإسلام

دراسة مقارنة

إعداد

الدكتور
صلاح الدين فهمى محمود
أستاذ الاقتصاد
بالجامعة الأمريكية المفتوحة
وكلية التجارة جامعة الأزهر

مقدمة

يمثل هذا الكتاب رؤية عن العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام قام الكاتب بتكوينها من خلال العديد من المؤلفات والدراسات والأبحاث الي تناولت هذا الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

يغطى الكتاب مرحلة متقدمة نوعا ما في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية سبقتها مرحلة أولية عن النظريات والأسس العامة في هذا المجال .

يبدأ الكتاب بدراسة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بين التحريرية والحمائية المتمثلة فى التجمعات والتكتلات الاقتصادية ، ثم يتبع ذلك دراسة للجانب النظرى للعلاقات الاقتصادية الدولية فى تطورها من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية سواء في مجال تجارة السلع أو تجارة الخدمات الدولية .

بعد ذلك يمهد الكتاب لموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية بين بلدان العالم الإسلامى بالتعرض للوضع الاقتصادى لدول العالم الإسلامى ، ثم تحديد الأسس الاقتصادية للعلاقات الدولية بين البلدان الإسلامية ، وذلك للوقوف على أسباب التحصص ، وتقسيم العمل الدولى في هذه الدول ، وموقف البلدان الإسلامية من إنتقالات الأفراد والسلع ورءوس الأموال الدولية .

كما يشكل الفصل السادس وصفا لعملية التنمية فى بلدان العالم الإسلامى كمدخل أو تهئية للتكامل الاقتصادى بين بلدانه ، أما الفصل السابع فيحدد عناصر القوة الاقتصادية للمعاملات الدولية في العالم الإسلامى ، كما يتعرض الفصل الثامن للبدائل المطروحة للتكامل الاقتصادى العربي فى ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية..

وأخيرا نخصص الفصل التاسع لنظام التجارة العالمى " بعد جولة أوروجواى " وإنعكاسات هذا النظام على بلدان العالم الإسلامى .

وأود أن اؤكد أن هذا الكتاب لا يخرج عن كونه تجميع لرؤى العديد من الكتاب والمؤلفين والباحثين ، ولولاهم ما كان لهذا الجهد أن يرى النور ، فجزاهم الله عنى وعن المسلمين خير الجزاء .

وبالله التوفيق ،،،

د. صلاح الدين فهمى محمود

الفصل الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية بين التحريرية والحمائية

أهداف الفصل الأول :

يفترض أن يصبح الدارس في نهاية دراسته لهذه الوحدة قادرا على أن :

١ - التأكيد على أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتنازعها قوتان : **التحريرية** متمثلة في النظام العالمى الجديد الذي يدعو إلى مزيد من تحرير العلاقات الدولية بين الدول ، وهذا ما تمثله بنود منظمة التجارة العالمية ، **والحمائية** متمثلة فى تكوين التجمعات الاقتصادية التجارية بأشكالها الإقليمية وشبه الإقليمية وعبر الإقليمية .

٢ - تحديد المفاهيم الخاصة بالتكتلات أو المجموعات الاقتصادية .

٣ - معرفة عوامل قيام التجمعات الاقتصادية وتطورها .

٤ - الوقوف على أشكال التجمعات الاقتصادية .

٥ - معرفة مزايا التجمعات وواقعها الراهن .

الفصل الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية

بين التحريرية والتجمعات الاقتصادية

لا تقتصر العلاقات الاقتصادية علي الأفراد المقيمين داخل إقليم الدولة ، وإنما تقوم أيضا علاقات اقتصادية كثيرة بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة ، ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية . وتتنوع هذه العلاقات ؛ فهى تشمل انتقالات السلع فيما بين الدول ، وهو ما يعرف بالتجارة الدولية . لكن هذه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تقتصر على انتقالات السلع وما يرتبط بها من وسائل للدفع ، فهى تشمل أيضا انتقال عناصر الانتاج ، فالعنصر البشرى ينتقل من دولة إلى أخرى بشكل مؤقت كما هو الحال فى السياحة، أو بأشكال أكثر استقرارا كما في حالات الهجرة أو الانتقال للعمل في دول أخرى ، كذلك تشمل العلاقات الاقتصادية الدولية إنتقال رءوس الأموال للاستثمار فى دول أخري أو لاقراضها أو بمناسبة تقديم المنح والمساعدات . ورغم أن دراسات العلاقات الاقتصادية الدولية تتسع لدراسة كافة هذه الجوانب ، فإن موضوع التجارة والمدفوعات الدولية قد حظى بأكبر قدر من الإهتمام وبعده إنتقال رءوس الأموال .

وعلي الرغم من أن إنشاء منظمة التجارة العالمية ، قد أدى إلى زيادة درجات التحرير فى المعاملات الاقتصادية بين الدول بالقياس لما كان عليه الحال قبل ذلك ، إلا أن الملاحظ من جهة أخرى أن هناك إتجاها يتزايد نحو الحمائية عن طريق تكوين التجمعات الاقتصادية التجارية باشكالها الإقليمية وشبه الإقليمية وعبر الإقليمية ، ولقد أباحت إتفاقية الجات

إقامة مثل هذه التجمعات كالمناطق التجارية الحرة والإتحادات الجمركية ، طبقا للمادة (٢٤) من إتفاقية الجات .

إذن تتنازع العلاقات الاقتصادية الدولية قوتان : التحريرية والحمائية ويجب علي البلدان النامية ومنها البلدان العربية والإسلامية أن تتعامل مع هاتين القوتين بما يعظم استفادتها من العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعليه فإن على هذه البلدان أن :

١ - تنمي قدراتها الذاتية وقدراتها التنافسية للاستفادة من إنفتاح الأسواق وفرص النفاذ المتاحة لها .

٢ - وعليها أيضا أن تستفيد من فرص الدعم والحماية من خلال تكوين التجمعات والتكتلات الاقتصادية بأنواعها المختلفة من أجل الدخول إلى السوق العالمي وهي فى منافسة متكافئة إلى حد ما مع الكيانات العملاقة .

وسوف نخصص الفصل التالى لدراسة التجمعات الاقتصادية كمدخل فيما بعد للعلاقات الاقتصادية بين الكيانات الاقتصادية المتعددة .

أصبحت " التجمعات الاقتصادية " من الحقائق المسلم بها فى النظام الاقتصادى الدولي الراهن ، وتحولت الخريطة الاقتصادية العالمية إلى تجمعات إقتصادية بعضها إقليمي والآخر شبه إقليمى وتميز العقد الأخير من القرن العشرين بظهور ما يسمى بالتجمعات عبر الإقليمية، وباتت تلك التجمعات تشمل نحو ٨٠٪ من سكان العالم وتسيطر على ٨٥٪ من التجارة العالمية وذلك وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسب مع الألفية الثالثة .

وفى الوقت الذى تزايدت فيه التجمعات الاقتصادية بشكل مطرد ، شهد العالم العديد من التحولات الاقتصادية لعل أهمها قيام منظمة التجارة العالمية وتنامي ظاهرة العولمة بما

تعنيه من تلاشى للحدود وتدفق لحركة السلع والخدمات والمعلومات دون قيود أو حواجز وتحول العالم إلى قرية صغيرة يعرف ويتأثر من يقيم فى أدناها بما يجرى ويدور فى أقصاها .

وثمة إعتقاد بأن تنامي ظاهرة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية يستتبعه إنكماش أو إنحسار لظاهرة التجمعات الاقتصادية التي تفقد مبررات وجودها مع تلاشى الحدود وإختصار المسافات ومن ثم تحول العالم إلي سوق داخلية واحدة . ومن هنا يثور تساؤل جوهرى هو : كيف يمكن تفسير تنامي وتزايد التجمعات الاقتصادية في عالم اليوم وما هو مستقبل هذه التجمعات في القرن الجديد فى ظل تنامى ظاهرة العولمة والإتجاه المتزايد لحرية تدفق السلع والخدمات بين كل الدول . ويسعى هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤل المطروح من خلال استعراض الموضوعات التالية :

أولا : تحديد المفاهيم .

ثانيا : في عوامل قيام التجمعات الاقتصادية وتطورها .

ثالثا : أشكال التجمعات الاقتصادية .

رابعا : مزايا التجمعات الاقتصادية .

خامسا : واقع التجمعات الاقتصادية الراهنة .

سادسا : خلاصة واستنتاجات .

أولا : تحديد المفاهيم :

إن الحديث عن التجمعات الاقتصادية وواقعها الراهن يفترض تنقية أو توضيح بعض المفاهيم المرتبطة بها مثل مفهوم المجموعة Group والكتلة Bloc حتي يتسنى لنا معرفة أيهما أدق فى الوصف أن يقال تجمعات إقتصادية أو تكتلات إقتصادية .

١ - مفهوم المجموعة :

يمكن تعريف المجموعة بأنها : " إرتباط بين عدد من الدول فى إطار تنظيمى يهدف إلى التشاور بشأن الموضوعات المطروحة في المنظمات والمؤتمرات والإجتماعات " ، بعبارة أخري فإن المجموعة " تجمع من الدول على درجة من التنظيم تعقد إجتماعاتها بصفة منتظمة ولكنها لا تلتزم بموقف موحد أو بموقف الأغلبية ، وينطبق هذا المفهوم على كافة المجموعات الدولية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٢ - مفهوم الكتلة :

تعرف الكتلة بأنها مجموعة من الدول تجتمع بإنتظام لمناقشة مشكلة مشتركة ، ويرتبط تصويت أعضائها بالقرار الذى تتخذه المجموعة ، وتعمل كوحدة فى المحافل والمنظمات الدولية.

وفي تعريف أخر توصف الكتلة بأنها " مجموعة تصوت دائما كوحدة إزاء جميع المسائل المختلف عليها إما لأن لها أيديولوجية واحدة أو مصالح مشتركة أو لأنها ترتبط بجهاز للتشاور في موضوعات السياسة الخارجية أو لأنها تقع في نفس المنطقة الجغرافية " .

ويؤخذ على التعريف السابق الخلط بين مفهوم المجموعة ومفهوم الكتلة ، فرباط المصلحة المشتركة لا يخلق بالضرورة كتلة تصويتية ، ووحدة الأيديولوجية لا تعنى أن هناك وحدة في التصويت ، فالدول الإسلامية رغم أن العامل المشترك فيما بينها هو رباط الدين ،

إلا أن الممارسة العملية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولى يشير إلى أنها ليست وحدة تصويتية لا في المنظمات ولا المؤتمرات ذات الطابع العالمى .

يبين مما تقدم أن هناك تداخلا وتلاحما بين مفهومى الكتلة والمجموعة ، لكن يبقي في التحليل الأخير أن الكتلة أكثر تماسكا وتجانسا من المجموعة بيد أن مفهوم المجموعة أو التجمع أو المنتدى هو السائد علي الأقل في إطلاق التسميات علي الكيانات الاقتصادية التى تضم أكثر من دولة .

ومن الجدير بالذكر أن القرن العشرين شهد في سنواته الأخيرة بروز تجمعات إقتصادية دولية ينطبق عليها وصف : التكتل " مثل الإتحاد الأوروبى دون أن تحمل هذا الوصف ربما لإرتباطه بمفهوم الأحلاف العسكرية الذي هو تجمع لأغراض عسكرية سياسية بالدرجة الأولى ، فى حين أن التكتل كقاعدة يستهدف التعاون في الشئون السياسية والاقتصادية .

ثانيا : عوامل قيام التجمعات الاقتصادية وتطورها :

من المعلوم أن نشوء المنظمات الدولية كان مرهونا بالأساس بدوافع إقتصادية ، حيث إهتمت المؤتمرات التى تزايد إنعقادها في القرن التاسع عشر بمسألة تقنين الملاحة في الأنهار الدولية ، فكانت إحدى لجان مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ معنية بهذا الأمر ، ثم ظهرت بعد ذلك اللجان الدولية التى تعد النواة الأولى للمنظمات الدولية فى صورتها الحديثة .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية سعت الدول الأوربية التي عانت من مضاعفات تلك الحرب إلى إقامة تنظيمات ذات أهداف اقتصادية ، وكان أول هذه التجمعات " الجماعة الأوربية للفحم والصلب " التى ظهرت فى أغسطس ١٩٥٢ ، وكان هدفها الرئيسى وضع مصادر الدول الأعضاء من الفحم والصلب فى سوق واحدة بدون عوائق أو قيود .

وعموما فقد فرضت المشكلات الاقتصادية وتنوعها وتعقدها ، تزايد وتعدد المشكلات الإقليمية والدولية ، فالعالم من حيث الإختلاف والتعقيد فى الشئون الاقتصادية والثقافية والإدارية ، ومن حيث المسافات قد بلغ حدا لا يسمح ولا يستقيم معه إلا الإهتمام بالعمل المشترك الذى يتناول كل هذه المشاكل فى مسئولية عامة مشتركة . وفي تعبير آخر فإن وحدة المصالح الاقتصادية أوجدت العديد من التجمعات الاقتصادية فى كل قارات العالم .

ولقد شهد العالم منذ أوائل السبعينات مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية التى ساهمت بصورة أو بأخرى في تزايد الإتجاه نحو تكوين التجمعات الاقتصادية ، ومن أبرزها التضخم العالمى ، وإنهيار نظام النقد العالمى ، وإرتفاع أسعار البترول بعد حرب التحرير العربية فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان لهذه الأحداث تداعياتها التى تمثلت في تأسيس الوكالة الدولية للطاقة والتى جمعت الدول المتقدمة فى مواجة كارتل الأوبك .

وإذا كانت العوامل الاقتصادية قد دفعت بصورة أو بأخري إلي التجمع الإقليمي ، فإن

العوامل السياسية والاعتبارات الأمنية والدفاعية المشتركة فى بعض الأحيان كانت الأساس فى قيام تلك التجمعات ، فقيام مجلس التعاون الخليجي وإن كان لأسباب اقتصادية ، إلا أن ثمة تطورات سياسية عجلت بقيامه أهمها قيام الثورة الإيرانية وسقوط شاه إيران في فبراير ١٩٧٩ والغزو السوفيتى لأفغانستان في نفس العام ، وإندلاع الحرب الإيرانية العراقية في أوائل عام ١٩٨٠ كما ظهر الأسيان عام ١٩٦٧ ليكون حائط صد فى مواجهة المد الشيوعى.

ومن ناحية أخرى ، فإن التطور التكنولوجى السريع ، ومحاولة الإنتفاع بالمرافق الدولية التى تمثل تراثا إنسانيا مشتركا ، قد دفع إلى المطالبة بتنظيم الإنتفاع بالبحار كمرفق دولي ، ولقد أدركت الدول أنها لن تتمكن من الحصول علي أكبر قدر من المزايا والمنافع إلا من خلال تجمعها فى تكتلات ذات مصالح وأهداف مشتركة بغية تدعيم قدرتها التساومية . فالفريق التفاوضى الأكثر عددا والأوفر تنوعا فى إمكانياته وقوته الاقتصادية الدولية يمكنه أن يحقق نتائج تخدم مصالحه وأهدافه وتمكنه أيضا من تنفيذ إرادته ، ومن المجموعات التي تربطها ظروف وأوضاع متشابهة تلك التى ظهرت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (١٩٧٣ - ١٩٨٢) مثل مجموعة الدول المتميزة جغرافيا وتلك المتضررة ومجموعة الدول الحبيسة .

ثالثا : أشكال التجمعات الاقتصادية :

يتعين بادئ ذي بدء التفرقة بين التعاون والتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية فالتعاون يهدف إلى تذليل العقبات فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . أما التكامل فيهدف إلى إزالة العقبات التى تعترض العلاقات الاقتصادية بين الدول فى سبيل الوحدة الاقتصادية ، التي تهدف هي الأخرى إلى إزالة العقبات والمشاكل ليصبح الاقتصاد موحدا ، ويهدف الإندماج الاقتصادى بشكل عام إلى خلق كيان إقتصادى جديد وإعادة ترتيب الهياكل الاقتصادية القائمة ، في حين يهدف التكامل الاقتصادى إلى دمج أجزاء فى كل واحد ، ولهذا فإن الإندماج والتكامل يهدفان إلي تحقيق نفس الهدف وهو الوحدة الاقتصادية .

وعموما ، فإن التجمعات الاقتصادية التكاملية تأخذ أشكالا خمسة هى : منطقة التجارة الحرة ، الإتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ، الإتحاد الإقتصادي ، والتكامل الاقتصادى الكلى .

١ - منطقة التجارة الحرة Free Trade Area :

يعنى قيام منطقة للتجارة الحرة تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية والقيود الكمية داخل المنطقة مع الإحتفاظ بهذه القيود في مواجهة الدول غير الأعضاء . ومنذ وقت ليس بالقصير سعت الدول إلى تكوين مناطق حرة للتجارة فيما بينها سواء علي المستوي الثنائى أو المستوي الجماعي . والإتفاقيات الثنائية في هذا المجال لا تقع تحت حصر ومن أشهرها فى العقود الأخيرة إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل والتي فرضت تحديات هائلة علي الدول العربية . أما الإتفاقيات الجماعية المنشئة لمناطق حرة فقد بدأت في التزايد منذ النصف الثانى من القرن العشرين ومن أمثلتها منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (١٨ فبراير ١٩٦٠م) .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه قد تم الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبري خلال عشر سنوات إبتداء من ١٩٩٨/١/١ . وإنضمت إلي المنطقة خمس عشرة دولة عربية ، وهناك أربع دول لم تستكمل بعد إجراءات إنضمامها وهي : السودان والصومال وفلسطين واليمن . وهناك ثلاث دول عربية لم تنضم بعد إلي الإتفاقية وهي : الجزائر ، وجيبوتي وجزر القمر ، كما أبلغت موريتانيا الأمانة العامة للجامعة العربية بمصادقتها على الإتفاقية لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثائق التصديق . وتشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء فى المنطقة الحرة سوقا واسعة فهى تضم ١٥ دولة عربية يصل تعداد سكانها إلى ١٩٠ مليون نسمة (٦٦٪ من مجموع العالم العربي) بمتوسط دخل فردى حوالى ٣٠٠٠ دولار أمريكي ، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي لها عن ٥٢٢ مليار دولار (٨٩٪ من الناتج الإجمالي العربى) .

وتجرى منذ عام ١٩٩٥ مفاوضات لإقامة منطقة للتجارة الحرة تضم دول الإتحاد الأوربى الخمس عشرة ، والدول المتوسطية الاثنتي عشرة (المغرب والجزائر ، تونس . مصر ، فلسطين، إسرائيل ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، قبرص ، تركيا ، مالطا) وذلك بحلول عام ٢٠١٠ ، ومن ثم يتسع نطاق هذه السوق ليصل إلي ٦٠٠ مليون نسمة .

٢ - الإتحاد الجمركى Customs Union :

يقصد بمنطقة الإتحاد الجمركي قيام الدول الأعضاء بوضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء . هذا فضلا عن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ، بعبارة أخري فإن الإتحاد الجمركي يرمى إلى أن يجعل من عدة دول أرضا جمركية واحدة وأشهر مثال لذلك منطقة الزولفرين Zollverin بين الولايات المتحدة الألمانية في القرن التاسع عشر .

وهناك أمثلة حديثة كثيرة أولها : الإتحاد الجمركى للجماعة الأوربية والذى أقيم في عام ١٩٦٨ ثم تطور إلي الإتحاد الأوروبي فى يناير ١٩٩٩ ، كما إتفقت دول مجلس التعاون الخليجي في قمتها العشرين (الرياض ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٩) على إقامة وحدة جمركية تدخل حيز التنفيذ في مارس ٢٠٠٥ .

٣ - السوق المشتركة Common Market :

ترتكز السوق المشتركة على ثلاثة أركان رئيسية هى : حرية إنتقال السلع والمنتجات ، وحرية إنتقال رؤوس الأموال ، وحرية إنتقال الأشخاص ، ومن ثم تصبح السوق المشتركة واقعا قائما بإزالة القيود تماما على إنتقال عناصر الإنتاج : العمل ورأس المال والسلع والمنتجات . وتواجه السوق المشتركة عدة عقبات أو مشكلات أهمها : عدم تكافؤ القوي الاقتصادية للدول الأعضاء ، وإنتهاج سياسات تجارية تفضيلية مقابلة ، وتبعيات التجارة الخارجية للدول الأعضاء ، وصعوبة تخفيض المبادلات مع العالم الخارجي وإختلاف النظم السياسية . وعموما فإن السوق المشتركة ما تزال أملا يداعب خيال الكثير من التجمعات الاقتصادية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين في الوقت الذى نجحت فيه أوروبا الغربية في تحقيق هذا الحلم وتجاوزته منذ عام ١٩٩٢ .

٤ - الإتحاد الإقتصادى Economic Union :

يمثل الإتحاد الإقتصادي درجة عالية من التوحد الاقتصادي . فإلي جانب قيام سوق مشتركة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء .

ويعد الإتحاد الأوروبى نموذجا للإتحاد الاقتصادى خاصة بعد معاهدة ماستريخت وقيام عملة أوربية موحدة " اليورو " بين ١١ دولة من الدول الخمس عشرة وذلك إعتبارا من يناير ١٩٩٩ .

٥ - الإندماج الإقتصادى الكامل Total Economic Integration :

فى ظل مرحلة التوحد الاقتصادي الكامل تتحول اقتصادات الدول الداخلة في التجمع إلى إقتصاد واحد وتتحد السياسات الاقتصادية لجميع الدول ، ويتطلب الأمر إنشاء سلطة عليا يكون لقراراتها صفة الإلزام . وتسعى الدول الأوربية لاقامة كيان موحد إقتصاديا وسياسيا تلغى فيه الحدود الاقتصادية والسياسية بيد أن هذه الخطوة ما زالت تلقي معارضة حيث تأبي كثير من الدول التنازل عن سيادتها وخاصة فى المجالين السياسى والاقتصادي لصالح سلطة أعلى منها .

رابعا : مزايا التجمعات الاقتصادية :

تساهم التجمعات الاقتصادية فى تحقيق مجموعة من المزايا والفوائد والمنافع المشتركة للدول الداخلة فى التجمع لعل من أهمها :

- تخفيض نفقات الإنتاج من خلال الاستفادة من وفورات النطاق الكبير .

- إعادة توزيع الموارد بحيث تنتج كل دولة السلعة الي تتوافر لها منها ميزة أكبر .

- تقليل إعتماد الدول الأعضاء علي القروض والاستثمارات الأجنبية ، ومن ثم تحسين معدلات التبادل الدولي مع العالم الخارجى وهذا يعزز ويدعم مركز العملات الوطنية في الأسواق المالية العالمية .

- زيادة الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية فى الدول الأعضاء بفعل إتساع نطاق المنافسة داخل منطقة التكامل الإقليمى .

- دعم المركز التفاوضى للمجموعة مع المجموعات الدولية الأخرى وبصفة خاصة في المؤتمرات العالمية Global Conferences .

- توفير الحماية المطلوبة للسلع العامة من خلال وجود تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي (حالة الإتحاد الجمركى) .

- تقاسم تكاليف عناصر الإنتاج وبصفة خاصة العنصر الرئيسى في العملية الرنتاجية وهو التكنولوجيا .

- تبادل الخبرات والمهارات وإقامة المشروعات الصناعية والاستراتيجية المشتركة .

- تغيير البنيان الاقتصادى للدول الداخلة في التجمع ، بمعني أن الأمر لا يقتصر على مجرد رفع الدخل القومى لهذه الدول بل يتعداه إلي تغيير نسب وعلاقات الإنتاج .

وتتضاعف هذه الفوائد كلما كان التجمع الاقتصادى ناجحا ، وهذا ما يدفع إلى تزايد طلبات الإنضمام إليه كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوربي أنجح التجمعات الاقتصادية العالمية علي الإطلاق - الذى تبذل نحو ١٣ دولة جهودا مضنية لإكتساب عضويته .

خامسا : واقع التجمعات الاقتصادية الراهنة :

تميز الربع الأخير من القرن العشرين بقيام العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف قارات العالم ويشير الواقع الراهن إلى وجود ثلاثة أنواع من التجمعات : شبه الإقليمية ، والإقليمية ، وعبر الإقليمية وتشمل هذه التجمعات نحو ٨٠٪ من سكان العالم وتسيطر على ٨٥٪ من التجارة العالمية .

وإذا كان السباق بين هذه التجمعات سيكون محموما فى القرن الحادى والعشرين فإن التساؤل الذى يثار هو : أى تلك التجمعات أقدر على البقاء فى حلبة المنافسة .

ولاشك أن الإجابة على التساؤل السابق تستدعى استعراض التطبيقات المختلفة لهذه التجمعات بشىء من التفصيل للتعرف علي مدي قوتها الاقتصادية ومساهماته فى التجارة العالمية .

١ - التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية :

يقصد بالتجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية تلك التى تضم عددا محدودا من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي بالإضافة إلى روابط اللغة والتاريخ المشترك ويندرج تحت هذا النوع " إتحاد البنولكس " الذي أنشىء عام ١٩٥٨ بهدف دعم التعاون الاقتصادى بين بلجيكا ولكسمبورج وهولندا ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والإتحاد المغاربى .

وباستثناء التجمعات التي نشأت في أوربا الغربية يلاحظ أن التجمعات شبه الإقليمية فى مختلف القارات قد تعثرت حيث لم تتوفر لها مقومات التكامل الاقتصادى نظرا لتشابه هياكلها وإعتماد صادراتها علي السلع الأولية ، وعدم وجود شبكة مواصلات متكاملة ، وعدم توافر شبكة معلومات وإحصاءات عن المقومات الاقتصادية للدول الداخلة فى التجمع ، وإفتقار الإتفاقيات الي يتم التوصل إليها إلى آلية التنفيذ ، زد علي ذلك أن معظم هذه التجمعات قد وجد بقرارات سياسية ومن ثم فإن كثيرا من هذه التجمعات لم تخط خطوة واحدة ذات شأن لتحقيق أهدافها (الإتحاد المغربي على سبيل المثال) . ليس هذا فحسب بل أن بعضها انفرط عقده عندما تعرضت دولة لإختبارات وتحديات كشفت عن هشاشة الأساس الذى قام عليه التكامل مثال ذلك حالة مجلس التعاون العربى الذي لم يعد له وجود فعلي مع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ .

وعلي وجه العموم ، فإن التجمعات شبه الإقليمية تعاني من حالة التبعية التي تربط إقتصادياتها بالدول المتقدمة ، خاصة وأنها تعتمد علي المواد الأولية كمصدر رئيسى للدخل القومى بالإضافة إلي أن معظمها يعانى من تداعيات الحقبة الاستعمارية وبصفة خاصة المشكلات الحدودية التى تطفو على السطح بين الحين والآخر الأمر الذي يشكل عائقا أمام التنسيق والتعاون الاقتصادي البناء .

٢ - التجمعات الاقتصادية الإقليمية :

تضم التجمعات الاقتصادية الإقليمية عددا من الدول الواقعة في إقليم معين ، وتكون العضوية مفتوحة لكافة الدول التى تنتسب إلى هذا الإقليم . وينتشر هذا النوع من التجمعات في معظم قارات العالم مثال ذلك تجمع الأكواس وسارك والاندوجو ودول حوض نهر مانو و الكوميسا وإيجاد في أفريقيا ، وسارك وايكو والآسيان ورابطة الدول المستقلة فى اسيا ، وتجمع الاندين والكاريكوم وميركوسكور فى أمريكا اللاتينية ، والإتحاد الأوربي فى أوروبا.

وعلي الرغم من قيام العديد من التجمعات الاقتصادية في قارات العالم المختلفة إلا أن هناك عددا محدودا من هذه التجمعات ينطبق عليه وصف " التجمع الناجح " أو علي الأقل الذى قطع شوطا نحو تحقيق الأهداف التى وردت فى الوثيقة المنشئة له .

ويمكن القول بوجود واحد من التجمعات الناجحة في كل قارة ، ويأتي على رأس هذه التجمعات الإتحاد الأوروبى الذي يضم ٣٥٠ مليون نسمة ، ومتوسط الدخل الفردى السنوى ٢٠٫٠٠٠ دولار ، ويقدر الناتج القومى الإجمالي لدوله بنحو ٧٥٠ مليار دولار (٢٥٪ من الناتج الإجمالي العالمى) أما مساهمات دوله فى التجارة العالمية فتقدر بنحو ٢٣٪ من حجم التجارة العالمية ، وفى يناير ١٩٩٩ إنطلقت العملة الأوربية " اليورو " مشكلة ما يسمى بمنطقة " اليورولاند " ، لم يتخلف عن الإنضمام إلي هذا الحدث الأوربى الفريد سوى أربع دول منضوية في الإتحاد وهي : بريطانيا واليونان والسويد والدانمارك ، ويعد " اليورو " الحدث الأبرز خلال العام ١٩٩٩ وربما خلال القرن العشرين كله .

أما في أفريقيا فقد بدأ تجمع الكوميسا خطوات جادة نحو التكامل الاقتصادى حيث أعلن في مايو ١٩٩٩ في إجتمع عقد بنيروبى عن بدء العد التنازلى لقيام منطقة التجارة الحرة فى أكتوبر ٢٠٠٠ ، ثم قيام السوق المشتركة عام ٢٠٠٤ ، وتضم الكوميسا سوقا كبيرة تقدر بنحو ٣٨٠ مليون نسمة ، ومن المؤشرات الإيجابية نحو التكامل الإقليمى لدوله البالغ عددها ٢١ دولة أن حجم التجارة البينية قد قفز من ١٫٦ مليار دولار عام ١٩٩١ ليصل إلى ٤٫٢ مليار عام ١٩٩٨ .

ويعد " الأسيان " من أنجح التجمعات الاقتصادية في القارة الآسيوية وأكثرها إنتظاما حيث إتفق الأعضاء على إقامة منطقة للتجارة الحرة في عام ١٩٩٢ ، إلى جانب إنشاء "منتدي الأمن الإقليمي للآسيان " للحوار الأمنى الذي يضم ٢٢ دولة من بينها دول الآسيان العشر إلى جانب استراليا ، كندا ، الصين ، الهند ، اليابان ، منغوليا ، نيوزلندا ، بابوا

غينيا الجديدة ، كوريا الجنوبية ، روسيا ، الولايات المتحدة ، وتعد هذه الخطوة دعما لاقتصاديات الآسيان بإعتبار أن الاستقرار الأمني فى تلك المنطقة الحيوية هو الكفيل بتسريع خطى التكامل الاقتصادي . وفي قمة الاسيان (مانيلا ، ٢٧ - ٩٩/١١/٢٨) تقرر تقديم موعد الإنتهاء من تحرير التعريفة الجمركية ، فى ظل منطقة التجارة الحرة (إفتا) إلى ٢٠١٠ بدلا من ٢٠١٥ ، ليس هذا فحسب بل تم التنسيق مع الدول الصديقة الثلاث : اليابان ، الصين ، كوريا الجنوبية بهدف إنشاء سوق مشتركة تضم ثلثى سكان العالم ويصل إجمالي الناتج القومى لدولها إلى ٨ تريليون دولار ، وهناك خطة طموحة لإنشاء بنك مركزى وعملة واحدة مشتركة .

وفي الأمريكتين هناك منطقة التجارة الحرة (نافتا) التي تضم أمريكا والمكسيك وكندا وشيلى، وتهدف إلى تحرير التجارة بحلول عام ٢٠٠٥ ، ومنذ إنشاء نافتا عام ١٩٩٣ حققت خطوات ملموسة علي طريق التكامل حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية على البضائع الأمريكية والكندية من ١٠٪ إلى ٣٪ ، وهذا ما جعل العلاقات التجارية بين الدولتين من أكثر العلاقات فاعلية فى العالم بوصول حجم التبادل التجارى بينهما إلى أرقام فلكية . زد على ذلك فإن نافتا حققت العديد من المزايا للدول الأعضاء ، فبالنسبة للاقتصاد الأمريكي تم الحد من تدفق المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين من الجنوب ، وأعادت الإتفاقية إلي الاقتصاد المكسيكى عافيته حيث لم يتأثر بأزمة البيزو عام ١٩٩٤ كما حدث عام ١٩٨٢ . وهذه المزايا دفعت دولا عديدة للإنضمام إلى نافتا مثل شيلى التي تبذل جهودا حثيثة مع الولايات المتحد، بعد توقيعها إتفاقيات تجارية مع العضوين الآخرين المكسيك وكندا ، وقد أعلن بالفعل عن أنضمامها للاتفاقية .

٣ - التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية :

لم يقتصر سعي الدول عند تكوين تجمعات إقليمية وشبه إقليمية ، بل أصبح الإهتمام

في عصر العولمة ينصرف إلى إقامة تجمعات إقتصادية عبر إقليمية أى تنظيمات إقتصادية تضم دولا تنتمي إلى أكثر من قارة ، ولقد بدأ ظهور هذ النوع من التجمعات فى أوائل التسعينات وتزايد بشكل واضح في السنوات الأخيرة من القرن العشرين . ومن أمثلة هذه التجمعات : منتدي أيبك ، ومجموعة الثماني الإسلامية ، مجموعة الـ ١٥ ، ومجموعة العشرين ، وتجمع المحيط الهندى .

وتتفاوت أهداف التجمعات عبر الإقليمية ، فبعضها يسعى إلى تفادى الأزمات الاقتصادية التيٰ إجتاحت الأسواق المالية الناشئة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخري في العالم ، مثال ذلك مجموعة العشرين التى أسست فى سبتمبر ١٩٩٩ ، وعقد أول إجتماع لها فى برلين (١٦ديسمبر ١٩٩٩) لبحث منظور مشترك لعلاج المشكلات الدولية .

والبعض الآخر يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والجنوب ، ومن ثم دعم المركز التفاوضى لهذه الدول في حوارها مع دول الشمال الغنية ، مثل مجموعة الـ ١٥ ، ومجموعة الـ ٧٧ التى تضم مجموعة من دول الكاريبي والمحيط الهادي وأفريقيا .

ويمكن القول بأن التجمعات الاقتصادية عبر الأقليمية لا تسعي بالأساس إلى إقامة سوق مشتركة وتتفاوت طموحاتها ما بين السعى إلى التعاون الاقتصادى وتنسيق مواقفها وسياساتها المشتركة تجاه القضايا التى تمس مصالحها الوطنية مثال ذلك " تحالف النفط " الذى يضم ثلاث دول من أكبر منتجي النفط في العالم وهى : السعودية ، فنزويلا ، المكسيك وهو التحالف الذي بدأ منذ أوائل عام ١٩٩٨ في عقد عدة إجتماعات في الرياض ، وأمستردام ، ولاهاى للحيلولة دون تدهور أسعار النفط وتوصلت هذه الدول إلى إتفاق يقتضي بتخفيض سقف الإنتاج وهو الأمر الذى ساهم في تحريك الأسعار من عشرة دولارات للبرميل فى فبراير ١٩٩٨ إلى نحو ٢٥ دولار فى نوفمبر ١٩٩٩ .

وأقصي ما تطمح إليه التجمعات عبر الإقليمية على الأقل في الوقت الراهن هو إقامة منطقة للتجارة الحرة كما هو الحال بالنسبة لمنتدي " إيبك " الذى يهدف إلى تحرير التجارة بين دوله تحريرا كاملا بحلول عام ٢٠٢٠ .

وأهم ما يميز التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية هو إتساع نطاقها ، وكبر حجم مساهماتها في الاقتصاد العالمى ، فها هو تجمع أيبك يضم فى عضويته نحو ٢١ دولة (٢٠٠٠ مليون نسمة) ، تستحوذ على ٥٥٪ من حجم التجارة العالمية . بيد أن هذه السمة لا تنطبق علي كل التجمعات عبر الإقليمية إذ يلاحظ أن التجمعات التى تقتصر علي الدول النامية فقط تقل نسب مساهماتها في التجارة العالمية والناتج الإجمالي العالمى ، فعلي سبيل المثال لا يتجاوز نسبة مساهمة تجمع الدول الثمانى الإسلامية ٣٪ من حجم التجارة العالمية رغم أنه يضم نحو ٨٠٠ مليون نسمة ، أما مجموعة الـ ١٥ فإن الدخل القومى الإجمالى لدولها لا يزيد عن ٤ تريليون دولار بينما يزيد عدد سكان هذه الدول مجتمعة عن ١٧٠٠ مليون نسمة .

ويعنى هذا وجود خلل فى بنيان الاقتصاد العالمى أبرز ملامحه ذلك التفاوت في نسب مساهمات الدول فى التجارة العالمية حيث تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها وقد تجسد هذا الخلل في الشعار الذي رفعه المتظاهرون والذين يمثلون المنظمات غير الحكومية والذي يقول " تجارة عادلة لا حرية تجارة Fair trade not Free trade وذلك إحتجاجا علي المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل (نوفمبر ١٩٩٩) ، والذى وصل إلى طريق مسدود بسبب الخلاف حول كثير من المسائل ذات الصلة بحرية التجارة العالمية .

إن النتيجة الأساسية التي يمكن الخلوص إليها هى أن التجمعات الاقتصادية سواء الإقليمية أو شبه الإقليمية أو عبر الإقليمية في تزايد مطرد ، في الوقت الذى يفترض فيه أفول هذه التجمعات فى ظل منظمة التجارة العالمية ، والعولمة بكافة أبعادها التي تعني تدفق

السلع والخدمات بلا قيود أو حواجز ، بعبارة أخرى فإن مقتضيات العولمة وحرية التجارة التى تشكل الركيزة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية كل ذلك يفضى في نهاية المطاف إلى تلاشى الحدود وصيرورة العالم كله سوقا داخلية واحدة ، وهذا في حد ذاته كفيل بأن ينفى الأساس الذى ترتكز عليه التجمعات الاقتصادية .

بيد أن الواقع الراهن يشير إلى إستمرار التجمعات الاقتصادية وتزايدها المطرد وإتساع نطاقها ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الحقائق التالية :

١ - إن تحول العالم إلى سوق داخلية واحدة - وفقا لمقتضيات العولمة وما تنص عليه منظمة التجارة العالمية - مازال حلما يصعب تطبيقه ، فالجماعة الدولية لم تتوصل بعد إلى " صيغة توفيقية " تقبل بها كل الأطراف بشأن الكثير من القضايا الشائكة مثل وضع معايير للعمالة كما تطلب الولايات المتحدة ، بينما تعارض الدول النامية وضع مثل هذه المعايير وترى أنه ينبغى تحقيق قدرة الأشخاص الطبيعيين على الإنتقال بلا قيود .

وكان هذا الخلاف بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، وأدت إلى إنهيار محادثات سياتل (ديسمبر ١٩٩٩) .

٢ - تسعى الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء من أجل تحقيق مكاسب إقتصادية في مفاوضات تحرير التجارة العالمية ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التكتل الفعال لتحقيق مطلب كل طرف .

٣ - ليس هناك ما يحول دون إنخراط الدول في التجمعات الاقتصادية طالما أنها تجنى مكاسب إقتصادية وسياسية وذلك بالقدر الذي لا يمس سيادتها . ولا فرق فى هذا الأمر بين الدول النامية والمتقدمة فالجميع يتزاحم على أبواب التجمعات الاقتصادية التى يرها محققة لمصالحه فعلي سبيل المثال سارعت الولايات المتحدة الأمريكية (القوة الاقتصادية الأولى في

العالم) لتكوين تجمع " نافتا " بعد تزايد مخاوفها من إتجاه الدول الأوروبية والآسيوية نحو القارة الأمريكية لإبرام إتفاقيات تجارية معها الأمر الذى يشكل منافسة كبيرة للصادرات الأمريكية ، ولم تجد الصين " معجزة نهاية القرن العشرين " غضاضة ، في إقامة ترتيبات تجارية مع " الأسيان " بعد مشاركتها الفعالة في القمة الأخيرة التي عقدت بمانيلا فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩ .

وإذا كان حال كثير من التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية يشير إلى أنها لم تتحرك خطوة واحدة نحو تحقيق أهدافها ، إلا أن الوضع بالنسبة لكثير من التجمعات الإقليمية لم يكن على هذا النحو حيث قطعت شوطا لا بأس به علي طريق التكامل الإقليمي بل إن بعضها - الإتحاد الأوروبى - قد أنجز أهدافه المعلنة ، وساهم ذلك في حدوث نوع من التفاعل الدولى الاقتصادي الإيجابي . ومن ملامح هذا التفاعل توقيع العديد من الإتفاقيات الاقتصادية الجماعية مثل إتفاق الإتحاد الأوروبي مع الميركوسور فى ١٩٩٥/١٢/١٥ بهدف إقامة إتحاد جمركي فى القرن الجديد ، ومع السارك لتشجيع التبادل التجارى وتبادل المعلومات ومنح المساعدات الفنية والتدريب . هذا إلى جانب إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة التى يجرى التفاوض بشأنها لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ .

ومع الدخول فى القرن الحادى والعشرين لا تزال الدول تطرق أبواب التجمعات الاقتصادية لتحصن نفسها ضد تيار العولمة وتداعيات منظمة التجارة العالمية . وعندما تتخذ الدولة - أية دولة - قرار الانضواء تحت راية التجمعات الاقتصادية ، فإنها فى ذات الوقت تتردد كثيرا في القبول بوجود هيئة أعلي منها تكون لها سلطة إصدار قرارات ملزمة ، وهي - دوما تقبض بيد من حديد على مبدأ السيادة الوطنية وتلوح به في وجه كل مطالبة ترى فيها إنتقاصا من هيبتها ومكانتها .

ولا يختلف هذ الأمر عنه في بلدان العالم الإسلامى التى تسعي جاهدة إلى أن تحدد

لها موقعا على خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية ، لكن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تجمع قوى يجمع بين هذه الدول ، ليكون منطلقا لهم إلى مواجهة ما يطرأ علي النظام العالمى الجديد من تغييرات ومستجدات تفوق وتتعدي قدرة الدولة المنفردة أو الواحدة مهما كان شأنها .

قراءات مقترحة :

١ - د. حسين عمر ، التكامل الاقتصادى أنشودة العالم المعاصر ، دار الفكر العربى .

٢ - د. نبيل كحالة ، السوق المشتركة أحدث صور التكتل الاقتصادى ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٢٣ ، ١٩٦٦ .

٣ - د. هويدا عبد العظيم ، التكتلات الاقتصادية فى الجنوب الأفريقي ، مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

٤ - تقرير صندرق النقد الدولي ، آليات التكامل العربى في عصر التكتلات ، ١٩٩٨ .

٥ - د. أحمد شتا ، التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، ١٩٩٦ .

٦ - آثار إتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ، مجلة الإيكونومست ، تحليل مترجم في السياسة الكويتية ، ١٩٩٧ .

٧ - يوسف الشرقاوى ، الأمن والتعاون في المتوسط : سياسة الإتحاد الأوروبي مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ .

8 - B. Balassa, The Theory of economic Intergration, London, 1973.

أسئلة للتقويم الذاتى :

١ - وضح الفرق بين مفهومي المجموعة (المنتدى) والكتلة ، ثم استعرض أشكال التجمعات الإقتصادية التكاملية الخمس .

٢ - وضح الفرق بين المجموعة والكتلة ، ثم استعرض مع الشرح واقع التجمعات الاقتصادية الراهنة .

٣ - تعرض بالشرح لمزايا التجمعات الاقتصادية .

الفصل الثانى

العلاقات الاقتصادية الدولية

من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية

أهداف الفصل :

يصبح الدارس في نهاية دراسته للفصل قادرا على :

١ - معرفة نمط الإنتاج الرأسمالى بعد إنحسار الكتلة الاشتراكية .

٢ - الوقوف علي الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمى .

٣ - التعرف على دور الدولة في ظل عولمة النشاط الاقتصادي .

٤ - إعادة النظر في مفاهيم المزايا النسبية .

٥ - الوقوف على المعالم الجديدة لمفهوم المزايا التنافسية .

٦ - ما هو الموقف بالنسبة للبلدان النامية ، وكيفية تهيئة الإطار المناسب للمصالح المتبادلة .

الفصل الثانى

العلاقات الاقتصادية الدولية

من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية

مقدمة :

في ظل العولمة المتزايدة للنشاط الاقتصادى التى شملت الإنتاج والتمويل والتسويق والتكنولوجيا ... كثر النقاش حول نمط للإنتاج الرأسمالى علي نطاق العالم كله يتشكل الآن في ضوء التغيير الراهن لهيكل القوة العالمية ، وبخاصة بعد إختفاء دول المنظومة الاشتراكية (باستثناء الصين وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام) . وهو نمط يغلب عليه إتساع نطاق وقوة الشركات متعددة الجنسيات التى أصبح لها فروع ومرافق إنتاج وأسواق متشابكة في العديد من البلدان وأصبح نشاطها يتسع ليشمل كل أنواع الأنشطة الاقتصادية تقريبا . كما أنه نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات ، زادت درجة الترابط والتشابك والاندماج بين اقتصاديات دول المعمورة وأصبحت متغيرات الاقتصاد العالمى (أسعار الصرف، السيولة الدولية ، حركة الاستثمارات الأجنبية ، مدى حرية - أو تقييد - التجارة...) تؤثر بقوة فى متغيرات الاقتصاد المحلي .

ونظرا لطبيعة الدور الحاسم والفاعل الذي أصبحت تلعبه مجموعة الشركات متعددة الجنسية في هذا التدويل المتعاظم ، أصبح البعض يتحدث عن التحول من الاقتصاد القومى إلي الاقتصاد الكونى الذى تمثل فيه هذه الشركات - وليس الدول - وحدته الأساسية . وهذا الصعود في قوة هذه الشركات لا يمثل فقط مجرد توسع خارجي ، بل صعود أيضا فيما أصبحت تمارسه من تأثير شديد علي متغيرات الاقتصاد العالمى وما تمثله من قوة متعاظمة في استخدام وتخصيص موارد العالم وما تمارسه من تخطيط ممركز علي مستوي العالم. وهي اليوم

قادرة علي التأثير حتي في نظم الحكم فى كثير من مناطق العالم، وبخاصة في العالم الثالث.

فى خضم هذا الصعود العارم للشركات متعددة الجنسيات ، ظهر جيل جديد ممن يمكن أن يسموا بالكونيين الذين يوجهون سهام نقدهم إلى فكرة الدولة / الأمة ، باعتباها فكرة بالية لم تتغير من ٣٠٠ سنة ، وأن التطور الذي يسير فيه العالم الآن سيجعل من هذه الفكرة بالية " وغدا ميتة بكل ما فى هذه الكلمة من معني " . فمثلا مدير شركة الـ أى ، بي . أم .I.B.M يقول في هدا السياق : " لأغراض تتعلق بالأعمال ، لم تعد الحدود التى تفصل بين أمة وأخري أكثر واقعية من خط الاستواء . فهذه الحدود ليست أكثر من تخوم ملائمة للكيانات العرقية واللغوية والثقافية ... وهى لا تحدد متطلبات الأعمال وإتجاهات المستهلكين . وعندما تفهم الإدارة وتقبل هذا الاقتصاد العالمى ، فإن نظرتها إلى موقع السوق وتخطيطه لابد أن تتوسع بالضرورة . ولم يعد ينظر إلي العالم خارج الوطن باعتباره سلسلة من المستهلكين ومن الفرص أمام منتجاته بلا ترابط ، بل امتداد لسوق واحدة مفردة " . كما أن " ديفيد روكفلر " كان قد دعا إلى ضرورة فهم السبب الذي من أجله يجب أن تكون الشركات الكونية أكثر حرية في تحريك السلع ورأس المال والتكنولوجيا حول العالم دون تدخل الأمة / الدولة . ويري بعض المفكرين ، استمرارا في هذا الخط الكوني ، أنه إذا كان القرن العشرون هو عصر القومية ، فإن القرن الحادى والعشرين سيكون هو عصر الكونية .

على أية حال ، ما يهمنا الإشارة إليه ، هو أن ظاهرة التدويل التي تقودها الآن الشركات متعددة الجنسيات قد أثارت كثيرا من التساؤلات والإشكاليات الفكرية التي تعجز النظرية الاقتصادية المألوفة عن الإجابة عنه أو طرح الحلول لها . من ذلك ، مثلا ، قضية مفهوم الدولة ومصيرها فى ظل العالم المعولم . وهل صحيح أن العالم يتجه الآن ليتجاوز فكرة الدولة / القومية بعد أن اتسع نطاق عالمية الاقتصاد ، بمعني استبعاد ، أو تحييد ، البعد القومى بالكامل وأن هناك ميلا مستمرا لذوبان الدولة في النظام العالمى ؟ وهل نحن

الآن إزاء واقع جديد يتجه فيه العالم إلى تفكيك بني الدولة المتمحورة على ذاتها في قلب النظام العالمى ليستبدلها باقتصاد عالمى فعلا ؟ وهل يجب ، مثلما يتساءل سمير أمين ، "استبدال مفاهيم التطور القديمة (الوطنية أولا) برؤية جديدة تقنع بجملتها في إطار التطور العالمى " ؟ وما هى الدلالة السياسية للقبول بفكرة كونية الاقتصاد ؟ وهل صحيح ، " لا يمكن بدون دولة عالمية ، أن يقوم حقيقة اقتصاد عالمي ، أى وضع المهام المتعلقة بالدولة تحت سيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات " ؟ أو كما تساءل روبن موربين : " عما إذا كانت الدول الرأسمالية الوطنية ستستمر – في حالة النظام الاقتصادى الدولي الذى يتسم بالاعتماد المتبادل والمتزايد – بأن تشكل بنى الأساس للنظام الاقتصادى الدولى ، أو أن مجال التوسع الإقليمى للإنتاج الرأسمالى سيتطلب التوسع المشترك للمهام المتناسقة للدول سواء من خلال ربط فعلى de facto للأمم الأضعف من قبل الأمم الأقوى ، أو من خلال أشكال ما فوق الدولة الوطنية ؟" . وهل من الممكن ، مثلا ، أن تتطور منظمة الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة لكي تلعب دور الحكومة العالمية ؟ ومن ستمثل عندئذ فى ضوء علاقات عدم التكافؤ والتصارع التى نشهدها الآن على الساحة العالمية : الكتل الاقتصادية الإقليمية التى تضم كبريات الدول الرأسمالية الصناعية علي ما بينها من تنافس وصراع من ناحية ، أو الصراع بين تلك الكتل ودول الجنوب الفقير المتخلف من ناحية ثانية ؟

وفي ظل العولمة المتزايدة أثيرت أيضا تساؤلات هامة ليس من السهل فى ضوء الموقف الراهن للمعرفة والبحث التنظيري الإجابة عنها . من هذه التساؤلات : كيف نفسر الآن في ضوء هذا التدويل وفي ضوء تسارع خطى الثورة العملية والتكنولوجية قضايا الميزات النسبية والميزة التنافسية ؟ وهل هناك خريطة جديدة للتخصص وتقسيم الدول الدوليين ، وما هي أهم معالمها وإحتمالات تشكلها وتطورها ؟ وهل ما زالت هذه القضايا يمكن تفسيرها من خلال التحليل الريكاردى أو من خلال نموذج هكشر/ أولين ؟ وهل هناك جديد نظرى في هذا

السياق ؟

حول هذه التساؤلات سيدور الفصل الثاني من هذه الدراسة وذلك من خلال تناول القضايا التالية :

١ - دور الدولة فى ضوء العولمة المتزايدة .

٢ - إعادة النظر في مفاهيم المزايا النسبية .

٣ - المعالم الجديدة لتقسيم العمل الدولى .

ونتناول ذلك تباعا .

دور الدولة فى ضوء العولمة المتزايدة :

لم تكن المصادفة هى التى أدت إلى بروز الجدل حول موضوع الدولة وطبيعتها في الوقت الذي تصاعد فيه النقاش حول التدويل وعالمية الاقتصاد ، فثمة علاقة وثيقة بين الموضعين . فقبل نزوع التدويل للتعاظم كانت الدولة الوطنية هي وحدة التحليل الأساسية في نظرية التجارة الدولية التقليدية ، حيث أنصب التحليل فى هذه النظرية على البحث فى الشروط والأوضاع التي تجعل من التبادل التجاري نافعا بين الدول المستقلة عن بعضها بعضا ، وما هى الأسس التى يقوم عليها تخصص كل دولة علي النحو الذى يقضي إلي كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج وبحيث تتخصص الدولة فى تلك السلعة (أو السلع) التي تمتلك فيها ميزة نسبية فى إنتاجها وتستورد تلك السلع (أو السلع) الى يمكن إنتاجها بكفاءة أكبر فى مكان آخر . وخلصت النظرية إلى أن محصلة ذلك ستكون هي زيادة حجم الدخول القومية والرفاهية وإتجاه اسعار عناصر الإنتاج إلى التساوى عبر الحدود - كما كانت تزعم نظرية ريكاردو وهيكشر/أولين . وفي هذا الإطار كانت الدولة Country Level ، وليس المشرع Firm Level هى وحدة التحليل الأساسية ، حيث كان الإفتراض الأساسى هو الدولة

الجغرافية / الوطنية التي تتمتع فيها عوامل الإنتاج بحرية الحركة داخليا وعدم إنتقالها عبر الحدود . وفي هذا الإطار أيضا كان الإفتراض هو أن عمليات الإنتاج بكامل مراحلها تتم داخل الحدود الجغرافية للدولة ، ثم تقوم بتصدير السلعة (أو السلع) كاملة الصنع ، وتستورد في مقابلها سلعا أخري من بلاد المنشأ التى تخصصت فيها ، وهنا كان مظهر العالمية يتركز بالدرجة الأولى على تصدير المنتجات من بلد الإنتاج الأصلي ، أو علي الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى دولة الاستثمار الأصلى (أو غيرها) .

وبالإضافة إلي ما سبق ، كان هناك إفتراض بأن المشروعات الإنتاجية (وحدات الإنتاج) المشتغلة بالتصدير لا تتمتع بميزات خاصة في ضوء افتراض تماثل دوال الإنتاج وحالة المنافسة . ومن هنا غلب طابع التحليل الإقتصادى الكلى Macro على التحليل على مستوى الوحدة Micro وما يرتبط بذلك من تغيرات كلية ، مثل ميزان المدفوعات (حالات العجز أو الفائض) سعر الصرف ، حركات رؤوس الأموال ، السياسات المالية والنقدية ... إلى آخره . وكانت الدولة الوطنية تتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية بدرجة عالية نسبيا ، من الاستقلالية بحيث تضمن إعادة إنتاج النظام الإجتماعى السائد من خلال ما تملكه من سلطة سيادية .

أما في الآونة الراهنة فقد اختلفت الصورة تماما . فمعظم الشركات متعددة الجنسيات تمتلك مرافق إنتاج وتسويق وتمويل فى نقاط عديدة من بلدان العالم ، بحيث أنه في مجال الصناعات التحويلية ، مثلا ، فإن السلعة والأجزاء المختلفة لها تصنع في مجموعة من البلاد، وتجمع فى بلاد أخري ، بينما يتم تسويق المنتج النهائى فى بلاد أخرى ثالثة . وهنا نجد ، كما يقول ريتشارد ج. بارنيت ورونالد أ.مولر : " إن المظهر الثوري للإنتاج الدولى ، هو فى أن المرافق الإنتاجية الواسعة الإنتشار يمكنها ، وبفضل تحديثات مثل الشحن

بالحاويات (الكونتينر) والاتصال بالأقمار الصناعية ، أن تتكامل فى ما يشمل ، نظريا ، مصنعا كونيا بلا روابط جغرافية . قبل أن يصل إنتاج هذا المصنع إلى المستهلك يكون قد حمل أختام أراض متعددة : رأسمال إحداها ، والمورد الطبيعي لأخري ، واليد العاملة لثالثة . وهكذا أصبحت الشركة الوطنية التى تنحصر داخل النطاق الجغرافي لوطنها غير ملائمة لتحليل واقع الرأسمالية العالمية المعاصرة . بل إنه فى ضوء هذا التدويل المتزايد يتحدث البعض الآن عن أن هناك مصنعا كونيا واحدا ، وسوقا نقديا كونيا واحدا ومركزا تسويقيا كونيا واحدا ، وأن هناك الآن تداخلا شديدا بين رأس المال الصناعى ، ورأس المال المالي ، ورأس المال التجارى ، وخاصة بعد ظهور ما يسمى بالمجتمعات المتكاملة دولية النشاط Transnational integrated Conglomerates التى تجمع بين النشاط التصنيعى والتمويلي والتسويقى في آن واحد . وهو حقا واقع جديد للرأسمالية .

ولهذا ، فإنه منذ أكثر من ربع قرن هناك إهتمام متزايد لتحليل رأسمالية الشركات متعددة الجنسيات فى ضوء المزايا الخاصة التي تتمع بها (التفوق التكنولوجي والابتكارى والمالي والتسويقى) وفى ضوء ما تتميز به من حركة واسعة وفاعلة في مختلف أنحاء المعمورة وما تملكه من تأثير على متغيرات الاقتصاد العالمي ، وما يتمتع به أصحاب هذه الشركات من قوة سياسية نافذة فى بلدهم وفي البلدان التى تنشط فيها . وخلال هذا الإهتمام الذي أولاه عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين للشركات متعددة الجنسيات ، طرحت قضية الدولة ومسألة السيادة الوطنية على بساط البحث ، بعد أن لاحظوا ، أن هناك الآن ما يشبه أممية رأس المال التي تحققها هذه الشركات في مقابل القطرية - أى الطابع الوطني لرأس المال، وهو الطابع الذي كان يغلب على الرأسماليات القومية قبل نزوع التدويل للتعاظم . ونظرا لأن هدف الشركات متعددة الجنسيات يبقي ، في التحليل الأخير ، ليس هو الكفاءة في توزيع وتخصيص الموارد أو تحقيق الرفاه للشعوب ، بل تحقيق الربحية والقوة المستمدة من

استغلال هذه الموارد ، فإن السعى لتعظيم هذه الربحية والقوة يدفع هذه الشركات لاستخدام كافة الوسائل الممكنة . وكما يقول مايكل تانز : " وفي عالم من الأمم / الدول ذات السيادة ، وحيث ما زالت ملكية كل من الشركات متعددة الجنسيات تتركز في معظمها فى مجموعة قومية واحدة (وهى واحدة متجانسة نسبيا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وعرقيا واجتماعيا ..... إلخ) تبقي الوسيلة الأهم من هذه الوسائل هي السيطرة على سلطة الدولة واستخدامها " . وهناك بالفعل تداخل واضح بين السلطة السياسية فى دول المراكز الصناعية الرأسمالية وبين سلطة أصحاب هذه الشركات . وهي مسألة ليست جديدة ، فمنذ ظهور الرأسمالية كانت العلاقة بين الدولة ورأس المال قوية دوما . لكن الجديد في الأمر الآن يتمثل فى التناقض بين المصالح الوطنية لكل بلد علي حدة وبين إتجاهات التطور للاقتصاد العالمي الذى تقوده الشركات متعددة الجنسية ، بين السيادة الوطنية ومدى قدرتها على التأثير الفاعل داخل حدودها الجغرافية وبين قوة التأثير الذي أصبحت تتمتع به تلك الشركات ، وهي تنشر نشاطها عبر مختلف الحدود الجغرافية لدول العالم ، وما تحدثه من تأثير علي متغيرات الاقتصاد العالمى . وقد صاغ جورج بول المسألة علي نحو واضح حينما أشار : " إن الشركات التي تشترى وتبيع وتنتج في الخارج لديها القوة لكي تؤثر علي حياة الناس والأمم بطريقة تهدد بالضرورة امتيازات ومسئوليات السلطة السياسية . وكيف يمكن لحكومة وطنية أن تضع خطة اقتصادية تكون موضع ثقة إذا كان باستطاعة مجلس المديرين المجتمع علي مسافة ٥٠٠٠ ميل أن تؤثر إلى حد كبير علي حياة البلد الاقتصادية بتغيير نماذجه للشراء والإنتاج ؟ " . ووصل الأمر ببعض الكونيين الجدد إلى حد الإدعاء بأن :" كل حكومة يجب أن تنطلق سياستها الاقتصادية ، ليس من منفعة بلدها ، بل من مهمات صيانة وتحسين صحة وحركة النظام الاقتصادي العالمى والتعاون في الأعمال الدولية لحل المشكلات العالمية العامة " - كما يقول الاقتصادى الأمريكى ج . هوف .

وأيا كان الأمر ، فإن السؤال ما يزال مطروحا وهو : هل تغيرت طبيعة الدولة فى ظل هذا التدويل المتعاظم الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات ؟ صحيح ، لم يعد بإمكان أية دولة ، مهما كان وزنها فى الاقتصاد العالمى، أن تعزل نفسها عن تلك العالمية وما يجري فيها من تغيرات سريعة ومتلاحقة ، ولكن : هل أدى ، أو سيؤدى ، ذلك إلى زوال الفكرة القومية للدولة ؟

إن نقطة البداية فى إجابتنا علي هذا السؤال تتطلب منا أن نجري تفرقة حاسمة بين دول **المراكز ودول المحيط** وذلك لسبب جوهرى يكمن فى إختلاف طبيعة ظهور وتطور الدولة في كل منهما ، وعلى أساس أن ثمة فروقا هامة بين طبيعة اختراقات الشركات متعددة الجنسيات فيما بين مراكز المنظومة الرأسمالية (الولايات المتحدة ، غرب أوروبا ، واليابان) وبين طبيعة اختراق هذه الشركات لدول الأطراف وما يترتب علي هذه الاختراقات من نتائج فيما يتعلق بالدولة .

ونبدأ أولا بالفارق التاريخي لظهور الدولة في كل من المراكز والأطراف . ففي المراكز كان ظهور الأمة / الدولة علي يد البورجوازيات المحلية الى قادت عملية الصراع ضد النظام الإقطاعي ، انتصرت في هذا الصراع اقتصاديا بازدياد تراكم رأس المال (التجاري أولا ثم الصناعى لاحقا) واجتماعيا بتفكيك الأطر والمؤسسات الإقطاعية ، ثم سياسيا بالاستيلاء علي الحكم . هنالك أقامت البورجوازيات المحلية إطارا من القانون والمؤسسات والنظم والإدارات التي تكفل تأمين تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية . ومنذ لحظة ميلاد الدول الرأسمالية القومية إعتمد رأس المال علي الدولة واعتمدت الدولة على رأس المال في ضوء الدستور والقوانين التى وضعت لحماية الملكية الخاصة وتأمين عمليات إعادة الإنتاج الموسع . وكما يقول بول سويزى : " فإن الشركات تعتمد كليا علي الدولة في وجودها ، في حين أن الدولة بدورها تعيش على فائض ما ينتجه العمال ويراكمه الرأسماليون ، أى للشركات

بالدرجة الأولى ، وهكذا فإن الدولة والشركات إنما توجدان في حالة تكافلية ، وتعتمد كل منهما علي الأخري بقوة " . وقد استمرت هذه العلاقة في جوهرها كما هى ، لكنها تبدلت حسب المراحل التي مرت بها الرأسمالية ، وتمخضت عنها باستمرار عملية توسع ، يدعم منها الاثنان أحدهما الآخر ، باعتبار أن التراكم المستمر لرأس المال من السمات الأساسية لنظام الإنتاج الرأسمالى ، وتوقف هذا التراكم يجر معه بالضرورة الأزمات . وفي هذا السياق ، يضيف سويزى : " ولا يعني هذا أن تركز الدولة بالضرورة على توسعها هى بل يعني ببساطة ، أن يصبح توسع رأس المال هو الهم الأول للدولة ، وذلك لسبب بسيط ، يتلخص في أن أى اضطراب في هذا المجال إنما يعنى الأزمة بالنسبة للمجتمع ككل ، بما فيه الدولة . وعلى العموم ، فإن الكيفية التي يجري بها تطبيق هذا الإهتمام الأول للدولة يعتمد علي الظروف الزمانية والمكانية " . وعلى ضوء هذا المنطق ، يمكن القول إن وصول الرأسمالية إلي مرحلة التوسع ، إلي خارج الحدود الوطنية في ضوء النشاط المتزايد للشركات متعددة الجنسيات، قد طرح مهاما جديدة للدولة ، سوف نناقشها فيما يلى :

أما فيما يتعلق بحالة الدول النامية فالأمور تبدو مختلفة . فالدولة وأجهزتها التى نشأت فى مرحلة الاستعمار ، وما صاحب ذلك من إطار قانونى ومؤسسى ، لم تنشأ على يد بورجوازية محلية صاعدة ، كما كان الحال فى تجارب الدول الرأسمالية القومية ، بل كان من خلال القوى الاستعمارية التى هيمنت علي هذه البلاد . وعملية إقامة الدولة في تلك المستعمرات لم تكن في الواقع مجرد نسخ للدولة وأجهزته ووظائفها فى المتروبولات الاستعمارية ، لكنه كان نسخا يستهدف خلق أطر قانونية ومؤسسية تتمكن من خلالها الدولة الإستعمارية من إخضاع عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج - وما يرتبط بها من طبقات وشرائح اجتماعية - لخدمة متطلبات المركز . كان جهاز الدولة إذا مسخرا لغرض الهيمنة على المستعمرات . صحيح أنه كان يوجد ثمة تشابه في قوانين وأجهزة مؤسسات الدولة في

المستعمرات - إلى حد لا بأس به - مع جهاز الدولة في الدول الاستعمارية ، إلا أن الفارق الجوهري بينهما هو أنه علي حين أن جهاز الدولة في الدول الأخيرة يتسق مع قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالى فيها ، فإن جهاز الدولة فى المستعمرات كان يفتقد هذه القاعدة ، ومن ثم يرتكز علي قاعدة إنتاج المتروبولات الاستعمارية نفسها .

وحينما استقلت هذه الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ورثت أنظمة الحكم الجديدة جهاز الدولة وما به من مؤسسات وقوانين وأجهزة وما إرتبط بها من بيروقراطية ، في الوقت الذي انفصل فيه هذا الجهاز عن مراكزه الاستعمارية . وبعد الاستقلال وما حدث في هذه الدول من تغيرات اقتصادية وإجتماعية وسياسية تعقدت طبيعة الدولة ، وخاصة بعد بروز دور العسكر وسيطرتهم على جزء هام من الفائض الاقتصادى واستخدامه في مجالات مختلفة، تارة تحت اسم تحقيق التنمية والتصنيع ، وتارة تحت اسم حماية الأمن القومي وبناء الجيوش . كما أن هذا التعقيد فى إشكالية طبيعة الدولة ووظائفها قد زاد مع بروز طبقات وشرائح اجتماعية جديدة في المجتمع لم تكن موجودة إبان مرحلة الاستعمار . كما أنه نظرا لبقاء طبيعة الهيكل الإنتاجى للبلاد حديثة الاستقلال كما هو - تقريبا - واعتماده على إنتاج المواد وما أدي إليه ذلك من ضرورة الاعتماد علي الإقتصاد الرأسمالى العالمى ، قد أضاف بعدا جديدا في تعقيد إشكالية طبيعة الدولة فى هذه البلاد .

دور الدولة فى البيئة الدولية المتغيرة :

هناك الآن شبكة معقدة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات تمتد داخل دول المنظومة الرأسمالية . وهي شبكة تأخذ شكل المثلث ، حيث يتعاظم نشاط هذه الشركات فيما بين دول غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة . وهذه الشبكة لا تعبر عن نفسها فى النشاط المتزايد

للتبادل التجارى بين هذه الأقطاب الثلاث فحسب ، ولكن باختراقات متبادلة لرؤوس الأموال . صحيح ، أن البداية كانت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما كان الإتجاه الرئيسى للشبكة ينطلق من الولايات المتحدة إلى دول غرب أوروبا ، وإلى حد ما إلى اليابان ، حيث تولت كبريات الشركات الأمريكية آنذاك لعمليات إعادة التعمير . أما الآن فقد زادت التدفقات في مختلف الإتجاهات ، حيث لجأت الشركات اليابانية والأوروبية إلى إقامة فروع ومؤسسات تابعة لها في الولايات المتحدة الأمريكية ..

والسؤال الذي يثور الآن ويكثر حوله الجدل وتتباين الآراء فيه هو : هل يتعارض وجود الدولة/القومية مع التدويل ؟ وبعبارة أدق ، هل يعوق شكل الدولة القومية الآن - علي نمط ما هو موجود في الإقطاب الثلاثة الرئيسية : (غرب أوروبا ، اليابان ، الولايات المتحدة) ظاهرة التدويل المطرد للإنتاج والتمويل والتسويق - مع العلم أننا نعنى بالدولة التعريف العام لها ، الذى ينص على أن الدولة هى " المؤسسة التى تصنع القوانين وتدعمها من خلال جهاز للقوة المسلحة بما فيها الشرطة والمحاكم والسجون ... إلخ ، وللدولة هوية مكانية محددة ، والمنطقة التى تعمل فيها هى أمة ما ، ويقال إنها ذات سيادة ضمن حدود الأمة . والمظهران المميزان للسيادة هما إحتكار الاستخدام القانونى للقوة المسلحة أولا ، والإصدار القانونى للنقود ثانيا " - كما يقول " بول سويزي " .

لقد رأينا فيما تقدم ، أن مديري الشركات متعددة الجنسيات ، يؤازرهم فى ذلك عدد من الاقتصاديين الغربيين يذهبون إلى القول ، إن التدويل سيجرف أمامه الدولة / القومية ، على أساس أن المصالح الكونية لهذه الشركات تبقي منفصلة ومميزة عن مصالح كل حكومة ، بما فيها حكوماتها الأصلية .

وبادئ ذى بدء لابد من الإشارة إلي أن نشوء وصعود الشركات متعددة الجنسيات قد تم فى ضوء دعم ومساندة الدولة . فحتي في عصر الرأسمالية الميركانتيلية التى ظهر فيها ما

يشبه الشركات متعددة الجنسيات (شركة الهند الشرقية ، شركة الهند الغربية ... إلخ) كان دعم وحماية ومساندة هذه الشركات من جانب الدولة هو أساس هيمنتها خلال تلك الفترة . أما الآن ، فبرغم أنه من الجائز أن نرى الشركات متعددة الجنسيات وكأنها وحدات مستقلة ظاهريا، وتتحرك عبر الحدود في مجالات وأنشطة واسعة ، وتمتلك من عناصر القوة الذاتية ما يجعل الكثيرين يعتدون أنها على درجة عالية من الاستقلالية ، إلا أنها من الناحية الواقعية تستند - في التحليل الأخير - على قوة الدولة القومية التى تنتمى إليها ، فنشاطها منذ الحرب العالمية الثانية احتاج إلي تدخل الدولة . وحتى في حالات الاختراقات الراهنة المتبادلة بين الشركات اليابانية والأوروبية والأمريكية - وهي اختراقات تتم في دول ذات أنظمة رأسمالية متطورة وهياكل مستقرة للدولة - لم يكن هذا الاختراق ممكنا لولا عدم اعتراض ، أو موافقة ودعم ، الدولة على هذا النوع من حركة رأس المال ، " خشية التهديد الجدي بالمعاملة بالمثل " . كما أن الدولة ذات العلاقة لم تجد أنه من الضرورى أو المفيد تبني سياسات أو تطبق إجراءات خاصة برأس المال الأجنبى تختلف كثيرا عن تلك السارية المفعول محليا " - وإن كان هذا لا ينطبق إلي حد ما علي الحالة اليابانية لأسباب كثيرة . إن الدولة الوطنية هنا ، في ضوء التدويل ، وكما يقول " فيليب هيرزوك " : " أصبحت تقوم بخدمة مصالح المجاميع المالية متعددة الجنسيات وتعبر عن مصالحها " . هناك إذن مهام جديدة أصبحت تضطلع بها الدولة . " فالدولة هنا - خلافا للماضى - هي دولة عالمية تقوم بممارسة أعمالها فى إطار وطنى " . ولهذا يجوز تسمية الرأسمالية المعاصرة برأسمالية الاحتكارات العالمية . وهذا هو التناقض الذى نلمحه الآن في قضية الدولة في مراكز المنظومة الرأسمالية ، إذ تجد الدولة نفسها متأرجحة بين إطارها الوطني وإطارها العالمي ، بين مهامها ووظائفها على الصعيد المحلي ، وبين مهامها ووظائفها تجاه هذه الشركات . وقد يكون المخرج من هذا التناقض هو الإندماجات الكبري الإقليمية (السوق الأوروبية المشتركة) أى البحث عن مجال حيوى أوسع

يمكن السيطرة عليه وضبط عمليات تراكم رأس المال داخله ، ومحاولة التغلب علي العراقيل التي تعترض توسعة السوق وزيادة الإنتاج والإستفادة من مزايا التركز الكبير فى ضوء ما توفره ثورة الموجة الثالثة .

إن عملية الإندماجات والكتل الاقتصادية الي تبرز الآن على ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمى (السوق الأوروبية الموحدة ، التجمع الآسيوى ، تجمع الأمريكيتين) ما زالت قاصرة حتي الآن علي توحيد السوق أى على إزالة العراقيل أمام حركات السلع ورؤوس الأموال . وفي حالة السوق الأوروبية الموحدة ، هناك ترتيبات أخري يجري التخطيط لها ، مثل مسألة العملة والنظام النقدي والبنك المركزى الواحد ، وترتيبات تتعلق بالمسائل الاجتماعية والثقافية (معاهدة ماسترخت) . وهناك طموح أوروبي بظهور كيان سياسى واحد (الولايات المتحدة الأوروبية) إذا سارت الأمور كما يتمني من خططوا لهذه السوق .

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للبلدان النامية . إن هذه الدول تتعرض منذ فترة لما يعرف بتعديل وتصحيح هياكلها الاقتصادية لكى تتمكن من الإندماج في السوق العالمى .

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للبلدان النامية ؟ إن هذه الدول تعرضت ومنذ أزمات المكسيك والأرجنتين وشيلى وتوقفها عن دفع أعباء الديون الخارجية منذ الثمانينات من القرن العشرين إلى مشاكل كبيرة نتيجة توقف تدفقات رءوس الأموال ، فضلا عن مطالبة البلدان المتقدمة للدول النامية إلى إعادة جدولة الديون ولم يكن من سبيل أمام البلدان النامية لسد فجوة مواردها المحلية هو الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وأنه لكي تتدفق هذه الاستثمارات يتعين علي هذه البلدان أن تخلق مناخا مواتيا وأن تعتمد على اليات السوق والتجارة الحرة . وهو المناخ الذى يتولي صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هندسته ووضع معالمه الأساسية عبر برامج التثبيت والتكيف الاقتصادى . وفضلا عن ذلك يتعين على البلاد النامية أن تقرر كما مناسبا من الحوافز والضمانات والامتيازات لتلك الاستثمارات ، سواء فى شكل حوافز

ضريبية وجمركية أو فى شكل معاهدات لضمان تلك الاستثمارات وحمايتها ضد الأخطار المحتملة .

ولا يتسع المجال هنا لكى نبين تفصيلات هذه البرامج ، ولكن حسبنا الإشارة هنا إلى أنها تمتد الآن لتشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية (برامج الاستثمار، التجارة الخارجية ، سياسة العمالة والأجور ، سعر الصرف وسعر الفائدة ، الموازنة العامة للدولة ، الشكل المؤسسى والأطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادى ... إلى آخره) . وعند القبول بهذه البرامج تجد الدولة نفسها قد تخلت عن كثير من أدوات السياسة الاقتصادية التي كانت تؤثر من خلالها على إدارة النشاط الاقتصادى ، كما أنها تجبر على التخلي عن كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية . وعبر آليات هذه البرامج تتم الآن عمليات جذرية فى إعادة توزيع الثروة والدخل القوميين لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبى . خلال إعادة الوزيع هذه ، يسلب تدريجيا من الدولة ذلك الجزء من الفائض الاقتصادى الذي كانت تستند عليه في دعم استقلالها النسبي وإجراء التوازنات الاجتماعية . ويبدو ذلك جليا في سياسات خفض الضرائب علي رؤوس الأموال والدخول المرتفعة وفي الإعفاءات الضريبية السخية التى تقررت لصالح القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) . كما تتخذ عملية إعادة توزيع الثروة شكلا سافرا في الضغط على هذه الدول لبيع مؤسسات القطاع العام ونقل ملكيتها للقطاع الخاص Privatization وهو النقل الذي يتم الآن لصالح الشركات متعددة الجنسيات وبخاصة في ضوء تزايد القبول بمبدأ مبادلة الديون بالأصول الإنتاجية .

ومهما يكن الأمر ، فإن ما نود التأكيد عليه هنا ، هو أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولي ، التي من النادر أن يفلت بلد نام من الخضوع لها في الأونة الراهنة ، قد أحدثت تأثيرا جذريا فى طبيعة دولة ما بعد الاستقلال في مجتمعات العالم الثالث . وقد أستند هذا التأثير علي تغيير طبيعة التحالف الذي كانت تمثله

الدولة فى هذه المجتمعات . فبينما كان هذا التحالف يتمثل في القوي البيروقراطية والعسكرية والرأسمالية المحلية وملاك الأراضى (كما كان الحال فى دول أمريكا اللاتينية) أو فى البيروقراطية العسكرية والطبقة الوسطى والتكنوقراط وعمال القطاع العام وصغار الفلاحين (كما كان عليه الحال فى دول آسيا وأفريقيا) فإن تركيبة التحالف الجديد قد تغيرت تماما لتصبح مزيجا من تحالف القوي العسكرية والبيروقراطية وكبار الأغنياء والتجار وممثلي الشركات والوكالات الأجنبية . وقد إنعكست طبيعة هذا التحالف الجديد في كثرة التعديلات والتغيرات القانونية والمؤسسية التي استهدفت أن يتحول الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد مفتوح بقوة علي العالم الخارجى ، يقوده القطاع الخاص ، بعد أن نجح مروجو الليبرالية الجديدة في تصوير الدولة على أنها " العدو رقم واحد للتنمية والتقدم " .

فى ظل هذا التغيير الذى حدث في طبيعة الدولة وجدت الشركات متعددة الجنسيات هذا المناخ الاستثمارى الملائم (من وجهة نظرها) لاستعادة نشاطها بقوة في البلاد النامية . على أن تزايد نشاطها في المراحل القادمة في هذه البلدان سيتوقف علي عدة أمور، كما يلى:

١ - التغلب على مشكلة العملة الأجنبية وحل مشكلة التحويل للخارج .

٢ - أن يتوافر لدي البلد النامى برنامج جاد لتوفير شبكة " البنية الأساسية " اللازمة لنشاط هذه الشركات .

٣ - حل مشكلة الغذاء .

٤ - الإبقاء على ثلثى السكان تحت السيطرة لتوفير العمالة الرخيصة .

كما أن النشاط المتزايد للشركات متعددة الجنسيات فى البلاد النامية كان ذا تأثير واضح في اختراق أجهزة الدولة . ذلك أن هذه الشركات لا تعتمد فقط علي المناخ الاستثمارى الذي وفرته القوانين والتعديلات الجديدة ، بل عادة ما تلجأ إلى عدة أساليب ملتوية ، منها -

كما يشير الاقتصادى الألماني " كارل فولموث " - استخدام الرشوة والإفساد الإدارى وعمل علاقات وثيقة مع المسئولين فى أجهزة الدولة .

وخلاصة لما سبق نقول ، أنه فى ضوء التدويل المتزايد وتردي أوضاع البلاد النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمى ، وفى ضوء عجز أنظمة هذه الدول عن مواجهة هذه الأوضاع ، يتم الآن إعادة إدماج هذه البلاد في النظام الرأسمالى العالمى الجديد من خلال برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، وهي البرامج التي غيرت كثيرا من طبيعة الدولة فى هذه البلدان ، وأصبحت الدولة أقرب لأن توصف بدولة الرأسمالية التابعة Dependent Capitalisl State. وهى دولة يغلب عليها طابع السلطوية وغياب الديموقراطية . وهذه الدولة التابعة التى تستجيب لمطالب المركز ، تبدو قوية محليا ، لكنها ضعيفة جدا في علاقاتها مع دول المركز .

إعادة النظر فى مفاهيم المزايا النسبية :

في عبارة طريفة ، ولكن ذات دلالة حاسمة ، ذكر المؤرخ البريطاني كالور سيبولا : "من حظ انجلترا أنه لم يظهر ريكاردو هندي ليقنع الانجليز أنه من المفيد لهم طبقا لقانون التكلفة النسبية ، أن يتحولوا إلي رعاة أغنام ، وأن يستوردوا من الهند كل ما يحتاجون إليه من منسوجات " .

والدلالة التى تشير إليها العبارة السابقة تعنى أن صناعة المنسوجات بالهند كانت تتفوق كثيرا على صناعة المنسوجات البريطانية قبل أن تدخل بريطانيا مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) . ولهذا كان البريطانيون (وغيرهم من شعوب القارة الأوروبية) يستوردون من الهند ما يحتاجون إليه من منسوجات . وعندما دخلت بريطانيا أولي مراحل الثورة الصناعية (وهي الثورة التي تركزت أولا فى مجال المنسوجات) فرض البرلمان

البريطاني قوانين صارمة لحماية المنسوجات البريطانية من المنافسة الخارجية ، وبالذات منافسة المنتجات الهندية من النسيج ، وصدر تشريع بريطاني يمنع تصدير الماكينات خارج بريطانيا حتي سنة ١٨٢٥ .

وعندما رسخت أقدام الصناعة البريطانية ، وغزت منتجاتها أسواق العالم كان من مصلحة بريطانيا ، بعد أن تفوقت نسبيا في التصنيع ، أن تدعو دول العالم لأن تتخصص طبقا لنظرية النفقات النسبية وأن تكون هناك حرية في التجارة العالمية . وقد حدث هذا بعد أن دمر الاستعمار البريطانى للهند صناعاتها العتيدة وأجبرت الهند على استيراد المنتجات البريطانية . والمفارقة المدهشة لعبارة كارلو سيبولا يمكن صياغتها فى شكل سؤال بسيط ، وهو : دعنا نتخيل أن نظرية النفقات النسبية وما تنادى به من حرية للتجارة ، كانت قد ظهرت أولا بالهند ، فهل كانت بريطانيا ستقتنع بمنطقها ، وماذا كان سيصبح عليه حال بريطانيا لو قامت بشراء المصنوعات الهندية الرخيصة وإكتفت بإنتاج صوف الأغنام ، إعتمادا على ما تستورده من الهند من منسوجات ؟ إن عبارة كارلو سيبولا تشير إلى أن نظرية النفقات النسبية والتجارة الحرة قد روج لها على أساس " أنها تفسير علمى قائم على الحقيقة، لكنها فى حقيقة الأمر كانت مجرد أداة إيديولوجية " استخدمتها الرأسمالية البريطانية فى صراعها ضد الآخرين . وهذا ما أكده الاقتصادى البريطاني " ليونيل روبنز " حينما أشار إلى " أن الاقتصاديين الكلاسيك في انجلترا عندما كانوا ينادون بحرية التجارة كسياسة عامة ، لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة أمر ضرورى لمصلحة العالم ، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط " .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو - خلافا لنظرية النفقات المطلقة لآدم سميث - تحاول أن تبرر قيام التجارة الدولية على أساس الاختلاف فى تكاليف الإنتاج النسبية ، وهى التكاليف التى ترتكز بدورها على الاختلاف فى أسعار

عوامل الإنتاج . وخلص من وراء ذلك ، بأنه يجب على كل دولة أن تخصص مواردها فى إنتاج السلعة (أو السلع) التي تحوز فيها على ميزة نسبية ، وعلى أن تستورد ما تحتاج إليه من سلع أخري من بلاد تتمتع بإنتاجها بنفقات نسبية أقل ، لأن ذلك سيؤدى إلي حصول كل بلد علي حجم أكبر من الناتج بالمقارنة مع حالة إنعدام التخصص والتجارة . ولم تحدث التهذيبات التي أدخلها " جون ستيوارت ميل " من خلال ما عرف باسم نظرية القيم الدولية Theory of International والتي حاول أو يبين فيها أن نسبة التبادل التى تسود في عمليات المبادلة الدولية فى السوق الدولي تتوقف علي الطلب المتبادل Reciprocal de-mend لم تحدث أية تغيرات جوهرية في منطق نظرية النفقات النسبية . وفي هذا السياق تدخل أيضا جهود " ألفريد مارشال وادجورث " التي تركزت حول تعميق فكرة الطلب المتبادل وتحديد نقاط التوازن . كذلك نجد ، أن " جون جوتفريد هابرلر " حاول أن يدعم التماسك النظرى لنظرية النفقات النسبية من خلال تجاوزه للنقد الذي كان يوجه لريكاردو لاعتماده علي نظرية العمل في القيمة كمفسر لقيم السلع المتبادلة ، عن طريق إدخاله مفهوم تكلفة الفرصة المضاعة Opportunity Cost علي أساس أن قيمة السلعة تقدر بكمية السلعة (أو السلع) الأخرى التى كان من الممكن الحصول عليها لو لم يقرر البلد إنتاج هذه السلعة . وأثبت أن الوضع التوازني فى إنتاج كل من السلعتين يتحدد عند توليفة الإنتاج التى تمثلها نقطة تماس خط السعر مع منحني إمكانات الإنتاج ، وعندئذ يكون المعدل الحدي للإحلال لكل من السلعتين مساويا لمعدل التبادل الداخلي بينهما .

وعموما ، فإنه لئن كانت نظرية النفقات النسبية كما صاغها ريكاردو وهذبها الاقتصاديون النيوكلاسيك قد أعطت تفسيرا لقيام التجارة الدولية والتخصص الدولي من خلال تفاوت النفقات النسبية ، إلا أنها لم توضح لماذا تختلف هذه النفقات من بلد لآخر . والنظرية بهذا الشكل تشرح لنا " متي تقوم التجارة ، لكنها لا تفسر لماذا تقوم هذه التجارة " . وهذه

هى المهمة التي تصدت لها النظرية السويدية على أيدى " هكشر / أولين " .

وقد قامت نظرية هشكر / أولين علي افتراضات ثبات كميات عناصر الإنتاج في كل من البلدين ، وثبات أذواق المستهلكين وتماثل دوال الإنتاج والاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج (التوظف الكامل) ومن ثم خضوع الإنتاج لقانون ثبات العائد ، وتوافر المنافسة الكاملة وحرية التجارة . وذهب هكشر وأولين إلي أن ظروف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج هي التي تفسر لنا تفاوت النفقات النسبية ، ومن ثم قيام التجارة . ولهذا يمكن اعتبار تحليلهما على أنه يقوم أساسا على جانب العرض . ولا يخرج جوهر النظرية لديهما عن مايلى : " إنه فى عالم يتكون من دولتين وسلعتين وعنصرين من عناصر الإنتاج ستتخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلعة التى تستخدم بكثافة عنصر الإنتاج الوفير فيها وتستورد السلع التى تعتمد فى إنتاجها الدول الأخرى بكثافة علي عنصر الإنتاج الوفير لديها " . ونظرية هشكر / أولين بهذا المنطق لا تتعارض فى الواقع مع المنطق الأساسى لنظرية النفقات النسبية ، بل تذهب لتأكيد صحتها .

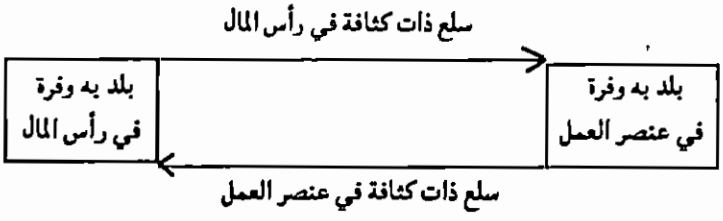

نمط التخصص والتجارة الدولية طبقا لنموذج هكشر/أولين

لكن أهم النتاج التي ترتبت على نظرية هكشر / أولين ، في عالم يفترض حرية التجارة والمنافسة ، هى أن التجارة الدولية لن تعمل فقط علي تقارب معدلات التبادل التجاوى ، ولكن أيضا علي تقارب الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج ، وهذا التقارب (أو المساواة)

الذى تحدثه التجارة الدولية فى أسعار عوامل الإنتاج يعد بديلا عن الإنتقال الدولى لعناصر الإنتاج . وهي النتيجة التي استند عليها كثير من الاقتصاديين للإدعاء بأن التجارة الدولية هى آلة النمو .

وبرغم سلامة المنطق الداخلى لنظرية هكشر / أولين ، ودقة الصياغات الرياضية لها التى قام بها " بول سامولسون " وغيره من الاقتصاديين ، الأمر الذى جعلها أكثر الأطر النظرية قبولا فى مجال نظرية التجارة الدولية إلا أنه بمرور الوقت كشف كثير من الاقتصاديين عن أوجه الضعف التى إكتنفت النظرية وأغلب الإنتقادات كانت تقوم علي عدم واقعية الفروض التي اعتمدت عليها النظرية . كما أن عددا بارزا من الاقتصاديين المهتمين بمشكلات البلاد النامية تصدوا لكشف المفارقة الصارخة بين ما كانت تدعيه النظرية من إتجاه أسعار عوامل الإنتاج (والدخول) للتقارب بين مختلف مناطق العالم وتزايد النمو من خلال آلة التجارة الدولية ، وبين واقع التخلف والتبعية الذى عانته - وما تزال - مجموعة هذه الدول بالرغم من انخراطها في تقسيم العمل الدولى وشبكة المبادلات الدولية .

وعلى أى حال ، فإن الوضع الذى آلت إليه نظرية النفقات النسبية على يد هكشر / أولين قد إرتبط منذ خمسينيات هذا القرن وحتي الآونة الراهنة بدجل مستمر عن علاقة هذه النظرية ونتائجها المنطقية بمشكلات البلاد النامية . فمن ناحية ذهب كثير من الكتاب إلى القول ، بأن نموذج هكشر / أولين قد استخدم لتبرير حالة التخصص فى إنتاج المواد الأولية التى فرضتها مراكز النظام الرأسمالى علي البلاد النامية ، وهو التخصص الذى شوه هيكلها الإنتاجي وأحدث بها إنحرافا فى مسار نموها الاقتصادى ، وخاصة في الحالات التى تم فيها إنتقال رؤوس الأموال من بلاد المركز إلي بلاد المحيط للاستثمار في قطاع إنتاج المواد الخام . كما أثير جدل كبير حول ما إذا كانت النتائج المستخلصة من تحليل التوازن في حالة السكون لنموذج هكشر / أولين يمكن أن ترتبط بتفسير مشكلات التنمية ذا الطبيعة الديناميكية ؟ مما

طرح التساؤل عما إذا كانت التجارة الدولية بالتفسير الذى قدمه كشر / أولين قد قامت بالفعل بإحداث التقارب بين مستويات الدخول وقللت من حدة عدم المساواة العالمية ، أم أنها أدت إلى توسيع الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول الصناعية والدول النامية . وفيما يتعلق بالنفع المتحقق من التخصص والتجارة الدولية أثار عدد كبير من الاقتصاديين الشك حول حقيقة هذا النفع بالنسبة للبلاد النامية فى ضوء التردي المستمر لشروط التبادل التجارى للمواد الخام الأولية . وأخيرا ، فإنه في ضوء الثورة العلمية والتكنولوجية والتدويل المتزايد للاقتصاد العالمي طرح تساؤل آخر حول ما إذا كان هناك نمط آخر من تخصيص الموارد يختلف عن ذلك الذى تحكمه فكرة المزايا النسبية التقليدية ؟

ولا يتسع المجال ، بطبيعة الحال ، لكى نتعرض تفصيلا للقضايا سالفة الذكر . ذلك أن ما يعنينا في هذا السياق ، أساسا ، هو إبراز التطور الفكرى الذي طرأ على قضية المزايا النسبية . وهنا تبرز أمامنا محاولتان رائدتان ، الأولى هي محاولة " ستافان ليندر " ، والثانية محاولة " ياجديشى بجواتي " ، ثم نعرض بعد ذلك للإتجاهات النظرية التى ربطت الميزة النسبية بالتقدم العلمي والتكنولوجى حيث أعطت للمعرفة الفنية ونوعية عناصر الإنتاج أهمية خاصة فى تفسير هذه الميزة . وأخيرا نعرض لأهم الاتجاهات الحديثة التى نقلت البحث في موضوع المزايا النسبية من مستوي البلد إلى مستوي الشركات متعددة الجنسيات .

وفيما يتعلق بنظرية ستافان ليندر ، التي قدمها في مطلع الستينيات فإنها تفرق فى تفسير قيام التجارة بين المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية . وهو يرى أنه بالنسبة للنوع الأول من المنتجات فإنه يخضع فى تفسير تبادلها للميزة النسبية التى تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ، تماما مثلما ذهب هكشر / أولين . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فإن ليندر يعتقد أن تفسير تبادلها يخضع للتشابه في الطلب والأذواق عبر الدول أكثر مما تعتمد علي الاختلاف فى نفقات الإنتاج . ويثبت ذلك من خلال تأكيده علي أن المشروعات الإنتاجية داخل

الاقتصاد المحلى تتجه أولا نحو إنتاج السلع التي لها سوق محلي ، وهذا الإنتاج يحدد مجموعة السلع التي سيتوجه بها البلد نحو التصدير . والإنتاج للسوق المحلى يخضع أولا لحالة الطلب (متوسط دخل الفرد ، السعر ، الأذواق ...) . وكل مشروع سوف يسعى للاستفادة من ظروف هذه السوق الداخلية ، ويري ليندر أن دوال الإنتاج ليست واحدة في كل البلاد . وإذا كانت الدولة ذات مستوي مرتفع في التصنيع وتتنوع فيها المنتجات التحويلية ، فإنه من المتوقع أن تجد لمنتجاتها أسواقا فى الدول الأخري ذات الدخول المرتفعة والأذواق المتشابهة . ويترتب على ذلك أن الشطر الأعظم من التجارة الدولية يتم بين الدول والمناطق الصناعية الغنية . ويشير ليندر إلى أن هناك عوامل محفزة للتجارة ، وأخرى معرقلة لها . الأولي تتمثل في المنافسة الاحتكارية وما تخلقه من تمايز فى المنتجات ، والتفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية ووفورات النطاق . والتفاوت في الطلب بين البلاد المختلفة . أما النوع المعرقل للتجارة فيتمثل فى المسافات البعيدة وتكاليف النقل والقيود التي تفرضها الدولة علي التجارة .

وقد بحث ستافان ليندر في تأثير قيام التجارة على تقارب دخول الدول وعناصر الإنتاج، وهنا فرق بين حالة الدول الصناعية المتقدمة ذات الهيكل الاقتصادي المرن ، وبين الدول النامية ذات الهيكل الاقتصادى الجامد والمشوه . ففى الحالة الأولى فإن البلد يستطيع أن يتكيف ويتواءم مع الآثار التى ستنجم عن الاستيراد ومنافسة المنتجات المحلية من خلال إعادة تخصيص موارده علي نحو يجعله يستفيد من التبادل التجارى . والتجارة بهذا الشكل يمكن اعتبارها محفزة للنمو لهذا البلد . أما في حالة البلاد النامية فإنه يترتب علي قيام التجارة زيادة متوسط دخل الفرد في القطاع المنتج للتصدير (مع ما يترتب على ذلك من آثار توسعية) وإنخفاض متوسط دخل الفرد فى القطاع المنافس للواردات (مع ما يترتب على ذلك من آثار أنكماشية) . وسيؤدي تفاعل هذين الأثرين إلى إنقراض القطاع المنافس للواردات ،

إلي أن يتواءم ويستقر الاقتصاد عند وضع جديد . بيد أنه نظرا لجمود بنيان الإنتاج المحلي ، فأن لينذر يذهب من وراء ذلك الاعتقاد ، بأن التجارة لا تحفز - في حد ذاتها - النمو في مجموعة البلاد الثانية .

وفي عام ١٩٨٥ قدم الاقتصادى ى . باجواتي تحليلا نظريا ، يأخذ بعين الاعتبار أثر التقدم التكنولوجي علي زيادة الإنتاج في حالة المواد الأولية التي تنتجها البلاد النامية ، وبين أن التوسع الاقتصادى والتبادل التجارى قد يلحقان الضرر بهذه البلاد ، إذا أدي ذلك إلي زيادة عرض هذه المواد في السوق الدولي وتدهورت شروط تبادلها التجارى .وقد أطلق علي هذه الحال مصطلح : النمو البائس Immiserising Growth .

وتدعونا النقطة الأخيرة (التكنولوجيا) لمتابعة الجهد النظرى الذي قام به عدد من الاقتصاديين لمعرفة أثر التقدم التكنولوجي علي المزايا النسبية للدول المختلفة . ذلك أن التقدم التكنولوجي لم يؤثر فحسب على إحلال المواد ، بل وأيضا على دخول سلع جديدة علي الدوام إلي السوق العالمى وإجراء تحسينات مستمرة على طرائق الإنتاج للسلع الموجودة ، وخلق من ثم ميزات نسبية للدول ذات التقدم التكنولوجي المرتفع .

فقد لاحظ عدد من الاقتصاديين أن التكنولوجيا باعتبارها هيكلا مركبا من المعرفة والمهارات والخبرة والابتكارات المتاحة ، إنها تؤثر علي التجارة الدولية من خلال الفجوة التكنولوجية Technological gap الموجودة بين الدول . حيث لاحظوا أن التقدم التكنولوجي لا يحدث فى البلدان بدرجات متساوية . ونظرا لأن ثمة علاقة وثيقة بين مستوي التكنولوجيا من ناحية ، ومستوي النمو الاقتصادى من ناحية أخري فإن التكنولوجيا المتقدمة تتولد في الأصل فى الدول الصناعية ، حيث تتميز هذه الدول بإرتفاع واضح في نسبة ما تنفقه من دخلها علي البحث والتطوير (R&D) ويتوافر رأس المال البشرى رفيع المستوي ، وبإتساع فى حجم أسواقها وإرتفاع مستويات الدخول فيها ، ناهيك عما يتوافر فيها من قاعدة مادية مرنة

في مختلف الأنشطة الاقتصادية . فكل هذه العوامل تؤهل هذه الدول لتطوير ميزة نسبية قوية في بعض المنتجات كثيفة التكنولوجيا . ونظرا لأن التكنولوجيا ، كما هو معروف ، تؤثر على نوعية السلع وجودتها وكلفة إنتاجها ، فإن بعضا من الاقتصاديين قد ذهبوا إلى القول ، بأن التباين التكنولوجي بين الدول يمكن أن يكون مفسرا معقولا لقيام التجارة الدولية .

وفي هذا الخصوص تبرز مساهمة " ريموند فيرنون " التي قدمها عام ١٩٦٦ حول ما عرف بمصطلح دورة حياة السلع Product Life Cycly Theory . إذ لاحظ من دراسته لأنماط التجارة أنه من حين لآخر تظهر سلعة معينة ذا محتوي تكنولوجي جديد من قبل دولة معينة ، ثم يمضى وقت قبل أن تصبح التكنولوجيا التي تطلبها إنتاج تلك السلعة متاحا علي الصعيد الدولي ويتم إنتاجها في عدد كبير من الدول . وعندئذ تفقد الدولة صاحبة السلعة الميزة النسبية في إنتاجها . وإنه لكي تحافظ الدولة علي الميزة النسبية التي تكتسبها من السبق التكنولوجي فإنه يتعين عليها أن تكون متطورة تكنولوجيا باستمرار ، وهو ما يتطلب منه إنفاقا مستمرا ومحسوسا في مجال البحث والتطوير وتنمية رأسمالها البشرى على الدوام. وقد ميز فيرنون بين ثلاث مراحل لتطوير إنتاج وتصدير السلعة الجديدة ، وهي مراحل تنطبق أساسا علي السلع الصناعية :

* في المرحلة الأولى ، تظهر السلعة الجديدة في دولة صناعية متقدمة ، وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة ، ولهذا يتوجه بها المنتجون إلى أصحاب الدخول المرتفعة في السوق المحلى . وفي هذه المرحلة لا تكون مواصفات السلعة معيارية Unstandarizesd ، حيث يلجأ المنتجون، من حين لآخر ، لتطويرها حسب أذواق وتفضيلات المستهلكين .

* في المرحلة الثانية ، ويسميها " فيرنون " مرحلة نضوج السلعة ، وفيها نجد أن المنتج قد إنتهي من إجراء تحسيناته على السلع وتصبح معيارية أو نمطية ويكون الطلب عليها قد زاد وبدأ إنتاجها بأحجام كبيرة ، فتنخفض تكاليف الإنتاج نتيجة لوفورات النطاق . وفي هذه

المرحلة يظهر الطلب علي هذه السلعة في الأسواق الخارجية التي تتسم عادة بتشابه أنماط الطلب والدخول الموجودة في البلد الأصلي للسلعة (الأمر الذى يؤكد أفكار " ستافان ليندر " حول تأكيده علي خصائص الطلب كمحدد لنمط التجارة) وفي هذه المرحلة يمكن البدء في إنتاج السلعة فى الأسواق الخارجية (من خلال إقامة فروع للتجمع أو الإنتاج ، أو من خلال مشروعات مشتركة ...) وبخاصة إذا وجد المنتجون أن كلفة الإنتاج فى هذه الأسواق ستكون أقل . وإذا كان الخفض فى كلفة الإنتاج سيكون كبيرا (نظرا لتوافر عمالة أو طاقة رخيصة، مثلا ...) فمن الراجح في هذه الحالة أن السلعة تنتج فى دولة أجنبية وتصدر إلى دولة ثالثة ، أو حتي للدولة الأصلية نفسها ، مما يؤدى إلى خفض صادراتها منها بدرجة كبيرة .

* أما في المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة المعيارية للسلعة ، وفيها تكون السلعة قد أصبحت ذات مواصفات قياسية متقدمة ، وأنها أصبحت أكثر انتشارا وذات طلب واسع . هنا تلعب قضية تكاليف الإنتاج الدور الرئيسى فى توطين الإنتاج . إذ من الممكن في هذه الحالة إنتاجها في البلاد النامية التي تقدم مزايا للمنتجين تجعل تكاليف الإنتاج منخفضة . وعندئذ قد تصبح هذه البلاد هي المنتج الرئيسى ، فيقل الإنتاج والتصدير فى بلد المنشأ الأصل للسلعة . وأهم ما يميز هذه المرحلة هو أن تكنولوجيا إنتاج السلعة تصبح معروفة أو يمكن تقليدها بسهولة .

ويعكس لنا الشكل التالي هذه المراحل ، والذى نجد فيه أن صادرات البلد من السلعة (الفرق بين الإنتاج والاستهلاك المحلى) يصل لذروته عند منتصف مرحلة نضوج السلعة من تزايد الطلب الخارجي وتنتقل بعض الإنتاج إلي الأسواق الخارجية ، ولهذا فإن الإنتاج المحلي والصادرات يأخذان في الإنخفاض فى البلد الأصلى . وفي المرحلة المعيارية يأخذ الإنتاج المحلي فى بلد المنشأ الأصلي فى التناقص علي نحو سريع وكبير حتي يتحول البلد إلى مستورد للسلعة .

وقد أثبتت بعض الدراسات أن المرحل الثلاثة سالفة الذكر ، وعلي النحو الذى أوضحه فيرنون قد قصرت بشكل واضح في الآونة الأخيرة بسبب قوة أثر المحاكاة أو التقليد Demonestration Effect الذي يجعل من الطلب المتزايد على السلعة الجديدة قوة دافعة لزيادة إنتاجها وتقليدها ، وبسبب كثرة نشاط الشركات متعددة الجنسيات وفروعها المتعددة التى سهلت انتقال التكنولوجيا عبر مختلف الحدود .

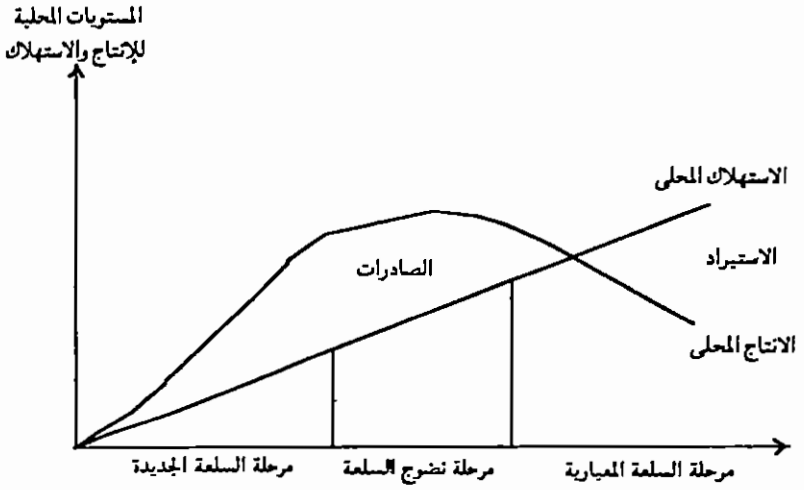

ويعتقد كثير من الكتاب ، أن نظرية فيرونون لا تتعارض مع نظرية الميزة النسبية التقليدية . بيد أن الأمر الجوهرى الذي نود التأكيد عليه هنا ، هو أن الميزة النسبية (وقد تكون الأصح أن نستخدم مصطلح : الميزة التنافسية) التي يتمتع بها بلد ما في مجال السلع المصنعة ذات الكثافة التكنولوجية الكبيرة - وعلي النحو الذى أوضحه فيرنون - هي أمر لم يعد له صلة بفكرة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، وإنما أصبحت هذه الميزة تصنع صنعا . وهو أمر لم يذهب إليه نموذج هكشر / أولين .

المعالم الجديدة لتقسيم العمل الدولى :

كانت النظرية التقليدية فى تقسيم العمل الدولي التى قامت علي أساس المزايا النسبية تنحصر في تفسير تخصص الدول المتقدمة فى إنتاج السلع الصناعية وتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام . وكان التحليل برمته مبنيا على أساس نظرية للتبادل موضوعها إنتاج السلع وتداولها من أمة إلى أخرى . أى أن الافتراض الأساسى هو تجارة السلع وتداولها بين الأمم . بيد أنه مع تزايد العولمة ، لم يعد من الممكن قبول هذا الافتراض . فالسلعة الواحدة يتم تجزئة مراحل إنتاجها في دول مختلفة ، وقد تجمع في دولة (أو دول) ثانية ، وتسوق في دولة (أو دول) ثالثة . السلعة الواحدة إذن يشارك في إنتاجها أمم مختلفة بقدر ما أسهمت فيها عوامل الإنتاج لهذه البلدان . ليس هناك إذن ميزة نسبية واحدة لبلد ما أسهمت كلية في إنتاج السلعة ، بل نحن إزاء مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة. وليس هناك تخصص (أو تقسيم للعمل) كامل لبلد ما في إنتاج السلعة ، بل تخصصات (أو تقسيمات مختلفة للعمل) لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها . وفي ضوء ذلك يمكن الحديث إذن عن تكامل إنتاجي عبر قومى .

إن " كريستان بالوا " محق تماما حينما يقول فى هذا السياق : " ففرنسا على سبيل المثال لا تبادل أبدا محطة نووية بعقل اليكتروني أو بمصنع بيتروكيماويات . فالعناصر التى تدخل فى تكوين هذه المحطة تأتى من شتى أرجاء المعمورة . ليس هناك إذن تبادل سلع إنما عناصر تدخل في تركيب سلعة ، تحقق قيمتها علي المستوى الدولى . أى أننا إزاء عمليات إنتاج قيم نوعية وتداولها علي صعيد دولى " .

وليس يخفي أن هذا التقسيم الجديد للعمل الدولى ، والذي يبدو أننا نعيش الآن مراحله الأولى ، إنما يتم من خلال التطور الكيفي الذي وصلت إليه الآن قوة الشركات متعددة الجنسيات . فهو تقسيم تقوده هذه الشركات ليعيد تجديد علاقة المركز بالمحيط ، إنه تقسيم

ينطلق من داخل هذه الشركات .

بهذا المعني كتب " ستيفان هايمر " يقول : " من أجل فهم تقسيم العمل الدولى لا يمكن من الآن فصاعدا إرجاع مخطط التقسيم إلى موضوع الصناعة ضد الزراعة ، بل إرجاعها إلى مستويات العمل فى داخل المؤسسة . إن التقسيم الرئيسى فى المؤسسة هو بين رأس المال والعمل ، بين الإرادة وأعمال الإنتاج ، بين العقل واليدين " .

على أن التدويل المتزايد الذى يتحقق الآن على أساس التقسيم داخل الشركات متعددة الجنسيات لا يجوز فصله عن الثورة العلمية والتكنولوجية التى ترافق هذا التدويل وتؤثر فيه كما يؤثر التدويل عليها . فنحن الآن يمكن أن نتحدث عن ثورة صناعية ثالثة (أو موجة ثالثة) مقابل الثورة الصناعية الأولى (التي قامت على إكتشاف البخار والفحم وازدهرت فيها صناعات النسيج والحديد والنقل ...) والثورة الصناعية الثانية (التى قامت على إكتشاف الكهرباء والنفط وازدهرت فيها صناعة السيارات والطائرات والسلع الاستهلاكية المعمرة) . فالثورة الصناعية الثالثة (التي تقوم على إستخدام الذرة والإليكترونيات والهندسة الوراثية) تبشر بأن مجالات تحقق الربح (ومن ثم التراكم) في الفترة القادمة ستكون من خلال طرح نوعيات جديدة تماما من السلع غير المألوفة حاليا . وستحتاج هذه المرحلة لإعادة تحديد علاقة المركز بالمحيط ، مما ينعكس بالضرورة على أشكال التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

ويبدو أن نمط الإنتاج الرأسمالي العالمى سوف يتخلي للبلاد النامية عن الصناعات التقليدية للثورة الصناعية الأولى (صناعة المنسوجات والصناعات التعدينية) وبعض صناعات الثورة الصناعية الثانية (تجميع السيارات والسلع الكهربائية مع التصنيع الهامشى لبعض أجزائها) من دون أن يعرض مصالحه للخطر . وهى الصناعات التي تتميز بكثافة عنصر العمل فيها ، بكثافتها في استخدام المواد الخام ، احتياجها للطاقة (نفط ، غاز ، كهرباء) وتلويثها للبيئة . ويبدو أن هذا هو الذي دفع فؤاد مرسى في كتابه الأخير للقول ،

بأن هناك الآن إتجاها نحو : إعادة نشر الصناعة جنوبا " ، مشيرا فى ذلك إلى تجارب البلاد حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، البرازيل ...) وهو إتجاه - كما يقول : " يوفق بين إتجاه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال وطموحات البلاد النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات " . ويضيف : " وهكذا تتحول البلاد النامية من جيوب استخراجية إلى جيوب للتجمع الصناعى الأولى والهامشى " .

على أنه في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا ، إلا أن الشمال الرأسمالي يحرص على أن يمسك بيده بمجمل مفاتيح عملية إعادة الإنتاج فى صعيدها العالمى كالتمويل والتكنولوجيا والتسويق ، بما فيها مسألة التحكم في الغذاء ، وهي الأمر العام في عملية إعادة إنتاج قوة العمل . وقد مكنته ثورة الهندسة الوراثية من تحقيق ذلك . ففى الوقت الذى تدهورت فيه أوضاع الغذاء والزراعة بالأطراف ، تقوم البلاد الصناعية ، ومنذ فترة ، بإعادة نشر الزراعة شمالا وعلي النحو الذى يمكنها من إمتلاك فائض غذائى ضخم واحتكار تسويقه ، على أن يستمر الجنوب في إنتاج المواد الخام الزراعية المعدة للتصدير . وهكذا يمكننا أن نلمح معالم تقسيم عمل دولي جديد داخل القطاع الزراعى ، بحيث يصبح الشمال هو المنتج والمصدر الرئيسى للأغذية (القمح ، الحبوب ، اللحوم ، الألبان ومنتجاتها ...) على أن يستمر تخصص الجنوب فى إنتاج محاصيل التصدير من خامات وغذاء (القطن، المحاصيل الزيتية ، الفواكه ، النباتات الطبية ...) لكي تصدر إلى كبري مصانع إنتاج الغذاء في الشمال ليعاد تصديرها بأسعار احتكارية للجنوب المتخلف . وسواء تعلق الأمر بما يصدره الجنوب أو يستورده من مواد زراعية (خامات ومواد غذائية) أو منتجات منجمية ، فإن الشركات الاحتكارية دولية النشاط تتحكم فى التجارة الدولية لهذه السلع ، إذ تتحكم بضع شركات فى النسبة الكبرى من التجارة العالمية للمواد الأولية .

ونعود الآن إلي ملامح تقسيم العمل الدولى الجديد فى مجال الصناعة ونتساءل : ما

مصلحة المركز (عبر نشاط شركاته متعددة الجنسيات) في السماح بنقل وتركيز بعض عمليات الإنتاج فى دول المحيط ؟ هل هي رغبة المركز في تنمية المحيط وتسريعه لمراحل النمو الاقتصادي من خلال اكتشاف واستغلال المزايا النسبية الموجودة في المحيط ، كما كان يقول أوزاوا (علي نحو ما أشرنا آنفا) ؟ بالقطع إن ما يهدف إليه المركز هو البحث عن أعلي معدلات للربح . وهو هدف يجده الان سهلا في بعض الدول النامية التي رحبت بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن أعادت هيكلة اقتصاداتها في ضوء سياسات ، حرة تتوجه للخارج وتعتمد علي القطاع الخاص وآليات السوق مع ما يتطلبه ذلك من تحجيم واضح فى الملكية العامة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادى . وهي السياسات التي يتولى الآن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هندسة أصولها في هذه البلاد في ضوء برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تذعن لها هذه البلاد بعد إنفجار أزمة ديونها الخارجية وجفاف مصادر الاقتراض الخارجي .

ومن يتبع حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة علي الصعيد العالمى سوف يلحظ بالفعل ، أن هناك ما يشبه القفزة في هذه الحركة ابتداء من النصف الثانى من الثمانينيات . فقد قفز متوسط التدفق السنوى لهذه الاستثمارات من ٥٣ مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلي ٢٩٦ مليار فى عام ٢٠٠١ . صحيح أن نصيب البلاد النامية من هذه الأرقام كان ضئيلا (حيث يتجه الشطر الأكبر من تلك الاستثمارات أساسا إلي البلاد الرأسمالية المتقدمة) ، كما أنه من الصحيح أيضا أن ثلثي التدفقات التى ذهبت إلي البلاد النامية إتجهت إلى بلاد شرق آسيا (تايلاند والصين وماليزيا) وبلاد أمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكولومبيا) . بيد أنه من الملاحظ أن معدلات نموهذا التدفق إلى البلاد النامية – عموما – آخذة في الزيادة ، تبعا لدرجة إنفتاح هذه البلاد وحجم المزايا التى تقدمها لتلك الاستثمارات ومعدلات الربح المتوقعة فيها .

وليست المسألة المهمة هنا ما إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات في تحركها الآن نحو البلاد النامية ستجلب معها الصناعة الحديثة وتنقل هذه البلاد إلي جنة الرأسمالية الموعودة من خلال تقسيم العمل الدولى الجديد ، بل فيما إذا كان هذا النقل يفتح مجالات التطور الرأسمالى المستقل لهذه البلاد علي غرار ما تم في تجارب النمو الرأسمالى لبلاد غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، أو حتى علي غرار ما حدث في تجارب النمور الأربعة الآسيوية ؟

إن المشكلة الرئيسية لهذا النقل الصناعى وهذا التقسيم الدولي الجديد للعمل ، هي أن رأس المال الأجنبي ، ممثلا في فروع الشركات متعددة الجنسيات يحاول ، أن يستفيد من المزايا النسبية للبلد النامى ، بقوة عمله الرخيص ، وخاماته الطبيعية ، وطاقاته ، وموقعه الجغرافي لإنتاج منتجات صناعية معدة للتصدير في الغالب إلى السوق العالمية ، وهى صناعة عابرة تستورد أغلب عناصر إنتاجها لتعيد تصديرها بعد إدخال قدر من التصنيع عليها . وقد يتم التصدير إلى المشروعات الأم فى البلدان الرأسمالية نفسها ... فى كل هذه الحالات تقوم صناعة تتوطن فى البلد النامى . وقد تساهم في تنمية الناتج الصناعى وتطوير العمالة الصناعية فيه . غير أن مصير هذا التصنيع يظل رهنا بالمراكز الصناعية ، بسيطرة المشروعات الدولية علي الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق . وهي مشروعات تتحرك طبقا لربحيتها الدولية، ومن ثم يتقرر مصير فروعها بعيدا عن الظروف المحلية .

حقا ، لقد دافع كثير من الاقتصاديين عن هذا النمط الإنفتاحي الذي يجري فيه إعادة تقسيم العمل بين المراكز والمحيط من خلال الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات ، على أساس أن نشاط هذه الشركات سوف يؤدى إلى زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي ، وتشغيل للأيدي العاملة ، وتسريع عمليات التصنيع ، والتأثير إيجابيا على سائر القطاعات الأخري . وهي أمور هي أشد ما تحتاج إليها مجموعة الدول النامية . فهل تتحقق هذه النتائج حتما ؟

تهيئة الإطار المناسب للمصالح المتبادلة :

ولعل أهم ما حدث من تغيير علي الخريطة الاقتصادية والسياسية أخيرا كان التأكيد على أن تكامل وتبادل المصالح في العلاقات الدولية ، إنما يتحقق من خلال " تهيئة الإطار المناسب للمصالح المتبادلة " ذلك أن آمال الشعوب لا تتحقق بالأماني فقط أو بالمعونات فقط، وإنما بشيء مقابل شيء ، فلا يمكن لأى دولة أو تكتل أن يطالب تكتل أو دولة أخري بمزايا تجارية مقابل لا شيء .

هذا الأمر لا يعني غير ضرورة فتح الأسواق أمام الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة، وهذا الأمر يتطلب منا أن نبنى أولا قدرات تنافسية لشركاتنا واقتصاداتنا ونحافظ عليها . ويتعين علينا إدراك الحقيقة القائلة بأنه " ما لم تكن منتجاتنا قادرة على المنافسة داخل الكيانات الاقتصادية ، فلن تقوي على المنافسة فى أسواقنا المحلية " .

ان الكيانات الاقتصادية، تمثل أسواقا هامة للبلدان العربية والإسلامية تتطلب إهتماما كبيرا ومستمرا بسبل التعامل التنافسى الفاعل معها وفيها .

على ضوء ما تقدم ، يتضح أن بناء وتنمية قدرة تنافسية يعد مطلبا حيويا للبلدان النامية ومنها البلدان العربية والإسلامية ، ليس فقط لمجابهة متطلبات التحرير التدريجى للتجارة مع هذه الكيانات ، بل أيضا لمواجهة تحديات التجارة العالمية طبقا لاتفاقية الجات ، لاسيما وان هذه الاتفاقية تضمنت اتفاقية حماية الملكية الفكرية والفنية التي سترفع من فاتورة التكنولوجيا المستوردة ، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة من المنظمات العربية والإسلامية لانشاء برامج البحوث والتطوير تفرز تكنولوجيا محلية تسهم بدورها في خلق وتعزيز القدرة التنافسية .

مفهوم الميزة التنافسية :

حتي وقت ليس ببعيد ، كانت الدول تعتمد في إقتحامها للأسواق الخارجية على ما تملكه من مزايا نسبية قائمة علي ملكية الموارد الطبيعية أو علي وفرة الموارد البشرية ، ومن ثم فقد كانت الميزة النسبية موروثة ، غير أن الامكانات العالية التي أتاحها التقدم العلمى والابتكار التكنولوجى قد مكنت بعض الدول من إكتساب مزايا نسبية جديدة . أى أن الميزة النسبية ، أصبحت مصنوعة أو مكتسبة بفضل التقدم العلمى والتطوير التكنولوجي . إذا وسعنا مفهوم التقدم العلمي ليشمل التقدم علي علوم الإدارة والتسويق وفي فنون التفاوض وفى أساليب الحماية والدعم ، فإننا نصبح إزاء أساس جديد للنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، وأساس جديد لتقسيم العمل الدولى ، ألا وهو مفهوم الميزة التنافسية .

إذن فالمزايا التنافسية تعتبر مزايا تغلف النظام بأكمله ، فلا يكفى أن يكون جزء منه متميزا والآخر غير متميز ، وهذا يتطلب :

- ثقافة وقيم ومعتقدات جديدة تؤثر إيجابيا علي مواقف العمل وطرق التفكير وقرارات وسلوكيات الأعضاء .

- إهتمام فائق بالموارد البشرية مع تخصيص الاستثمارات الكامنة لتنظيم إنتاجية هذه الموارد ، فالمعرفة أصبحت أهم وأقيم من الخامات .

- القدرة علي التغيير وإستباق المتغيرات المتلاحقة فى البيئة المحيطة .

- القدرة على توليد الابتكارات من خلال برامج الاقتراحات وتشجيع الفكر الابتكارى.

- التمكين الفعال للمديرين ضمن فرق عمل ذاتية الإدارة مع اشراكهم فى المعلومات .

- رفع مهارات الإدارة العليا فى ظل المستجدات لتتمكن من التعامل مع متعددى

الجنسيات والثقافات والعادات من عاملين ، وعلماء ، وموردين ، وحلفاء ، وهذا لا يمنع من الاستعانة بمديرين أكفاء محترفين محليين أو أجانب ، بحيث يمكن لمديرينا إن يتعلموا بالممارسة جنبا إلي جنب من هؤلاء وذلك علي غرار ما فعل الأمريكيين مع اليابانيون من خلال المشروعات المشتركة التى أقامها اليابانيون في أمريكا والعكس صحيح .

ويتطلب الأمر قبل كل ذلك ضرورة عقد دورات تدريبية مستمرة لشرح وتوضيح أحدث المستجدات علي الساحة الدولية من متغيرات سواء فى مجال الإدارة أو الاقتصاد مع تبسيط مختصر لكل الاتفاقات التى تتم بين الدول بعضها وبعض وبينها وبين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية وعبر الإقليمية .

قراءات مقترحة :

- د. عفيفى الرزاز ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨١ .
- ستيفان هايمر ، مترجم ، الشركة متعددة الجنسيات وقانون التطور غير المتكافئ ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨١ .
- د. اسماعيل صبري عبد الله ، الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠ ، منتدي العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- د. سعد حافظ ، تأثير التغيرات العالمية علي الظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، يوليو ١٩٩٢ .
- د. طه عبد الله منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٧ .
- د. جودة عبد الخالق في الاقتصاد الدولى ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- د. أحمد سعيد دويدار ، التجارة الدولية والتنمية ، مؤسسة فرانكلين ودارنهضة مصر القاهرة ١٩٦٨ .
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم . أعداد مختلفة .
- د. أبو بكر متولي ، الاقتصاد الخارجي ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠ .
- John H. Dunning , Multinationals, Technology and Competitiveness, London , 1988 .
- Staffan B, Linder, AN Essay on Trade and Transformation, New York, 1961 .

أسئلة للتقويم الذاتى :

١ - ناقش مفهوم الدولة فى ظل البيئة الدولية المتغيرة .

٢ - استعرض التطور الذي حدث في مفاهيم المزايا النسبية اعتبارا من ريكاردو - وآدم سميث ، ومرورا بنموذج هكشر / أولين علي ضوء ما درست .

٣ - ناقش موقف الاقتصادى " باجوتي " حول أثر التقدم التكنولوجى علي زيادة الانتاج في البلاد النامية .

٤ - استعرض المعالم الجديدة للتقسيم الدولى للعمل .

٥ - " من أهم ما حدث من تغيير على الخريطة الاقتصادية والسياسية مؤخرا كان التأكيد على أن تكامل وتبادل المصالح فى العلاقات الدولية ، إنما يتحقق من خلال تهيئة الإطار المناسب للمصالح المتبادلة " .

ناقش ذلك على ضوء أن بناء وتنمية قدرة تنافسية للبلدان النامية أصبح مطلبا حيويا .

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الدولية فى الخدمات

(تجارة الخدمات الدولية)

أهداف الفصل :

يصبح الدارس في نهاية دراسته لهذا الفصل قادرا على :

١ - التأكيد على أهمية الخدمات بجانب السلع المادية ، ومعرفة أن من الخدمات ما يفوق فى أهميته كثيرا من السلع المادية ، مثل خدمات التعليم والبحوث العلمية والرعاية الصحية . ولعل ذلك ما أدى بالإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية إلى الإهتمام في جولتها الأخيرة " جولة أوروجواى " بما يعرف بالجاتس GATS .

٢ - متابعة التطور الذي طرأ علي قطاع الخدمات إعتبارا من بعد الحرب العالمية الثانية وحتي وقتنا الحالى .

٣ - التفرقة بين الخدمات الراكدة وهي الخدمات التقليدية التي تنخفض فيها مستويات الإنتاجية والعائد وهي التي تنتجها البلدان النامية ، والخدمات التصاعدية التى لها صلة بالتكنولوجيا الحديثة والتي تنتجها البلدان الصناعية المتقدمة .

٤ - التطور الهائل الذي حدث في حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في قطاع الخدمات ، والذى تمثل مردوده في إرتفاع متوسط معدل الربح أو العائد علي هذه الاستثمارات مقارنة بالاستثمار في القطاعات الأخري .

٥ - كيف تتحدد قيمة الخدمات ، فى ضوء المزايا النسبية لتجارة الخدمات ؟

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الدولية

(تجارة الخدمات)

مقدمة :

قفز قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتقدمة قفزة كبيرة في ربع القرن الماضى وأصبح ، بحق ، القطاع الرائد والديناميكي في هذه الدول . وحتي عهد قريب كان الاقتصاديون يفرقون بين الخدمة Service " والسلعة " Good على أساس الطبيعة المادية لكل منهما . فالأولي ليست منتجا ماديا ملموسا ، وإنها غير قابلة للتخزين ، وإنها تستهلك حال إنتاجها . وبهذا المعني كانت الخدمات تشمل الخدمات الشخصية (مثل العلاج ، والانتقال ، الترفيه ...) والخدمات الإنتاجية (مثل النقل والشحن والتمويل والتجارة والصيانة ...) والخدمات الإجتماعية (كالتعليم والصحة والأمن ...) فضلا عن الخدمات المرتبطة بالموقع الجغرافى (كالسياحة والفندقة والمرور عبر القنوات ...) أما الآن ، فإن التطور العالمى والتكنولوجي قد غير من هذه النظرة ، إذ أصبح فى الإمكان الحصول على الخدمة من خلال وسائل الاتصال الحديثة والتخزين المبرمج للخدمات Computerized Stor-age وتدفق البيانات والمعلومات على نحو سريع وكفؤ . ويبدو أنه مع تعاظم أهمية الخدمات في الوقت الراهن ، فإن الباحثين يميلون إلي الأخذ بمفهوم واسع وفضفاض لمفهوم الخدمة على أساس : " أنها فعل ينشأ عن نشاط إنتاجي ويؤدي إلى تبديل لحالة المستفيد أو وضعه " ، كما يقول الاقتصادى " ت . ب هيل " T.P.Hill. فهناك حسب هذا التعريف ، فعل إنسانى أولا ، وهو فعل منتج ثانيا ، ويؤدى إلى إستفادة مستهلك أو مستخدم الخدمة ثالثا ، وأيا كان الأمر ، فالسمة الجوهرية في الخدمة هى أنها تحتوي علي قدر ما من المعلومات والخبرة .

النمو المتسارع فى قطاع الخدمات :

ومهما يكن من أمر التعريف وما يحيط به من صعوبات نظرية وإحصائية ، فقد لاحظ عدد من المفكرين والاقتصاديين ، أن ثمة تحولا هاما يحدث فى بنية الإنتاج القومى فى الدول الرأسمالية الصناعية منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وذلك من خلال رصدهم لذلك النمو المتسارع الذي طرأ على حجم العمالة الموظفة فى قطاع الخدمات ، بينما لاحظوا فى المقابل ، أن هناك تناقضا نسبيا فى العمالة الموظفة فى قطاعات الإنتاج المادى (الزراعة والصناعات التحويلية) . وواكب ذلك ، أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالى قد بدأ رويدا ، رويدا ، نحو التزايد على حساب نقص أنصبة قطاعات الإنتاج الأخرى ، مما يعني أن هناك تقسيما إجتماعيا جديدا للعمل بدأ يشق طريقه في عالم الواقع .

واستمر هذا الإتجاه ينحو عاما بعد الآخر ، حتي فى فترة الكساد الاقتصادى التى دخل فيها العالم الرأسمالى منذ بداية عقد السبعينيات . ففى الوقت الذي زادت فيه معدلات البطالة في قطاعات الإنتاج المادى وإنخفضت - عموما - معدلات النمو الاقتصادى في عقد السبعينيات (وأيضا فى الثمانينيات وإن كان بدرجات مختلفة) إلا أن قطاع الخدمات إتجه نحو التوسع ، وزاد دوره في خلق فرص العمل ، وأصبح هو المستوعب الرئيسى للعمالة التى تدخل سوق العمل لأول مرة ، إلي المدي الذى أصبح يستوعب ما نسبته ٩ر٧٦٪ من جملة القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٨ر٦٧٪ في فرنسا ، و١ر٦٦٪ في اليابان و ٦١٪ في ألمانيا الإتحادية ، وذلك فى عام ١٩٩٩ (طبقا لبيانات منظمة الاونكتاد) . كما أن نصيب قطاع الخدمات إرتفع إلى ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى فرنسا إلى ٥٩٪ ، وفى بريطانيا إلى ٥٦٪ ، وإلي ٤٧٪ فى ألمانيا الإتحادية فى عام ١٩٩٩ (حسب بيانات البنك الدولى) .

هذا التطور النوعي الذى طرأ على بنية العمالة والإنتاج في العالم الرأسمالى المتقدم

مالبث وأن انعكس أيضا على هيكل التجارة الدولية وذلك من خلال التوسع الهائل الذى حدث في تجارة الخدمات على الصعيد العالمى . وظهرت شركات عملاقة دولية النشاط ، تتخصص فى تقديم الخدمات ، مثل خدمة التمويل والتسويق والتصدير والدعاية والإعلان والمحاسبة والسياحة والفندقة ..... بل وحتى تأجير السيارات .

وطبقا لبعض التقديرات فقد نما نصيب هذا القطاع من ٧٪ إلى ١١٪ من إجمالي التجارة العالمية فيما بين بداية ونهاية عقد السبعينيات . وفى عام ١٩٩٩ فإن هذا النصيب يصل إلى ١٣٪ حسب تقدير منظمة الأونكتاد . كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP في تقريره عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ يشير إلى أن التجارة الدولية فى قطاع الخدمات قد زادت فيما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٩ بمعدل ١٢٪ سنويا ، بالغة ٨٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٩ ، ومع حلول عام ٢٠٠٥ قد يصل إلى ٢٥٠٠ بليون دولار .

وكان من الواضح ، أن هذا النمو الذى طرأ على تجارة الخدمات إنما يعكس فى طياته معدلات مرتفعة للربح تفوق معدلات الربح فى قطاعات الإنتاج المادى . ولهذا سرعان ما بادرت كبريات الشركات الصناعية باستثمار الشطر الأكبر من فوائضها المالية فى قطاع الخدمات وليس فى توسيع أو خلق الطاقات الإنتاجية المادية . وعلي الصعيد العالمى سرعان ما حدث إندماج بين الشركات التى تعمل في مجال الخدمات والشركات الصناعية ، وظهر ما يسمى بالمجمعات المتكاملة دولية النشاط Transnational Integrated Conglomerates (ومن أمثلتها شركة ميتسوبيشى) . وقد أدى نشاط هذه الشركات العملاقة إلى القضاء على الشركات المتوسطة التى كانت تعمل تقليديا في هذا المجال . ولهذا شهد قطاع الخدمات على صعيده الدولى ، عمليات دمج وتمركز لرؤوس أموال الشركات المشتغلة فى هذا المجال بشكل يفوق كثيرا عمليات الدمج والتمركز الي حدثت في أموال الشركات العاملة فى قطاعات الإنتاج المادى . وهذا ما نراه مجسدا علي وجه الخصوص فى نشاط البنوك

والسياحة والإعلان والتأمين .

في ضوء هذا النمو المتسارع الذى حدث لقطاع الخدمات ، فى صعيده المحلى والعالمى ، راح عدد من المفكرين والاقتصاديين يتحدثون عن ما يسمى بثورة الخدمات Service Revo-lution وعن المجتمع بعد الصناعى وعن اقتصاد الخدمات . والسؤال الذى يبرز الآن هو : ما العواملَ التي أدت إلى بروز أهمية قطاع الخدمات . على النحو آنف الذكر ؟ وأين البلاد النامية في تطورات هذه الثورة لقطاع الخدمات ؟

ها هنا نجد مجموعة ضخمة من العوامل التى ظهرت مع تزايد التقدم الاقتصادى والاجتماعى لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . فهناك أولا . الأثر الناجم عن تزايد مستويات الدخول ، حيث ثبت أنه ما إن يتزايد إشباع الحاجات المادية للناس فإنهم سرعان ما يتجهون إلى طلب الخدمات المرتبطة بالرفاهية . وهناك ثانيا ، تأثير التدخل الحكومي فى الحياة الاقتصادية والذي تمخض عنه زيادة في الإنفاق العام علي الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة ، الثقافة ، الإعلام ... إلى آخره) . وهناك ثالثا ، النمو الحضرى الكبير الذي أدى إلى زيادة طلب سكان المدن علي الخدمات (كخدمات الإنارة والتدفئة والإنتقال والإتصالات والمرافق العامة) . وهناك رابعا ، تأثير التقدم التكنولوجى الهائل الذى أدى إلى تحسين إنتاج الخدمات وسرعة تقديمها . وهناك خامسا ، الإنفاق العسكرى الضخم الذى ولد طلبا هائلا علي خدمات البحث والتطوير والصيانة وخدمات العلماء والمهندسين. وهناك سادسا، التدويل Internationalisation الذى أدى إلى زيادة درجة الترابط والتشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على صعيد عالمى هائل وما أدى إليه ذلك من زيادة مناظرة في الخدمات المرتبطة بهذه الأنشطة (التمويل، والائتمان ، والدعاية ، والتسويق ... إلى آخره).

وواضح مما تقدم ، أن هذا النمو المتسارع الذي حدث فى قطاع الخدمات بالبلاد المتقدمة، وباعتباره ظاهرة حديثة العهد نسبيا ، إنما قد جاء في ركاب إكتمال قاعدة الإنتاج المادى في

الزراعة والصناعة ولم يكن سابقا عليها . ذلك أن نمو قطاعات الإنتاج المادى وما وفره لتلك القطاعات من زيادة كبيرة فى إمكانات إنتاج الخيرات والسلع والدخول هو الذى أفضى إلى زيادة نمو الطلب إلي زيادة الطلب علي الخدمات وتطويرها . ولكن من ناحية أخري ، نجد أن هذا التقدم الهائل الذي حدث في قطاع الخدمات أصبح ذا أثر قوي في الآونة الراهنة في تقدم قطاعات الإنتاج المادى نفسها . فمن خلال ثورة التكنولوجيا والاتصال والمعلومات (وهى جزء مهم في قطاع الخدمات) أمكن إحداث قفزات نوعية جديدة في تطوير وتنمية المنتجات الزراعية والصناعية ، وبحيث أصبح التقدم الفنى Technical Progress يدخل الآن ضمن عوامل الإنتاج المادي .

ونخلص مما تقدم إلى نتيجة هامة ، وهي أن ما يسمي بثورة الخدمات إنما يعبر في الواقع عن مرحلة تاريخية معينة من مراحل تاريخ التطور الاقتصادى والاجتماعي للبشرية ، وحدوثها لم يكن مصادفة عابرة ، وإنما كان نتاجا طبيعيا لتطور قطاعات الإنتاج المادى ، وأن تقدم تلك القطاعات أصبح يعتمد حاليا علي منجزات تلك الثورة .

على أن المثير للدهشة ، ، أننا لو ألقينا إطلالة سريعة علي البلاد النامية ، فسوف نلحظ أنه في غالبية هذه البلاد يحتل قطاع الخدمات فيها مكانة إرتكازية من حيث قدرته علي توليد الناتج المحلي .ففي بلد مثل بنما يصل نصيب هذا القطاع من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٧٣٪ . وفي أوروجواى ٦٠٪ ، وفي الأردن ٦٥٪ ، وفى مصر ٥٤٪ ، وفي المكسيك ٥٦٪ ... إلى آخره (انظر الجدول التالى) . وهي نسب ، بالقطع ، مرتفعة جدا ، وتكاد تتماثل مع تلك النسب السائدة فى كثير من الدول المتقدمة . وهذا يعنى ، إن إرتفاع نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ليس أبدا دليلا على تقدم البلد . فهذه البلاد ما تزال تصنف في عداد الدولة النامية .

والحق ، أننا لو استبعدنا الآن الخدمات التي تقدمها الحكومة وذات الطابع الاجتماعي،

جدول يوضح نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي
في بعض البلاد المتقدمة والبلاد النامية عام ١٩٩٩

بلاد متقدمة	٪	بلاد نامية	٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٥	توجو	٤٥
بريطانيا	٥٦	السنغال	٤٩
فرنسا	٥٩	مصر	٥٤
ألمانيا الاتحادية	٤٧	الأردن	٦٥
اليابان	٥١	بنما	٧٣
كندا	٥٦	البرازيل	٤٩
الدانمارك	٥٨	أوروجواى	٦٠
السويد	٥٤	أندونيسيا	٤٠
بلجيكا	٦٤	المغرب	٤٩
هولندا	٥٨	الكونغو	٥٤
النمسا	٥١	المكسيك	٥٦
النرويج	٥١	بارجواى	٤٦

المصدر : البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩ (الطبعة العربية) ص ١٨٣/١٨١

مثل خدمات التعليم والصحة والإعلام ... إلى آخره ، فسوف نجد أن إرتفاع نصيب قطاع الخدمات عموما من الناتج المحلي الإجمالى فى البلاد النامية لا يعدو إلي زيادة التقدم الاقتصادى والاجتماعي والتكنولوجي - كما هو الحال بالبلاد الصناعية المتقدمة - وإنما يعود إلى التشويه الحاصل فى الهياكل الإنتاجية في تلك البلاد . فهناك إختلال واضح بين نمو قطاعات الإنتاج المادى (الزراعة والصناعة) ونمو قطاع الخدمات . وهذا الأختلال ينعكس

فيما تكابده هذه البلاد من عجز فادح فى منتجاتها الغذائية ومن إعتماد كبير علي الخارج في تدبير سلعها الاستهلاكية والصناعية والإنتاجية . كما أن تضخم قطاع الخدمات في هذه البلاد - وبالذات في العقدين الأخيرين - يعود إلى بطء جهود التنمية في قطاعات الإنتاج السلعي، وإتجاه الموارد المدخرة إلى الاستثمار في مجال الخدمات التي تلقي طلبا من ذوى الدخول المرتفعة (السياحة ، الفنادق ، المطاعم ، الإسكان الفاخر ، النوادي ... إلى آخره) كما أن تضخم قطاع الخدمات بالبلاد النامية إرتبط بنمو القطاع الهامشى أو غير الرسمى In-formal Sector وهو قطاع يعج بضيوف عديدة من المهمشين من الناس غير المهرة ونصف المهرة الذين يعملون لحسابهم فى أنشطة خدمية ذات إنتاجية ضعيفة (أعمال النظافة ، الحراسة ، بيع السلع التافهة في الشوارع ، تلميع السيارات ... إلى آخره) .

ومهما يكن من أمر ، يمكننا هنا أن نستخدم عبارات " بومول " وزملائه ، حينما فرقوا بين الخدمات الراكدة - وهي الخدمات التقليدية التي تنخفض فيها مستويات الإنتاجية والعائد والتى تنتجها مجموعة البلاد النامية - والخدمات التصاعدية التي لها صلة وثيقة بالتكنولوجيا وتحقق مكاسب إنتاجية وعوائد مرتفعة ، وهي التي تنتجها مجموعة البلاد الصناعية المتقدمة .

ومن المفارقات المدهشة أيضا ، أنه حتى بالرغم من الإلتواء الحاصل فى تركيبة الناتج الإجمالي لصالح قطاع الخدمات في البلاد النامية ، إلا أن نصيب تلك البلاد من التجارة العالمية للخدمات ما زال تافها جدا . بل إن هذه البلاد ، في التحليل النهائى ، مستورد صاف للخدمات وبمعنى أنها تستورد من الخدمات أكثر مما تصدر منها . وليس من المتوقع في الأجل القصير أو المتوسط أن تنافس الدول المتقدمة في هذا المجال .

وطبقا لبيانات الجدول التالى الذى يوضح لنا أكبر عشرين دولة مصدرة للخدمات في العالم ، سنجد أن الولايات المتحدة وفرنسا وحدهما يستأثران بما يزيد قليلا على ربع قيمة

جدول يوضح أكبر ٢٠ دولة مصدرة للخدمات
فى عام ١٩٩٩

ترتيب الدولة	أسم الدولة	قيمة ماصدرته من الخدمات بليون دولار	نصيبها النسبى من تجارة الخدمات العالمية ٪
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٩٠ر٥	١٥ر٤
٢	فرنسا	٦١ر٧	١٠ر٥
٣	بريطانيا	٤٥ر٦	٧ر٨
٤	ألمانيا الاتحادية	٣٩ر٠	٦ر٦
٥	اليابان	٣٧ر١	٦ر٣
٦	إيطاليا	٣٣ر٧	٥ر٧
٧	أسبانيا	٢٤ر٨	٤ر٢
٨	هولندا	٢٣ر٩	٤ر١
٩	بلجيكا/لوكمسبورج	٢٢ر١	٣ر٨
١٠	النمسا	١٨ر٠	٣ر١
١١	سويسرا	١٤ر١	٢ر٤
١٢	كندا	١٣ر٨	٢ر٤
١٣	السويد	١١ر١	١ر٩
١٤	سنغافورة	١١ر٠	١ر٩
١٥	النرويج	١٠ر٤	١ر٨
١٦	الدانمارك	٩ر٨	١ر٧
١٧	المكسيك	٩ر٤	١ر٦
١٨	كوريا الجنوبية	٩ر٣	١ر٦
١٩	استراليا	٧ر٩	١ر٣
٢٠	تركيا	٥ر٧	١ر٠
إجمالى الـ ٢٠ دولة		٤٩٨ر٩	٨٥ر١
إجمالى العالم		٦٠٨ر٥	١٠٠ر٠

Source : United Nations, UNCTAD V (1), Analyical Report by the UNCTAD Secretariat to the Conference, New York, January 1999.P.219.

الخدمات المصدرة عالميا (٩ر٥٢٪) حسب بيانات عام ١٩٩٩ يليهما في ذلك بريطانيا (٨ر٧٪) وألمانيا الاتحادية (٦ر٦٪) واليابان (٣ر٦٪) وإيطاليا (٧ر٥٪) . ولم يظهر في الجدول من الدول النامية سوي سنغافورة (٩ر١٪) والمكسيك (٦ر١٪) وكوريا الجنوبية (٣ر١٪) وتركيا (١٪) مع مراعاة هزال أنصبتها النسبية .

كما تجدر الإشارة في هذا الخصوص ، إلى أن كثيرا من الدول النامية في العقدين الماضيين وتحت التأثير الكاسح للسياسات الليبرالية والانفتاح ، قد قامت بفتح المجال واسعا أمام كثير من الشركات دولية النشاط التي تعمل فى مجال تجارة الخدمات ، مثل البنوك وشركات التأمين والفنادق وشركات السياحة والدعاية والمكاتب الاستشارية والمطاعم العالمية ... إلى آخره ، والتي أصبحت تنزح منها أرباحا هائلة تحول للخارج ، وتسهم في زيادة عجز موازين مدفوعاتها ، وبخاصة أن جانبا كبيرا من نشاط فروع هذه الشركات يتمتع بكثير من الإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى التي وفرتها الدول المستضيفة . وقد تعرضت الشركات الوطنية التي تقدم خدمات مماثلة لمنافسة حادة غير متكافئة . أضف إلى ذلك أن السماح بنشاط فروع هذه الشركات الأجنبية داخل الدول النامية قد نقل إليها ألوانا كثيرة من أنماط السلوك والاستهلاك غير الرشيد .

ونظرا لإرتفاع معدلات الربح التي تجنيها الشركات دولية النشاط التي تعمل فى مجال الخدمات علي صعيد عالمي ، فإن الدول الرأسمالية الصناعية قد نجحت في أن تدخل الخدمات ضمن مفاوضات الجات في دورة أوروجواى ، وأعد بشأنها إطار للمبادئ والقواعد الخاصة بالتحرير التدريجي لتجارة الخدمات من القيود التعريفية وعدم التمييز والمعاملة الوطنية ، أى معاملة المنشآت الأجنبية التي تعمل في هذا المجال بالطريقة التى تعامل بها المنشآت المحلية ، وهو الأمر الذى عارضته كثير من البلدان النامية ، نظرا لما يمثله ذلك من خطر علي اقتصادياتها .

ومهما يكن من أمر النمو العارم الذي طرأ علي قطاعات الخدمات سواء من حيث نصيبه في الناتج المحلي الإجمالى أو فى حركة التجارة الدولية ، وإلي الحد الذى دفع بعدد من الاقتصاديين للقول ، بأن هذا القطاع أصبح الآن بمثابة قاطرة النمو Services Led Growtrh (وهي قضية مثار جدل راهن) إلا أنه تنبغى الإشارة إلى أن كثيرا من الدراسات والوقائع قد أثبتت أن قطاع الخدمات يكون أكثر تعرضا للأزمات والاضطرابات عن غيره من القطاعات الأخرى . ومن ثم ، إذا عظم دوره النسبي في الاقتصاد القومى ، فإنه يجر معه مشكلات عديدة في خضم هذه الاضطرابات ، خاصة إذا كان هذا القطاع يعتمد في نشاطه علي التصدير وعلاقته بالعالم الخارجي . فقطاع البنوك مثلا ، وهو أحد القطاعات الخدمية الرئيسية التى شهدت نموا عاصفا خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات قد تعرض لأزمة خطيرة ابتداء من عام ١٩٨٢ بعد إندلاع أزمة المديونية الدولية بتوقف المكسيك والأرجنتين وفنزويلا وغيرهاعن دفع ديونها في هذا العام . فمنذ ذلك التاريخ ثمة إنحسار واضح في حركة الإقراض الدولى وإفلاس كثير من البنوك ، وحدثت موجة أنكماشية في أنشطة كثير من فروع البنوك الأجنبية العاملة في بلاد العالم الثالث . كما شهد قطاع البورصات زلزالا شديدا يوم الأثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، حينما إنهارت أسعار الأسهم والسندات فى كبريات بورصات العالم (فى نيويورك وطوكيو وهونج كونج ولندن وباريس ...) وفقد كثير من المستثمرين أجزاء محسوسة من ثرواتهم فى غضون ساعات قليلة . وهو أمر كان له إنعكاس سيئ فى أسواق المال والنقد وأسعار الصرف . وفي حالة البلاد النامية ، تعرض قطاع السياحة فيها لنكسة شديدة إبان حربي الخليج ١٩٩١ و ٢٠٠٣ ، حيث توقفت الرحلات السياحية وقلت حركة الطيران المدنى ، وتكبدت شركات السياحة فى العديد من البلاد العربية (والأوربية أيضا) خسائر فادحة ، وفقدت البلاد التي تعتمد على السياحة كمورد للدخل القومي جانبا ضخما من موارد النقد الأجنبي .

حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة وقطاع الخدمات :

ولم تكن حركة النمو العارم للتجارة العالمية في الخدمات بعيدة عن حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وذلك أن التأمل في البيانات المنشورة عن حركة تزايد هذه الاستثمارات في عقد الثمانينات ، يوضح لنا ، أن هذا التزايد كان مصحوبا بتحول واضح في التركيب القطاعي لتلك الاستثمارات وفى هيكل رصيدها Stock . وهذا أمر جديد لابد من رصده ومتابعة تطوراته في الفترة القادمة ، حيث أن هناك نزعة ، أو ميلا ، واضحا في إتجاه هذه الاستثمارات للاستثمار في قطاع الخدمات . ففي عقد الخمسينيات من هذا القرن ، كانت حركات هذه الاستثمارات تتجه نحو التركيز في إنتاج الموارد الخام والأولية (الزراعية والمتجمعية) أو إلى تلك الفروع الصناعية التي تعتمد بكثافة علي هذه المواد . أما في الآونة الراهنة ، فالاتجاه الرئيسى لحركة تلك الاستثمارات يكاد يتركز في قطاع الخدمات ، أو في تلك الفروع الصناعية التي تتسم بكثافة تكنولوجية واضحة .

وعموما ، كان من شأن هذا التحول السريع للاستثمارات الأجنبية الخاصة أن زاد رصيد هذه الاستثمارات فى قطاع الخدمات . فبينما كان هذا الرصيد يمثل حوالي ربع تلك الاستثمارات فى عقد السبعينيات ، أصبح هذا الرصيد يقترب من ٥٠٪ من إجمالي جميع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في عقد الثمانينيات . وأصبح الاستثمار في مجال الخدمات يستأثر بنسبة تتراوح ما بين ٥٥٪ ، ٦٠ ٪ من التدفق السنوى لجميع هذه الاستثمارات .

هذا النمو العارم الذى طرأ على حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في قطاع الخدمات يفسره ، في التحليل النهائى ، إرتفاع متوسط معدل الربح أو العائد الذى تغله هذه الاستثمارات بالمقارنة مع المتوسط المتحقق في قطاعات الإنتاج الأخري . وبرغم أن المؤشرات الإحصائية تشير إلي الزيادة الواضحة التي حدثت في هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية في كل البلدان الصناعية المتقدمة ومجموعة البلاد النامية ، إلا أن نصيب مجموعة البلاد الأولي

أكبر بكثير من نصيب المجموعة الثانية . والدليل على ذلك ، أن نصيب مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة من إجمالى رصيد الاستثمارات الأجنبية الخاصة المستثمرة في قطاع الخدمات قد وصل إلى ٨٤٪ في منتصف عقد الثمانينيات . كما تجدر الإشارة إلي أن هيكل نشاط الشركات متعددة الجنسيات التى تعمل في مجال الخدمات بالدول النامية يختلف عن هيكل هذا النشاط في البلاد الصناعية المتقدمة . ففي مجموعة الدول الأخيرة يتركز نشاط هذه الشركات في تقديم ذلك النوع من الخدمات الوثيقة الصلة بحالة التقدم الاقتصادى والاجتماعي والتكنولوجي السائد في هذه الدول ، فضلا عن أثر هذا النوع من النشاط بالسياسات الليبرالية التى تطبقها هذه الدول والتى ترحب بهذا النوع من الشركات . أما فى حالة الدول النامية فالخدمات التى تقدمها هذه الشركات يغلب عليها التركيز في مجال الخدمات المالية (كفروع البنوك الأجنبية) والتجارية والسياحة وفي مجال الإنشاءات والفنادق ...

وبرغم النمو الملحوظ الذي سجلته حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات في عقد الثمانينيات والتسعينيات ، إلا أن قوة الدفع لهذا النوع من الاستثمارات سوف تستمر بسبب نمو الطلب على الخدمات الحديثة التي تقدمها هذه الاستثمارات سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية . أضف إلي ذلك أن مجموعة دول شرق أوروبا ، التي كانت اشتراكية ، سوف يزيد طلبها على هذا النوع من الخدمات وهى بصدد عملية التحول إلي النظام الرأسمالى ، مثل خدمات البنوك والتأمين والاتصالات والمحاسبة والإعلان والتسويق ، ... إلى آخره ، كما أن موجة الليبرالية التي تعم العالم الآن ، وربما في الأجل المتوسط القادم ، من الأمور التى ستدعم ازدهار هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبرغم أن العوامل سالفة الذكر ، تشير كلها إلي الاحتمالات المتعاظمة لاستمرار نمو نشاط الشركات متعددة الجنسيات في مجال الخدمات ، إلا أن بعض الخبراء والمتخصصين

يشيرون إلى أن التطور التكنولوجي على المدى الطويل قد يغير من الطريقة التي يتم بها الآن تقديم هذه الخدمات الإنتاجية في الأسواق الأجنبية . ذلك أنه لئن كان تقديم عدد من هذه الخدمات يتم فى مواقع الاستهلاك ، مما يستدعى استثمارا أجنبيا مباشرا في البلد الذى يستهلك هذه الخدمات ، إلا أن التطور التكنولوجي في المستقبل ، والمتمثل فى تطوير شبكة الاتصالات والمعلومات عالميا عبر أجهزة الكومبيوتر ، قد يمكن في القريب العاجل من إمكانات تقديم الخدمة من علي بعد ، بمعني أن عملية نقل المعلومات قد تجعل هناك إمكانية، فيما يتعلق ببعض الخدمات ، أن يتم إنتاجها فى بلد ما وتقديمها للمستهلك في بلد آخر ، ودونما الحاجة إلي تنفيذ استثمار أجنبي مباشر في البلد المستهلك لهذه الخدمة . وستكون نتيجة ذل أفضلية التجارة فى الخدمة عن إنتاجها فى إطار استثمار أجنبي مباشر . ولعل هذا يصدق علي حالة الخدمات الإنتاجية كثيفة المعلومات .

على أنه ، من ناحية أخري ، قد يحدث العكس ، بمعني أن التزايد المطرد فى استخدام شبكات المعلومات والاتصالات ، وما يرتبط بذلك من نمو فى الطلب على أجهزة هذه الشبكات قد يؤدى فى المستقبل إلي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة . والمثال على ذلك ، الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في مجال إنتاج أجهزة الكومبيوتر . فقد تجد هذه الشركات ، نتيجة لتزايد الطلب علي هذه الأجهزة ، أنه من الأفضل لها أن تفتت عملية إنتاج هذه الأجهزة إلى مكونات رئيسية مختلفة ، وتقوم بإنتاجها في بلدان مختلفة للاستفادة من إنخفاض الأجور والمواد الخام وذلك عن طريق إنشاء فروع تابعة لها في هذه البلدان . وسيؤدى هذا إلي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإلي نمو التجارة العالمية فى هذا المجال . كما أن تزايد الطلب علي خدمات المنتجين فى كثير من البلاد (خدمات التمويل ، والدعاية ، والتصميم والاستشارات ، المحاسبة ... إلي آخره) قد يدفع بالشركات متعددة الجنسيات لأن تقيم لها فروعا فى تلك البلاد مع ربطها بالمركز الرئيسى للشركة بالخارج .

وخلاصة القول ، أن التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده عصرنا الراهن قد فتح إمكانات هائلة في مجال تجارة الخدمات وفي مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتغلة بإنتاج الخدمات . وفي بعض الأحيان قد يؤدي هذا التطور إلى إحلال التجارة مكان الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي أحيان أخري قد يؤدى إلي زيادة كل من التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر في هذا المجال . وبرغم أن صورة المستقبل في هذا الخصوص مازالت غائمة ، إلا أن أكثر الاحتمالات توقعا هو أن يستمر الإزدهار والتوسع في تجارة الخدمات وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات .

الخدمات والنظرية الاقتصادية :

لا يوجد حتي الآن إتفاق بين الاقتصاديين حول النظرية التى يمكن من خلالها تفسير قيمة الخدمة أو سعرها فى السوق ، ولا حتي حول كيفية تطبيق مبادئ نظرية التجارة الدولية علي التجارة العالمية فى مجال الخدمات . صحيح ، أنه في السنين العشرة الأخيرة ، اتسع نطاق الجدل العلمي حول الخدمات عموما ، وكثرت الأبحاث والدراسات التي تتناول تفسير نمو قطاع الخدمات ، لكن ثمة فجوة بحثية كبيرة ما زالت موجودة فيما يتعلق بقيمة الخدمات والأسس التي تقوم عليها التجارة العالمية للخدمات . ولهذا يمكن القول إن البحث الاقتصادي في هذا المجال ما زال مبكرا ، والاجتهاد فى هذا الخصوص ما زال متسعا ويظل فى مرحلة أدني بكثير من النمو العارم الذي طرأ علي هذا القطاع ، داخليا (على صعيد كل بلد) وعالميا (في مجال التجارة الدولية) . ويمكن تفسير ذلك ، بالغموض النظرى الذى ما زال يحيط تطبيق مبادئ النظرية الاقتصادية على الخدمة من ناحية وعلي عدم دقة وكمال الاحصائيات المتاحة ، من ناحية أخرى .

حقا ، إنه من الناحية التقليدية كانت الخدمات تعالج ضمن الاقتصاديات الداخلية (باستثناء الخدمات المتصلة بالتجارة الخارجية للبلد مثل خدمات السفر والنقل والملاحة والتأمين والسياحة ...) لكن التطور الهائل الذى طرأ علي مجال الاتصالات قد دفع بالخدمات، وبقوة ، للدخول في مجال المنافسة العالمية . وإذا كانت القيود التي تقف أمام الخدمات للدخول في الأسواق المحلية ما زالت موجودة ، وقد تتزايد في المستقبل ، إلا أن الضغط الناشيء عن المنافسة العالمية فى مجال الخدمات قد بدأ يحطم تدريجيا مبدأ حتمية الخدمات ، نظرا للأهمية المتزايدة التى أصبح يمثلها قطاع الخدمات ، ولأنه لم يعد من الجائز النظر إلى أنشطة الخدمات على أنها قطاع مستقل أو أنها أنشطة منعزلة . ذلك أن تأثير الخدمات على إنتاج وتوزيع وتجارة السلع المادية أصبح تأثيرا بالغا ، بل أصبحت الخدمات من ضمن المؤثرات الحاكمة والأساسية فى تحديد مستوي الأداء الاقتصادي عموما في أى بلد من البلدان . وأضف إلى ذلك ، أنه في ضوء التزايدالذي حدث فى تجارة الخدمات عالميا لم يعد من الجائز النظر إلى الخدمات على أنها من السلع التي لا يتاجر فيها non-Traded Goods كما كان ينظر إليها فى الماضى . وليست مفاوضات دورة أورجواى إلا دليلا ساطعا علي الأهمية المتزايدة التي أصبحت تمثلها الخدمات في مجال التجارة الدولية ، حيث دخلت عناصر التجارة غير المنظورة ولأول مرة فى تاريخ الجات دائرة الجهود التى تبذلها الجات لتحرير التجارة العالمية ومحاولة التوصل إلى مجموعة من المبادئ متعددة الأطراف التى ستحكم تجارة الخدمات فى المستقبل .

ما الذى يحدد قيمة الخدمات ؟

والآن ... ما الذي يحدد القيمة السوقية للخدمات ؟ وهل يمكن تطبيق مبادئ نظرية القيمة علي الخدمات ؟

لقد كنت الإجابة على هذا السؤال مثار جدل كبير بين الاقتصاديين منذ الأربعينيات ، وتصاعدت حدة الجد في الآونة الأخيرة بعد النمو الكبير الذى شهده قطاع الخدمات علي الصعيد المحلى وعلى الصعيد الدولى .

كان كولن كلارك في كتابه الشهير " شروط التقدم الاقتصادى " من أوائل الذين تعرضوا لقيمة الخدمة ، حيث أشار ، بناء علي الاحصائيات التى كانت متاحة له ، إلى أن هناك إتجاها كامنا ، يجعل أسعار الخدمات تتجه نحو التزايد بالقياس إلى أسعار المنتجات الصناعية .

وحاول كل من "أرفنج كرافيس Irving Kravis وآلان هيستون Alan Heston وروبرت سامرز Robert Simmers " أن يدعموا هذه الفكرة من خلال دراسة المقارنات الدولية لهيكل الأسعار ودلالتها بالنسبة للتجارة الدولية ، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة التى تحدث في متوسط دخل الفرد تكون عادة مصحوبة بإرتفاع الأسعار الحقيقية للخدمات ، ثم حاول كل من " بيلابلاسا B.Balassa وبول سامولسون Paul A.Samuelson " فى عام ١٩٦٤ ، أن يثبتوا أن الأجور تعكس مستوى الإنتاجية في قطاع السلع المادية القابلة للإتجار . ونظرا لأن الدول المتقدمة تتمتع بمستوى أعلي في الإنتاجية . فإن أسعار السلع المباعة تكون أكبر بالمقارنة مع أسعار نفس السلع فى البلاد النامية . أما فيما يتعلق بأسعار الخدمات ، فإن نفس القاعدة تنطبق ، بمعنى أن أسعار الخدمات بالبلاد النامية تكون منخفضة بالقياس لأسعارها بالبلاد المتقدمة نظرا لانخفاض مستوي الإنتاجية والأجور فى البلاد الأولي بالمقارنة مع البلاد الثانية .

وفى عام ١٩٨٤ حاول " ياجدش باجوتى Jagdish Bhgwati " أن يشارك في هذا الجدل فى مقالة نشرها في مجلة الاقتصاد العالمى ، مستخدما فكرة الوفرة والندرة النسبية (التقليدية) لعوامل الإنتاج لتفسير قيمة الخدمات ، وانتهي إلى أن قيمة الخدمات بالبلاد

النامية تكون أقل من نظيرها في الدول الغنية الصناعية بسبب وفرة عنصر العمل في البلاد الأولي ، لأن الخدمات من السلع كثيفة العمالة .

كما اشترك في الجدل أيضا ، كل من " كريستوفر كلاجو Christopher Clague وإرفيند بالجاريا Araving Panagariya " في عام ١٩٨٥ وانتهيا أيضا إلي نفس النتيجة السابقة ، وهي أن أسعار الخدمات بالبلاد الغنية الصناعية تكون أكبر من مثيلتها بالبلاد النامية ، والفكرة الأساسية في تحليلهما ، هى أنه مع زيادة متوسط دخل الفرد في البلاد الغنية وتزايد الطلب على سلع الخدمات ، فإن تلك السلع لا يمكن زيادة إنتاجها إلا بسحب جانب من القوة العاملة المشتغلة في قطاعات السلع المادية ، وأنه بافتراض خضوع الإنتاج لتناقص الغلة ، فإن تحرير عنصر العمل من الأنشطة الإنتاجية الأخري لا يمكن أن يتم إلا فى ضوء تزايد النفقة الحدية .

ثم قام " جاكس نوسبامور Jacques Nusbaunmer " بنقل الجدل إلى مستوي آخر حينما طرح القضية على أساس التساؤل عن العناصر الأساسية التى تحدد القيمة السوقية للخدمة ، وإلي أى مدي تختلف عن تلك العناصر التى تؤثر في القيمة السوقية للسلع المادية . فإذا كانت درجة الإختلاف كبيرة فإن اقتصاديات الخدمة تختلف عن اقتصاديات السلع المادية . أما إذا كانت تلك العناصر متشابهة ، أو واحدة ، فإنه من الممكن إذن تطبيق المبادئ العامة لنظرية القيمة على كل منهما .

وقبل أن يقوم بهذه المحاولة أشار إلى أنه من الضرورى ملاحظة :

١ - أن هناك خدمات وسيطة وخدمات نهائية . والأولي عادة ما تكون مدمجة في قيمة السلع المادية النهائية ، مثل خدمات المهندسين وعمال الصيانة والإصلاح ... إلى آخره فى حين أن الثانية تمثل منتجا نهائيا له قيمة سوقية ، مثل الخدمات القانونية والمالية

والاتصالات والنقل والسفر والتأجير ... إلى آخره .

٢ - أن هناك كثيرا من الخدمات لا يوجد لها سعر سوقى ، وأن المنفعة النهائية لها تخلق عن طريق الوفورات الخارجية Externalities ولا يوجد لها شكل تقليدي للقيمة (خدمات الطرق والكباري مثلا).

٣ - أن هناك بعض الخدمات التي تعكس قيمتها في قيمة عوامل الإنتاج (مثل المعرفة والخبرة والتعليم والتدريب) .

وهذه الملاحظات تبين مدى الصعوبة في تحديد قيمة الخدمة . أضف إلى ذلك اختلاف الطبيعة المادية لكل من السلع والخدمات . فالأولي ، أى السلع المادية هى سلع منظورة ، بمعنى أن لها شكلا ووزنا وحجما ، في حين أن الخدمة هى سلع غير المنظورة ، فلا يوجد لها شكل أو وزن أو حجم محدد . وإذا كان أهم ما يميز السلع المادية هو إحتواؤها علي مواد خام مصنعة ، فإن أهم ما يميز الخدمة هو إحتواؤها علي المعلومات والاتصال بنوعيات معينة ، يقدمها منتج الخدمة .

ويرى " نوسبامور " ، أنه لكي نفرق بين السلعة المادية والخدمة فلابد من النظر إلى الخصائص التي يتسم بها عرض كل منهما . وفي هذا الخصوص يري أن نمط إنتاج الخدمة يختلف عن نمط إنتاج السلع المادية فى خاصية أساسية تتمثل فى العلاقة التي تنشأ بين المنتج والمستهلك . ففي حالة السلع المادية لا توجد علاقة مباشرة بينما تكون هذه العلاقة (عادة) مباشرة في حالة الخدمة . فالأحذية ، مثلا ، قد تنتج في موقع ما (فى بلد ما) وتباع فى موقع (أو بلد) ، آخر دون أن يتطلب ذلك وجود المنتج نفسه مع المستهلك . أما في حالة الخدمة فالأمر مختلف ، إذ أن منتج الخدمة غالبا ما يكون موجودا مع المستهلك أثناء تقديم الخدمة . والعلاقة فى حالة الخدمة تكاد تكون شخصية بين المنتج والمستهلك ، بيد أن

"توسبامور " يرى ، أن هذا الاختلاف وإن كان ملحوظا ، بشكل عام ، إلا أنه اختلاف فى الدرجة . فكثير من السلع المادية قد تتطلب وجود المنتج (أو من ينوب عنه) بجانب المستهلك . فالماكينات مثلا ، التى قد تنتج فى بلد ما ، تباع فى بلد آخر ، قد يتطلب أن يرسل المنتج للمشترى بعض الأخصائيين والفنيين لتشغيلها أو صيانتها . ومن ناحية أخرى ، هناك أنواع معينة من الخدمات يمكن أن تباع وتستهلك دون ضرورة وجود المنتج مع المستهلك. فخدمة الإعلام اليوم يمكن نقلها وبيعها من خلال وسائل الاتصال الحديثة (الأقمار الصناعية مثلا) ... وغير ذلك من أمثلة .

وثمة فرق آخر يبدو جليا فى جانب العرض لكل من السلع المادية والخدمات وهو أنه في حالة السلع المادية نجد أن الوحدات المنتجة يمكن أن تتواجد مكانيا وماديا (علي الرفوف أو في المخازن) قبل بيعها ، في حين أنه في حالة الخدمة الأمر مختلف . إذ يصعب (في غالب الأحوال) أن تتواجد الخدمة فى شكل وحدات متماثلة جاهزة للاستهلاك (وإن كان يمكن الرد على ذلك باستثناء البرامج الجاهزة للحاسب الآلى) .

بعد هذا الكم من الملاحظات (وغيرها) التى أبداها توسبامور علي طبيعة الخدمة حاول بعد ذلك أن يطبق مبادئ نظرية القيمة عند ريكاردو على قيمة الخدمات . وذكر أنه من الممكن في هذه الحالة أن نقسم القيمة المتضمنة فى الخدمة إلى **ثلاثة مكونات رئيسية هي:** العمل ، ورأس المال البشرى ، ورأس المال المادي ، وهو يرى ، أن التفرقة بين العمل وعنصر رأس المال البشري تتوقف على الدقة لتى يستطيع بها الفرد أن يضع خطا فاصلا بين ما يمكن اعتباره عملا وبين ما يمكن اعتباره رأس مال بشرى . فكل عمل يتضمن قدرا ما من المعرفة . لكن أهم ما يميز عنصر رأس المال البشرى ، باعتباره عملا ماهرا أو حاذقا ، هو ما يتضمنه من معرفة Knowledge أو معلومات . أما رأس المال المادى فيتمثل فى الأجهزة التي تقدم عبرها الخدمة ، مثل أجهزة الكومبيوتر والاتصال ، والسفن والطائرات والسيارات

في حالة النقل . وطبقا لريكاردو تتحدد قيمة الخدمة على أساس نصيب الوحدة المنتجة من كلفة هذه المكونات الثلاثة . ويري نوسبامور أن تطبيق نظرية ريكاردو بهذا الشكل على تفسير قيمة الخدمات هو الذي يمكننا فقط من تطبيق مبادئ نظرية التجارة الدولية على الخدمات ، كما هو الحال في حالة السلع المادية .

ذلك أنه لما كانت المعلومات (باعتبارها أهم خصائص الخدمة) تختلف من حيث نوعيتها ومنفعتها ، ولما كانت توليفات مختلفة من المعلومات تستخدم كمدخلات فى إنتاج خدمات مختلفة ذات قيم استعمالية متباينة ، فإن هناك إمكانات لظهور التخصص فى إنتاج الخدمة ، وذلك من خلال تآلف هذه المعلومات مع العناصر الأخرى (العمل ورأس المال المادى) بنسب مختلفة . بهذا المعنى يمكن الكلام عن تخصص دولى يقوم على أساس الميزات النسبية، بحيث يكون هناك بلاد تتخصص فى إنتاج الخدمات الكثيفة في عنصر العمل Labor-Intensive ، وبلاد تتخصص فى إنتاج الخدمات الكثيفة فى رأس المال البشرى human Capital intensive ، وبلاد أخري تتخصص فى إنتاج الخدمات كثيفة رأس المال المادى .

بيد أن الصعوبة الأساسية التي تكمن فى تطبيق نظرية ريكاردو في النفقات النسبية علي التخصص الدولى فى إنتاج الخدمات ، تتمثل في عدم التماثل الذي تنطوى عليه وحدات الخدمة . ففي كثير من الحالات يصعب تجزئة الخدمة إلي وحدات متماثلة . كما أن الخدمة المنتجة (في حالات عديدة) يصعب تخزينها استعدادا لتصديرها .

ويبدو أن نوسبامور لم يكن مرتاحا لتحديد قيمة الخدمة على أساس نظرية ريكاردو (ومن ثم استخدمها كأساس لتفسير قيام التجارة والتخصص الدوليين) . ولهذا حل إشكاليته من خلال الإعتماد علي التحليل الحدي . وخلاصة تفكيره يصوغها كالتالى : إن المنفعة التي تخلقها الخدمة تتضمن معلومات Information واتصالا Comunication ، وهذه المنفعة هي التى تخلق القيمة إذا كانت تباع للمستهلك بسعر ما . فإذا كانت الخدمة تحتوي

معلومات (أو معرفة) يمكن تجزئتها إلى وحدات متماثلة ، وكانت سوق الخدمة تخضع لحالة المنافسة الكاملة ، فإن سعر وحدة الخدمة المباعة سوف يساوى المنفعة الحدية للإنتاج (كلفة إنتاج آخر وحدة) . ويمكن تطبيق نفس المبدأ علي حالة الخدمة التي تتضمن الإتصال ، إذا كان من الممكن تجزئة ما تحتويه (من اتصال) إلي وحدات متجانسة .

وهكذا أتاح فرض تنميط الخدمة ، أى افتراض إنتاجها في شكل وحدات متجانسة أن يتمكن نوسبامور من التغلب على مشكلة الطابع الشخصى أو العلاقة الشخصية في الخدمة ، وأمكن له بالتالي أن يطبق المبادئ العامة للتحليل الحدى على تحديد القيمة السوقية للخدمة . أما إذا أسقطنا هذا الفرض (عدم التنميط أو التماثل) فإن هناك كما هائلا من الصعوبات التى تبرز أمامنا لتفسير قيمة الخدمات . وهي صعوبات غير محسومة حتى الآن من الناحية النظرية . وما زال الجدل الأكاديمي مستمرا في هذه النقطة ، وبخاصة حينما نبحث في القيم الدولية للخدمات .

المزايا النسبية وتجارة الخدمات :

استعر بين الخبراء والأكاديميين في السنوات الأخيرة جدل عميق حول العوامل التى تفسر قيام التجارة الدولية في مجال الخدمات ، وعما إذا كانت قوانين الميزة النسبية التى يفترض أنها تحكم تجارة السلع المادية تنطبق أيضا على تجارة الخدمات ، وكيف يمكن تفسير التخصص الدولى فى هذا المجال . والحقيقة ، أن أهم العوامل المحفزة على قيام هذ الجدل واستمرار سخونته في الآونة الراهنة ، هو المفاوضات متعددة الأطراف التي جرت فى إطار دورة أورجواي للجات ، والتي دخلت فيها ، ولأول مرة ، تجارة السلع غير المنظورة بعد النمو الكبير الذي شهدته على الصعيد الدولى فى ربع القرن الماضى . وما تزال الأمور - من

الناحية النظرية والمنهجية - غير محسومة حتي الآن ٢٠٠٣ ، تماما مثلما رأينا عند تعرضنا للجدل العلمى الدائر حول قيمة الخدمات .

بادئ ذى بدء ، تنبغى الإشارة إلى أن هناك بعضا من الخدمات التي تتداول فى السوق الدولى من خلال مجموعة محددة من الدول المصدرة لها إنما تقوم على مزايا طبيعية تساعد على التخصص فى إنتاج وتسويق هذه الخدمات . والأمثلة الواضحة هنا هى توافر الشواطئ المناسبة ، والمناخ الملائم ، والآثار التاريخية ، ومنابع المياه المعدنية ، والطبيعية الخلابة ... إلى آخره . فمثل هذه المزايا الطبيعية تشجع على التخصص في إنتاج خدمات السياحة . إن قيام التخصص والتجارة في مثل هذا النوع من الخدمات سهل إذن تفسيره من خلال توافر تلك المزايا . لكن ، مع ذلك ، ينبغى أن يكون واضحا أن المركز التنافسى للدولة التى تتخصص فى إنتاج مثل هذه الخدمات لن يتحدد فقط فى ضوء ما تملكه من مزايا طبيعية فحسب ، بل وأيضا فى ضوء قدرتها علي توصيل تلك الخدمات إلى المشترين ، وبما تملكه من معلومات وشبكة اتصالات سريعة وكفؤة ، وبما يتوافر لديها من بنية أساسية (فنادق ومنتجعات ومدن سياحية وخدمات إتصال خارجي وتوافر رحلات الطيران وإيجار السيارات ... إلى آخره) ... هذه الأمور الأخيرة قد تفوق في أهميتها المزايا الطبيعية للبلد . والبلاد التي تتمتع بقدرة تنافسية في السياحة قد لا تمتلك من المزايا الطبيعية قدر ما تمتلك بلدان أخري ، لكنها تمتلك وسائل توصيل هذه الخدمة إلي الأسواق الخارجية بكفاءة من خلال ما تملكه من بنية أساسية سياحية جيدة وشبكة اسعة للاتصالات ومستوى مرتفع من الدعاية والترويج . ناهيك عن تأثير العوامل الأجتماعية والثقافية والحضارية للبلد (توافر الأمن ، والأمان ، والإلمام باللغات الأجنبية ، وحسن معاملة السياح ... إلى آخره) . ها هنا نجد أن القدرة التنافسية لبلد ما في سوق السياحة الدولي تعتمد إلى مدى بعيد علي توافر تلك العوامل التى تحدد في النهاية مدخلات الخدمة السياحية ومحتواها .

على أنه هناك خدمات أخري في السوق العالمي تصدرها بعض البلاد التى تتمتع بدرجات عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي ويوجد بها قدر كبير من رأس المال البشرى المتطور . وبعض هذه البلاد تتمتع بقوة تنافسية كبيرة في تصدير هذه الخدمات ، وتشكل صادراتها غير المنظورة بندا هاما من بنود موازين المدفوعات . هذا النوع من الخدمات المتطورة هو الذى يثور الجدل بشأنه حول ما إذا كان من الممكن تطبيق مبادئ نظرية التجارة الدولية والتخصص الدولي عليها . وقد ظهر كم لا بأس به من البحوث والدراسات في هذا المجال في الآونة الأخيرة .

وقد حاول بعض من قام بهذه البحوث والدراسات أن يثبت أن نظرية المزايا النسبية لدي هكشر/أولين/سامولسون يمكن أن تطوع لتنطبق على تفسير تجارة الخدمات دوليا مع تطوير الفروض التي قامت عليها ، وبالذات فرض عدم إنتقال عناصر الإنتاج وإعطاء التغير التكنولوجي والمعرفة العلمية أهمية كبيرة في التحليل (نظرية الفجوة التكنولوجية) . وخلص فريق آخر إلى القول بأنه من الصعوبة بمكان تطبيق هذه النظرية في مجال تجارة الخدمات ، لأن قطاع الخدمات هو من القطاعات التى تجري فيها تغيرات ديناميكية سريعة وواسعة المدي في مجال أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك . وهى تغيرات لم تكن مهيأة لمعالجتها نظرية هشكر أولين الجامدة فى الميزة النسبية . لذا - وكما يقول نوسبامور - فقد لا يكون المطروح الأساسى هو التساؤل عما إذا كانت نظرية هكشر / أولين تستطيع فى عالم الخدمات ذى التغير الديناميكي السريع تقديم توضيح مفيد لمحددات التجارة ، بل عن أية العناصر في تلك النظرية لاتزال له قوته التفسيرية للخدمات ، وتحت أى ظروف .

والمشكلة الأساسية التى تواجه من بحثوا في مدي انطباق نظرية التجارة الدولية علي الخدمات . هي أنه حتى بافتراض امتلاك جميع الدول نفس التكنولوجيا تماما ، فإن نموذج هكشر/ أولين يتجاوز العالم الواقعى ، لأنه افترض أن المعرفة مجانية ومتاحة للجميع . وهي

- بالقطع - ليست كذلك ، وتمثل أهم عنصر في محتوى الخدمات .

وهناك فريق ثالث من الاقتصاديين الذين رأوا أن الميزة النسبية فى مجال الخدمات إنما تصنع صنعا ولا تنشأ عن توافر الموارد الطبيعية . ومن هنا فالحفاظ علي الميزة يتطلب تنميتها باستمرار والمحافظة عليها (من هؤلاء مثلا D.Riddle) . وهو رأى تبدو وجاهته في ظل الإلتابس الفكرى الذى يحيط بالمعالجة النظرية للخدمات .

ومهما يكن من أمر ، فإنه من الواضح أنه لا يوجد اتفاق بين الخبراء والاقتصاديين حول تحديد أسس قيام التجارة الدولية فى مجال الخدمات ، وهذا يعود إلي التنوع الشديد الذى تشمله الخدمات من ناحية ، وإلى عدم ملاءمة التفكير التقليدى لنظرية المزايا النسبية لهذه الظاهرة الحديثة من ناحية ثانية ، وإلى سرعة التطورات التى يشهدها قطاع الخدمات من ناحية ثالثة ، وإلي عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية والتطبيقية الكافية للوصول إلي استنتاجات نظرية متماسكة منطقيا في هذا المجال ، من ناحية رابعة .

ولهذا ، يبدو لي ، أن أفضل ما يمكن أن ننتهى إليه في هذا السياق هو أن نعرض للرأى الذى توصل إليه نوسبامور من خلال دراسته للجهود البحثية المتعددة التي تمت في هذا المجال .

يقول نوسبامور : هناك طريقتان لمعالجة محددات التجارة الدولية فى الخدمات . فمن ناحية يمكن للمرء أن يعتبر ، أنه نظرا للطابع المميز للخدمات ، ونظرا لأن وظائف الخدمات المختلفة تتطلب معرفة متخصصة ، فإنه يجرى تبادل جميع الخدمات على أساس الميزة المطلقة، لا الميزة النسبية والبديل لذلك ، هو الأخذ بمنهج انتقائى ، فبعض الخدمات متمايزة ويتطلب معرفة متخصصة من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للمستخدمين الوسطاء أو للمستهلكين النهائيين . وهناك خدمات أخري يمكن تنميطها علي نحو أسرع من حيث مدخلاتها من المعرفة

المتخصصة تحدد التجارة فى النوع الأول من الخدمات بدرجة أكبر مما تحدده من النوع الثانى . وبالعكس ، فإن الميزة النسبية التى توفرها موارد عوامل الإنتاج الأساسية تحدد التجارة في النوع الثانى من الخدمات بدرجة أكبر مما تحدده في النوع الأول .

ويبدو ، أن هذا الرأى يحسم المسألة في ضوء الموقف الراهن للمعرفة النظرية فى مجال تجارة الخدمات .

قراءات مقترحة :

١ - الأمم المتحدة ، تقرير التجارة والتنمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) الطبعة العربية ، سنوات مختلفة .

٢ - كارك وفيشر ، نمو قطاع الخدمات وزيادة الدخول ، مترجم ، لندن ، ١٩٦٠ .

٣ - تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى . أعداد مختلفة .

٤ - د. سعيد النجار ، سلسلة النداء الجديد ، الجات والنظام التجارى العالمي ، ١٩٩٥ .

5 - Riddle , D. I. , The Role of service sectore in Economic Development : Orio Giarini , 1985 .

6 - Bhogwati , J., Splintering and Disembodiment of Services and Develioping Nations, World Economy, June 1994 .

أسئلة للتقويم الذاتى :

١ - تحدث عن ما يسمى بثورة الخدمات فى ضوء النمو المتسارع فى قطاع الخدمات .

٢ - ما هي العوامل التي أدت إلى بروز أهمية قطاع الخدمات ؟ وما هو موقف البلدان النامية من هذا التطور ؟

٣ - تتبع حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى قطاع الخدمات مابين مجموعة البلدان النامية والبلدان الصناعية .

٤ - " لا يوجد حتي الآن إتفاق بين الاقتصاديين حول النظرية التى يمكن من خلالها تفسير قيمة الخدمة أو تحديد سعرها فى السوق " .

وضح رأيك مشيرا إلى المحاولات التي جرت لتحديد قيمة الخدمات أو سعرها فى السوق .

٥ - استطاع " نوسبامور " أن يطبق المبادئ العامة للتحليل الحدي على تحديد القيمة السوقية للخدمات . اشرح

٦ - هل يمكن تطبيق مبادئ نظرية التجارة الدولية على الخدمات المتطورة ؟

الفصل الرابع

الوضع الاقتصادى للعالم الإسلامى

أهداف الفصل :

يصبح الدارس في نهاية دراسته لهذا الفصل قادرًا على :

١ - تحديد الخصائص الأساسية للعالم الإسلامي من خلال ثلاث إتجاهات وهى : الدخل، وعناصر الإنتاج ، والنشاط الاقتصادى .

٢ - معرفة نصيب الفرد من الدخل ومعدل نموه في العالم الإسلامى في المتوسط ، مع ملاحظة أن أهم ما يميز البلاد النامية ومنها البلدان الإسلامية هو إنخفاض حجم ومعدلات نمو النشاط الاقتصادى .

٣ - الآثار المترتبة على إنخفاض مستوي الدخل في معظم البلدان الإسلامية .

٤ - أهمية العنصر البشرى في عملية التنمية على مستوى العالم الإسلامى ، مع الوقوف على هيكل أو تركيب القوة العاملة في العالم الإسلامى .

٥ - معرفة الواقع الاقتصادى للموارد الطبيعية في العالم الإسلامى .

٦ - معرفة واقع رأس المال في العالم الإسلامى وطرق تنميته .

٧ - التعرف على النشاط الاقتصادى فى العالم الإسلامي وما يعانيه من اختلالات هيكلية وتبعية اقتصادية .

الفصل الرابع

الخصائص الاقتصادية للعالم الإسلامى[١]

إن معرفة الوضع لاقتصادى للعالم الإسلامى من الأهمية بمكان للباحث عن الحكم الشرعى ، ذلك أن فقه الموازنات وما يعنيه من الموازنة بين المصالح بعضها وبعض ، أو بين المفاسد بعضها وبعض ، أو الموزنة بين المفاسد والمصالح يقتضي معرفة نوعين من الفقه ، أولهما ، الفقه الشرعى الذي يقوم علي فهم عميق لنصوص الشرع ومقاصده ، وثانيهما ، فقه الواقع وهو مبني علي دراسة الواقع المعيشى دراسة دقيقة مستوعبة لكل جوانب الموضوع معتمدة على أصح المعلومات وأدق البيانات والإحصاءات[٢] مع ملاحظة أن معرفتنا بالواقع الاقتصادى للعالم الإسلامى تمكننا من تنزيل الحكم الشرعي علي هذا الواقع تنزيلا صحيحا ، إذ أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

وقد قسم الاقتصاديون البلدان إلى قسمين ، هما البلاد المتقدمة ، والبلاد النامية ، بيد أنهم اختلفوا فى معيار يعتمد عليه في التفرقة بينهما . وبينما يمكن استخدام متوسط الدخل الحقيقى للفرد في التفرقة بين القسمين ، إلا أن هناك آراء عديدة تذهب إلى إعتماد معايير أخرى فى التفرقة ، فيرى البعض أن المجتمع النامى أو المتخلف كما يسمى أيضا هو الذى يعانى من ندرة شديدة في عرض رأس المال ، ويرى البعض الآخر أنه المجتمع الذى يعاني التخلف التكنولوجي ، بينما يربط البعض بين التخلف الاقتصادى وعدم إستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة فى المجتمع[٣] .

---

(١) محمد سيد عامر ، البديل الشرعي لمصادر التمويل الدولي ، جامعة الأزهر .

(٢) د. يوسف القرضاوى ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٢ ص٢٦ ، ٢٧ .

(٣) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٧ ، جـ ١ ص ٢٢٢ : ٢٢٤ .

وأيا كان المعيار ، فإن المهم هو أن نأخذ في الحسبان نسبية التخلف الاقتصادي ، وهذا يعنى أن الاقتصاد يعد متخلفا لأن هناك اقتصادا آخر متقدما ، وتحدد درجة التخلف الاقتصادى وفق البعد عن أكثر المستويات الاقتصادية تقدما في العالم ، وذلك خلال فترة معينة[١] .

وإذا كان الاقتصاديون قد اختلفوا حول وضع تعريف شامل ودقيق لمفهوم الدول النامية ، فإنهم متفقون على أن هناك خصائص ومؤشرات تتميز بها الدول النامية . ولكن ليس معنى ذلك أنه من الضروري أن تتوافر جميع هذه المؤشرات فى دولة معينة حتي يقال إنها دولة نامية ، وإنما يكفي توافر بعضها في دولة والبعض الآخر فى دولة أخري[٢] ..... ولاشك أن خير بيان للواقع الاقتصادي الإسلامى ، أن نعرض أهم مظاهر التخلف الاقتصادى ، ثم نري مدي توافرها من عدمه في العالم الإسلامى ، وسوف نعتمد على بحث الخصائص الأساسية للعالم الإسلامى من خلال نواح ثلاث ، وهي الدخل، وعناصر الإنتاج ، والنشاط الاقتصادى.

الدخل في العالم الإسلامى :

يمكن التفرقة بين الدخل القومى[٣] النقدي والدخل القومى الحقيقي ، فالأول هو مجموع الدخول النقدية التي حصل عليها الأفراد ، بينما الثاني هو كمية السلع والخدمات التى يستطيع الأفراد الحصول عليها بدخولهم النقدية وهذا يعنى إرتفاع الدخل الحقيقى إذا إرتفع

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٣ ص ٥ : ٧ ، د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، دار النهضة العربية جـ ١ ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، د. عبد المنعم راضي ، مبادى الاقتصاد سنة ١٩٨٠ جـ ٢ ص ٢٣١ .

(٢) د. على لطفى ، د. محمد رضا العدل ، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ، مكتبة عين شمس سنة ١٩٨٧ ص ٩ .

(٣) يعرف الدخل القومى بأنه : " مجموع دخول أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة ، ويقصد بالأفراد هنا الأفراد الطبيعية أو الأشخاص المعنوية كالشركات العامة والخاصة والحكومية ماداموا يحملون جنسية الدولة ، حتي ولو كانت تلك الدخلو لمواطنين يقيمون بالخارج . ويمكن الوصول إلى الدخل الصافى بإقتطاع " الاستهلاك الرأسمالى " من الدخل القومى ، بينما الدخل القومى الإجمالي يشتمل على " الاستهلاك الرأسمالى " .

الدخل النقدي بمعدل يفوق الزيادة العامة في الأسعار ، وفى المقابل ينخفض الدخل الحقيقى إذا كانت الزيادة في المستوي العام للأسعار أعلي من الزيادة في الدخل النقدي . والمعول عليه هنا هو الدخل الحقيقى[١] .

وقد يبدو لأول وهلة إمكانية الاحتكام إلى حجم الناتج القومى أو الدخل القومى كفارق بين الدول المتقدمة والدول النامية باعتبار أن كل العوامل والقوي والظروف الاقتصادية لأية دولة من الدول إنما تتفاعل حتي تصل إلى مظهر كلي يكشف عن حالتها ، وهذا المظهر هو حجم الإنتاج أو الدخل الكلى للدولة . بيد أن هذا الاحتكام يعد أمرا معيبا من الناحية العملية ، لأن هذا المعيار يهمل الناحية الإنسانية فى المشكلة الاقتصادية ، فالناتج القومي الكلي لا دلالة له في حد ذاته ، وإنما بمقدار ما يحققه من إشباع لحاجة السكان ، فقد يكون الدخل القومى كبيرا ، لكن عدد السكان الذين يوزع عليه كبير نسبيا مما يترتب عليه ضالة متوسط نصيب الفرد منه ، وضآلة الإشباع الذي يحققه[٢] .

ولتلافى هذه العقبات فإنه من الخير الرجوع إلى بعض الموشرات المرتبطة بالدخل القومى كمعدل نموه ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ، ومعدل نمو هذا النصيب ، حتى نتعرف على مكانة العالم الإسلامى بين الدول النامية والدول المتقدمة .

معدلات نمو الدخل القومى فى العالم الإسلامى :

تشير الإحصاءات الدولية الواردة في البنك الدولى إلى أن معدلات نمو الناتج القومى فى غالبية الدول الإسلامية متراخية أو متناقصة ، كما هو الحال فى أذربيجان ، وألبانيا ،

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، التحليل الاقتصادى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية سنة ١٩٨٦ ص ٣٤ وبعدها ، د. عبدالمنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد جـ ٢ ص ٥٨ : ٦٩ .

(٢) د محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية سنة ١٩٦١ ص ٤٨٥ .

وتركيا ، وتشاد ، والجابون ، والسنغال ، ومصر ، وسيراليون . فعلى سبيل المثال كان متوسط معدل نمو الناتج القومى في السنغال ٢ر٣٪ فى الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٠ ، ثم تناقص إلى صفر ٪ في الفترة من ١٩٩٤ : ١٩٩٨ ، وكذلك مصر تناقصت معدلات نمو الناتج القومى من ٥٪ في الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٠ إلى ١ر١٪ في الفترة من ١٩٩٠ : ١٩٩٤ ... ، كما أنه في أحسن الأحوال فإن معدلات نمو الناتج القومي فى بعض الدول الإسلامية منخفضة ، كما هو الشأن في أندونيسيا ، وتونس ، وبنين ، ونيجيريا ، وموريتانيا ... ، فعلى سبيل المثال إرتفع متوسط معدل نمو الناتج القومي في أندونيسيا إلى ٦ر٧٪ في الفترة من ١٩٩٠ : ١٩٩٤ ، بعد أن كان ١ر٦٪ في الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٠ ، وهذه الإرتفاعات المنخفضة في معدلات نمو الناتج القومي فى بعض لدول الإسلامية لا تكفي للحاق بالدول المتقدمة .

نصيب الفرد ومعدل نموه في العالم الإسلامى

إن إختلاف طرق قياس الدخل القومى والناتج القومى في العالم يثير المشكلات ونحن بصدد تحديد متوسط دخل الفرد ومعدل نموه فى البلدان المختلفة[١] ، وهذا مما يؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانية إجراء المقارنات الدولية .

ويقصد بمتوسط دخل الفرد حاصل قسمة الناتج الكلي على عدد السكان[٢] وتشير الإحصائيات الدولية الواردة في التقارير الدولية إلى أن معدلات نمو متوسط نصيب الفرد في جميع الأقطار الإسلامية ، باستثناء القليل ، متراخية أو متناقصة ، كما هو الحال في الأردن، باكستان ، وبنين ، وتركيا ، وعمان ، ومصر ، ..... إلخ ، فعلي سبيل المثال كان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل فى تركيا ٩ر٢٪ في الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٢ ، ثم

---

(١) من المعلوم أن الدخل القومى هو القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة فى سنة معينة ، وهنا تثور مشكلة شمول أو عدم شمول هذا التعريف لبعض السلع والخدمات ، مثل الدخل المتولد من قطاع الإكتفاء الذاتي " الإنتاج بقصد الإستهلاك " .

(٢) د. عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٢ ص ٣٠ : ٤١ ، د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ص ٤٨٦ .

– وقد توصل البعض إلى وضع معيار محدد لقياس معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية . وفحوى هذا المعيار عبارة عن معادلة بسيطة تحاول طرح الزيادة السكانية للوصول إلي معدل نمو دخل الفرد السنوي بدلا من قسمة الزيادة فى الدخل القومى علي الزيادة في لسكان ، ومقارنة الناتج بمثيله فى الفترة السابقة ، وتأخذ معادلة نمو دخل الفرد الشكلي التالى : ن = د ر – س

حيث ن : تعبر عن معدل النمو السنوي في دخل الفرد .

، د : تعبر عن معدل الإدخار الصافى فى المجتمع .

، ر : تعبر عن دمعدل إنتاجية رأس المال المستثمر .

، س : تعبر عن معدل نمو السكان .

أى أن معل النمو السنوى في دخل الفرد إنما يساوى حاصل ضرب معدل الإدخار الصافى فى المجتمع ، فى معدل إنتاجية رأس المال المستثمر ، ناقصا معدل نمو السكان ، فلو فرضا مثلا أنه في دولة ما :

أن معدل الإدخار الصافي (د) = ١٢ ٪

، أن معدل إنتاجية رأس المال (ر) = ٥ر٠٪

، أن معدل نمو السكان (س) = ٣٪

فإن معدل النمو السنوى في دخل الفرد (ن) = ١٢ × ٥ر٠ – ٣ = ٣٪ ،

يراجع بتصرف : د. كامل بكرى ، التنمية الاقتصادية ومطبعة شباب الجامعة ، اسكندرية سنة ١٩٨٤ ص ١٥ ،١٦.

H.W. singer : The mechanics of Economic " India Econouic Review, August. 1952, p. 16.

إنخفض هذا المعدل إلى ٤ر١٪ في الفترة من ١٩٨٥ : ١٩٩٤ ، وكذلك مصر حيث كان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل ٨ر١٪ في الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٢ ، ثم إنخفض إلى ١.٣٪ في الفترة من ١٩٨٥ : ١٩٩٤ ، وهكذا الحال فى باقي الأقطار الإسلامية . ثم إأن الدول التى لحقت زيادة في معدل نمو نصيب الفرد من الدخل كان ضئيلا وغير ملموس كما هو الحال في أندونيسيا .

ويلاحظ أن أهم ما يميز البلاد النامية ومنها البلاد الإسلامية هو إنخفاض حجم ومعدلات نمو النشاط الاقتصادى ، الذي يترجم بإنخفاض الدخل ، ويزيد من مشكلة الدخل في هذه البلاد أنه لا يزيد بمعدل أكبر من زيادة السكان ، وتشير الإحصائيات الدولية الخاصة بالعالم الإسلامى ، إلى زيادة معدل نمو السكان على زيادة معدل نمو الناتج القومى فى غالبية هذه الدول ، كما هو الشأن فى أذربيجان ، وبوركينافاسو ، وتشاد ، والجزائر ، والسعودية ، وسيراليون ..... إلخ .

ونتاج الوضع السابق إنخفاض الدخل الفردى فى المتوسط في البلاد الإسلامية ، حيث تقع معظم الدول الإسلامية (٢٥ دولة) فى تصنيف الدول منخفضة الدخل ، والتي يقل نصيب الفرد فيها عن ٧٢٥ دولار في السنة[١] ، كما يوجد عدد من الدول الإسلامية (١٧ دولة) فى الدول متوسطة الدخل (٧٢٥ - ٨٩٥٦ دولار فى السنة) ، بجانب عدد قليل جدا (٤ دول) في الدول مرتفعة الدخل .ويلاحظ أن إنخفاض الدخل الفردى في المتوسط يؤدى إلى أمرين : أولهما ، إنخفاض الاستهلاك ، وهو ما يعني عدم تغطية نفقة الإنسان اللازمة لبقائه ؛ وقد ظهرمن دراسة متوسط الاستهلاك أن بعض الدول النامية ومنها الدول الإسلامية لم يتيسر لها من الاستهلاك ما يلزم لتحقيق مستوي لائق من المعيشة . أما الأمر الثانى : فهو انخفاض الإدخار الذى يترتب عليه بالتبعية نقص موارد التمويل الوطنية عن

(١) تقرير البنك الدولى للتنمية سنة ١٩٩٩ .

حاجة التنمية الاقتصادية[١] ، حيث أن معدلات الإدخار الحقيقى ، في غالبية الدول الإسلامية تتراوح ما بين التراجع السلبى والزيادة بنسبة ١٥٪ ، ويرتفع عن ذلك في عدد قليل من الأقطار الإسلامية .

وإذا كان الإنخفاض النسبى في مستوي الدخل الحقيقى هو الذي يبين لنا حقيقة التخلف الاقتصادى ، فإن صغر معدل نمو الدخل في غالبية الدول الإسلامية ، والموضح يؤكد لنا شيئا آخر ، ألا وهو إتساع فجوة التخلف علي مر الزمن بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة ، حيث إن أفضل معدل للنمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في معظم الأقطار الإسلامية لا يزيد عن ٥٪ وهذا لا يكفى للحاق بالدول المتقدمة ويلاحظ أن هذا المعيار لم يسلم من النقد لما يلى :

١ - عدم دقة البيانات الإحصائية الخاصة بالدخل القومى الحقيقى .

٢ - أن هذا المعيار يثير الكثير من المشاكل التى يصعب تفاديها عند عقد الموازنة بين الدخول الفردية الحقيقة ، ذلك أن إحصائيات الدخل تتوافر لكل دولة بعملتها الوطنية الخاصة، وهذا يتطلب ضرورة تحويلها إلى عملة واحدة مشتركة عند المقارنة على المستوى الدولى . وهذا ليس بالأمر اليسير .

٣ - أن الأرقام المشتقة الخاصة بنصيب الفرد قد تنحرف بسبب الخطأ في التقديرات السكانية .

٤ - أن الأرقام قد تكون مضللة في حالة سوء توزيع الدخل القومى بين السكان ، خاصة فى الدول التى يتجه فيها نمط توزيع الدخل بعيدا عن العدالة الإجتماعية .

---

(١) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى جـ ١ ص ٢٣٠ : ٢٤٠ ، د. حمدية زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧١ ص ٤٦ .

٥ - أن هذا المعيار لا يأخذ في الإعتبار الاختلاف القائم بين دول العالم من حيث الهيكل الاقتصادى والهيكل الاجتماعى ، ولذا فإن إتخاذ " متوسط دخل الفرد " وحده ، كمقياس لدرجة النمو أو التخلف الاقتصادى يؤدى بنا إلي نتيجة شاذة لا تتفق والواقع الاقتصادى ، لأنه يؤدى إلى إحتساب بعض الدول النامية - مثل الكويت - ضمن الدول المتقدمة .

وعموما ، فإن إنخفاض متوسط دخل الفرد في العالم الإسلامى إلى جانب كونه أحد العوامل الأساسية المكونة للحلقة المفرغة للفقر ، فإنه يعنى إنخفاض مستوى المعيشة ، الذى يمكن تقديره ومقارنته في الدول النامية على أساس مقدار الاستهلاك الفردى من الكهرباء أو عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان ، أو نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان أو مستوى التغذية ، أو مدى حيازة السلع الاستهلاكية المعمرة بين الأفراد فى المجتمع كالسيارات[١] .

ونظرا لإنخفاض مستوى الدخل في غالبية الدول الإسلامية ، فإنه يترتب على ذلك عدم استطاعة توفير الغذاء الضروري بالكمية والنوعية اللازمة[٢] ، مما يترتب على ذلك شيوع أمراض تتعلق بنقص التغذية . وقد أوضحت التقارير أن كثيرا من الدول النامية والإسلامية تعاني نقصا فى الغذاء ، كما أتفق الاقتصاديون على الاستعانة بالسعر الحرارى كمقياس يمكن الرجوع إليه للمقارنة بين دولتين لقياس مستوى التغذية مع الأخذ فى الاعتبار أن الحاجات الغذائية للجسم تختلف تبعا للجنس والسن ونوعية العمل ، حيث يحتاج الجسم رلى ما لا يقل عن ٢٥٠٠ سعر حرارى يوميا ، فإذا نقصت عن ذلك أدت إلى سوء تغذية ، وقد تزيد إلي ٣٦٠٠ : ٤٠٠٠ سعر حرارى يوميا ، فإذا زادت عن ذلك إضطرب الجسم ، ويتضح

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٣ : ٣٩ ، التحليل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ١٤٠ ، ١٤١ ، د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ص ٧ ، ٣٣ ، ٣٧ ، د. عبد المنعم راضى جـ ٢ ص٢٣٢، ٢٣٣ ، مرجع سابق ، د. محمد سلطان أبو على، محاضرات في التنمية الاقتصادية س ١٩٩٦ ص١٤، ١٥.

(٢) د. علي جريشة حاضر العالم الإسلامى ، مكتبة وهبة ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٩١ ص ٧٩ .

من عدم توافر الحد الأدني من السعرات الحرارية في كثير من البلاد الإسلامية مثل باكستان وأوغندا وبنجلاديش وبنين وبوركينافاسو وتشاد والسنغال والسودان ...

كما يرتبط بإنخفاض الدخل ومستواه في العالم الإسلامى عدم توافر الرعاية الصحية ، حيث إن نسبة عدد الأطباء والممرضات إلى عدد السكان في الدول الإسلامية قليلة بالمقارنة بالدول المتقدمة ، كما تزيد نسبة الوفيات ، وإنخفاض مستوى التعليم ، وإرتفاع نسبة الأمية بين المواطنين ، ويؤكد ذلك كله البيانات الواردة في التقارير الدولية والتى يظهر منها الفارق بين الدول الإسلامية وغيرها فى مستوى المعيشة ، وحتى تتضح الصورة ، فإن تقديرات برنامج المقارنة الدولية لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والواردة في التقرير السابق تشير إلى إنخفاض مستوى المعيشة في العالم الإسلامى ، حيث الولايات المتحدة الأمريكية = ١٠٠ ، ومنها يتضح ضعف نصيب الفرد في المقارنة الدولية حيث عدد كبير من الدول الإسلامية لا يتعدى ٥٪ فى المقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، مثل بوركينافاسو ، وتشاد ، وسيراليون ، وغينيا بيساو ، مالي ، والنيجر ، كما أن النظر في تقديرات برنامج المقارنة الدولية سنة ١٩٩٩ يوضح تراجع نصيب الفرد فى المقارنة عنه فى سنة ١٩٨٧ في كثير من الأقطار الإسلامية .

والخلاصة : أن الدخل القومى فى العالم الإسلامي وما يرتبط به من مؤشرات - كتناقص معدل نموه ، وإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ، فضلا عن تراخي معدل نموه ، وما يؤدى إليه ذلك من إنخفاض مستوى المعيشة - يجعل العالم الإسلامى في عداد الدول النامية .

عناصر الإنتاج في العالم الإسلامى :

أولا - السكان والعنصر البشرى في العالم الإسلامى :

إن العنصر البشرى - على عكس عناصر الإنتاج الأخرى - فهو ليس مجرد أداة من أدوات النشاط الاقتصادى ، بل يمتاز عليها بأنه ذاته هو الذى يخلق المبرر لهذا النشاط . ودراسة السكان - في العالم الإسلامى - ضرورة باعتبارهم المصدر الطبيعي لعنصر العمل ، وحتى نلقي الضوء على العوامل الأساسية التى تحدد حجم القوة العاملة في العالم الإسلامى ومستوى مقدرتها الإنتاجية[١] .

أ - سكان العالم الإسلامى ومعدل نموهم :

يعكس بيان أعداد السكان في العالم الإسلامي وفقا لتقديرهم في عام ١٩٩٩ إذ يبلغ عددهم ما يفوق ١٣٠٠ مليون نسمة يمثلون ٢٣٪ من سكان العالم . ويزيد هذا العدد بإضافة المسلمين في مناطق متعددة فى أوربا والأمريكتين واستراليا . ويشير البيان إلى معدلات نمو السكان في العالم الإسلامى ، ويتضح أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا إذا قيس بما هو سائد في البلاد المتقدمة ، حيث وصل فى بعض الأقطار الإسلامية إلى أكثر من ٣٪ مثل الأردن ، وجزر القمر ، والسعودية ، وعمان... ، بينما في الدول المتقدمة لا تزيد عن ٥ر١٪ حيث وصلت إلى ٢ر٠٪ في انجلترا ، ١٪ فى أمريكا . ويزيد من تبعة إرتفاع معدل النمو السكانى في العالم الإسلامى أنه أعلى من معدل نمو الناتج القومى الإجمالي ، مما ينعكس سلبا على معدل نمو متوسط دخل الفرد فى العالم الإسلامى . وفيما يتعلق بالكثافة السكانة والمقدرة الإنتاجية للعالم الإسلامى يتضح مايلي :

١ - إن الكثافة السكانية إلى المساحة الكلية "جغرافيا " ، أو ما يطلق عليه الكثافة

---

(١) د. رفعت المحجوب ، مرجع سابق، ص ١٥٠ .

الحسابية للسكان في العالم الإسلامى " نسبة عدد السكان إلى المساحة الكلية فى العالم الإسلامى فى مجمله يعانى من حالة " خفة السكان Under population " ، حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى قلة الكثافة السكانية في العالم الإسلامى ، فقد وصلت إلى ٥ أشخاص في كل كم٢ فى تشاد والجابون ، ولا تزيد عن ٢٠ فى الجزائر والسعودية ، والسودان ، وعمان ... ، وإن كان ذلك لا يمنع أن هناك أقطارا إسلامية تعاني من كثافة سكانية مرتفعة كما هو الحال فى ألبانيا ١١٠ نسمة فى كم٢ ، وبنجلاديش ٨١٩ ، جزر القمر ٢٥٠ ، والملاديف ٦٦٧ .

٢ - إن الكثافة السكانية إلى المساحة المستغلة اقتصاديا فى العالم الإسلامى " نسبة عدد السكان إلى مساحة الأرض المستثمرة اقتصاديا " ، والتى تستبعد الأراضى الصحراوية والبور التي لم تستغل تظهر أن العالم الإسلامى يعانى من كثافة سكانية عالية ، حيث إن سكان كل إقليم يتركزون فى بعض مناطق الإقليم ، ولنا فى مصر والسودان وليبيا والسعودية خير دليل على ذلك .

٣ - إن مقدرة المجتمع الإسلامى القصوى على الإنتاج ليست أمرا ثابتا ، بل يمكن أن تنمو بزيادة واستغلال الموارد ومستوي الفن الإنتاجي ، ومن ثم يتطلب العالم الإسلامى زيادة سكانية أخري فى حالة التوسع فى استغلال الموارد وزيادة الفن الإنتاجي ، حيث إن العالم الإسلامى يمتلك مساحات شاسعة قابلة للزراعة ، وكذلك موارد كافية من المياه لزراعتها ، إلا أن ما يزرع فعلا لا يزيد عن ٢٠٪ من إجمالي المساحة ، فالزراضى غير المستغلة والصالحة للزراعة فى المغرب ٤٣٪ ، وفي الجزائر ٨١٪ ، وفى السودان حوالي ٤٨٪ ... إلخ[١] .

---

(١) د. مدحت العقار ، الموارد الاقتصادية ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ ص ١٤٩ ومابعدها ، د. رفعت المحجوب ص ١٨٦ ومابعدها ، د. أحمد عبد السلام عيبة ، الإنتاج الغذائى في الوطن العربي ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .

ب - العنصر البشرى في العالم الإسلامى :

ب - ١ - القوة العاملة :

إذا علمنا أن العمل هو القوة " الإيجابية " المنتجة ، وأن السكان هم القوة " السلبية " المستهلكة ، فإن نسبة القوة العاملة إلى حجم السكان فى العالم الإسلامى تصبح عاملا ذا أهمية خاصة . وهذه النسبة تتحدد بعدة عوامل ، أهمها نسبة البطالة السائدة في المجتمع ، بجانب التركيب العمرى ، والتركيب النوعى للسكان . ويلاحظ أن التركيب العمرى والنوعى للسكان يتأثران بدورهما بمستويات وإتجاهات معدلات المواليد والوفيات السائدة في العالم الإسلامى . وتشير الدراسات السكانية إلى إرتفاع معدلات المواليد والوفيات فى الدول النامية ومنها العالم الإسلامى ، حيث تظهر البيانات الواردة فى التقارير الدولية إرتفاع معدلات المواليد والوفيات في العالم الإسلامى . ويترتب على ذلك أن تكون نسبة السكان تحت سن الخامسة عشرة كبيرة ، وهذا يعنى الإنخفاض النسب لعدد السكان الذين فى سن العمل .

البطالة في العالم الإسلامى :

تتميز البلاد النامية - ومنها البلاد الإسلامية - بانتشار البطالة المقنعة والبطالة الموسمية مما يفوت علي الاقتصاد القومي الإفادة من جزء من اليد العاملة ، ويعود هذان النوعان من البطالة إلى ذات البنيان الاقتصادى ، أى إلى عدم كفاية رأس المال المستثمر لاستيعاب اليد العاملة المتاحة .

١ - البطالة المقنعة " المستترة " ، ويفضل البعض استخدام مصطلح البطالة البنيانية أو الهيكلية . ويقصد بها حالة العمال الذين يكونون من الكثرة بالنسبة للموارد التى يستغلونها بحيث لو سحبوا من القطاع الذي يعملون فيه - دون تغيير في الفن الإنتاجي

ودون زيادة رأس المال - لما انخفض الإنتاج الكلى لهذا القطاع . وعلي ذلك فهذا النوع من البطالة يرجع إلى عدم كفاية الموارد اللازمة لتشغيل اليد العاملة تشغيلا منتجا ، مما يترجم بإنخفاض إنتاجها أى يعود إلى إختلال التوازن في العلاقات القائمة بين عوامل الإنتاج ، وعلي وجه الخصوص بين العمل والموارد الطبيعية أو الرأسمالية . وكثيرا ما يظهر هذا النوع من البطالة بين الذين يشتغلون لحسابهم فى نطاق العمل العائلي ، سواء كان زراعيا أم حرفيا ، ذلك لأن العائلة تظل برغم تزايد أعدادها تعمل فى قطعة الأرض نفسها ، أو في الورشة نفسها التى تعمل فيها[١] .

ويلاحظ أن تواتر الزيادة السنوية للعمال فى القطاع الأولى فى العالم الإسلامى يفاقم مشكلة الاختلاف فى النسب السائدة بين العمل وعناصر الإنتاج الأخرى ، خاصة مع ثبات الفن الإنتاجي المستخدم . ومادام حجم الإنتاج الكلى للقطاع الأولى ثابتا أو يزيد بمعدل أقل من تزايد العمال ، فإن ذلك يعنى أن العمال الجدد لم يقوموا بأعمال منتجة ، أو أنهم قاموا بأعمال ضعيفة ، وهذا ما يدعو إلى القول بوجود البطالة المقنعة فى القطاع الأولى ، أو كما يفضل البعض استخدام مصطلح " البطالة البنيانية " أو البطالة الهيكلية " لأنها مرتبطة بظروف البنيان أو الهيكل الاقتصادى المختل[٢] .

٢ - **البطالة الموسمية** ، ويقصد به العمال الذين لا يعملون طول العام ، بل يظلون بلا عمل فى بعض المواسم ، ويعود هذا النوع من البطالة إلى تقلبات موسمية في الطلب علي العمال ، مما يعود إلى ظروف طبيعية ، وينتشر هذا النوع من البطالة على وجه الخصوص في البلاد الإسيلامية الزراعية . ويشير تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى سنة ١٩٩٩ إلي

---

(١) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ص ٢٣٤ : ٢٣٧ ، د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٢ : ٢٨ .

(٢) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في التنمية الاقتصادية ص ٦٨ ومابعدها ، وأيضا التحليل الاقتصادى ص ١٤٨ ، ١٤٩.

السكان وقوة العمل في دول العالم الإسلامى ، فعلي سبيل المثال نجد أن السكان فى سن العمل (١٥-٦٤ سنة) في المغرب حوالي ١٦ مليون ، أما قوة العمل فى المغرب فهي ١٠ ملايين منها ٤٥٪ في الزراعة ، وكذلك الحال فى الجزائر ، فالسكان فى سن العمل ١٦ مليون ، أما قوة العمل فى الجزائر فتبلغ ٨ ملايين منها ٢٦٪ فى قطاع الزرعة .

هيكل أو تركيب القوة العاملة في العالم الإسلامى :

تناولنا فيما سبق العنصر البشرى من الناحية العددية . بيد أن هذا وحده لا يكفي عندما نعتبر الناحية الإنتاجية في هذا العنصر ، فحينئذ يجب أن نهتم بالصفات والمميزات التي يتمتع بها الأفراد ، فلا ريب أن هذه الخصائص التى يتسم بها الشعب الإسلامى تحدد مقدرته الإنتاجية ومستوى الدخل الذي يمكن أن يحققه استخدام قدر معين من الموارد . فالأشخاص يتباينون في خصائصهم الذهنية والجسمانية ، ويتأثرون بالظروف المحيطة بهم من مرض أو فقر أو مناخ بجانب طبيعية النشاط الاقتصادى الغالب علي العنصر البشرى[١] ، كما أن هناك اختلافا فى النظرة إلى العمل ، وهل هي العمل من أجل الربح ؟ أم العمل من أجل العمل ؟ وهل تسيطر عليها النظرة الفردية أم روح الفريق ؟ كما لا يمكن إغفال أثر المهارة فى تحديد كفاءة العنصر البشرى .

ويلاحظ أنه لا يمكن الإعتماد في الغالب على إحصاءات الدول النامية - ومنها الدول الإسلامية - بشأن المهارات العمالية لاستخدامها في المقارنات الدولية ، وذلك بسبب اختلاف التعاريف وبالتالى المقاييس المستخدمة لقياس المهارة العمالية بدرجاتها المتفاوتة ، فما يعتبر عاملا ماهرا في دولة قد يعد متوسط المهارة أو غير ماهر في دولة أخري[٢] . غير أنه يمكن النظر إلى مستوى التعليم والأمية في العالم الإسلامى كمؤشر للدلالة علي الصغر النسبي

(١) د. عبد الفتاح قنديل ، د. سلوي سليمان ، مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٢ ، ص٦٢ : ٧٣.
(٢) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٤١ ، والتحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ص١٤٢ .

لحجم المهارة ، لأن زيادة الأمية لمن في سن ١٥ سنة فأكثر يعنى أنه من غير المتوقع وجود قاعدة كبيرة من الكفاءات فى مجتمع به هذه النسبة الكبيرة من الأمية [١]. وتشير الإحصائيات الدولية الواردة فى الجدول (٢ . ٣) ، والخاصة بالعالم الإسلامى إلى ما يلى :

١ - أن تقسيم العمال في العالم الإسلامى علي النشاط الإقتصادى يظهر إنخفاض نسبة العاملين بقطاع الصناعة بالنسبة لمجموع السكان العاملين بهذه الأقطار حيث وصلت إلى أقل من ٨٪ فى بعض الدول الإسلامية ، مثل أوغندا ، نيجيريا ، بنين ، بوركينافاسو ... إلخ ، وكذلك يتضح من البيانات إرتفاع نسبة العاملين بالقطاع الزراعى والأولى بالنسبة لمجموع العاملين ، حيث وصل إلى أكثر من ٨٠٪ فى عدد كبير من الدول الإسلامية ، مثل أوغندا ، وبوركينافاسو ، وتشاد ، ومالى ، والنيجر ، وغينيا ... إلخ .

٢ - أن نسبة الأمية في العالم الإسلامى مرتفعة حيث زادت عن ٦٥٪ فى كثير من الأقطار الإسلامية ، مثل أفغانستان ، وبنين ، وبوركينافاسو ، وتشاد ، وجامبيا ، والسودان، وسيراليون ، وتزيد عن ٥٠٪ فى عدد آخر مثل أوغندا ، وباكستان ، وبنجلاديش، ومصر " إلخ .

ب - ٢ - المنظمون في العالم الإسلامى :

يقصد بالمنظم وجود شخص يقوم باتخاذ القرارات فى ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد ويري الاقتصادى " شومبيترSchumpeter " أن أهمية المنظم تكمن في تقديه الابتكارات والتجديدات فى مجالات الإنتاج المختلفة ، وهي المهمة التي تشكل دفعة للنمو الاقتصادى . وقد عدد " شومبيتر " خمسة أنواع من التجديدات والابتكارات وهي ، إنتاج سلعة جديدة ، وإدخال طريقة جديدة للإنتاج ، وفتح سوق جديدة للسلعة ، وكشف مصدر جديد للمادة

---

(١) د. كريمة كريم ، دور رأس المال العربى والأجنبى في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، مصر المعاصرة عدد ٣٧١ ، يناير سنة ١٩٧٨ ص ٩٦ ومابعدها .

الأولية، وإقامة تنظيم جديد للنشاط الاقتصادي[١] .

ومن الصعوبة بمكان الخروج برأى عام بخصوص عنصر التنظيم في البلاد النامية ، ومنها البلاد الإسلامية ، فقد تباينت الآراء الخاصة بعنصر التنظيم في البلاد النامية بسبب مفهوم التنظيم وكيفية القياس . فقد ذهب البعض إلي القول بقلة المنظمين عددا وكفاءة في العالم النامى ، بينما أشارت بعض الدراسات إلي جود وفرة في العديد من دول العالم النامى. وعموما ، فإن القول بتوافر عنصر التنظيم في العالم الإسلامى من عدمه ، إنما هو أمر اجتهادى يخضع لتقديرات الباحث ويختلف من باحث إلى آخر . ومع عدم توافر البيانات عن حجم المنظمين في العالم الإسلامي ، فإن أحد المؤشرات التي يمكن استخدامها للقول بتوافر عنصر التنظيم من عدمه ، هو نسبة التعليم الجامعي حيث يتوقع عدد كبير من المنظمين في دولة يرتفع نسبة التعليم الجامعى فيها[٢] ، وتشير الإحصاءات الدولية الخاصة بالعالم الإسلامى ، إلى إنخفاض نسبة التعليم العالي في معظم الأقطار الإسلامية ، حيث وصلت إلى أقل من ٥٪ في باكستان ، وبنجلاديش ، وبنين ، ،وبوركينافاسيو ، والسنغال ، والسودان ، والكاميرون ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر .

ثانيا - الموارد الطبيعية فى العالم الإسلامى :

يمتد العالم الإسلامي إمتدادا هائلا من أقصى جنوب آسيا بأندونيسيا وماليزيا شرقا حتى أقصي غرب أفريقيا في المغرب والسنغال ، ويمتد العالم الإسلامى بين خطى طول ٣٠ شرقا إلى ١٨ غربا ، كما يمتد بين دائرتى عرض ٢٠ جنوبا ، ٥٥ شمالا . وتشغل أقطار العالم الإسلامى حوالي ٣٥مليون كم٢ تقريبا ، وأكثر من ٢٥٪ من مساحة اليابس ، وأول ما

(1) Joseph A Schumpetor, " the thoory of Economic Devlopment " cambridge Mass Harvord University press 1955, p.p 57-9

د. عبد الفتاح قنديل ، د. سلوي سليمان ، مرجع سابق ، ص٨٤ ومابعدها .

(٢) د. عبد الرحمن يسرى ، التحليل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، د. كريمة كريم ، مرجع سابق ص ٩٦ ومابعدها .

يلفت النظر في خريطة العالم الإسلامى هو أن أراضيه تمتد إمتدادا مستمرا من الشرق إلى الغرب دون أن يفصل ذلك فواصل مائية شاسعة كالمحيطات أو جبال شديدة الإرتفاع .

وتسيطر دول العالم الإسلامى علي معظم المضايق العالمية التى تتحكم فى الملاحة العالمية ، كمضيق " ملقا " بين المحيطين الهادي والهندى بين شبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة، ومثل مضيق " باب المندب " بين المحيطين الهندي والبحر الأحمر ، ومضيق " جبل طارق " بين البحر التوسط والمحيط الأطلسي ، بالإضافة إلي قناة السويس أهم ممر مائى في العالم . كما يشغل العالم الإسلامى مناطق مناخية وبيئية متباينة ، مما يعكس تنوعا كبيرا في الإنتاج الزراعي وسائر الأنشطة البشرية في العالم الإسلامى . وإن كان هناك نقص فى الموارد المائية (مطر - جريان أنهار) فى بعض المناطق الإسلامية ، وهنا تبرز أهمية المياه الباطنية كما هو الحال في السعودية وليبيا وموريتانيا والصومال .

وتوجد المراعى المعتدلة حيث تتوافر حشائش الإستبس في وسط آسيا وهضاب إيران والأناضول وتركيا ، وهناك ترتع الملايين من حيوانات تلك المراعى . وفي ظروف المناخ الموسمى بأمطاره الصيفية الغزيرة حيث توجد أرض السودان ودول ساحل غرب أفريقيا وباكستان ، وبنجلاديش حيث توجد المحاصيل المدارية مثل قصب السكر والكاكاو والقمح والأرز والذرة والقطن والمطاط والرعي والأخشاب . وبالاقتراب من خط الاستواء توجد مصادر الأخشاب الصلبة ، والمطاط ، وجوز الهند ، وزيت النخيل كما هو الحال فى ماليزيا وأندونيسيا .

أما عن الثروة المائية فى العالم الإسلامي فهي تمثل ٧ر٧٪ من الإنتاج العالمي رغم توافر السواحل الممتدة فى العالم الإسلامى سواء علي البحار أو المحيطات أو الأنهار والبحيرات ، ولا تكاد نسبة القوة العاملة في الصيد تزيد عن ١٪ فقط من مجموع القوي العاملة في بلاد العالم الإسلامى . أما عن الثروة المعدنية في العالم الإسلامى فهى كبيرة ،

فعلى سبيل المثال ينتج المغرب وتونس والأردن ٥٩٪ من الإنتاج العالمى من الفوسفات ، وتنتج أندونيسيا وماليزيا وغينيا نحو ٤٢٪ من الإنتاج العالمى للقصدير ، وتنتج غينيا وبنين ٢٥٪ من الإنتاج العالمى من البوكسيت ، وتنتج ماليزيا وأندونيسيا ٢٦٪ من الإنتاج العالمى من النحاس ، فضلا عن البترول والغاز الطبيعى في العالم الإسلامى حيث يعتبر إنتاج النفط والغاز الطبيعي سمة بارزة تكاد تصل إلى درجة الاحتكار فى العالم الإسلامى ، خاصة دول الخليج ، والدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتى ، وإيران ، والدول العربية[١] .

والملاحظ أن أمكانيات العالم الإسلامى لم تستغل على الوجه الأمثل ، فالدول الإسلامية التى تشغل أكثر من ٢٥٪ من مساحة اليابس ويمثل سكانها أكثر من ٢٠٪ من سكان العالم - ورغم الإمكانيات السابقة - لا تنتج سوى ٤ر٧٪ من إجمالي الناتج العالمى، وهذا قليل إذا قورن بدول السوق الأوروبية المشتركة التى لا تشغل سوى ١٪ من مساحة اليابس فى العالم ، وسكانها لا يزيدون عن ٥٪ من سكان العالم ، ومع ذلك ينتجون نحو ٢٥٪ من الناتج العالمى . ويرجع عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في الدول النامية والعالم الإسلامى إلى مايلى :

١ - أن الموارد المستغلة فعلا هى الموارد التى لا تحتاج إلى قدر كبير من رأس المال أو العمال المهرة أو المنظمين الأكفاء .

٢ - تخلف طرق إستغلال الموارد الطبيعية ما لم تتبناها الشركات الكبرى كالنفط ، فعلى سبيل المثال لجأ الاقتصاديون لقياس درجة التقدم أو التخلف الزراعى اعتمادا علي عدة معايير ، منها ، عدد الجرارات بالنسبة للمساحات الزراعية ، أو الكميات المستخدمة من

---

(١) د. علي جريشة ، مرجع ساب ق، ص ١٦ ، ١٩ ، د. زين الدين عبد المقصود ، د. صلاح الدين الشامى ، جغرافية العالم الإسلامى ، منشأة المعارف الاسكندرية ، سنة ١٩٨٢ ، ص ٣٣٣ ، د. طه عبد العليم رضوان ، في جغرافية العالم الإسلامى واقتصادياته ، دار الفلاح - الكويت سنة ١٩٩١ ، الطبعة الخامسة ص ١٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

السماد بالنسبة للمساحة المزروعة وهكذا[١] ... " ، وقد ظهر من ذلك عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية .

وتبقي ملاحظة هامة ، وهى أن تقييم حجم الثروات الطبيعية فى العالم الإسلامى تختلف باختلاف النظرة إليها ، ذلك أن النظرة الجزئية لكل قطر إسلامي على حدة تظهر وفرة فى أحد الموارد والثروات ، ولكنها فى ذات الوقت تظهر عجزا أو حاجة إلي عناصر أخري ، فعلى سبيل المثال يتوافر البترول فى دول الخليج ، لكنها أرض قاحلة صحراء يصعب زراعتها بتكلفة معتدلة . أما السودان فتتوافر فيه الأرض الصالحة للزراعة ، غير أنه تنقصه الأيدى العاملة المدربة ورأس المال ، وهكذا باقي الأقطار الإسلامية يتوافر فيها - على حدة - شىء وتنقصها أشياء .

أما النظرة الكلية للعالم الإسلامى ، تلك النظرة النابعة من الحكم الشرعى بوحدة الدولة الإسلامية ، ووحدة إقليمها وخليفتها ، فإنها تجعل هذا التفاوت فى الثروات بين الأقطار الإسلامية تفاوت تكامل وليس تفاوت تمييز أو تضاد ، ويظهر هذا من مشيئة الحق سبحانه وتعالى بجعل الأرض غير متساوية الثروات ، فقال تعالى : ﴿ وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[٢]، يقول القرطبى : قوله تعالى (متجاورات) أى قرى متدانيات ترابها واحد ، وماؤها واحد ، وفيها زرع وجنات ، ثم تتفاوت فى الثمار والتمر ، فيكون البعض حلوا والبعض حامضا ... وإن أنبسط الشمس والقمر علي الجميع على نسق واحد ... وقيل ... أثبت التفاوت بين البقاع من تربة عذبة ، ومن تربة سبخة من

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٤٢ : ٤٩ ، التحليل الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ ، د. على لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ : ٤٥ .

(٢) سورة الرعد : آية ٤ .

تجاورهما[١]. فالأرض تتفاوت فيما تنتجه من زروع ومعادن وغير ذلك . ويؤكد ما سبق قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ... ﴾[٢] ، فمقصود التعارف هنا تبادل النفع والتعاون على دفع عجلة الحياة ، فينتفع أهل كل أقليم بما عدن الإقليم الآخر من ثروات ... إلخ .

ثالثا - رأس المال في العالم الإسلامى :

وهنا يجب التفرقة بين رؤوس الأموال النقدية ، والتى يمكن أن تكون متوافرة لدى بعض الدول النامية والإسلامية (دول الخليج) ، وبين رؤوس الأموال العينية وهي التي تكونت عن طريق الإستثمار ، وتتكون من رأس المال الإنتاجى كالآلات والمعدات ، بالإضافة إلى رأس المال الاجتماعي كالطرق والكباري والمدارس والمستشفيات ، وكمية المخزون من السلع والموارد الأولية . والملاحظ علي الدول النامية أنها تشترك فى المعاناة من ندرة رأس المال العيني إذا قورن بعناصر الإنتاج الأخري . وتأخذ المشكلة شكل ندرة الآلات والمعدات الرأسمالية الحديثة بأنواعها المختلفة بصفة عامة ، والآلات والمعدات والأجهزة ذات المستويات الإنتاجية العالية بصفة خاصة ، والطرق المعبدة والأنفاق والكبارى الحديدية والخزانات والسدود ، ووسائل النقل البري والبحرى والجوي ، والمدارس والمستشفيات والمعدات الحديثة .

ويرجع ضعف التكوين الرأسمالي في الدول النامية والإسلامية إلى عدة عوامل ، أهمها، نقص الإدخار ، وزيادة الإكتناز ، وتوجيه الاستثمارات إلى عمليات غير منتجة ، وهروب رأس المال الوطنى إلي الخارج ، وتضخيم النفقات الإدارية للدولة[٣] . وبإلقاء إطلالة على البيانات الخاصة بالعالم الإسلامى يتضح منه ما يلي :

---

(١) القرطبى جـ ٥ ص ٣٥١٠ .

(٢) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

(٣) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى جـ ١ ص٢٢٩ ، ٢٣٠ ، د. عبد الرحمن يسرى ، التحليل الاقتصادى - مرجع سابق ص ١٤٤ ، د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ص ١٢ : ١٩ .

١ - قلة ما ينتجه العالم الإسلامى من رأس المال الإنتاجى ، مثل العدد والآلات ومعدات النقل حيث تتروح من ٣٪ إلى ٦٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى كثير من البلدان الإسلامية كأوغندا والأردن وبنجلاديش وتونس والسعودية وسوريا والسنغال والكاميرون ... وتزيد النسبة قليلا فى بعض الأقطار الإسلامية مثل مصر ٧٪ ، والمغرب ١٠٪ ، وأندونيسيا ١٢٪ ، وإيران ١٦٪ ، وتركيا ١٨٪ ، وهى نسبة ضعيفة إذا قورنت بالدول المتقدمة حيث تزيد عن ٢٦٪ .

٢ - تشير البيانات الخاصة برأس المال الإجتماعي في العالم الإسلامى ، إلى ضالته ، ففي البيانات المتعلقة بالبنية الأساسية يتضح أن هناك العديد من البلدان الإسلامية محدودة القدرة في مجال توليد الكهرباء ، مثل جامبيا وتشاد ، وبنين ، وأوغندا وبوركينافاسو ، والسنغال ، والصومال ، وموريتانيا ، حيث وصلت فى جامبيا ١٣ ألف كيلو وات تنتج ٦٧ مليون كيلو وات ساعة ، وفى بنين ١٥ ألف تنتج ٥ مليون كيلووات ساعة ، وفى تشاد ٣١ ألف كيلو تنتج ٨٢ مليون كيلو وات ساعة ... وقد ترتب على ذلك ، صعوبة الحصول على الكهرباء للعديد من الأسر ، فعلي سبيل المثال لا يزيد عدد الأسر التى لديها كهرباء عن ٤٪ في غينيا بساو ، ٦٪ في الكاميرون ، وفى أندونيسيا ١٤٪ ، وفي السودان ٢٦٪ ، وفي باكستان ٣١٪ ، ولا تزيد عن ٥٠ في كل من إيران والجابون وسوريا ومصر والجزائر والمغرب.

كما أن فرصة الحصول على مياه الشرب النقية لا تتوافر للكثير في البلدان الإسلامية ، حيث تقل عن ٥٠٪ فى كل من أندونيسيا وأوغندا والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وعمان وغينيا بيساو والكاميرون ومالي ونيجيريا ، ويزيد حجم المشكلة في الريف . أما الصرف الصحى فعلى الرغم من التوسع في مفهوم البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة حيث يشمل فرص الحصول عليه ، إما عن طريق وصلة المجارى ، أو وسيلة أخري مثل خزانات

التعفين ، أو المراحيض العمومية ، أو مراحيض الحفرة الخصوصية ، فإنه لا يتوافر في كثير من البلدان الإسلامية ، حيث لا يصل إلى ٥٠٪ في كل من أندونيسيا وباكستان وبنجلاديش وبنين وبوركينافاسو وتونس والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وعمان وغينيا بساو وماليزيا ومصر واليمن والنيجر .

أما الطرق المرصوفة فقليلة إذا قورنت بمساحة تلك الأقطار ، كما أنها مرتفعة الكثافة ومعظمها في حالة غير جيدة ، فعلى سبيل المثال ، إجمالي ما هو مرصوف من طرق في تشاد ٣٧٨ كم ، وفى جامبيا ٥٤٩ كم ، وفى الجابون ٦٠٩ كم منها ٣٠ كم فقط فى حالة جيدة ، كما أن الجزائر شاسعة المساحة لا تملك سوى ٤٤١٩١ كم منها ٤٠ فقط في حالة جيدة، وفى مصر ١٤٦٠١ كم منها ٣٠٢ فى حالة جيدة ، وهكذا باقي الأقطار الإسلامية . وبجانب ماسبق فإن الأرض المروية في العالم الإسلامى لا تشكل سوى نسبة قليلة من جملة أراضيه ، ويتضح من ذلك أن مساحة الأراضى المروية فى الكويت ٢٠٠٠ هكتار فقط ، وفى موريتانيا ١٢٠٠٠ هكتار ، وفى النيجر ٤٠٠٠٠ هكتار ، وفى الكاميرون ٣٠٠٠٠ هكتار ، وفي مصر ٢٦٤٨ ألف هكتار ، وفى الجزائر ٣٨٤ ألف هكتار، وفي السعودية ٩٠٠ ألف هكتار، وهى مساحات لا تتناسب مع جملة المساحة في هذه الدول .

أما السكك الحديدية ، فهي معدومة فى بعض البلدان الإسلامية مثل تشاد والصومال وعمان والنيجر واليمن ، كما أنها صغيرة جدا فى بعض البلدان مثل بنين ٥٧٩ كم ، ومالي ٦٤٢ كم ، وبوركينافاسو ٥٠٤ كم ، وغينيا ٩٤٠ كم ، وسيراليون ٨٤ كم ، وموريتانيا ٦٥٠ كم ، وأما بقية العالم الإسلامى فإأن ما لديه من خطوط سكك جديدية لا تتناسب مع حجم مساحته كمصر والسعودية والجزائر ...

أما خطوط الهاتف فعدد الوصلات الرئيسية قليلة ، فضلا عن أن عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ قليلة جدا فى العالم الإسلامي حيث وصلت إلى خط واحد فى مالي والنيجر ،

كما وصلت إلى خطين في كل من أوغندا وبنجلاديش والسودان والصومال ، وثلاث خطوط في بنين غينيا والكاميرون وموريتانيا ونيجيريا ، وباقى أقطار العالم الإسلامى قريب من ذلك يضاف لما سبق أن هذا العدد لا يسلم من الأعطال وهى نسب كبيرة في العالم الإسلامى حيث بلغت نسبة الأعطال في السنة لكل ١٠٠ خط ١٩٣ عطلا في موريتانيا ، ١٤٩ فى تشاد، ١٣٠ فى تونس ، ١٢٠ في باكستان وهكذا ...

والخلاصة : أن واقع عناصر الإنتاج فى دول العالم الإسلامى يجعلها من الدول النامية ويصبغها بصبغة التخلف ، ويباعد بينها وبين الدول المتقدمة ، حيث العنصر البشرى بعيد عن الوضع الأمثل وضعيف الكفاءة ، كما أن عدد المنظمين قليل في الأقطار الإسلامية لإنخفاض التعليم خاصة التعليم العالى ، وبالرغم من كثرة الموارد الطبيعية التي وهبها الله عز وجل لدول العالم الإسلامى ، فإنه مما يقلل من شأنها تركها عاطلة أو عدم الإستغلال الأمثل لها ، وأخيرا فإن رأس المال في العالم الإسلامى ، وبخاصة رأس المال الإنتاجي والاجتماعي يعد قليلا .

النشاط الاقتصادي في العالم الإسلامى :

إن نظرة بإمعان فى النشاط الاقتصادى فى العالم الإسلامى تظهر أنه يعاني كبقية الدول النامية من الاختلالات الهيكلية ، والثنائية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتبعية الاقتصادية .

أ - الاختلال الهيكلى :

ذلك أن استعراض إحصائيات وبيانات العالم الإسلامي ، والواردة في التقارير الدولية والخاصة بالناتج القومي وتقسيمه من حيث المصدر بين قطاعات النشاط الإقتصادى المختلفة ، وكذلك البيانات الخاصة بالعمالة الكلية وتوزيعها القطاعى ، يتضح منها مايلى :

١ - أن حوالي ٧٠٪ أو أكثر من الناتج القومى لدي كثير من الأقطار الإسلامية يتولد من قطاع الإنتاج الأولي الاستخراجي أو الزراعي ، مثل الإمارات ، والجابون ، والجزائر ، والسعودية ... إلخ ، أما الصناعة التحويلية فتعتبر مصدرا لنسبة صغيرة من الناتج القومى ، حيث تتراوح بين ٣٪ إلى ١٥٪ ، فقد وصلت في أوغندا ٧٪ ، وبنين ٥٪ ، وفي مصر ١٥٪ .

٢ - أن نسبة كبيرة تتراوح بين ٥٠٪ إلي ٩٠٪ من السكان العاملين مستخدمة بالقطاع الأولى ، بينما نسبة صغيرة بالمقارنة مستخدمة في قطاع الصناعة ، فعلى سبيل المثال يعمل بالزراعة والخدمات فى موريتانيا ٩٠٪ ، بينما الصناعة ١٠٪ ، ويعمل بالصناعة في أوغندا ٥٪ ، وفي بنجلاديش ١٦٪ ، وفى بنين ٨٪ ، وفي النيجر ٤٪ ، وهكذا ...

وعلي ذلك يمكن القول أن نشاط الإنتاج الأولى في الدول الإسلامية يعتبر النشاط الرئيسى ، بل والكلي فى بعض الأقطار الإسلامية ، مثل السعودية ، والكويت ، وعمان .....، وذلك من حيث المساهمة في الناتج القومى والعمالة ، ولذا يمكن أن يطلق علي غالبية الأقطار الإسلامية أنها " بلاد منتجة للمواد الأولية " بل أكثر من ذلك فإن النسبة العظمى من الإنتاج الأولي فى غالبية الأقطار الإسلامية تتكون من واحد أو اثنين من المحاصيل الزراعية أو المواد الخام ، وهذا ما يطلق عليه (التخصص المتطرف داخل نشاط الإنتاج الاقتصادى) ، ومن ثم يعتمد التصدير بصفة أساسية على عدد قليل من المحاصيل الأولية ، أو علي محصول واحد ، فيطلق عليها (بلاد المحصول الواحد) ، وذلك من حيث التصدير ، لا الإنتاج ، لأن نشاط إنتاج المواد الأولية لا يحمل فى كنهه حقيقة الإرتباط بالتخلف الاقتصادى ، وآية ذلك وجود دول متقدمة اقتصاديا مثل استراليا ونيوزيلاند تعتمد على الإنتاج الأولي في إكتساب دخلها القومى .

والحقيقة أن ما يدعو لاعتبار قطاع النشاط الأولى مظهرا من مظاهر التخلف في العالم

الإسلامى ، هو الإعتماد على هذا القطاع فى ظل إنخفاض متوسط إنتاجية العامل في هذا القطاع ، وهذا يعنى وجود إختلال هيكلي في غالبية الاقتصاديات الإسلامية ، بسبب وجود الجزء الأكبر من نسبة العاملين وعناصر الإنتاجية مستخدمة في قطاع يتميز بانخفاض نسبي في إنتاجية هذه العناصر(١) .

ب - الثنائية الاقتصادية والاجتماعية :

تعد الثنائية الاقتصادية ، أو كما يطلق عليها " الاقتصاد المزدوج " أحد سمات النشاط الاقتصادي بالعالم الإسلامى ، فمن الناحية التاريخية نجد أن الأجانب المستثمرين في نشاط الإنتاج الأولي فى البلاد الإسلامية نظموا جميع عملياتهم الإنتاجية من ناحية التمويل ، والإدارة ، والأساليب الفنية للإنتاج ، والتسويق ، والنقل ، والتأمين ... إلخ على أسس رأسمالية متقدمة ، بل إحيانا تم الإستعانة بعنصر العمل الأجنبي في العملية الإنتاجية . وقد ترتب على ذلك أن انشطر الاقتصاد فى الأقطار الإسلامية إلى قطاعين :

أحدهما : القطاع المتقدم اقتصاديا وتقنيا ، فيظهر فيه كل مظاهر التقدم ، وهو ذلك القطاع الذي تعمل فيه رؤوس الأموال الأجنبية ، كقطاع المناجم ، والبترول في الدول البترولية. ويرتبط هذا القطاع تمام الإرتباط - بسبب ظروف قيامه وطبيعة تكوينه وتنظيم عملياته الإنتاجية - بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في الغرب ، بيد أنه لذات الأسباب ينفصل تمام الإنفصال عن بقية أجزاء الاقتصاد المتخلف في العالم الإسلامى .

ثانيهما : القطاع المتخلف اقتصاديا وتقنيا ، الذي لا يتمتع بالمزايا السابقة فتبقي طرق الإنتاج فيه بالية . والملاحظ أن القطاع الأول المتقدم لا يستطيع أن يؤثر فى لقطاع الثانى المتخلف ويجره إليه ، وهكذا تستمر الظاهرة لأسباب متعددة ، أهمها الافتقار إلى " المقدرة

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٥٥ ؛ ٦٢ ، ٦٨ ، شوقى لاط ، دراسة تحليلية لأثر قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية على معدلات النمو الإقتصادي بها . ماجستير بتجارة الأزهر ص ١٢ ، د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ص ١٦٢ .

على التحول " أو " المقدرة علي التغيير "[١] .

وثمة خاصية أخرى يتسم بها النشاط الاقتصادى في العالم الإسلامى ، وهى الثنائية الاجتماعية ، فقد انتهت الدراسة الرائدة التي قام بها J.K.BOEKE بعنوان (اقتصاديات المجتمعات الثنائية وسياستها الاقتصادية) عام ١٩٥٣ إلى أن المجتمعات الشرقية - غالبيتها إسلامية - عاني من إزدواجية اجتماعية بسبب استيرادها لنظام غربي ليتواجد بجانب النظام الإجتماعي الداخلى فى هذه الدول . ويرى " بويك " أن هناك خلافات رئيسية بين هذين النظامين ، وأن كلا منهما يتطور فى إتجاهات مختلفة .

ويترتب على ذلك وجد ثنائية اجتماعية تتمثل فى ذلك التضارب والانفصال الشبكى لنظامين اجتماعيين يعكسان حياتين إجتماعيتين على درجة كبيرة من التباين ، وتستمر هذه الثنائية بسبب ما تتمتع به المجتمعات الشرقية من خصائص تجعل من الصعب علي النموذج المستورد أن ينفذ إلى أعماق المجتمع الشرقي ، وإن استطاعت تلك الثنائية أن تخلق اضطرابا فى هذه المجتمعات وتحدث تشويها واضحا في خصائصها التقليدية[٢].

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، التحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ص ١٤٨ ، د. خليل حسن خليل ، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة - رسالة دكتوراه ص ١٥٦ ، ١٥٩ .

(٢) تعتبر دراسة " بويك " نتاج خبرته عن أحد المجتمعات الإسلامية ، وهى أندونيسيا ، ثم حاول تعميم نتائجها على جميع الدول النامية كنظرية عامة . ويلاحظ أن " بويك" يعتبر ظاهرة منحنى عرض العمل الملتوى للوراء بمسائل سلوكية اجتماعية عند المستهلك الشرقي ، كالرغبة المحدودة للاحتياجات ، التي تتحدد بعوامل اجتماعية ، وليست اقتصادية ، ويمكن تصوير ذلك بالشكل التالى :

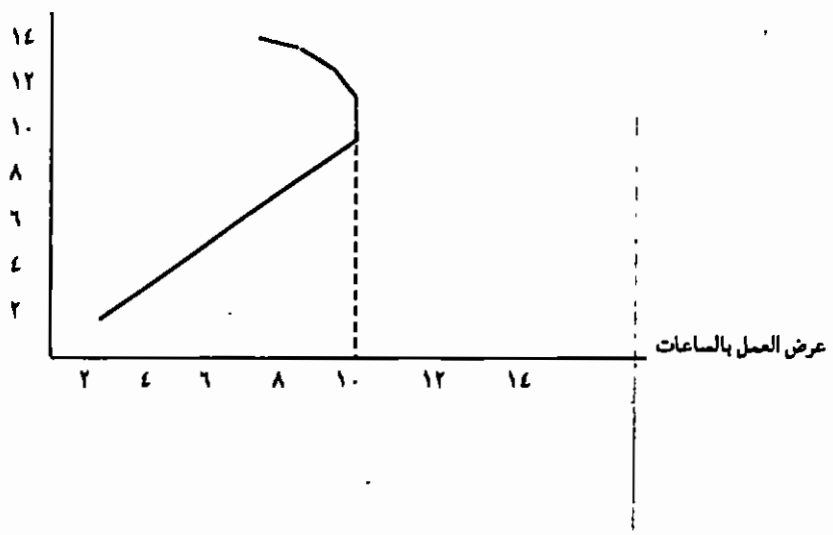

ويري " بويك " أنه بسبب استمرار هذه الثنائية الاجتماعية ، لا يمكن أن توجد سياسة اقتصادية واحدة تصلح لهذه المجتمعات ، فما يلائم القطاع الأجنبي لا يصلح للقطاع التقليدى. وينتج عن ذلك عدم صلاحية النظام الرأسمالي الغربي لتطبيق في هذه المجتمعات . وقد لاقت تلك الأفكار معارضة غربية شديدة ، ومع ذلك فإن فكرة الثنائية الاجتماعية إذا أخذت بمفهومها الواسع ، بمعني التناقض بين ثقافة مستوردة ، وأخري قومية ، يمكن أن تسهم في تفسير التخلف الاقتصادى[١] .

جـ - التبعية الاقتصادية في العالم الإسلامى :

إن الاقتصاد القومي في الدول النامية والإسلامية يدخل في علاقات مع الاقتصاديات الأجنبية ، إذ أن العالم لا يعرف إلا فيما ندر ، الاقتصاد المغلق الذي يقوم علي الإكتفاء الذاتي ، وهذه العلاقة لا تقوم بين طرفين متكافئين بل بين مسيطرين وتابعين . ويقصد بتبعية اقتصاد قومى ما خضوع هذا الاقتصاد لسيطرة آخر ، أو لسيطرة منطقة اقتصادية معينة ، بحيث يكون هذا الاقتصاد خاضعا فى سيرة للتغيرات التى تحدث فى الاقتصاد المسيطر أو القرارات التي تصدر عنه ، وتعتبر التبعية الاقتصادية وثيقة الصلة بالتخلف ، كما أنها

= ويتضح من الشكل أنه لما كان أجر الساعة ٨ جنيهات عمل العامل ٨ ساعات ، ولما زاد الأجر إلى ١٠ جنيهات عمل ١٠ ساعات ، ولما صار ١٢ جنيها عمل ١٠ ساعات أيضا ، ولما وصل أجر الساعة إلي ١٤ جنها بدأت ساعات العمل تتناقص ، وكان الأجدر أن تزيد . لكن بسبب الرغبات المحدودة بدأت ساعات العمل يتناقص . والحقيقة أن ما قاله "بويك " لا نعلم به ولا ينطبق علي المسلم المثالى الملتزم الذي يعلم أن الشريعة ترى أن المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وأن على المسلم أن يذر ورثته أغنياء أفضل من أن يذرهم عالة يتكففون الناس ، وأن المسلم محاسب عن عمره فيما أفناه ، وأن الساعة إن قامت وفى يد المسلم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليغرسها ، وأن على المسلم أن يعمل لدنياه كأنه يعيش زبدا ، كما يعمل لآخرته كأنه يموت غدا .

(١) د. رمزي زكي ، فكر الأزمة ، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرزسمالى والفكر التنموي الغربي ، مطبوعات مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ ص ٧٨ : ٨٠ ومشيرا إلى :

J.H.Bocke : Economics and Economic policy of Dual societies , New York, 1953. (Three forms of Disintegration in Dual socieities) .

Lecture delivered for the course on coperative Education of the Ilo, Asian cooperative field mission , october , 1953 .

(western infiuence on the Growth of Eastern population) Published in : Ecnomia internazionale , vol. VII No, Z, 1914 .

، د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٠٢ : ٢١٠ .

ظاهرة مركبة تستند إلى عوامل متعددة أهمها ، إرتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي ، وتحكم السوق الخارجية فى أسعار الصادرات الرئيسية ، وإرتفاع نسبة رأس المال الأجنبي إلى رأس المال القومى ، بالإضافة إلى السيطرة النقدية .

ويترتب علي السيطرة الاقتصادية أن التغيرات التى تحدث في الدخل القومى فى البلاد المتقدمة تنعكس فى طلبها على المواد الأولية التى تستوردها من البلاد النامية والإسلامية . وحتي يمكننا أن نبين أثر التغيرات التى تمر بالبلاد المتقدمة في البلاد النامية والإسلامية ، فإننا نميز بين حالتي الإنتعاش والإنكماش :

١ - فإذا ساد الرخاء أسواق الدول المتقدمة ، فإن ذلك يعنى زيادة الإنتاج القومي بها، ومن ثم زيادة الطلب على المواد الأولية المستوردة من البلاد النامية الإسلامية وزيادة تصديرها وإرتفاع أثمانها ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى إرتفاع الدخل القومى للبلاد الإسلامية ، وبالتالى زيادة استيرادها من البلاد المتقدمة ، وإرتفاع الطلب المحلي على سلع الاستهلاك . وينتج عن ذلك أن جزءا من الزيادة التى تحققها البلاد النامية من حصيلة الصادرات يعود إلى البلاد المتقدمة فى شكل إرتفاع أثمان الواردات ، كما أن إرتفاع الطلب المحلى مع عدم مرونة العرض الكلى لسلع الاستهلاك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي يؤدى إلى حدوث تضخم وإرتفاع للأثمان ، ومن هنا يتضح أن الإنتعاش في البلاد المتقدمة يؤدى إلي زيادة الاستيراد ، وحدوث التضخم في البلاد النامية ، ومنها البلاد الإسلامية . ٢ - وفي حالة حدوث إنكماش في البلاد المتقدمة ، فيعنى ذلك إنخفاض الإنتاج بها ، ومن ثم إنخفاض الطلب على المواد الأولية، وقلة ثمنها ، ويستتبع ذلك إنخفاض الدخل القومى للبلاد النامية ، ومن ثم إنخفاض حصيلتها من العملات الأجنبية مما يؤدى إلى ضعف مقدرتها علي الاستيراد ، وهو ما يعوق التنمية الإقتصادية في هذه الدول[١] .

(١) د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣ : ٤٩٥ ، د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى جـ ١ ص ٢٦٥ : ٢٧٤ ، د. على لطفي ، التنمية الاقتصادية ص ٤٦ : ٤٨ ، ٥٠ : ٥٣ .

ولعل أكثر المشاهدات دلالة على تبعية العالم الإسلامى هو هيكل تجارة الصادرات والواردات ، فالنمط السائد لهيكل الصادرات يرجع إلى عصر الاستعمار تاريخيا وفرضه لسياسة تجارية ملائمة له ، كما أن الاستثمارات الضخمة تدفقت من الدول الاستعمارية إلى مجالات النشاط الأولى في العالم الإسلامى لتصبغه بصبغة التخصص فى إنتاج المواد الأولية اللازمة للعالم الغربى ، ثم سهل من ذلك قيام أو نشأة الجهاز المصرفي الربوى العربى الذى سهل عمليات إنتاج وتصدير المواد الأولية وتحويل أرباح المستثمرين إلى دولهم . أما هيكل تجارة الواردات فيظهر إرتباط وتبعية العالم الإسلامى للعالم الغربى بسبب التأثر بأنماط السلوك الشائعة في العالم الغربى مثل السلع الترفيهية فوق الكمالية . وعلي أى الأحوال ، فإنه بسبب ضعف المقدرة على التحول الذي يعزى إلى جمود حركات عناصر الإنتاج ، فضلا عن قوة المنافسة من البلدان المتقدمة فى ميدان الإنتاج الصناعي ، واستمرار الجهاز المصرفى في العالم الإسلامى مهتما بعمليات إنتاج وتصدير المواد الأولية اللازمة للغرب ، بجانب غياب الشخصية الإسلامية المستقلة ، ووقوع البلدان الإسلامية فى هوة الأزدواجية أو الثنائية الاجتماعية . فلكل هذه الأسباب فإن الأقطار الإسلامية لا تستطيع من التبعية فكاكا ما لم تتبن استراتيجية إسلامية للخلاص والتحرر[١] .

والواضح من خلال بحث الخصائص الأساسية للعالم الإسلامى ، وهي الدخل ، وعناصر الإنتاج ، والنشاط الاقتصادى ، وفقا لما سبق أن البون شاسع والفجوة عميقة بين العالم الإسلامي وبين الدول المتقدمة ، وأن التوصيف الفعلى بناء علي الخصائص والواقع السابق للعالم الإسلامى يدخله في عداد الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا ، بيد أن هذا الواقع لا يمكن الاستسلام والرضوخ إليه ، وإنما يجب العمل على تغييره ، من خلال التعرف علي عناصر القوة الاقتصادية للعالم الإسلامى والتي تمثل الأسس الاقتصادية لقيم تعاون أو تكامل بين بلدان العالم الإسلامى .

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، الاقتصاديات الدولية ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، سنة ١٩٩١ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

قراءات مقترحة :

١ - د. يسرى طاحون ، التنمية والتخطيط فى الإسلام ، جامعة طنطا .

٢ - د. حسين عمر ، التكامل الاقتصادى ، دار الفكر العربى .

٣ - د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية .

٤ - د. مدحت العقاد ، الموارد الاقتصادية ، ١٩٨٣ .

أسئلة للتقويم الذاتي :

١ - أن أهم ما يميز البلاد النامية ومنها البلاد الإسلامية هو إنخفاض حجم ومعدلات نمو النشاط الاقتصادى " .

اشرح ذلك من خلال تعرضك لنصيب الفرد من الدخل ومعدل نموه في المتوسط في العالم الإسلامى ، مع الإشارة إلى الانتقادات التي وجهت لمعيار نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى المتوسط .

٢ - ما هي الآثار المترتبة على إنخفاض مستوي الدخل في معظم بلدان العالم الإسلامى .

٣ - " تعتبر دراسة العنصر البشرى من أهم - ان لم تكن الأهم - من بين العوامل الأساسية التي تحدد حجم القوة العاملة في العالم الإسلامى " ناقش ذلك .

٤ - وضح أهم عوامل ضعف التكوين الرأسمالى فى الدول النامية والإسلامية .

٥ - يعانى النشاط الاقتصادى في العالم الإسلامى من إختلالات هيكلية عديدة . اشرح ذلك .

الفصل الخامس

الأسس الاقتصادية للعلاقات الدولية

في العالم الإسلامي

أهداف الفصل :

يصبح الدارس بعد دراسته لهذا الفصل قادرا على :

١ - تحديد الأسس الاقتصادية للعلاقات الدولية بين بلدان العالم الإسلامي .

٢ - الوقوف على أسباب التخصص وتقسيم العمل الدولى في الإسلام .

٣ - معرفة موقف الإسلام من إنتقال الأفراد والسلع ورءوس الأموال بين الدول ، وان الإسلام يؤيد ذلك ، ويقف على الأدلة على ذلك .

الفصل الخامس

الأسس الاقتصادية للعلاقات الدولية

فى العالم الإسلامى[١]

هناك مجموعة من الأسس التي يتم على أساسها قيام العلاقات الاقتصادية بين دول العالم الإسلامى ؛ ومن أهم هذه الأسس مايلى :

أولا - التخصص وقيام التبادل الدولى :

يرى أنصار حرية التجارة بصفة عامة فى نظرياتهم ، ان التخصص وتقسيم العمل من العوامل المهمة التي تعمل على زيادة الإنتاج حيث أن دول العالم تتفاوت من حيث ظروفها الإنتاجية والطبيعية والمكتسبة ، ومن ثم يكون لفائدة العالم أن تتخصص كل دولة فى إنتاج السلعة التى تستطيع إنتاجها بنفقة أقل من الدول الأخرى ، ويقوم التبادل الدولى بعد ذلك بمد كل دولة باحتياجاتها من السلعة التي لم تتخصص فى إنتاجها .

والاقتصاد الإسلامى يقر حرية التجارة الخارجية وفق الضوابط التى ذكرتها الشريعة الإسلامية ، وبالتالى يقر الاقتصاد الإسلامى مبدأ التخصص وتقسيم العمل وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية .

١ - أسباب التخصص في الاقتصاد الإسلامى :

باستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة تتضح جليا العوامل التى تبرر مبدأ التخصص وتقسيم العمل فى التجارة الخارجية وأهمها مايلي :

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع : د. علي حافظ منصور ، الإتفاقية العامة للجات من منظور إسلامى ، بحث منشور بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى .

أ - العوامل الطبيعية :

الحقيقة أن هناك تفاوتا شديدا في توزيع الخيرات علي الأرض ، وهذا يعني وجود وفرة فى مورد ما في مكان ما وندرة في نفس المورد فى مكان آخر والعكس صحيح ، ومصدر هذه الحقيقة كل من القرآن الكريم بالإضافة إلى المشاهدة العلمية المستمرة على تعاقب الأزمان وفى شتى قطاعات الأرض .

فمن القرآن الكريم يقول الله - سبحانه وتعالى - على لسان إبراهيم - عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾[1] ، ويقول عز من قائل : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾[2].

من الآيات السابقة يتضح بجلاء قدر الموارد الذي يختلف من مكان إلى آخر بحيث تختص بعض الموارد بمكان دون آخر . فبين القرآن الكريم مكة المكرمة بأنها واد لا زرع فيه ، في حين يصف الخير الكثير الذي تنعم به بلاد اليمن . ولسنا بحاجة إلى التفصيل فواقعنا المعاصر يوضح هذا الأمر ، فبينما يتوافر النفط في دول الخليج العربي فإنه يندر في دول أخري وفي نفس الوقت بينما يتوفر الزرع في دول أخري فإنه يندر فى دول الخليج العربى ، وهكذا .

ب - العوامل المكتسبة :

إن قدرات البشر ومواهبهم وإمكانياتهم وخبراتهم متفاوتة ، وهذه قاعدة لم يستطيع أى نظام أن يخالفها أو ينكرها ، يقول - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ

(١) سورة إبراهيم ، آية ٣٧ .
(٢) سورة سبأ ، الآية ١٥ .

لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾[١] .

ويقول عز من قائل : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾[٢]. ويفسر ابن كثير - رحمه الله - هذه الآية بقوله " يبين الله عز وجل أنه قد فاوت بين خلقه فيما أعطاهم من الأموال والأرزاق والعقول والفهوم وغير ذلك من القوى الظاهرة والباطنة ، وذلك ليسخر بعضهم بعضا في الأعمال لاحتياج هذا إلى هذا وهذا إلي هذا[٣] .

يقول - جل ذكره - : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[٤] . إن هذا التفضيل هو سر نمو الحياة ، وليس من العدل فى شيء أن يتكسل الكسول علي المجتهد ، ولا غير الماهر علي الماهر ، بل سيظل التفاوت أيضا بين زمان وزمان باقيا في الحياة مادامت الحياة نامية وإحساس الإنسان بالحاجة المتطورة يوقظ ملكاته وينميها ، وبدون ذلك لا يكون معني لتجربة الحياة ، وهذه الحياة الدنيا التى يجاهد فيها الإنسان بعمله هى المعمل الذى تنمو فيه روحه[٥].

مما سبق يتضح لنا بوضح أن التفاوت والذي يتمثل في الوقت الراهن في مدي وفرة أو ندرة العمالة المدربة ، رأس المال ، التقنية ، وغيرها ، قد فسرها القرآن فى أواخر الايات حيث يقول تعالى : ﴿ ... لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم ... ﴾ ، ويقول - عز وجل - ﴿ ... لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾: فهذا الاختلاف والتباين بين البشر سببا لتعاونهم وذلك ليكمل بعضهم

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ١٦٥ .
(٢) سورة الزخرف ، الآية ٣٢ .
(٣) مراجع مختصر تفسير ابن كثير ، مجلد ٣ ص ٢٨٩ .
(٤) سورة النحل ، الآية ٧١ .
(٥) انظر محمد ، يوسف كامل ، الإسلامي والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ص ١٨٤ .

بعضا، ويوزعوا الأعمال المختلفة والمتنوعة التي يحتاج إليها المجتمع بينهم فيتم النفع لهم جميعا .

٢ - آراء بعض فقهاء الإسلام في مبدأ التخصص :

لقد أفاض فى حتمية التخصص وتقسيم العمل فى إطاره التعاونى العديد من الفقهاء ، وفيما يلى بعض الأمثلة :

أ - الإمام الغزالي :

تحدث الإمام الغزالي - رحمه الله - عن التخصص وتقسيم العمل ، فقد أوضح أنه يتم فى إطار التعاون ، حيث يقول " انتظام أمر الكل بتعاون الكل ، وتكفل كل فريق بعمل ، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا" ، وعلي هذا حمل بعض الناس قوله ﷺ : " اختلاف أمتى رحمة " ، أى اختلاف همهم فى الصناعات والحرف[١] .

ب - شيخ الإسلام ابن تيمية :

تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن التخصص وتقسيم العمل وجعله من واجبات الدولة فى المجتمع الإسلامى حيث يقول " الأصل أن إعانة الناس بعضهم لبعض على الطعام واللباس والمسكن أمر واجب وللإمام أن يلزم بذلك ويجبر عليه ولا يكون ذلك ظلما"[٢].

٣ - الحاجة إلي التبادل ودور التجارة الخارجية :

مما سبق تبين أن التخصص وتقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فائض ، لذلك كان لابد أن يتبع ذلك وسيلة لتبادل الفوائض من الإنتاج ، فالحق - تبارك وتعالى - خلق

---

(١) الغزالي ، أبو حامد محمد ، إحياء علوم الدين ، ج ٢ .
(٢) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، فتاوى ابن تيمية .

الناس على حالة يحتاج فيها بعضهم إلى بعض فالفرد لا يملك كل ما يهمه ويكفيه ، بل يملك أكثر من حاجته لبعض السلع والخدمات وبالتالى يستغنى عن جزء يحتاجه الآخرون ، وفي نفس الوقت يحتاج إلى بعض ما يستغني عنه الآخرون ، ولذلك الهم الله - سبحانه وتعالي - عباده لأن يتبادلوا السلع والمنافع بالبيع والشراء حتى تستقيم الحياة ويعم الخير .

والتجارة حينما أباحها الإسلام كطريق من طرق الكسب الحلال ، اعتبرها من قبيل التعاون الإنسانى والتكافل الإجتماعي بين بني الإنسان ، وذلك لأن خيرات الأرض كما عرفنا تختلف باختلاف الأقاليم حرا وبردا ، وتختلف باختلاف نوعية الأرض ، فليس فى كل إقليم حاجاته إلا ما ندر ، وليست صناعات الإقليم متحدة ، وليست درجة الجودة متحدة في كل صنف والإسلام قد حث على التعارف الإنسانى بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾(١).

فضلا عن ذلك فإن التجارة تعتبر نوعا من أنواع الإنتاج ذلك لأن التاجر يقدم للمجتمع منفعة عظيمة فى صورة معنوية ، سواء كانت هذه المنفعة منفعة مكانية بنقل السلعة من مكان إلى مكان ، أو منفعة زمانية بنقل السلعة من زمان إلى زمان ، أى تخزينها لوقت حاجة الناس إليها ، وذلك لأن الإنتاج ما هو إلا إحداث منفعة أو زيادتها وهذا هو شأن التاجر .

ثانيا - حرية إنتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال :

من المبررات الاقتصادية لاتفاقية الجات أنها تساعد علي حرية انتقال الأفراد والسلع ورءوس الأموال من دولة إلى أخرى ، ورغم أن الوقت الراهن يشمل مثل هذه التحركات بين الدول إلا أنه يشوبها تلك القيود التى تضعها كثير من الدول على مثل هذه التحركات مما يعوقها نسبيا ، والاقتصاد الإسلامى يسمح بحرية إنتقال عناصر العمل ورأس المال وكذلك السلع بين الدول الإسلامية وبين دول العالم وذلك علي النحو التالى :

---

(١) سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

١ - حرية إنتقال الأفراد :

إن حرية التجارة الخارجية والتى أقرها الاقتصاد الإسلامى تلعب دورا هاما في تجنيد الطاقة البشرية ، وإمتصاص إمكاناتها وتسخير كل كفاءة وخبرة فى سبيل الاستفادة منها ، والأفراد كما أنهم أداة التجارة داخليا وخارجيا فهم كذلك مركز الإنطلاق للعمل التجارى والثروة الحقيقية للمجتمع ، لذلك يوفر الإسلام لهذا الفرد حريته التجارية داخليا وخارجيا بحيث يستطيع أن ينفع مجتمعه فى ظل مقاصد الشرع .

فعلي الفرد فى ظل الإسلام أن يضرب في الأرض ويمشى فى مناكبها ، ويتجر في مواردها مادام ذلك كله في دائرة ما أحل الله - تبارك وتعالي - يقول - جل وعلا - : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[١] ، وقد قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية الكريمة : " أى فسافروا حيث شئتم من أقطارها وتزودوا ما فى أقاليمها وأرجائها فى أنواع المكاسب والتجارات "[٢] .

ويقول - جل ذكره - ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾[٣] ، ويقول . عز وجل - : ﴿ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾[٤] .

والسنة النبوية الشريفة فيها الكثير من الدلائل على حرية انتقال الأفراد مثل خروجه ﷺ إلى التجارة بمال السيدة خديجة إلى الشام حيث باع واشترى وربح ﷺ[٥] كذلك ورد في كتابه ﷺ إلى ثقيف " لا يحشرون ولا يعشرون وهم أمة من المسلمين يتولجون من المسلمين حيث ما شاءوا ، وأين تولجوا ولجوا "[٦] ، ويعني ذلك أنه لا يؤخذ منهم عشر أموالهم ، وأن

---

(١) سورة الملك ، الآية ١٥ .
(٢) ابن كثير ، إسماعيل بن كثير ، تفسير القرآن الكريم ، مجلد ٤ ، ص ٣٩٧ .
(٣) سورة المزمل ، الآية ٢٠ .
(٤) سورة الجمعة ، الآية ١٠ .
(٥) ابن هشام ، عبد الملك بن هشام المعافرى ، السيرة النبوية تقديم وتعليق له عبد الرءوف سعد ، جـ ١ ص ١٧٠ .
(٦) الأموال ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، ص ٤٨ .

لهن دخول أى بلد من بلاد المسلمين من أراد ولا يمنعون من ذلك .

ومن الدلائل السابقة يتضح بجلاء أن الإسلام يحض ويشجع علي ضرورة الحركة لعنصر العمل وهذا ما تؤيده إتفاقية الجات ، والعالم الإسلامى بحاجة إلى ذلك من باب أولى .

٢ - حرية إنتقال السلع :

الغرض من التجارة كما هو معلوم نقل البضائع من إقليم إلى إقليم ومن بلد إلى بلد والسلع هى مادة الإتجار .والإسلام يحث على توفير السلع ونقلها من المكان الذي ينتجها بفائض إلى المكان الذي يحتاج إليها وينهي عن كل ما يعوق حركة انتقالها كالاحتكار .

والاقتصاد الإسلامى وكذلك واقع التاريخ الإسلامي فيه من الدلائل والوقائع التى تثبت حرية إنتقال السلع بين المسلمين وأهل البلاد الأخري ، كما سبق ذكره .

٣ - حرية إنتقال رأس المال :

يعرف رأس المال بأنه عنصر من عناصر الإنتاج المهمة لاستقلال الموارد المتاحة بطريقة أيسر وأكفأ ، وبذلك يشتمل رأس المال على العدد والآلات وجميع وسائل الإنتاج وهو ما يعرف برأس المال الثابت ، وكذلك الأموال السائلة اللازمة لتيسير العملية الإنتاجية وتسهيل المعاملات التجارية والمالية وقد أصبح رأس المال ضروريا وهاما في العصر الحديث لدوره الفعال في تطوير الميكنة والتقنية التى أصبحت أساس القوة الاقتصادية ، والقوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية ، كلاهما سبب السيادة والقوة .

ويعتبر الإدخار المصدر الهام لتكوين رأس المال ، ويأتي الإدخار من عدم إنفاق الدخل بالكامل ، وذلك واجب على المسلم ألا ينفق أكثر مما يكتسب لأنه عندما يفعل ذلك يفني ماله بالتدرج ، ويجب أن يكون انفاقه أقل من كسبه حتي يستطيع الإدخار ، ويجب أن يستغل مدخراته في زيادة الثروة القومية ، أى فيما يساعد علي زيادة الدخل بصفة مستمرة ، وقد نبه

الرسول ﷺ إلى أهمية هذا التكوين الرأسمالى وحذر من تبذيره فى شهوات الاستهلاك حيث يقول ﷺ : " من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه في مثله كان يقينا ألا يبارك له فيه " وفى رواية أخرى : " لا يبارك في ثمن أرض دار إلا أن يجعل فى أرض أو دار "(١) ، وقال ﷺ لمن يذبح شاة حلوبا : " إياك والحلوب "(٢) .

ويحارب الإسلام الإكتناز لأن ذلك يؤدى إلى حجب المدخرات عن الإنفاق وتكوين رأس المال ، يقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٣).

والاقتصاد الإسلامى يشجع علي إنتقال رأس المال من مكان إلى آخر داخل الدولة ، وكذلك من دولة إلى أخرى ، فالاقتصاد الإسلامى ، كما سبق أن أوضحنا ، يحث علي الإدخار وعلي استثمار تلك المدخرات في زيادة الناتج القومى ، ومن ثم فإنه عند وجود فائض لرأس المال في دولة يجب أن ينتقل إلى دولة أخري لتنمية مواردها الإنتاجية ، وكذلك الدولة التى تعاني من نقص رأس المال ولديها موارد اقتصادية متوفرة يحق لها جذب رأس المال من الدول الأخري ، وكل ذلك بالطبع طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وأهمها عدم وجود ربا وأن يتم الاستثمار طبقا لصيغ الاستثمار الإسلامى .

---

(١) رواه أحمد وابن ماجة .
(٢) رواه مسلم .
(٣) سورة التوبة الآية ٣٤ .

قراءات مقترحة :

١ - د. علي حافظ منصور ، الأتفاقية العامة للجات من منظور إسلامى ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٦ .

٢ - د. رفعت السيد العوضى ، في الاقتصاد الإسلامى ، كتاب الأمة ، أخبار اليوم ، ١٩٩٠ .

٣ - د. أحمد صفي الدين ، بحوث في الاقتصاد الإسلامى ، وزارة الشئون الدينية - الخرطوم ، السودان ، ١٩٧٨ .

٤ - د. حاتم القرنشاوى ، التمويل والتنمية فى إطار اقتصاد إسلامى ، مجلة الدراسات التجارية ، بنها ، مصر ، ١٩٨٤ .

٥ - د. صلاح محمد زين الدين ، السوق الإسلامية المشتركة ، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى ، جامعة الأزهر .

أسئلة للتقويم الذاتي :

١ - " باستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وآراء الفقهاء تتضح العوامل التي تبرر مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي " .

وضح ذلك .

٢ - " يسمح الإقتصاد الإسلامى بحرية إنتقال عناصر العمل ورأس المال وكذلك السلع والخدمات بين الدول الإسلامية وبين دول العالم " .

استعرض ذلك مع التدليل .

الفصل السادس

التنمية فى العالم الإسلامى

كمدخل إلى

التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

أهداف الفصل :

بعد دراسة هذا الفصل يصبح الدارس قادرا على :

١ - التأكيد على أنه إذا كان علماء الاقتصاد يعدون التنمية أمرا هاما ، فإنها في نظر الشريعة الإسلامية تعد ضرورة وواجبا شرعا .

٢ - معرفة المفاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية ، وللتخلف الاقتصادى والتقدم الاقتصادى والنمو الاقتصادى .

٣ - الضرورة الشرعية للإعمار والتنمية .

٤ - موقف الاقتصاد الإسلامى من المشكلة الاقتصادية .

٥ - دور الدولة فى التنمية والإعمار .

الفصل السادس

أهمية التنمية فى العالم الإسلامى

كمدخل إلى

التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

إن الناظر فى أدلة الشريعة الإسلامية ومصادرها ، يستطيع أن يجزم بأن التنمية الاقتصاديةتعد ضرورة شرعية . ولما كانت المشكلة التي تواجه العالم الإسلامى هي التخلف الاقتصادى ، فقد أصبح الهدف هو الخروج من هذه الحالة المتخلفة وهذا الركود الاقتصادى إلي مرحلة التنمية الاقتصادية . ولقد استخدم القرآن الكريم مصطلح العمارة كتعبير عن المسمي الحديث وهو التنمية ، فقال تعالى : ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ﴾ . ومؤدى ذلك إعمال القوى العقلية والبدنية للإنسان ، من أجل استغلال كل ما في الكون والانتفاع بخيراته، لصالح تقدم المجتمع الإنسانى وإرتقائه[١] .

ولقد اختلف الباحثون حول تعريفهم للتنمية الاقتصادية بسبب إختلافهم حول فهم السبب الأساسى للتخلف من ناحية ، وتقدير كيفية معالجته من ناحية أخرى . فالبعض يرى أن عنصر رأس المال هو المحدد الرئيسى للنمو الاقتصادى ، ومن ثم يجب أن تقترن به عملية التنمية . وهناك من يري أن تطوير الفن الإنتاجي أهم ما يساعد علي التنمية .، ولذا عرفوا التنمية بأنها سلسلة من التغيرات في الطرق والنسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج . وهناك من يربط

---

(١) د. محمد الشحات الجندي ، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقه الإسلامى ، دار النهضة العربية سنة ١٩٨٥ ص ٣١ .

بين مفهوم التنمية وبين رفع إنتاجية العامل عن طريق إعادة توزيع عنصر العمل علي مستوى الاقتصاد القومى .

كما عرف البعض التنمية بأنها : - عملية يزداد فيها الدخل القومي ، ودخل الفرد فى المتوسط ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم . وقد عبر عنها Kindleberger بأنها : - الزيادة التى تطرأ علي الناتج القومي فى فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاجتماعية القائمة أو التى ينتظر إنشاؤها . وما سبق يعنى ضرورة توافر شرطين ، أولهما ، أن يفوق معدل نمو الدخل القومى معدل نمو السكان ، حتي تتحقق زيادة دخل الفرد فى المتوسط باستمرار ، والثاني ، أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية هامة تعبر عن التقدم[١] .

ورغم أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من مفهوم النمو الاقتصادى[٢] ، إلا أنهما يتفقان في المفهوم العام ، حيث إن كلا منهما يتضمن زيادة الناتج القومى أو الدخل القومى الحقيقى ، وزيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها . ولذا فإن إرتفاع معدل النمو الاقتصادى يساهم في زيادة إمكانات التنمية . وثمة معايير متعددة للنمو الاقتصادى ، منها استخدام مستوى الناتج الكلي ، والتغييرات فيه رغم ما يكتنف هذا المعيار من إنتقادات بسبب المسائل المتعلقة بقياس الرفاهية الاقتصادية ، والتي لا تقاس فقط بمستوى الناتج الكلى ، ومع ذلك يعد هذا المعيار من أصلح المعايير الممكنة عمليا . ويلاحظ أن استخدام

---

(١) د. مدحت العقاد ، التنمية الاقتصادية ص ١٠٩ : ١١٢ ، د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ص٢٤٣.

Kindleberger, Economic Development, New Yourk, Mc-Grew Hill Book, 1958.

(٢) يميز الاقتصاديون بين النمو الاقتصادى ، وبين التنمية الاقتصادية ، فعرفوا النمو بأنه تغير كمى في مستوي الدخل ، دون أن يصاحبه تغيير في هيكل الإنتاج للاقتصاد القومى . أما التنمية ، فتشمل بالضرورة علي تغيير هيكلي ، بالإضافة إلي تغيير مستوى الدخل ، وبمعني آخر ، فإن التنمية بالإضافة إلى كونها زيادة في الناتج القومي وعناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر ، فإنها تتطلب إجراء تغيرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج ، وفي هيكل الناتج ، وفى توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الإقتصاد المختلفة . يراجع في ذلك : د. سلطان أبو على ، محاضرات في التنمية الاقتصادية ص ١١ ، د. عبد الرحمن يسرى ، التحليل الاقتصادي ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

الناتج الكلى كمقياس للنمو الاقتصادى يتضمن أخذ (دالة الإنتاج) كقاعدة أساسية للتحليل . وهذه الدالة تربط بين الناتج الكلى خلال فترة من الزمن ، والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج في كافة العمليات الإنتاجية خلال هذه الفترة ، وكذلك العوامل الرئيسية التى تحدد إنتاجية هذه العناصر وتؤثر فيها ، مثل المعرفة الفنية (التكنولوجيا) وتدريب وتنظيم العمال والبيئة الاجتماعية والسياسية .

وعلى ذلك ، فإن مستوي الناتج الكلى للمجتمع هو دالة لكمية وكفاءة إستخدام رأس المال وقوة العمل والموارد الطبيعية ، وأيضا دالة لمستوى المعرفة التنظيمية والفنية والمهارات المتعددة المستخدمة في عملية الإنتاج ، بالإضافة إلى العوامل الإجتماعية والثقافة التي تحدد شكل البيئة المحيطة بالنشاط الاقتصادى[١] .

وتهدف التنمية الاقتصادية باعتبارها ضرورة إلي زيادة الدخل القومى الحقيقي ، لا النقدى ، ورفع مستوي المعيشة ، وبناء الأساس المادي للتقدم ممثلا في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي ، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات ، وفى الشريعة الإسلامية يمكن القول أن الأهداف السابقة محل إهتمام ، بيد أن أهم أهداف التنمية في الشريعة الإسلامية هو تحقيق العدالة فى توزيع الدخول والثروات ، بالإضافة إلي التكافل الاجتماعى ، فيقوم التوزيع في الإسلام على أساس احترام آدمية الفرد ، وأن له ضروراته أو حاجاته الأساسية التي يجب إشباعها وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة في البيئة التى يعيش فيها .

ويعمل الإسلام علي عدالة الترزيع من خلال الإعتماد على حرية الأسواق ، والتراضي بين المستخدمين لعناصر الإنتاج وأصحابها ، ونجاح الناس في تهذيب سلوكهم نحو تكوين الثروات الخاصة ومجاهدة الأثرة في نفوسهم ، بل هناك وسائل عملية شرعية لتحقيق هذا الأمر منها :

---

(١) عبد الرحمن يسري ، التحليل الإقتصاي ، مرجع سابق ص ١٢٧ : ١٣١ .

١ - الزكاة والصدقات ، بما تدره من إيرادات بجمعها ولي الأمر ويتولي توزيعها علي الفئات الثمانية المنصوص عليها في القرآن الكريم ، والذين لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الضرورية ، وكذا أصحاب العوز والمجاهدين فى سبيل الله ... ، ستعمل على توزيع الدخول بين من يقومون بالنشاط الإنتاجي . وكذلك الأمر بالنسبة للصدقات التي رغب الإسلام فيها بقوله تعالى : ﴿ لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾[٢]، سيكون لها أثر مكمل بجانب الزكاة في عملية إعادة توزيع الدخل .

٢ - الهبات والقروض الحسنة الثابتة بقوله ﷺ : " تهادوا تحابوا "[٣] ، وقوله تعالي : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[٤]، فهذه الوسيلة من خلالها يستطيع الموهوب له والمقترض أن يستخدمها فى عمليات إنتاجية تدر له دخلا . فالهبات والقروض الحسنة لها أثر فى توزيع الدخل في الأجل القصير بين الفئات ذات الدخول المرتفعة نسبيا ، والأخرى ذات الدخول المنخفضة ، كما أنه لا يمكن إغفال أثرها في الأجل الطويل عندما تعمل على إعادة توزيع الثروة أو الأصول المنتجة بين أفراد المجتمع . وما سبق في (١، ٢) يؤكد قضية التكافل الإجتماعى بين أفراد المجتمع .

ولقد جاءت الأحكام التشريعية فى الإسلام لتكفل عدم تركيز الثروة فى أيدى فئة قليلة من أفراد المجتمع في الأجل الطويل ، ومن هذه الأحكام مايلى :

١ - عمل الإسلام علي إقامة التعاون بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، فلا تطغى الملكية الخاصة وتحتجز الثروة لها دون سواها ، ومن ثم تظهر الفروق الفاحشة في المال بين أفراد الأمة . ولقد حذر القرآن الكريم من ذلك في قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٩٢ .
(٢) سورة لبقرة : الآية ٢١٩ .
(٣) السنن الصغرى جـ ٢ ص ٣٣٧ رقم ٢٢٣٠ .
(٤) سورة البقرة : الآية ٢٤٥ .

الأَغْنِيَاءِ مِنكُم ﴾[١] ، فقد نزلت الآية فى فيئ بني النضير الذي غنمه المسلمون دون قتال ، وكان سكان المدينة يومئذ هم أهم الغني ، أما المهاجرين فكانوا فقراء ، فنزلت الآية تحسم الأمر وتوضح ضرورة التوازن الاقتصادى في المجتمع .

٢ - منع الإسلام أن تكون المنافع العامة ملكا لشخص واحد ، بل جعلها ملكا للمسلمين كافة ، إذ ورد في الحديث : [المسلمون شركاء في ثلاث : فى الماء ، والنار ، والكلأ][٢] ، وهذا من قبيل التمثيل للأمور التي لا يجوز إحتكارها ، وعندما سئل النبى ﷺ عن الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : [الملح والماء والنار][٣] ، وتحدث الفقهاء عن المعادن فى باطن الأرض ، وجعلها المالكية للإمام كما سنري . ويروى أبو عبيد أن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - رفض أن يبيع فضل الماء ، ذلك أن قيم أرضه بالوهط كتب إليه يخبره أنه سقي أرضه ، وفضل من الماء فضل يطلب بثلاثين ألفا ، فكتب إليه عبد الله بن عمرو بن العاص أن لا تبعه ، ولكن أقم قلدك ثم أسق الأدني فالأدني ، فإنى سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع فضل الماء[٤] .

٣ - إن نظام الإرث والوصية في الإسلام يضمن عدالة تقسيم الثروة بين الخلف ، ومن ثم يؤدى إلي عدم تضخيم الثروات فى أيدي القلة كالابن الأكبر والذكور ، دون الإناث ، كما أن عطاء صاحب المال الحق في أن يتصدق بثلث ماله وإثابته على ذلك ، يساعد كذلك على أن يقدم الأفراد علي هذا الأمر ، مما يساعد علي توزيع المال إلى من يحتاجونه .

وثمة أدلة أخري تثبت مسئولية ولي الأمر على استخدام المال بهدف إعادة التوزيع ، من

---

(١) سورة الحشر : الآية ٧ .

(٢) السنن الصغرى للبيهقي ج ٢ ص ٣٢٩ رقم ٢١٩٦ ، أبو داود - كتاب البيوع .

(٣) أبو داود ج ٢ ص ١٣٠ .

(٤) قيم الأرض هو من يقوم بشئونها ، وأقم قلده أى أستوفي شربه ، والوهط هو كرم عبد الله بن عمرو بن العاص بالطائف، الأموال ص ٣١٢ فقرة ٧٤٨ .

ذلك ما روى أن النبى ﷺ (حمي أرضا بالنقيع)[١] ، كما أن عمر رضي الله عنه رفض توزيع أرض العراق علي الفاتحين ، وحبسها لمصلحة المسلمين عامة ، وقال قولته المشهورة (إذا وزعتها الآن ، فماذا يبقي لمن يجئ بعدنا) ، وقال (لولا آخر الناس ما افتتحت قرية إلا قسمتها)[٢]، كما ينقل عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلي عامله على الخمس (اضمم جناحك على المسلمين وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة ، وإياك ونعم ابن وعوف وابن عفان)[٣] .

الضرورة الشرعية للإعمار والتنمية :

إن الإسلام يرفض التخلف والفقر ، لما ينشأ عنه من نقص الاحتياجات الضرورية اللازمة لحياة البشر ، وبقاء نوعه الإنسانى ، بل علي النقيض من ذلك يطالب الإسلام بالعمل والبحث عن أسباب الرزق . وقد بدأت الدولة الإسلامية تجربة التنمية والإعمار منذ اللحظة الأولى لقيامها . بالرغم من أنها لم تكن تملك ما يحقق مبتغاها فى مختلف المجالات والقطاعات، حتي استطاعت أن تحقق من التقدم الاقتصادى والاجتماعي ما عجزت عنه سائر الدول القائمة آنذاك ، واستمر ذلك لقرون عديدة ، وما ذلك إلا لأن الإسلام يعتبر الإعمار والتنمية الاقتصادية ضرورة وواجبا شرعيا[٤] ، وبرهان ذلك مايلى :

١ - قال تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[٥]، أى جعلكم عمارها وسكانها ، وأمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء ومساكن وغرس وأشجار . وقيل

---

(١) الأموال ص ٣٠٩ فقرة ٧٤٠ .

(٢) أبو عبيد ص ٦٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣١٠ فقرة ٧٤١ .

ويراجع فيما سبق : د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الإقتصاد الإسلامى ص ٩٥ : ٩٩ ، د. رفعت العوضى، مرجع سابق ص ٥٢ : ٥٤ ، ١١١ ، د. عبد السميع المصرى ، نظرية التوزيع في الإسلام ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ٨٦ سبتمبر ١٩٨٨ ص ١٤ : ١٧ ، د. محمد شوقي الفنجري ، مقالة بعنوان " الصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية " مجلة البنوك الإسلامية ، العدد ٣٣ ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٦٦ : ٦٨ .

(٤) د. محمد الشحات الجندي ، موجع سابق ص ٢٨ : ٦٥ ، مالك بن نبي ، المسلم في علم الاقتصاد ، دار الشروق ، سنة ١٩٧٨ ص ٧٢ .

(٥) سورة هود : الآية ٦١ .

المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها ، واستعمركم فيها بمعني أمركم بالعمارة ، والعمارة تتنوع إلي واجب ومندوب ومباح ، والعمران يشمل بذل الجهد وتقصى الأسباب واستخدام كل وسيلة ممكنة من أجل التنمية[١] .

وقد ذكر الجصاص عند الحديث عن هذه الآية مطلبا تحت عنوان (تجب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية) ، وذكر فيه قوله تعالى ﴿اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ يعنى أمركم من عمارتها مما تحتاجون إليه ، وفيه الدلالة علي وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية[٢]. كما أورد ابن عربى قول بعض الشافعية أن الاستعمار هو طلب العمارة ، والطلب المطلق من الله تعالي على الوجوب . وإن كان ابن عربى يتحفظ على قول الشافعية السابق أن الاستعمار ه طلب العمارة ، ويرى أنه أمر ، لا طلب ، لأنه استدعاء لفعل العمارة بقول الله تعالى ممن هو دونه ، وهذا يكون أمرا ، لا طلبا ، لأن الطلب يكون من الأدنى إلي الأعلي، وهذا لا يجوز في حقه تعالي[٣] .

٢ - قال ﷺ : { إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم حتي يغرسها ، فليغرسها ، فله بذلك أجر }[٤] ، وهذا الحديث يظهر الحرص علي التنمية والعمارة، بل فى معاملة الرسول ﷺ ، وهذا الحديث يظهر الحرص على التنمية والعمارة ، بل في معاملة الرسول ﷺ أهل خيبر حين أعطاهم عنصر الأرض من أجل استثماره وعمارته عن طريق عنصر العمل بشطر ما يخرج منها من ريع أو تمر ، لهو خير دليل على إهتمام الإسلام بالعمارة والتنمية .

٣ - قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن

---

(١) فتح البيان في تفسير القرآن ، صديق خان ، مطبعة العاصمة ، القاهرة سنة ١٩٦٥ ، جـ ٤ ص ٣٧٢ ، عبد القادر عودة ، الحكم والمال في الإسلام ص ٣٧ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ، المطبعة البهية المصرية ١٣٤٧ هـ ج٣ ص ٢٠٣ ومابعدها .

(٣) أحكام القرآن لابن عربى ، عيسى الحلبى ، الطبعة الثانية جـ ٣ ص ١٠٤٧ ، القرطبى جـ ٥ ص ٣٢٨٤ .

(٤) الأدب المفرد ، للبخارى ، مكتبة الآداب ، القاهرة سنة ١٩٧٩ ، ص ١٣٩ .

رِزْقِهِ ﴾[١]، فالله تعالى خلق الأرض وجعلها مستقرة وهيأها للبشر بأن أجري فيها المياه ، وجعل فيها الوهاد والسهول ، وأودع فيها المعادن ، ثم زود الإنسان بالعقل الذى يستطيع أن يستغل به هذه النعم بما يسد حاجته ، وقيل أشار إلى التمكن من الزرع والغرس وشق العيون والأنهار وحفر الآبار[٢] .

٤ - ان الله تعالي هيأ الكون وذلله للإنسان ، وسخر له جميع ما فى الكون للقيام بواجب الخلافة وعبادة الله تعالي ، وأمره باستغلال ما في الكون والأرض والإنتفاع به ، فقال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[٣]، أى جميع المنافع ، فمنها ما يتصل بالحيوان والنبات والمعادن والجبال ، ومنها ما يتصل بالحرف والأمور التى يستنبطها العقلاء . وقال ابن كيسان : أى خلق من أجلكم ما فيها من المعادن والنبات والحيوان والجبال والبحار لتنتفعوا به فى مصالح الدين والدنيا[٤] .

٥ - قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ﴾[٥] ، فالآية تفيد أن الله تعالى ذلل الأرض ظاهرها وباطنها ، يابسها وماءها ، أرضها وجوها للبشر من أجل الانتفاع بها والاستفادة من خيراتها . وهذا يلقي علي المؤمنين تبعة الطاعة والقيام بواجب العمارة .

٦ - يرفض الإسلام أن يكون جوهر المشكلة الاقتصادية هو (فكرة الندرة المطلقة) أو (فكرة شح الطبيعة) ، لأن مؤداها أن الخالق سبحانه وتعالى لم يقدر للبشر حاجاتهم في الأرض ، وهذا يتصادم مع العقيدة الإسلامية ومع نصوص القرآن الكريم ، كقوله تعالى :

---

(١) سورة الملك : الآية ١٥ .
(٢) القرطبى جـ ١٠ ص ٦٦٩٤ .
(٣) سورة البقرة : الاية ٢٩ .
(٤) مفاتيح الغيب جـ ص ٥٦٤ ، فتح البيان في تفسير القرآن ، صديق خان ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ١٩٦٥ جـ ١ ص٩٨ .
(٥) سورة الحج : الآية ٦٥ .

﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[١] . قال السدي والحسن : أرزاق أهلها ومصالحهم ، وقال عكرمة والضحاك معني (قدر فيها أقواتها) أى أرزاق أهلها ومايصلح لمعايشهم[٢] ، وكذلك يقول الله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[٣].

ومقتضى ما سبق أن الله تعالي أودع في الأرض من الثروات والأقوات ما يفي بحاجة الناس جميعا ، لكن سعى الإنسان هو العاجز القاصر عن استخدام هذه الثروات واستغلالها الاستغلال الأمثل للوفاء بحاجته . بمعنى آخر يجب أن نميز بين الرصيد أو المخزون المتاح ، وبين التيار أو الناتج الفعلى من السلع والخدمات نتيجة سعى الإنسان الذي ضيع على نفسه فرصة الاستغلال التي منحها الله له ، وذلك بسبب ظلم الإنسان وكفرانه بنعمة الله ، هذا الظلم الذى يتجسد فى سوء التوزيع . أما الكفران فهو إهماله استثمار الأرض وموقفه السلبي منها .

وتوحي مصادر الإسلام أن سبب المشكلة الاقتصادية[٤] هو قصور السلع والخدمات (الصالحة لإشباع الحاجات البشرية) عن الوفاء بالحاجات البشرية . وتتوقف المشكلة الاقتصادية على العلاقة بين نمو الحاجات من جهة ، وبين نمو الناتج من السلع والخدمات .

---

(١) سورة فصلت : الآية ١٠ .

(٢) القرطبى جـ ١ ص ٥٧٨٦ .

(٣) سورة إبراهيم : الآية ٣٣ : ٣٥ .

(٤) يراجع فى طبيعة المشكلة الاقتصادية في الإسلام : د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامى ص٢٤ : ٣٠ ، اقتصادنا ص٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٦٧٣ : ٦٧٥ ، محمد سر الختم ، نفقات الدولة الإسلامية ، رسالة ماجستير بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ص ٥٨ .

بمعنى آخر أنه إذا كانت الحاجات البشرية تنمو بمعدل يفوق نمو الناتج من السلع والخدمات ، فإن المشكلة الاقتصادية تزداد حدة ، وعلى النقيض من ذلك ، فإذا زاد الناتج من السلع والخدمات بمعدل يفوق نمو الحاجات فإن المشكلة الاقتصادية تتناقص وتقل حدتها .

ويلاحظ من التاريخ الاقتصادى أن المشكلة الاقتصادية لم تختف في أي مجتمع من المجتمعات خلال أى فترة من الزمن لأمرين :

الأمر الأول : أن الحاجات البشرية كانت دائما غير محدودة ومستمرة النمو بسبب رغبة الإنسان وأمانيه الممتدة ، بجانب النمو السكانى المستمر ، والميل نحو تحسين الاستهلاك ، وظهور سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل ، بالإضافة إلى التقليد والمحاكاة . ومن الملاحظ أن الإسلام يعترف بهذه العوامل المؤثرة علي الحاجات الإنسانية ، فتدل النصوص الإسلامية على أن الإنسان مفطور على حب الشهوات والرغبات اللانهائية ، فيقول تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴾[١]. ويقول ﷺ : [لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى لهما ثالثا ، فلا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب][٢] ، كما أن الرسول ﷺ يرغب في التناسل والتكاثر ، فيقول ﷺ : { تزوجوا الولود الودود فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة }[٣] ، وفى رواية : { تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم }[٤] .

ويقر الإسلام الحاجات اللانهائية للإنسان طالما هى فى دائرة المباح والحلال ، فيقول تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾[٥] ، ويقول تعالى :

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٤ .
(٢) صحيح مسلم جـ ٧ ص ١٣٨ ، اللؤلؤ والمرجان ، المطبعة المصرية بالكويت سنة ١٩٧٧ ، ص ٢٢١ .
(٣) معناه : نيل الأوطار للشوكانى ، دار الحديث جـ ٦ ص ١٠٤ .
(٤) السنن الصغير جـ ٣ ص ١٠ ، أبو داود جـ ٢ ص ٢٢٧ .
(٥) سورة الأعراف : الآية ٣٢ .

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ﴾(١) ، ويقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾(٢) .

الأمر الثاني : المجهودات البشرية وإمكانيات الأفراد والمجتمع ، وبعض العوامل الخارجية كالأمطار والمناخ ، كانت تقصر دائما عن الوفاء بالحاجات غير المحدودة والمتزايدة للناس (وإجتماع الأمرين الأول والثانى يعبر عنه الاقتصاديون بالندرة النسبية) .

والناظر في القرآن الكريم يمكنه أن يستنبط ما يشير إلي معنى الندرة النسبية ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾(٣) ... ، ويعنى أنه عالم بأحوال الناس وبطباعهم وبعواقب أمورهم ، فيقدر أرزاقهم على وفق مصالحهم ، ولما بين تعالي أنه لا يعطيهم ما زاد على قدر حاجتهم لأجل أنه علم أن تلك الزيادة تضرهم فى دينهم ، بيّن أنهم إذا احتاجوا إلي الرزق فإنه لا يمنعهم منه، فقال تعالى ﴿ وهو الذى ينزل الغيث من بعد ما قنطوا ﴾ . ولقد عبر ابن عباس رضي الله عنه عن الحاجات غير المحدودة والمتزايدة للناس عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ولو بسط الرزق لعباده لبغوا في الأرض ﴾ ... بقوله : " إن بغيهم : طلبهم منزلة بعد منزلة ودابة بعد دابة وهركبا بعد مركب وملبس بعد ملبس . وقيل لو أعطاهم الكثير لطلبوا ما هو أكثر منه ، لقوله ﷺ : [لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى إليهما ثالثا](٤) . وهذا هو البغى "(٥) .

والخلاصة : أنه إذا كان قصور الاستغلال الإنسانى لما أودع الله في الأرض من ثروات ، هو جوهر المشكلة الإقتصادية ، وأن حاجات الإنسان غير المحدودة لما فطره الله عليه

---

(١) سورة المائدة : الاية ٤ .
(٢) سورة المائدة : الآية ٨٧ .
(٣) سورة الشورى : الآية ٢٧ .
(٤) صحيح مسلم - باب الحرص علي الدنيا جـ ٧ ص ١٣٩ .
(٥) مفاتيح الغيب جـ ٢٧ ص ٤٠ ، تفسير القرطبى جـ ٩ ص ٥٨٤٧ .

من حب الشهوات والأماني الممتدة ، فكأن إرادة الله تعالى إتجهت لعمارة الكون بجهد الإنسان وسعيه لزيادة الناتج ، وهذا السعي والجهد والمشقة هو أهم مقومات العمران والتنمية.

٧ - إن الدولة الإسلامية مطالبة بالإعمار والتنمية بغية إيجاد تمام الكفاية للمجتمع والأفراد . وإذا كان الاقتصاديون يستخدمون متوسط الدخل الفردى لكونه يكشف عن إنخفاض مستوي الرفاهية الاقتصادية ، وما يقترن بذلك من ضآلة إشباع الحاجات الإنسانية في البلاد النامية ، فإن الإسلام استخدم بدلا من ذلك معيارا آخر ، وهو " تمام الكفاية " وهذا المعيار ليس معيارا حسابيا ، فلا يمكن الوصول إليه عن طريق تقسيم الناتج القومى الإجمالى في العام على عدد السكان ، وإنما هو معيار شخصى واقعى تختلف نتائجه من شخص لآخر ومن حالة لأخرى حتي يصل لكفايته وفق مستوى المعيشة السائد في المجتمع ، إذ أن ما يهم الشخص هو ما يصل إليه فعلا من الدخل القومى ، وليس نصيبه فى قسمة حسابية يسمع عنها ولا يرى منها شيئا[١] . ويدل على ذلك مايلى :

١ - ذهب جمهور الفقهاء - خلافا للأحناف - إلى أن تمام الكفاية لا يتوقف على قدر معين من المال أو الدخل ، بل يتحدد بالمعروف السائد فى المجتمع ، بل أكثر من ذلك ذهب الشافعى وأحمد فى أحد رواياته إلى أن المدى الزمني للعطاء يمتد حتي تتحقق كفاية العمر كله ، فإذا كانت عادته الاحتراف أعطى ما يشترى به حرفته أو آلات الحرفة ، وإن كان من أهل الضياع ، أعطى ما يشترى به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام ... ، بينما ذهب المالكية وجمهور الحنابلة والغزالي والبغوى من الشافعية إلى أن تمام الكفاية يكون

---

(١) د. صلاح الدين نامق ، محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة سنة ١٩٧١ ص ٢١ ومابعدها ، د. محمد سر الختم، مصادر التمويل الأجنبى للدولة الإسلامية ، دكتوراه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ص ١٨٣ ، د. يوسف إبراهيم ، المنهج الإسلامى في التنمية ، مطابع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، سنة ١٤٠١ هـ ص ٢٠٩ ومابعدها ، د. محمد شوقي الفنجرى ، المذهب الاقتصادى في الإسلام ، مكتبة الأنجلو سنة ١٩٧٨ ص ٣٤ .

له ولمن تلزمه نفقته لمدة سنة كاملة ، لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل علي كفايته سنة بسنة. والملاحظ أن الخلاف في المدي الزمنى خلاف لفظى لا أثر له ، إذ أن المقصود هو تمام الكفاية ، وهذا يحصل سواء تم التوسع في المدي الزمنى للعطاء أم كان العطاء سنة بسنة[١] .

٢ - ومما يؤكد ما سبق ويشهد له ما روى عن قبيصة بن المخارق الهلالي قال : تحملت حمالة ، فأتيت الرسول ﷺ أسأله فيها فقال ﷺ : { أقم حتى تأتينا الصدقة ونأمر لك بها } قال ثم قال ﷺ { يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة ، رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتي يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتي يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة ، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش - أو قال سدادا من عيش ، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتا}[٢]. والقوام والسداد بكسر القاف والسين بمعنى واحد ، وهو ما يغنى من الشيء وتسد به الحاجة ، أى ما تقوم به الضرورة[٣] .

٣ - ومما يؤكد القول بأن معيار (تمام الكفاية) ليس معيارا ثابتا أو حسابيا ، وإنما هو معيار شخصى واقعي يختلف باختلاف حالة الشخص وفق المستوي المعيشى السائد فى المجتمع ، ما ذهب إليه الفقهاء بأن من تمام الكفاية للمدين قضاء دينه ، ومن تمام الكفاية لمن تتوق نفسه للنكاح أن يزوج ... إلخ ، فقد روى عن الحسن أنه سئل عن الرجل تكون له الدار والخادم تكفه ؟ قل : يأخذ من الصدقة وإن احتاج ولا حرج عليه . كما كتب عمر بن عبد العزيز : أن اقضوا عن الغارمين ، فكتب إليه أنا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس

---

(١) المجموع للنووى ، دار الفكر جـ ٦ ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، المغنى جـ ٢ ص ٣٦١ ، ٣٦٢ ، البدائع جـ ٢ ص ٤٨ ، حاشية الدسوقى جـ ١ ص ٤٩٤ ، جواهر الإكليل ، دار إحياء الكتب العربية جـ ١ ص ١٣٨ .

(٢) صحيح مسلم جـ ٧ ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، أبو داود ، دار الحديث سنة ١٩٨٨ جـ ٢ ص ١٢٣ .

(٣) لسان العرب : مادة قوم وسدد .

والأثاث . فكتب عمر : أنه لابد للمسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث فى بيته . نعم فاقضوا عنه فإنه غارم[١] .

ويروي أبو هريرة قال : " جاء رجل إلي النبى ﷺ فقال : إني تزوجت امرأة من الأنصار . فقال له النبى ﷺ : هل نظرت إليها ، فإن في عيون الأنصار شيئا . قال : قد نظرت إليها . قال ﷺ : علي كم تزوجتها ؟ قال : على أربع أواق . فقال النبى ﷺ : على أربع أواق ! كأنما تنحتون الفضة من عرض الجبل ، ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه . قال : فبعث بعثا إلى بني عبس ، فبعث ذلك الرجل بينهم"[٢]. وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بالعراق (أن أنظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنهم . فكتب إليه عاملة : إنى قد زوجت كل من وجدت)[٣] .

وثمة ملاحظة ، وهي أن معيار تمام الكفاية يسمح بمقارنة الدولة الإسلامية من زمن إلى زمن ، وبمقارنة الدول بعضها ببعض كل فترة ، ويؤكد ذلك ما قاله الإمام على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - في نطاق خطة العمل التى كلف فى إطارها واليه على مصر (إن المتقين ذهبوا بعاجل الدنيا وأجل الاخرة ، فشاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ، ولم يشاركم أهل الدنيا فى آخرتهم ، سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت وأكلوا بأفضل ما أكلت فحظوا من الدنيا بما حظى به المترفون ، وأخذوا منها ما أخذ منها الجبابرة المتكبرون ، ثم انقلبوا عنها بالزهد المبلغ والمتجر الرابح ، أصابوا لذة أهل الدنيا فى دنياهم وتيقنوا أنهم جيران الله غدا في آخرتهم ، ولا ترد لهم دعوة ولا ينقص لهم نصيب من لذة)[٤] .

ويري الإسلام أن إنخفاض مستوى التعليم والثقافة فى المجتمع يؤدى إلى إنخفاض

---

(١) الأموال : لأبي عبيد ص ٥٥٢ ، ٥٥٣ .
(٢) صحيح مسلم جـ ٩ ص ٢١٠ ، ٢١١ .
(٣) الأموال ص ٢٦٥ .
(٤) نهج البلاغة ، دار الفكر ، بيروت - الطبعة الثانية جـ ٢ ص ٤٠ .

المعرفة وأساليب الإنتاج ، وقد كان تخلف بعض المجتمعات راجعا إلى نقص العلم ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَاب ﴾[١] ، أى كما لا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذلك لا يستوى المطيع والعاصى ، والذين يعلمون هم الذين ينتفعون بعلمهم ويعملون به[٢] . وقال تعالى : ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ .

هذا العرض السابق لحتمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر الإسلام يعد ضرورة أساسية أو متطلب رئيسى لعملية التعاون أو التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية، وهذا ما سنقدم له في الجزء التالي موضحين أهمية التكامل والتعاون بين الدول الإسلامية وذلك من خلال عرضنا لعناصر القوة الاقتصادية لبلدان هذا العالم .

---

(١) سورة الزمر : الآية ٩ .

(٢) القرطبى جـ ٨ ص ٥٦٨٤ .

دور التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

في مواجهة الكيانات والتكتلات الاقتصادية الدولية

إن الدول الإسلامية ومن بينها مصر تصنف دوليا فى مجموعة الدول النامية وتواجه في علاقتها الاقتصادية الدولية من العقبات والصعاب التى تعانى منها هذه المجموعة فتجارة الصادرات لهذه البلدان تعتمد أساسا على صادرات السلع الأولية ويصل التخصص فى كل بلد منها إلي حد الإعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه السلع الأولية . أما تجارة الواردات فيتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية وسلع إستهلاكية مصنوعة والجزء الأصغر في معظم الحالات عبارة عن آلات ومعدات وتجهيزات صناعية ووسائل نقل .

وقد ترتب على تخصص الدول الإسلامية فى صادرات المواد الأولية أن اتصفت اقتصاديات هذه الدول بمجموعة من الصفات تمثلت فيما يلى :

(أ) ضعف القدرة على التحول من إقتصاديات الإنتاج الأولى إلى إقتصاديات الإنتاج ذات الميزة النسبية وذلك بسبب جمود عناصر الإنتاج في الأنشطة التقليدية وإنخفاض معدلات تكوين رأس المال ومعدلات التقدم التكنولوجى فى الصناعة الحديثة .

(ب) تواجه صادرات الدول النامية من السلع الصناعية منافسة شديدة من صادرات الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى السياسات الحمائية التي كانت تفرضها الثانية .

(ج) إتجاه الأجهزة المصرفية في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى تمويل عمليات إنتاج وتصدير السلع الأولية حيث أنها مطلوبة فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة مع التشدد في تمويل النشاط الصناعى .

(د) معاناة العديد من الدول الإسلامية الأكثر فقرا من الأزمات الاقتصادية الخانقة وغالبيتها يقع فى القارة الأفريقية جنوب الصحراء ومن الأمثلة الواضحة علي هذه المعاناة ما

ترتب من تخفيض الفرنك؛ الأفريقى بنسبة ٥٠٪ في مواجهة الفرنك الفرنسى وكافة العملات العالمية الرئيسية - وذلك فى ١٤ دولة منها ٩ دول أعضاء بالبنك الإسلامى - فإن هذه المجموعة تحتاج لمواجهة تكاليف وأعباء هذا التخفيض إلى مساعدات عاجلة تبلغ قيمتها ٧ر١٠ بليون دولار عام ٢٠٠١ ويضاف إليها ٢ر١٨ بليون دولار عام ٢٠٠٥ .

كما أن هيكل واتجاهات تجارة الواردات يؤكد على إرتباط الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية بأنماط السلوك المنتشرة فى البلدان (باستثناء البلدان البترولية) .

ولكن على الرغم من ملامح التبعية الاقتصادية التى تعاني منها الكثير من الدول الإسلامية إلا أن هناك بعض الدول الإسلامية التي نجحت في الدخول إلى نادي النمور الاقتصادية الإسلامية وهى أندونيسيا وماليزيا مما يعنى أن هناك إمكانية حقيقية وواقعية لقيام تكتل إقتصادى إسلامى فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية مثل مشروع أوروبا الموحدة وتكتل النافتا ثم أن الوصول إلى هذه المرحلة يرتبط بقيام درجة معتدلة من التعاون الاقتصادى والتجمع فيما بين هذه المجموعة من الدول للإستفادة من المؤسسات القائمة ومن الإتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة وتحويل إمكانيات التمويل - وهي بالغة الأهمية - إلى خدمة التنمية مع إتخاذ الإجراءات الفعالة لتكثيف التجارة البينية بين هذه المجموعة من الدول وتنظيم التعاون الفنى والعلمى وتحقيق تنمية بشرية واسعة النطاق تضمن تحسين مناخ التنمية والإنتاج .

إستراتيجية التعاون الإقليمي للدول الإسلامية :

إن الدول الإسلامية - من بينها مصر - شأنها شأن الدول النامية فى ضرورة اتباعها لاستراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ، وتتكون هذه الإستراتيجية المزدوجة من شقين رئيسيين هما :

أولا : الإتجاه إلى الإنتاج التصديري وفقا لاعتبارات الميزة والنفقة النسبية .

ثانيا : إتخاذ ترتيبات التكامل الاقتصادى الإقليمي بين هذه الدول ، من أجل محاولة إيجاد نوع من التفاعل بين البعد الدولى والبعد الإقليمي لاستراتيجية التنمية الخاصة بالدول الإسلامية خلال عقد التسعينات ومشارف القرن الحادي والعشرين ، وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتضمن عددا من المزايا تدعم إقتصاديات الدول الإسلامية الآخذة في النمو والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

- الاستفادة من مزايا التخصص الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية ذات الندرة النسبية بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية الضخمة من الموارد وذلك من أجل تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب .

- أن البعد الإقليمى لهذه الإستراتيجية المزدوجة يعطى لأسواق الدول الإسلامية الأعضاء فى المنطقة التكاملية المزيد من التجربة العملية قبل الدخول إلى الأسواق العالمية المعروفة بشدة المنافسة بين دول العالم التي يتألف منها الاقتصاد العالمي . وتجدر الإشارة إلي أن التجارة البينية فيما بين الدول الإسلامية بلغت ٢٩ بليون دولار عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٧ بليون دولار عن العام السابق ١٩٩٨ .

- أن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الدول الآخذة فى النمو يساهم في توفير الحد الأدني من الكفاءة الاقتصادية فى قطاعات الإنتاج التصديرية .

- تحقق المجموعة الإسلامية المتكاملة مركزا تفاوضيا قويا مع الاقتصاديات الخارجية والتكتلات الأخرى ليصبح بمقدورها أن تحصل علي مزايا أفضل ، كما أنها تكتسب القدرة على التصدى للهزات والإضطرابات الاقتصادية الخارجية .

ويضاف إلى سابقه أن إنتهاج الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الاقتصادية مع القرن

الحادي والعشرين يمثل دعما لاقتصاديات الدول الإسلامية في مواجهة الإتجاه العالمى المعاصر نحو بناء الكيانات الاقتصادية العملاقة والذي بدأ يتشكل مع إتفاقية أوروبا الموحدة عام ١٩٩١ والتى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٧ وأتفاقية النافتا لدول أمريكا الشمالية عام ١٩٩٤ .

فإن الدول الإسلامية لابد وأن تتجه إلى تدعيم محاولات التكامل الاقتصادى من أجل مواجهة الكيانات الاقتصادية العملاقة وما يترتب عليها من اشتداد المنافسة الحادة داخل الأسواق العالمية وتزايد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف خاصة بعد الإنطلاقة الكبري التي حققتها الثورة الصناعية الثالثة " ثورة المعلومات " منذ بداية عقد السبعينات .

قراءات إضافية مقترحة :

١ - د. رفعت العوضى ، في الاقتصاد الإسلامى ، كتاب الأمة ، ١٩٩٠ .

٢ - د. ربيع محمود الروبي ، الاقتصاد الإسلامى ، ١٩٨٣ ، جامعة الأزهر .

٣ - د. محمد الجندي ، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقه الإسلامى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٥ .

٤ - د. صلاح الدين فهمي ، التنمية الاقتصادية ، ٢٠٠٢ ، جامعة الأزهر .

4 - L. Pasinetti, Growth and Income Distribution, Essaysin Economic theory, Cambridge Univ. Pres, 1997 .

5 - Schumpeter, The Theory of Economic Development 1935 .

أسئلة للتقويم الذاتى :

١ - عرف التنمية الاقتصادية ، مشيرا إلى ما تهدف إليه على المستويين الوضعي والإسلامى ، مع بيان فضل الاقتصاد الإسلامى في هذا الشأن .

٢ - " يرفض الفكر الإسلامى وينبذ التخلف والفقر ، وفى هذا يعتبر الإسلام أن الإعمار والتنمية الاقتصادية ضرورة وواجبا شرعيا " .

برهن على ذلك .

٣ - للإسلام وجهة نظر عن جوهر المشكلة الاقتصادية . وضح سبب المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الإسلام ، ولماذا لم تختف خلال أى فترة من الزمن ؟

٤ - استعرض دور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية .

الفصل السابع

عناصر القوة الاقتصادية للمعاملات الدولية للبلدان الإسلامية

أهداف الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى :

١ - شرح وسرد عناصر الإنتاج في الإسلام وكيفية تفعيل هذه العناصر حتي تقوم بدورها المنشود في تنمية بلدان العالم الإسلامى .

٢ - إن عدم تنمية الموارد المتاحة لبلدان العالم الإسلامى ، يؤكد تكريس التبعية الاقتصادية لدول العالم الغربى .

٣ - أهمية عنصر العمل في الاقتصاد الإسلامى وكيفية مواجهة مشكلة البطالة .

٤ - دور المنظم فى الفكر الاقتصادى الوضعى وفى الاقتصاد الإسلامى .

٥ - موقف الإسلام من التكوين الرأسمالي الذى هو أساس التقدم والرفاهية .

٦ - موقف الإسلام من الاختلالات الهيكلية القائمة فى النشاط الاقتصادى .

٧ - نظرة الإسلام إلى التبعية الاقتصادية .

٨ - ركائز القوة الاقتصادية لبلدان العالم الإسلامى .

الفصل السابع

عناصر القوة الاقتصادية للمعاملات الدولية للعالم الإسلامى[١]

تتمثل إمكانات التنمية أساسا فيما هو متاح من عناصر إنتاجية ، والمقصود هنا هو كيفية تفعيل هذه العناصر حتى تسهم فى إحداث التغيير الهيكلي المنشود فى النشاط الإنتاجي ورفع المستويات المعيشية للأفراد بصفة عامة . ويري علماء الاقتصاد أن زيادة إمكانات التنمية يقتضى تشغيل عناصر الإنتاج تشغيلا كاملا واستغلال ها الأستغال الأمثل، بجانب بجانب تنمية الموارد وزيادتها كما وكيفا عن طريق استصلاح الأراضى ، وتكوين رأس المال ، ورفع مستوى مهارة العمال[٢] .

وقد إهتم الإسلام بكل ذلك فى المجال الفكرى ، ثم أعقبه بأحكام فقهية وشرعية قادرة عند التطبيق ، أن تجعل هذا الإهتمام أمرا واقعا يزيد من إمكانات التنمية في العالم الإسلامى ويعمل علي تفعيلها ، فإذا كان العالم الإسلامى غنيا بما يملكه من عناصر الإنتاج ، خاصة الموارد الطبيعية والمواد الأولية ، فإن التنظيم الفقهي والشرعي لكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل عن طريق العنصر البشرى - الذى اعتبره الإسلام المحرك الأساسى للتنمية - قادر علي زيادة إمكانات التنمية في العالم الإسلامى ، خاصة فى ظل النظرة الإسلامية إلي النشاط الاقتصادى وإهتمامه برفض الإختلالات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعدم الوقوع فى التبعية ، وتهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعى اللازم لعملية التنمية .

---

(١) د. محمد سيد عامر ، البديل الشرعى لمصادر التمويل الدولي ، جامعة الأزهر .

(٢) د. عبد الفتاح قنديل ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ : ٢٣٠ ، ٢٢٩ : ٢٣١ .

أولا - عناصر الإنتاج فى الإسلام :

يرى البعض أن عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تقوم علي دعامتين هما : العمل، ورأس المال .. ويبنون هذا الرأى على أساس تقسيم الفقهاء للربح بين العمل والمال ، كما هو الحال فى عقد المضاربة ، حيث يقدم أحد الشريكين مالا ويقدم الآخر العمل ، ويستحق كل منهم الربح بإجماع الفقهاء[١] .

وقد سبق إلي هذا الرأى الجصاص حيث وضع عنوانا " باب المكاسبة "[٢] وتكلم فيه عن عوامل الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامى ، فقال : قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ ، فيه إباحة المكاسب ، وإخبار أن فيها طيبا، والمكاسب وجهان : أحدهم إبدال الأموال وأرباحها ، والثانى إبدال المنافع . وقد نص الله على إباحتها فى مواضع من كتابه نحوقوله تعالي ﴿ وأحل الله البيع ﴾ ، وقوله ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾ ، وقوله ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ ، يعنى من يتجر ويكري ويحج ، وقال تعالى فى أبدال المنافع : { فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن } ، وقال في قصة شعيب عنه : ﴿ إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين علي أن تأجرنى ثماني حجج ﴾ . ولقد وضع الإسلام تصورا أمثل يضمن استغلال عناصر الإنتاج على أفضل وجه .

أ - موقف الإسلام من عنصر العمل :

لقد حث الإسلام على التكاثر البشرى ، وركز على إبراز نوعية العنصر البشرى ومقدرته علي التغيير إلي الأفضل لإحداث التغيير اللازم في حجم النشاط الاقتصادى وهيكله بما

---

(١) د. رفعت العوضى ، نظرية التوزيع ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٤ ، ص ٣٢ : ٣٨ ، د. علي عبد الرسول ، المبادئ الإقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادى للدولة ، دار الفكر العربى سنة ١٩٦٨ ص ٧ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولي سنتة ١٩٩٤ جـ ١ ص ٥٥٤ .

يتلاءم مع الزيادة البشرية ، لأن الحقيقة التى يتجاهلها الاقتصاديون الوضعيون هى أن مقدرة العنصر البشرى متغير أصلي يؤثر في المتغيرات المادية من حوله ، وإن كانت تلك المقدرة تضعف لسبب أو لآخر . ومن أجل زيادة القدرة البشرية والقوة العاملة حث الإسلام على العمل وربط به كرامة الإنسان ، وهو بذلك خلق الأرضية البشرية الصالحة لدفع الإنتاج ، وأعطى الإسلام مقاييس خلقية وتقديرات عن العمل لم تكن معهودة من قبل ، وأضحى العمل فى ضوء هذه المقاييس عبادة يثاب عليها الإنسان ، بل أصبح العامل فى سبيل قوته أفضل عند الله من المتعبد الذى لا يعمل ، وصار الخمول أو الترفع عن العمل نقصا فى إنسانية الإنسان وسببا فى التقليل من شأنه[١] .

١ - الوجوب الشرعى للعمل :

والأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[٢] ، بل أكثر من ذلك أقر الإسلام العمل باعتباره أحد عناصر الإنتاج ، وأن اتحاده مع الموارد الطبيعية ينتج السلع التى تشبع حاجات الناس ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون . ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون ﴾[٣] .

٢ - تزكية العمل والتنفير من البطالة :

لقد حث الإسلام على العمل ، وذلك فى قوله ﷺ : { ما أكل أحد طعاما قط خيرا من

---

(١) د. عبد الرحمن يسري ، دراسات في علم الإقتصاد الإسلامى ، مرجع سابق ص ١٧٥ ومابعدها ، محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ص ٦٥٢ .

(٢) سورة الجمعة : الآية ٩ ، ١٠ .

(٣) سورة يس : الآية ٣٣ : ٣٥ .

أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده }[١] ، وروى كعب بن عجزه رضي الله عنه قال : مر على النبى ﷺ رجل ، فرأى أصحاب رسول الله من جلده ونشاط . فقالوا : يارسول الله لو كان هذا فى سبيل الله . فقال ﷺ : { إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو فى سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى علي نفسه يعفها فهو فى سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو فى سبيل الشيطان }[٢] ، وكذا قوله ﷺ : { ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة }[٣] .

وفى مصادر الإسلام ما يشعر أن البطالة آية من ايات التخلف تنتاب بعض المجتمعات، فالإسلام يعتبر العمل واجبا وحقا في آن واحد ، فيقول تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٤]، فيجب على كل إنسان قادر علي العمل أن يعمل ولا يكسل ، وأن يبحث عن العمل المناسب بالأجر المناسب وإن استدعى ذلك الهجرة ، وعلي الدولة أن تساعد على ذلك منعا للبطالة وتمكينا له من الكسب الحلال[٥] .

ويرفض الرسول ﷺ البطالة ، فيقول ﷺ : { لأن يحتطب أحدكم علي ظهره خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه }[٦] .

ويروى أبو داود[٧] عن أنس رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار آتي النبي ﷺ يسأله ، فقال له ﷺ : { أما فى بيتك شىء } قال الرجل : حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه ، وقعب نشرب

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب البيوع - باب كسب الرجل وعمله بيده ، رقم ٢٠٧٢ .
(٢) مجمع الزوائد - كتاب النكاح جـ ٤ ص ٣٢٥ ، مكتبة القدسى ، السنن الصغرى جـ ٣ ص ١٩١ .
(٣) صحيح البخارى ، كتاب الحرث والمزارعة - باب فضل الزرع والغرس ، قرم ٢٣٢٠ ، صحيح مسلم بشرح النووى ، فضل الغرس والزرع جـ ١٠ ص ٢١٥ .
(٤) سورة التوبة : الاية ١٠٥ .
(٥) حمزة الجميعي النعومي ، عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامى ، دار الطباعة والنشر الإسلامية ص ٢١٠ .
(٦) صحيح البخارى ، كتاب البيوع - باب كسب الرجل وعمله بيده ، مسلم - باب كراهة المسألة جـ ٧ ص ١٣١ .
(٧) أبو داود جـ ٢ ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

فيه الماء ، قال عليه السلام : { آتنى بهما } فأتاه بهما ، فأخذهم رسول الله ﷺ بيده ، وقال: { من يشتري هذين } ، قال رجل : أنا آخذهما بدرهم ، قال عليه السلام : { من يزيد على درهم } مرتين أو ثلاثا ، قال رجل : أنا آخذهما بدرهمين ، فأعطاهما إياه ، وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصارى ، وقال : { اشتر بأحدهما طعاما فأنبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوما فأتني به } ، فأتاه به ، فشد فيه رسول الله ﷺ عودا بيده ، ثم قال : { اذهب فاحتطب وبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوما } ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشتري ببعضها ثوبا وبعضها طعاما ، فقال رسول الله ﷺ : { هذا خير لك من أن تجىء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ، وإن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة : لذى فقر مدقع ، أو لذى غرم مفظع ، أو لذى دم موجع } .

فالحديث يوضح رفض الإسلام للبطالة ، كما يشير إلى مسئولية الدولة الإسلامية على ضرورة توفير العنصر البشرى القادر على التغيير إلى الأحسن ، وإحداث التغيير اللازم في حجم النشاط الإنتاجي وهيكله ، كما يوضح الحديث مسئولية الدولة الإسلامية تجاه اليد العاملة بالتخطيط لها والتوجيه ، ويتضح ذلك مما يلي :

١ - أن الرجل الذى جاء يسأل النبى ﷺ كانت لديه بعض الأصول المالية ، ولكنه كان يجهل الاستفادة منها فما كان من النبى ﷺ إلا أن أعانه على إعادة تقييم هذه الأصول بتغيير شكلها ووظيفتها من سلعة مقتناة إلى نقد سائل أو من ثروة عاطلة إلى رأس مال منتج من شأنه أن يستخدم فى الإنتاج .

٢ - أن الرسول ﷺ يقدم مشورة فنية عالية القيمة لهذا الرجل ، فيأمره بأن يوظف أصوله المالية فى شكلها الجديد توظيفا يخدم أغراضه الاستهلاكية وأغراضه الاستثمارية ، فأحد الدرهمين لتأمين الحاجات الاستهلاكية من الطعام ، والدرهم الآخر لشراء وسيلة إنتاج من أجل أن يستخدمها فى الاستثمار .

٣ - أن البطالة ترجع إحيانا إلى عدم معرفة موطن الصلاحية فى الأيدى العاملة ، ومن هنا فإن الدولة الإسلامية مسئولة عن توجيه العمال لما يصلحون له ، وذلك ما فعله الرسول ﷺ، فقد توسم في الرجل القدرة على الإحتطاب والتسويق ، وهذا ما كان الرجل بجهله من نفسه[١] .

٣ - تحريم الكسب بدون عمل وجهد :

حرم الإسلام صور الكسب بدون عمل ، منها تحريم استئجار الأرض أو الدار بأجرة وإيجارها بأجرة أكبر للحصول على التفاوت بين الأجرتين ، بإعتبار أن ذلك حصول علي كسب بدون عمل ، فقد جاء في حاشية الطحاوى على الدر المختار (ولو أجر - المستأجر - بأكثر ، تصدق بالفضل إلا فى مسألتين ، إذا آجرها بخلاف الجنس ، أو أصلح فيها شيئا)[٢] ، لأنه حينئذ يكون قد أحدث عملا فيستحق عليه مقابل بعد أن يصلحها . وفى سبيل منع الإكتساب بدون عمل أيضا ، منع الإسلام التوكيل في كسب المباح ، " فلو وكل إنسانا أن يحتطب لم يصح التوكيل ... لأن الاحتطاب اكتساب ، والاكتساب في المحل المباح يوجب الملك للمكتسب "[٣]. وحين ذكروا صورا للشركة الفاسدة ذكروا منها الاشتراك فى جميع المباحات التى تملك بالأخذ مثل الاصطياد ، والاحتطاب ، والاحتشاش ، والاستقاء ، واجتناء الثمار ، وحفر المعدن[٤] . كما حرم الإسلام الأعمال العقيمة من الناحية الإنتاجية ، كالمقامرة والسحر والشعوذة ، وحلوان الكاهن ، فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾[٥]، وروى عن أبو مسعود الأنصارى أن رسول الله ﷺ : [نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي

---

(١) د. محمد سر الختم ، مصدر سابق ، ص ١٤ ، ١٥ .
(٢) حاشية الطحاوي علي الدر المختار ، أحمد الطحاوي ، دار المعرفة - بيروت سنة ١٩٧٥ جـ ٤ ص ١٥ .
(٣) المبسوط - باب الشركة الفاسدة ، دار المعرفة - بيروت ، سنة ١٩٧٨ جـ ٦ ص ٢١٦ .
(٤) تحفة الفقهاء ، علاء الدين السمرقندي ، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية سنة ١٩٨٤ ص ١٥ .
(٥) سورة البقرة : الآية ١٨٨ .

وحلوان الكاهن][1] .

وإمعانا فى تحريم الكسب بدون عمل حرم الإسلام القادرين علي العمل وألوان النشاط الإقتصادى من الزكاة والصدقة ، ومنعهم من السؤال والإستجداء ، فيقول عليه السلام : [إن المسألة لا تحل لغنى ولا لذى مرة سوى][2] والمرة هى الشدة والقوة ، والسوى هو التام الخلق السالم من موانع الإكتساب . وعن عبد الله بن عدي : أن رجلين حدثاه ، أنهما أتيا رسول الله ﷺ يسألانه من الصدقة ، فقلب فيهما النظر ، فرآهما جلدين ، فقال [إن شئتم أعطيتكما ، ولا حظّ فيها لغني ولا لقوى مكتسب] [3].

٤ - ضرورة تأهيل العمال وحسن اختيارهم :

تعد الكفاءة والإتقان مطلبا من مطالب الإسلام ، فيقول ﷺ : [إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه][4] ، وعندما رشح سيدنا يوسف عليه السلام لإدارة خزائن الدولة أعلن عن كفائته ، فيقول كما حكى القرآن الكريم : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[5] ، ويرى الشاطبى ضرورة تأهيل العمال وتدريبهم على ضوء مواهبهم ، فيقول عند الحديث عن فروض الكفاية (إن الله عز وجل خلق الخلق غير عالمين بوجوه مصالحهم ، ولا في الدنيا ولا في الآخرة) ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[6] . ثم وضعهم العلم بذلك على التدرج والتربية ، تارة بالإلهام كما يلهم الطفل إلتقام الثدى ومصه ، وتارة بالتعليم ، فطالب الناس بالتعليم والتعلم لجميع ما يستجلب به المصالح وكافة ما تدرأ به المفاسد ،

---

(١) أبو داود جـ ٣ ص ٢٦٥ ، السنن الصغير جـ ٢ ص ٢٧٦ .
(٢) السنن الصغير جـ ٢ ص ٧٦ ، أبو داود جـ ٢ ص ١٢٢ .
(٣) أبو داود - باب من يعطى من الصدقة جـ ٢ ص ١٢١ .
(٤) مجموع الزوائد للهيثمي ، مكتبة القدسى جـ ٤ ص ٩٨ ، جمع الجوامع للسيوطى ، مجمع البحثر رقم ٥٢٣٢ .
(٥) سورة يوسف : الآية ٥٥ .
(٦) سورة النحل : الآية ٧٨ .

إنهاضا لما جبل فيهم من تلك الغرائز الفطرية والمطالب الإلهامية ... وفى أثناء العناية بذلك تقوي في كل واحد من الخلق ما فطر وألهم من تفاصيل الأحوال والأعمال ، فيظهر فيه وعليه يبرز فيه على أقرانه ممن لم يهيأ لتلك التهيئة ، فلا يأتى زمان التعقل إلا وقد نجم على ظاهرة ما فطر عليه فى أوليته ، فترى واحدا قد تهيأ لطلب العلم ، وآخر لطلب الرياسة ، وآخر للتصنيع ببعض المحتاج إليها ، وآخر للصراع والنطاح إلى سائر الأمور)[١] ، كذلك يتطلب الإسلام حسن أختيار من يقوم بالعمل ، ويلفت القرآن النظر إلى ذلك عندما يحكي قصة سيدنا موسى عليه السلام مع أبنه شعيب عليهما السلام ، والتى طلبت من أبيها أن يستأجره لملائمته للعمل المطلوب ، ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴾[٢] . وقد نفذ الرسول ﷺ ذلك ، فنجد أنه ﷺ يختار معاذ بن جبل ليوليه اليمن لفقهه ورجاحة عقله وخلقه، ويختار عمر عاملا على الصدقات لعدله وحزمه ، ويختار خالدا لمهارته وحنكته العسكرية ، ويلالا لبيت المال لأمانته وتدبيره ، وأنيسا لتنفيذ الحدود لقدرته وقوته ، وهكذا ... ويرد أبا ذر عن الإمارة لضعفه ، فعن أبى ذر : قلت يارسول الله ألا تستعملنى ؟ فضرب بيده على منكبي ، ثم قال [يا أبا ذر إنك ضعيف ، وإنها لأمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها][٣] .

ثم يبلور الإمام على كرم الله وجهه مبدأ حسن اختيار العمال في رسالة إلى مالك بن الحارس الأشتر حين ولاه مصر ، فيقول : " ثم أنظر فى أمور عمالك ، فاستعملهم اختبارا - أى بعد عقد اختبارلهم - ولا تولهم محاباة وأثرة " ، فإنها جماع من شعب الجور والخيانة ، وتوخ منهم أهل التجربة والحياة من أهل البيوتات الصالحة والقدم المتقدمة في الإسلام ، فإنهم أكرم أخلاقا وأصح أعراضا ، وأقل من المطامع إشرافا ، وأبلغ فى عواقب الأمور نظرا"[٤] .

---

(١) الموافقات للشاطبى - المكتبة التجارية الكبرى ، فصل فى إختلاف الغرائز والأهليات جـ ١ ص ١٧٩ .
(٢) سورة القصص : الآية ٢٦ .
(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة جـ ١٢ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٤) نهج البلاغة ،لابن أبى الحديد - دار الفك سنة ١٩٥٤ جـ ٤ ص ١٨٧ .

والخلاصة : أن الإسلام يعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج ، فيعمل علي توفير العنصر البشرى القادر علي التغيير إلى الأحسن ، والقادر علي إحداث تغييرات هيكلية مناسبة ، ثم يغرز الإسلام في وجدان المسلمين الوجوب الشرعى للعمل ويحفز هممهم إليه ، ويعمل علي حسن إختيارهم ويحارب كل تقاعس عن العمل عند المقدرة عليه ، فإذا ضعفت مقدرة البشر علي التحول إلى الأنفع والأفضل بسبب البعد عن الإسلام وعدم التزام أوامره ، فإن المجتمع يقع فى دائرة التخلف . أما إذا أحسن المسلمون إستغلال عنصر العمل وتوجيهه وتدريبه والتخطيط له ، فإن ذلك يزيد من إمكانات التنمية في العالم الإسلامى .

ب - نظرة الإسلام إلى المنظم :

يري البعض أن اصطلاح المنظم لم يستخدم في الفقه الإسلامى ، إلا أنه يمكن أن نلمح وجوده فى الفقه الإسلامى من خلال عقد المضاربة الذى يشترك فيه صاحب رأس المال والعامل في الربح ، وهذا يعنى أن العامل لا يأخذ أجراً محدداً ، وهذا هو موقف المنظم في الفكر الاقتصادى الوضعى ، وإن كان هناك فارق بين المنظم الإسلامى (العامل) والمنظم فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، ذلك أن العامل في المضاربة شريك بعمله وحده ولا يساهم برأس المال ، وهذا على خلاف المنظم الاقتصادى غالبا . بيد أن هذا الفارق يتلاشى في عقد الشركة حيث يشترك اثنان فأكثر بتقديم رأس المال اللازم للنشاط الاقتصادى ، ويجوز أن يعمل الشريكان في الشركة ، كما يجوز أن ينفرد بالعمل أحدهما ، ولكن يصبح له على عمله أجر ، وعلى رأس ماله نصيب فى الربح بحسب اتفاقهما ، وهذا هو المنظم كما عرفه التطبيق الاقتصادى المعاصر حيث يشترك بعمله وبرأسماله .

كما أنه فى عقد المضاربة ، فإن مجرد تقديم المال من مالكه للعامل ليعمل عليه ، وقبول لعامل أن يعمل فى المال بدون أجر محدد ، ينطوي علي قدر من المخاطرة للطرفين ، وإن كانت مخاطرة غير مطلقة حيث لا ضمان على العامل إلا أن يتعدي أو يقصر ، ولا تزيد

خسارته على شيء خارج عن عمله . أما صاحب المال فإن العامل يتضمن المال إن تلف بتعدى أو اشترى بغبن فاحش[١] .

وهناك من يستبعد عنصر التنظيم من عناصر الإنتاج في الإسلام ويدمجونه في العمل ، " قرب العمل " أو ما يسمى في الاقتصاد السياسى التقليدى بالمنظم ، وهو الذي يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج فى سبيل الحصول على سلع وخدمات لبيعها مقابل الربح ، هو من وجهة نظر الإسلام يقوم بعمل ..... كل ما في الأمر أن عمله يختلف عن بقية العاملين فى المشروع من حيث إنه المسئول الأول عن قيادته وتوجيهه[٢] .

وبجانب ما سبق[٣] ، فإن الإسلام لا يعترف بالمخاطرة بوصفها عاملا من عوامل الكسب ، لأن المخاطرة ليست سلعة يقدمها المخاطر إلي غيره ليطالب بثمنها ، ولا عملا ينفقه على مادة ليكون من حقه تملكها أو المطالبة بأجر علي ذلك من مالكها ، ولذا فقد أخطأ من برر الربح المسموح به لصاحب المال في عقد المضاربة على أساس المخاطرة ، بل إن حقيقة التبرير الذي بمقتضاه يسمح لصاحب المال بتملك الربح هو ملكية صاحب المال للسلعة التى أتجر بها العامل رغم زيادة قيمتها غالبا بالعمل التجاري الذى ينفقه العامل من نقلها للسوق وإعدادها بين أيدي المستهلكين ، ولكنها مع ذلك تبقي ملكا لصاحب المال ، لأن كل مادة لا تخرج عن ملكيتها لصاحبها بتطوير شخص آخر لها ، وهذا ما يطلق عليه اسم ظاهرة الثبات فى الملكية. وهناك عدة فروع فى الفقه الإسلامى تبرهن على عدم الاعتراف الشرعى بالمخاطرة كمبرر للكسب منها :

١ - تحريم الفائدة الربوية ، فقد اعتاد كثير من أهل الاقتصاد تبرير الفائدة على أساس المخاطرة ، حيث إن إقراض الدائن لماله ينطوى على مخاطرة قد تفقده ماله إذا عجز المدين عن

---

(١) د. رفعت العوضى ، نظرية التوزيع ، مرجع سابق ص ١٩٩ : ٢٠٢ .
(٢) د. ابراهيم دسوقي أباظة ، الاقتصاد السياسي ، مقوماته ومنهاجه ، دار الشعب ، سنة ١٣٩٣ هـ ص ٦٤ ومابعدها .
(٣) اقتصادنا ، مرجع سابق ص ٦٣٣ : ٦٣٦ .

الوفاء لكن الإسلام يرفض هذا التفكير ، ولا يجد في المخاطرة المزعومة مبررا للفائدة ، ولذا حرمها تحريما حاسما .

٢ - تحريم الإسلام للقمار ، لأن الكسب الناتج عنه لا يقوم على أساس عمل من أعمال الإنتفاع والاستثمار ، وإنما يقوم على أساس المخاطرة ، مع ذلك حرمه الإسلام تحريما قاطعا رغم وجود المخاطرة المزعومة .

٣ - ذهب الشافعية إلي عدم جواز شركة التقبل والصنائع أو الأبدان ، وهى أن يتفق اثنان أو أكثر علي ممارسة كل واحد منهم عمله الخاص ، ثم يشتركون فيما يحصلون عليه من مكاسب ، لأنها شركة لا تفيد مقصودها من التثمير وهو حصول الربح ، لأنه لابد من رأس مال للتثمير[١] . فإلغاء هذه الشركة يتفق مع موقف الشريعة من عنصر المخاطرة ، لأن الكسب فيها يقوم على أساس المخاطرة ، لا العمل .

والأقرب إلى الصواب فى نظرى هو إعتبار المنظم عنصرا من عناصر الإنتاج فى الإسلام، ذلك أن علماء الاقتصاد وهم يبرزون طبيعة المنظم لا يحصرون وظيفته فى إتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الإنتاج ، فى ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد فقط ، بل يضيفون إلى ذلك ، التخطيط والإبتكار والتجديد ، والتنسيق والإدارة والتوجيه ، وأعمال الرقابة الروتينية وغير ذلك[٢] ..... ، من الأعمال التى قد يقوم بها صاحب رأس المال في الإسلام أو الشريك فى عقد الشركة أو المضارب فى عقد المضاربة . والسؤال الآن هو ، هل للقيم الإسلامية قدرة على التأثير على كفاءة عنصر التنظيم وتفعيله حتي يسهم في إحداث التغيرات المنشودة وزيادة إمكانات التنمية ؟

---

(١) البناية فى شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العينى ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٠ جـ ٦ ص٨٧٠ ، رحمة الأمة فى إختلاف الأئمة ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقى ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ص ١٥٩ ، المحلى لابن حزم ، دار التراث ، جـ ٨ ص ١٢٢ مسألة ١٢٣٧ .

(٢) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ص ٥٧٩ : ٥٨٣ ، د. عبد الفتاح قنديل ، مرجع سابق ، ص ٨٤ : ٨٦ .

إن الناظر في الشريعة الإسلامية والمستقرى لأحكامها وفروعها الفقهية ، يستطيع أن يجزم بقدرة هذه الأحكام - عند تطبيقها وصيرورتها قانونا يحكم - علي تفعيل عنصر التنظيم وجعله أكثر كفاءة ، وذلك أن كفاءة هذا العنصر تزيد عندما يكون أكثر إقداما وقبولا للمخاطرة ، ومتمتعا بالرشد فى تصرفاته ، متحليا بالخبرة والفراسة ، بجانب ضرورة صلاحية المناخ العام الذى يعمل فيه ، ونسوق على سبيل المثال بعض الفروع الفقهية والقيم الإسلامية التى تؤثر بالإيجاب علي كل ما سبق :

المنظم المسلم وقبول المخاطرة :

١ - أن المنظم المسلم يؤمن من خلال عقيدته أن الرزق مرجعه إلي الله تعالى القائل في كتابه العزيز : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾[١] ، وأن ما يقوم به المنظم إنما هو مجرد أخذ بالأسباب وفق ما أمر ، أما نتيجة السعي فإلي الله تعالي . وهذا الحكم لدى المنظم المسلم يجعله أكثر قدرة على تحمل مخاطر النشاط الإنتاجى ، طالما أن أمر الرزق إلى الله تعالى[٢] .

٢ - ذهب الفقهاء إلى أن يد كل من الشريكين في عقد الشركة ، وكذا العامل في عقد المضاربة ، يد أمانة كالمودع ، ومن ثم لا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط ، فإن تلف المال دون تعدى أو تفريط ، فلا ضمان على الشريك فى الشركة أو العامل في القراض . ولقد عبر الشيرازى عن ذلك بقوله : " والعامل أمين فيما فى يده ، فإن تلف المال في يده من غير تفريط لم يضمن ، لأنه نائب عن رب المال في التصرف ، فلم يضمن من غير تفريط كالمودع"[٣] ويؤيد ذلك قوله ابن حزم[٤] : " ولا ضمان على العامل فيما تلف من المال ، ولو

---

(١) سورة الذاريات : الآية ٢٢ .
(٢) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامى ص ٥٤ .
(٣) المهذب مع المجموع جـ ١٤ ص ٣٨٣ ، روضة الطالبين ، للإمام النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت جـ ٣ ص ٥١٨ .
(٤) المحلى لابن حزم - دار الكتب العملية - بيروت ، جـ ٧ ص ٩٨ مسألة ١٣٧٣ .

تلف كله ، ولا فيما خسر فيه ولا شيء له علي رب المال إلا أن يتعدى أو يضيع فيضمن ، لقوله ﷺ : { إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام } . وهذا الحكم من شأنه أن يبعث الإقدام لدى الشريك أو العامل ، حيث أنه لن يضمن إلا بالتفريط أو التعدي ، ومن ثم يعمل وهو في مأمن من تحميله ما لا يطيق عند الخسارة .

٣ - حرم الإسلام الفائدة ، وألغي رأس المال الربوى ، وقرر الزكاة علي المال المكتنز ، وبذلك ضمن تحول رأس المال فى المجتمع إلى رأس مال منتج يساهم في المشاريع الصناعية والتجارية ، لأن صاحب المال لن يبقي أمامه بعد إلغاء الفائدة ، إلا أمل اربح ، وهو يحركه نحو إقتحام المشاريع الضخمة ، وإلا تحمل تبعات بقاء المال راكدا دون استثمار من زكاة ونحو ذلك . وما سبق يدفع صاحب رأس المال إلى أن يصبح منظما ، أو أن يلجأ إلى منظم آخر لاستثمار ماله ، طالما أن الإسلام أغلق عليه باب الفائدة المحرمة .

٤ - رأينا - سلفا - عند الحديث عن العدالة كهدف من أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام ، وكذا عند الحديث علي ضرورات التنمية ، أن تمام الكفاية لكل أفراد المجتمع من واجبات الدولة الإسلامية ، وبذلك فإن الإسلام وضع المبادئ التشريعية للضمان الإجتماعى ..... هذا الضمان الإجتماعى يقوم بدور كبير في القطاع الخاص ، لأن إحساس المنظم بأنه مضمون من قبل الدولة ، وأنها مطالبة بإيجاد حد الكفاية له وفق المستوي المعيشى السائد والمألوف ، حتي لو خسر فى مشروعه ، ... هذا الإحساس رصيد نفسى كبير يزيد من شجاعته ويدفعه إلى مختلف ميادين الإنتاج ، وينمى فيه عنصر الإبداع والإبتكار ، خلافا لمن لا يشعر بهذا الإحساس ، ومن ثم يحجم عن ألوان النشاط والتجديد والإبتكار ، خوفا من الخسارة المحتملة التى تهدد ماله وحياته وكرامته مادام لن يجد من يكفله[1] .

٥ - إن إختفاء الأعباء الدورية الثابتة - المتمثلة في الفائدة - يؤدى لتقليل درجة

---

(١) اقتصادنا ، مرجع سابق ص ٦٥٦ ومابعدها ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

المخاطرة وعدم اليقين التى يضعها رأس المال المشارك في اعتباره عند تقدير تكلفة رأس المال، كما أنها تعمل فى الوقت نفسه على تقليل أثر التضخم وإحتمالاته حيث يتجه العائد المتوقع للتحرك مع التضخم - وهو ما لا يحدث فى حالة الفائدة الثابتة ويؤكد التطبيق لمفهوم إسلامى أصيل " لا ضرر ولا ضرار " - فضلا عن أن تطبيق هذا النظام يعمل كما سبق علي تخفيض التضخم إبتداء عن طريق تخفيض تكلفة الاستثمار والإنتاج ، ومؤدى ذلك كله أنه يدفع لتخفيض العائد المتوقع بما يتلائم مع الإنخفاض فى درجة المخاطرة أو عدم اليقين ، وهو ما يعنى تزايد التوظيف[١] .

الرشد الاقتصادى والمنظم المسلم :

١ - إن المنظم المسلم ملتزم وفقا لعقيدته بالتصرف على أسس رشيدة . وللاستدلال على ذلك نقول : أن المنظم المسلم يتحلي بما مدحه القرآن . ويتخلي عما ذمه القرآن ، فلقد ذكر القرآن الكريم فى سياق مدح أهل الكهف قوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[٢]، أى أكثر بركة ، وقيل إنهم أمروه أن يشتري ما يظن أنه طعام اثنين أو ثلاثة لئلا يطلع عليه ، ثم إذا طبخ كفي جماعة ، ولهذا قيل ذلك الطعام هو الأرز[٣] .

وفى المقابل ذم القرآن الكريم مسلك اليهود الذين فضلوا على أسس غير رشيدة ، حين أختاروا البقل والبصل بدلا من المن والسلوى ، فذمهم القرآن بقوله : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾[٤] ، ولقد أوضح سيدنا يوسف قدرة علي التنظيم عندما سجل القرآن

---

(١) د. حاتم القرنشاوى ، تكلفة رأس المال وقرار الاستثمار فى سوق رأس المال الإسلامى ، مجلة كلية الشريعة بالقاهرة ، العدد ٢ ، شوال ١٤٠٦ هـ .

(٢) سورة الكهف : الآية ١٩ .

(٣) القرطبى جـ ٦ ص ٣٩٩٢ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٦١ .

الكريم قوله : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[١] ، قال الرازى : حفيظ بجميع الوجوه التى منها يمكن تحصيل الدخل والمال ، عليم بالجهات التى تصلح لأن يصرف المال إليها . وقال القرطبى : حفيظ للخزائن ، عليم بوجود تصرفاتها . وقيل : حافظ للحساب، عليم بالألسن[٢] .

٢ - أن المنظم المسلم وهو يقوم ليقدم منفعة إلى الأفراد والمجتمع ، سواء بالإبتكار أو التجديد أو فتح سوق جديدة ... إلخ ، ملتزم وفقا لأحكام الشريعة بضرورة أن تكون المنفعة معتبرة شرعا ، وأن تتم العملية الإنتاجية داخل نطاق السلوك الإسلامى الرشيد ، ولذا اشترط الفقهاء في المبيع أن يكون طاهرا منتفعا به شرعا ، فما لا نفع فيه شرعا لا يجوز للمنظم المسلم العمل على إنتاجه أو ابتكاره أو التجديد فيه ، مثل الخمر وآلات اللهو ونحو ذلك[٣].

٣ - إن المنظم أو صاحب المشروع الخاص في الإسلام يؤمن بأنه مستخلف فى هذا المال، ومن ثم فهو يعمل على توظيفه بما يؤدي إلى إنتاج الاحتياجات الرشيدة لمجتمع المسلمين ، بعيدا عن الحرام شرعا . ومن هنا فإن هذا السلوك الرشيد للمنظم المسلم فى تنظيمه لعملياته الإنتاجية يعد ضمانا على إلتزام المستهلكين المسلمين بالرشد في أنتقاء ما يحتاجون ، فإذا أقبلوا على المحرم شرع ، فلن يجدوا المنظم المسلم الذي ينظم إنتاج وابتكار وتطوير هذا المحرم . وفى المقابل وفى سبيل تفعيل المنظم المسلم وتقويمه ، فإنه إن جنح عن جادة الصواب وأراد إنتاج ما لا نفع فيه شرعا ، أو ما هو محرم ، فإنه لن يجد في مجتمع المسلمين مستهلكين لما أنتج[٤] .

---

(١) سورة يوسف : الآية ٥٥ .

(٢) مفاتيح الغيب جـ ١٧ ص ٨٧ و والقرطبى جـ ٥ ص ٣٤٤٠ .

(٣) روضة الطالبين جـ ٤ ص ١٨ : ٢٠ ، مغني المحتاج جـ ٢ ص ١١ ، ١٢ ، الكافي في فقه الإمام أحمد ، لابن قدامة ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولي سنة ١٩٩٤ ، جـ ٢ ص ٤ : ٦ .

(٤) د. عبد الرحمن يسري ، دراسات في علم الاقتصاد ص ٤١ ، ٦٠ .

الخبرة والفراسة:

وقد عقد العز بن عبد السلام فصلا " فيما تعرف به مصالح الدارين ومفاسدهما " ، وجعل الخبرة والفراسة هي المعول عليه في معرفة مصالح الدنيا ومفاسدها ، حيث يقول "وأما مصالح الدنيا وأسبابها ومفاسدها فمعروفة بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات"[١] . والمنظم المسلم مطالب بإعمال العقل والحصول علي الخبرة اللازمة ، فقد مدح الله سبحانه وتعالي الفراسة وأهلها في مواضع من كتابه ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾[٢] ، وهم المتفرسون الآخذون بالسيما ، وهى العلامة . وفى جامع الترمذي مرفوعا قول النبى ﷺ : { اتقوا فراسة المؤمن ، فأنه ينظر بنور الله } ، ثم قرأ النبي ﷺ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ . قال الزجاج : حقيقة المتوسمين في اللغة المتثبتون فى نظرهم حتى يعرفوا سمة الشيء وصفته وعلامته . وينقل القرطبى عن العلماء قولهم إن التوسم : تفعل من الوسم ، وهى العلامة التى يستدل بها علي مطلوب غيرها . وأصل التوسم: التثبت والتفكر ، وذلك يكون بجودة القريحة وحدة الخاطر وصفاء الفكر[٣] .

وقد أوجب الإسلام علي المسلمين الحصول على أكبر قدر ممكن وأعلي مستوي من الخبرة الحياتية العامة في كل الميادين ، حتي يمتلك المجتمع المسلم جمع الوسائل المعنوية والعلمية والمادية التى تساعد علي القيام بدوره القيادى ، بما فى ذلك وسائل الإنتاج وإمكاناته المتنوعة، فقد قال تعالى : ﴿ واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ ، والقوة هنا جاءت مطلقة في النص دون تقييد ، فهى تشمل كل ألوان القوة التي تزيد من قدرة الأمة ، وفي طليعة ذلك الوسائل المعنوية والمادية لتنمية الثروة[٤] . ومما يؤكد ضرورة تمتع المنظم بالرشد والخبرة ، ما

---

(١) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، دار الجيل بيروت ، جـ ١ ص ١٠ .
(٢) سورة الحجر : الآية ٧٥ .
(٣) الطرق الحكمية لابن القيم – مطبعة المدنى الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢ ص ١٤ ، تفسير الرازي جـ ١٨ ص ٤٤٧ . القرطبى جـ ٦ ص ٣٦٥٨ ومابعدها .
(٤) اقتصادنا ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

عرف به الفقهاء الرشد بإنه " صلاح الدين والمال " ، وضرورة اختبار الشخص - خاصة الصبى - ليعرف حاله فى الرشد وعدمه ، ويختلف الإختبار بطبقات الناس ، فولد التاجر يختبر فى البيع والشراء والممارسة فيها ، وولد الزارع في أمر الزراعة والانفاق على القوام بها ، والمحترف فيما يتعلق بحرفته ..... ولا تكفى المرة الواحدة في الاختبار ، بل لابد من مرتين فأكثر بحيث يفيد غلبة الظن برشده[١] .

المنظم المسلم وصلاحية المناخ العام :

إن صلاحية المناخ العام الذي يعمل على تفعيل عنصر التنظيم ، يتطلب أن يسود العدل والأمن المجتمع ، حتي يقدم رجال الأعمال على استثمار أموالهم بأمان ، ولذا يقول ابن أبى الدنيا فى كتابه أدب الدنيا والدين " وأما القاعدة الثالثة ، فهي عدل شامل يدعو إلى الألفة، ويبعث على الطاعة ، وتتعمر به البلاد وتنمو به الأموال ، ويكثر معه النسل ويأمن به السلطان "[٢] .

ومما يعمل على تفعيل عنصر التنظيم فى المجتمع المسلم هو تمتعه " بدافع الإنجاز " وصلاحية المناخ العام الذي يعمل فيه المنظم ، فالعمل بالشريعة الإسلامية يضمن قدرا عظيما من الاستقرار التشريعي ، مما يدفع رجل الأعمال إلي تحمل مسئولياته ومخاطرته فى الأعمال دون خوف من تغيير القوانين المنظمة للضرائب ، أو التي تحابى العمال دون وجه حق على حساب رجال الأعمال[٣] . ومرد هذا الثبات التشريعى هو أن كثيرا من الأحكام الشرعية قطعية الثبوت والدلالة بمقتضى أدلة نقلية وسمعية لا يستطيع الحاكم أن يتدخل فيها بالتغيير أو التبديل ، حيث أنه لا يملك التغيير أو التعديل أصلا إلا السلطة المصدرة أو سلطة أعلى منها ، ولما كان مصدر الشرعية الإسلامية هو الله ، فلا يملك التغيير أو التعديل سواه ، وقد

---

(١) روضة الطالبين جـ ٣ ص ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٢) أدب الدنيا والدين - دار الريان للتراث - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ ص ١٧٤ .

(٣) دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى ، مرجع سابق ص ١٣١ ، ١٣٢ .

أراد الله أن تكون شريعته هي الخاتمة . وما سبق لا ينافى التطور الذى يكون فى الأحكام الاجتهادية دون غيرها ، ومن ثم فإن المنظم فى ظل الإسلام يبني تصوره على تلك الأحكام القطعية الثابتة فى المقام الأول(١) .

وفي سبيل منع ما يؤثر على قدرة المنظم في إتخاذ القرار والإبداع في عمله مما يعد تحجيرا عليه ، قرر الفقه لإسلامى أن تدخل صاحب المال في عقد المضاربة في عمل العامل من شأنه أن يغير وصف العقد ويجعل للعامل أجر المثل ، وقد مثل المالكية والحنفية والشافعية لذلك بأن يشترط رب المال علي العامل عمل بيده - أى رب المال - مع العامل في مال القراض ، كما أضاف المالكية صورا أخري منها اشتراط أن يشاور العامل رب المال في الشراء والبيع ، أو اشتراط رب المال علي العامل أن يبضع ، بمعنى أن يرسل مال القراض مع رجل مسافر ليشترى له به بضاعة من بلد كذا ، أو اشترط علي العامل أن يزرع بمال القراض(٢) .

ج- تسخير الموارد الطبيعية وحسن استغلالها :

إن الإسلام فى جانبه الفكرى يلفت النظر إلى الموارد التى خلقها الله من أرض ، ومواد أولية ، ومياه وبقية الثروات الأخري باعتبارها من أهم مصادر الإنتاج ، وتعدد آيات القرآن الكريم الثروات التي خلقها الله للإنسان وتسخيرها له ، وقد جاءت الأحكام الشرعية والفقهية العملية لتؤكد هذا الإهتمام وتعمل علي تفعيل هذه العناصر والموارد بما يضمن أفض استغلال لهذه الموارد وعدم تعطيلها ، ومن هذه الأحكام الشرعية ما يلي :

١ - إن تقرير ملكية المباح لمن يحوزه ، لهو خير دليل على رغبة الإسلام في دفع الناس

---

(١) د. على جريشة ، المشروعية الإسلامية العليا ، دار الوفاء ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، د. فؤاد النادى ، مبدأ المشروعية - دار الكتاب الجامعي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠ ، ص ٨٦ ، ١٣٠ .

(٢) الفتاوي الهندية جـ ٤ ص ٣٠٠ ، وروضة الطالبين جـ ٤ ص ١٩٩ ، منح الجليل - دار الفك - بيروت سنة ١٩٨٩ جـ ٧ ص ٣٣٠ : ٣٣٥ .

إلى استغلال مصادر الثروة فى المجتمع ، فقد قال ﷺ : [من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له][1] ، وهذا يعنى أن الإسلام أقام الملكية فى المباح على أساس العمل لحيازته، فالعمل لحيازة السمك هو الصيد ، والعمل لحيازة الخشب هو الاحتطاب . بل أكثر من ذلك ذهب الفقهاء إلى أن المباح لا يدخل فى ملك إنسان ما لم ينفق عملاً إيجابيا لحيازته وأخذه ، ولهذا قالوا : بأنه لا يجوز لأحد منع غيره من صيد السمك ولو كان هذا السمك في ملكه لأنه مباح فلكل أحد صيده[2] .

٢ - يرفض الإسلام تعطيل بعض الثروات أو سحبها من مجال الإنتفاع والاستثمار ، ويعتبر ذلك جحودا وكفرا لنعمة الله ، فيقول تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[3] ، قال ابن اسحق : البحيرة هى ابنة السائبة ، والسائبة هي الناقة إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهم ذكر ، لم يركب ظهرها ، ولم يجز وبرها ، ولم يشرب لبنها إلا ضيف ، فما نتجت بعد ذلك من أنثى شقت أذنها وخلي سبيلها مع أمها ، فلم يركب ظهرها أيضا ، ولم يجز وبرها ، ولا يشرب لبنها إلا ضيف كما فعل بأمها ، فهي البحيرة ابنة السائبة . وقال الشافعي كانوا إذا نتجت الناقة خمسة أبطن إناثا بحرت أذنها فحرمت . وأما السائبة عند أبى عبيد هى أن يسيب البعير بنذر يكون علي الرجل ، فلا تحبس عن رعى ولا ماء ولا يركب ظهرها أحد .

وأما الحام ، فقد كان أهل الجاهلية يعتقون الإبل والغنم ، وذلك إذا انقضى ضراب الفحل ، أو ركب ولد ولده ، أو نتج من صلبه عشرة أبطن ، عندئذ قالوا حمي ظهره ، فلا

---

(١) أبو داود جـ ٣ ص ١٧٤ .

(٢) الفتاوي الهندية جـ ٤ ص ٧٥ ، حاشية الدسوقى جـ ٤ ص ٧٥ ، جواهر الإكليل جـ ٢ ص ٣٠٥ ، شرح منهاج الطالبين، دار إحياء الكتب العربية جـ ٤ ص ٢٤٦ ، المغنى جـ ١٣ ص ٢٨٨ هجر ، الشيخ علي الخفيف ، أحكام المعاملات الشرعية ، دار الفكر العربى ص ٧٩ : ٨٣ .

(٣) سورة المائدة : الآية ١٠٣ .

يركب ولا يمنع الماء والكلأ[١] ، وجاء القرآن يرفض ذلك كله لما له من أثر فادح على الثروة الحيوانية من لحوم وأصواف وأوبار وألبان ..... إلخ ، وقال ﷺ : { رأيت عمرو بن عامر الخزاعى يجر قصبة في النار ، وكان أول من سيب السوائب }[٢] .

٣ - يمنع الإسلام الأفراد أن تحتفظ عن طريق الاقتطاع أكثر من طاقتها على الاستغلال، كما لا يعطى الإسلام للأفراد الذين يبدأون عملية إحياء الأرض الحق فى تجميد نشاطهم وتعطيل تلك المصادر ، ولم يسمح لهم في حالة توقفهم عن مواصلة العمل أن يحتفظوا بها ، لما لذلك من أثر سلبي يتمثل في حرمان الإنتاج من طاقات تلك المصادر ، لم روي أن رسول الله ﷺ قال : { عادى الأرض لله وللرسول ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين }[٣] ، وعن سالم بن عبد الله أن عمر رضي الله عنه قال وهو على المنبر : { من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين}[٤].

وقد ذهب الكاساني من الأحناف إلى أنه يعطى للمقتطع مهلة قدرها ثلاث سنوات ، فإذا مضت السنوات الثلاثة أصبح إقطاعه باطلا وعادت الأرض مواتا كما كانت ، لأن هذه المدة كافية لإبلاء الأعذار ، وفواتها دلالة على أنه يريد تعطيلها[٥] . بينما ذهب الماوردى من الشافعية إلى أن المقتطع يستبقى ما فى يده إن كان له عذر واضح وظاهر حتي يزول هذا العذر ، أما إذا لم يكن له عذر ومضى زمن يسمح العرف بالإحياء فيه ، فالإمام أن يخيره بين إحيائها أو أن يرفع يده عنها[٦] . وذكر أبو عبيد أن الرجل إذا احتجز الأرض بقطيعه من الإمام أو غير ذلك ثم تركها الزمان الطويل غير معمورة ، فقد وقت له عمر رضي الله عنه ثلاث

---

(١) الأم جـ ٦ ص ١٨٩ ، القرى جـ ٨ ص ٢٣٣٢ : ٢٣٣٥ .
(٢) صحيح البخارى - كتاب المناقب - باب قصة خزاعة ، اللؤلؤ والمرجان رقم ١٨١٦ ص ٨٠٢ ، السنن الصغير جـ ٤ ص ٨٧ .
(٣) الخراج ص ٧٠ .
(٤) الأموال ص ٣٠٣ ، الخراج ص ٧١ .
(٥) البدائع جـ ٦ ص ١٩٤ .
(٦) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢٤٠ .

سنوات، ثم يكون حكمها للإمام ، لما روي الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه : { أن رسول الله ﷺ أقطعه العقيق أجمع } ، فلما كان زمان عمر قال لبلال : إن رسول الله لم يقطعك لتحجزه عن الناس ، وإنما أقطعك لتعمل ، فخذ ما قدرت علي عمارته ، ورد الباقي[١].

كما أنه لا يجوز لولي الأمر أن يقطع فردا من مصادر الطبيعة شيئا إلا بالقدر الذى يتمكن الفرد من استثماره والعمل فيه ، لأن إقطاعه ما يزيد على قدرته الاستثمارية يبدد الثروات ، ولذا يقول ابن قدامة (ولا ينبغى أن يقطع الإمام أحدا من الموات إلا ما يمكنه إحياءه ، لأن فى إقطاعه أكثر من ذلك تضيقا على الناس في حق مشترك بينهم بما لا فائدة فيهم)[٢] .

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن أسباب الإرث ثلاثة ، وهى القرابة ، والزوجية ، والولاء ، وهذا الحكم الشرعى يجعل ملكية المال بعد موت المالك إلى أقاربه يعد دافعا عظيما نحو العمل وممارسة ألوان النشاط الاقتصادى من أجلهم[٣] .

وعلى ذلك ، فإن الإسلام يرى أن الأرض والمواد الأولية وباقي الثروات عامل هام في التقدم ، وأن ذلك يتطلب من المسلمين حسن استغلال هذه الثروات للقيام بعمارة الأرض ، لكن هذا الإعمار في الإسلام يكون فى ضوء التعاون الإسلامى بتكاملهم الاقتصادى أو على الأقل بزيادة نسبة التبادل التجارى بين الأقطار الإسلامية ، والذي يعاني الإنخفاض حاليا فى حجم التجارة البينية ، كما أوضح التقرير الاقتصادى ، فقد بلغت نسبة الصادرات البينية ١ر١١٪ من إجمالى صادرات العالم الإسلامى ، كما بلغت نسبة الواردات البينية ٥ر١٠٪ من إجمالى واردات العالم الإسلامى .

---

(١) الأموال ص ٣٠٢ .
(٢) المغنى جـ ٦ ص ١١٦ ، كشاف القناع جـ ٤ ص ١٩٥ .
(٣) تكملة المجموع جـ ١٦ ص ٥٣ : ٥٥ ، جواهر الإكليل جـ ٢ ص ٣٢٨ .

د - تفعيل رأس المال فى الإسلام :

لقد أولي المنهج الإسلامى فى جانبه الفكرى والفقهى إهتماما خاصا لرأس المال يتناسب مع دوره فى الإنتاج ، ففي الجانب الفكرى يعتبر الإسلام أن نقص رؤوس الأموال العينية ورأس المال القومى لدي الأمم يؤدى إلي تخلفهم وضعف المستوى المعيشى لدي الأفراد . وبالمقابل فإن زيادة التكوين الرأسمالى تؤدى إلى التقدم والرفاهية ، ويمكن أن يستدل على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : حديث القرآن الكريم عن سد مأرب ، الذي كان يمثل الدعامة الأولى والركيزة الأساسية في رأس المال القومي والعينى لأهل سبأ ... ، فهذا الحديث من القرآن يحمل بين طياته إشارة إلى أهمية التكوين الرأسمالي واعتبار زيادته من علامات التقدم الاقتصادى ، كما أن ضآلته ونقصه من معايير التخلف الإقتصادى وضعف المستوى المعيشى، فقد قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ [١]. فإعراض أهل سبأ نتج عنه أن عمد الله تعالي إلى سد مأرب ، وهو أهم ما يملكون من رأس المال العيني والقومى ، والذي يعد من أهم أسباب تقدمهم ، فأرسل عليه سيل العرم[٢] ، فأنساب الماء إلي الوادى وخرب ما فيه ، كما جف الماء من أعالى الجبلين ، فجفت الأشجار والثمار وتبدلت بشجر ذى شوك فيه مرارة ونحوه .

الدليل الثانى : حديث القرآن الكريم عن بئر القرية الظالمة . فقد قال تعالى :

---

(١) سورة سبأ : الآية ١٥ : ١٧ .

(٢) العرم : قيل المياه ، وقيل دابة الأرض التي نقبت السد ، وقد أضيف السيل إلي السد لأنه بسببه ، وقيل ماء أحمر أرسله الله في السد فشقه وهدمه . يراجع فى ذلك : القرطبي ، دار الرياض جـ ٨ ص ٥٣٦٦ ، ٥٣٦٧ ، مفاتيح الغيب ، دار الغد العربي ، جـ ١٢ ص ٦٥١ ، ٦٥٢ ، مختصر تفسير ابن كثير ، للصابونى ، دار القرآن - بيروت جـ ٣ ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾[١] ، وكانت تلك القرية باليمن بحضرموت ، فلما ظلموا أصابتهم النقمة ، فباتوا شباعا رواء من الماء ، وأصبحوا والبئر قد غار ماؤها وتعطل رشاؤها حتى عمهم الموت وشملهم الهلاك [٢] والآية دليل على أن الله تعالي عندما أراد أن يهلك أهل القرية الظالمة عمد إلى أهم ما يملكون من رأس مال قومى ، وهو البئر ، فعطلها وجعلها غائرة ، فأصابهم التخلف .

وأما الجانب الفقهى الذي يعني الأحكام العملية في الشريعة لإسلامية ، فقد إهتم بالغ الإهتمام بتفعيل رأس المال حتي يسهم فى إحداث التغيير الهيكلي المنشود في النشاط الإنتاجى ، وآية هذا الإهتمام تلك الواجبات الشرعية التي جاء بها الفقه الإسلامى للحفاظ على المال ، وتنميته ، وحسن استخدامه فيما ينفع الفرد والأمة ، وعدم استخدامه فيما يضرهم ..... إلخ ، كل هذا مما يؤدى إلى تفعيل رأس المال ويؤدى إلى التنمية الاقتصادية ، وسوف نتحدث بإيجاز عن تلك الواجبات لنري قدرة الإسلام في تفعيل عنصر رأس المال .

الواجب الأول - حفظ المال :

فمن المعلوم أن حفظ المال مقصد من مقاصد الشريعة ، ويري الإمام الغزالي أن مقصود الشارع من الخلق خمسة ، أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة ، وهذه الأصول حفظها واقع في مرتبة الضرورة ، فهى أقوى المراتب فى المصالح[٣] . وتتنوع وسائل حفظ المال في الشريعة إلى أنواع :

١ - الحفظ من الإعتداء ، وهذا ظاهر فى تقرير الشريعة للعقوبات الرادعة التي تكفل

---

(١) سورة الحج " الآية ٤٥ .

(٢) القرطبى جـ ٧ ص ٤٤٦٦ : ٤٤٦٨ .

(٣) المستصفى للغزالي ، دار الزنصار - القاهرة سنة ١٤٠٠ هـ ، الطبعة الثانية ، جـ ٢ ص ٩٢٣ : ٩٢٨ .

حفظ المال من الإعتداء ، ومن ثم جاءت الحدود والتعزيرات ، كحد السرقة والحرابة وسلطة ولي الأمر في تعزير من يعتدي علي مال الآخرين ، كما جاءت العقوبات الأخرى مثل تقرير بدل المتلفات وضرورة رد المغصوب وضمانه والتعويض عن الضرر . ولا يسعنا المقام تتبع تلك الأحكام ، ولكن حسبنا فقط أن نشير إلى أن الاعتداء خفية على المال موجب لقطع يد السارق بالنص والإجماع ، قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[١]، وفي بيان ذلك قال الفقهاء أن للسرقة ثلاثة أركان ، أولها : المسروق ، ويشترط فيه أن يكون نصابا ، وأن يكون مملوكا لغير السارق ، وأن يكون محترما ليخرج ما لو سرق خمرا ، وأن يكون الملك تاما قويا ليخرج ما لو سرق مالهما المشترك ، وألا يكون فيه شبهة استحقاق للمالك كما لو سرق مال مدينه ، وأن يكون المسروق فى حرز مثله . وثانيها : نفس السرقة ، وتكون بإبطال الحرز ونقل المال إلى خارج الحرز . والركن الثالث : السارق ، وشرطه التكليف والاختيار والإلتزام . وبجانب القطع يجب على السارق رد المال إن كان باقيا ، وضمانه إن تلف[٢] .

٢ - الحفظ من الضياع والتبذير ، ومن هنا جاءت الأحكام الفقهية المحرمة للإسراف والتبذير ، لما فى ذلك من ضياع للمال دون نفع يعود علي الفرد والجماعة ، كما أن الأحكام المتعلقة بالحجر تعد خير دليل على مسلك الإسلام في حفظ المال من الضياع ، فقد قسم الفقهاء الحجر إلى نوعين ، الأول : حجر شرع لغيره ، كحجر الراهن لحق المرتهن ، وحجر المفلس لحق الغرماء ، وحجر المرتد لحق المسلمين . والثاني : حجر لمصلحة نفسه ، مثل الحجر علي المجنون ، والحجر على الصبى ، والحجر على السفيه والمبذر[٣] .

---

(١) سورة المائدة : الآية ٣٨ .
(٢) روضة الطالبين للإمام النووى جـ ٧ ص ٣٢٦ : ٣٥٩ .
(٣) روضة الطالبين جـ ٣ ص ٤٠٩ : ٤١١ .

أجاز في كتابه " الخراج " جعل سهم من الزكاة فى إصلاح طرق المسلمين ، وعقد فصلا تحدث فيه عن الأنهار والابار والسدود وتطويرها وتجديدها ، كما تحدث عن الجزائر والغروب فى الممرات المائية ، ومدى أثرها الضار علي السفن باعتبارها رأس مال يجب صيانته والحفاظ عليه ، فقال : " وسألت عن الغروب التى تتخذ فى دجلة وفي ممر السفن التي تمر إلى دجلة وفيها نفع وضرر ، فإن كانت تضر بالسفن التى تمر في دجلة نحيت ولم يترك أصحابها..... فقيل لأبى يوسف : فيها من الضرر أن السفينة ربما حملها الماء عليها فانكسرت ؟ قال أبو يوسف : ..... لا يترك الإمام شيئا من ذلك إلا أمر به فهدم ونحي فإن فى ذلك ضررا عظيما ..... وقد أدى أن يوكل بذلك رجلا ثقة أمينا حتي يتبع ذلك ولا يدع من هذه الغروب شيئا فى دجلة والفرات في موضع يضر بالسفن " .

ثم عقد فصلا عن القنى والآبار والأنهار ، ورأى ضرورة صيانتها وتجديدها باعتبارها رأس مال قومى ، فقال : " وإذا خاف أهل هذا النهر أن ينشق عليهم فأرادوا تحصينه من ذلك فامتنع بعض أهله من الدخول معهم فيه ، فإن كان فى ذلك ضرر عام أجبرهم جميعا على أن يحصنوه بالحصص " ، ثم بعد ذلك يرى ضرورة إعادة حفر الأنهار والآبار القديمة ، وضرورة حماية السدود وبنائها وتجديدها ، وذلك كله من بيت المال ، فيقول " ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا أن فى بلادهم أنهارا عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة ، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجري الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم ، كتبت بذلك إليك فأمرت رجلا من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته فى ذلك البلد ، ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة ولا يجر إلي نفسه بذلك منفعة ولا يدفع عنها به مضرة . فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحا وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال " (١).

---

(١) الخراج ، لأبي يوسف ص ٧٨ ، ١١٨ ومابعدها .

الواجب الثانى - تنمية المال :

يعمل الإسلام على تنمية المال ، فإذا عمد مالك المال إلي تعطيل ماله ، فقد أجاز الإسلام لولى الأمر أن يتدخل ليحمل مالك المال على مداومة استثماره استنادا إلى أن الإسلام يبغض الفقر ، كما أن الرسول ﷺ طبق ذلك عندما قال : { ليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين}(١). وثمة أدلة في الإسلام تؤكد ضرورة ألا تكون أي وحدة من وحدات رأس المال عاطلة دون تنمية وتشغيل ، ومن هذه الأدلة :

١ - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾(٢) . ووجه الدلالة من الآية ظاهر ، حيث قرن الإكتناز بالصد عن سبيل الله وأكل أموال الناس بالباطل ، وهذا السياق يضع أساسا عقيديا للتشغيل الكامل للمال ، ومن ثم توجيه المدخرات إلى الاستثمار ، بحيث لا توجد أموال عاطلة دون تشغيل(٣) .

٢ - قوله ﷺ : { ابتغوا فى أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة }(٤) ، وهذا دليل علي أن ترك المال دون تشغيل يؤدى إلي نقصانه من خلال الزكاة المفروضة على المال المكتنز ، ومن ثم فقد جعل الإسلام من واجبات الولى أو الوصى أن يعمل علي تنمية واستثمار مال اليتم حتي لا تأكله الصدقة وتأتى عليه .

---

(١) الخراج ص ٧٠ .
(٢) سورة التوبة: الآية ٣٤ : ٣٥ .
(٣) د. رفعت العوضى ، في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ص ٩٨ ، ٩٩ .
(٤) السنن الصغير جـ ٢ ص ٦٢ ، الأموال ص ٤٥٤ .

الواجب الثالث - حسن استخدام المال :

رغبة من الإسلام فى تفعيل رأس المال ، فقد أوجب علي مالكه ضرورة إتباع أرشد السبل في الاستثمار ، بما ينفع الفرد والأمة ، وعدم استخدامه فيما يضرهم . ويجد هذا الواجب سنده الشرعى في العديد من المبادئ الشرعية ، كالمبدأ القائل بأن المال مال الله وأن البشر مستخلفون في هذا المال ، ومن ثم فإذا عمد مالك المال إلي أسلوب في استثماره يؤدى إلى ضالة الإنتاج أو تلف رأس المال ، كان لولى الأمر أن يرده عن هذا الأسلوب العقيم[١] ، إعمالا للقواعد الشرعية العديدة ، مثل تصرف الإمام علي الرعية منوط بالمصلحة ، وأنه يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام[٢] ، وأنه لا يجوز للإنسان أن يتعسف فى استعمال حقه بحيث يضر بجماعة المسلمين .

ومن التطبيقات العملية فى ذلك ، ما روى أنه كان لسمرة بن جندب نخل في حائط رجل من الأنصار (أى بستانه) ، وكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه ، فشكا الأنصارى ذلك إلي رسول الله ﷺ ، فقال عليه السلام لسمرة (بعه) ، فأبي فقال الرسول الله ﷺ: (فاقلعه) فأبى . قال : (فهبه ولك مثله في الجنة) ، فأبى ، فقال عليه السلام (أنت مضار) ، ثم قال لصاحب البستان (اذهب فاقلع نخله)[٣] . كما روى الإمام مالك رضي الله عنه أن الضحاك بن خليفة ساق خليجا من القريض (وادى بالمدينة) فأراد أن يمر به فى أرض محمد بن مسلمة ليروي منه أرضه ، فأبي محمد بن مسلمة ذلك ، فكلم الضحاك فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فدعا محمدا ، وأمره أن يخلي سبيله (أى يسمح بمرور الخليج) ، فقال : لا والله ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع ، تسقي أولا وآخرا وهو لا يضرك ؟ فقال محمد : لا . فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك ، وأمر عمر رضي الله عنه الضحاك أمر

---

(١) د. محمد عبد الله العربي ، استثمار الأموال في الإسلام ، التوجيه التشريعى في الإسلام ، جـ ٢ ص ٨٢ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٨٧ ، ١٢١ .
(٣) الأحكام السلطانية ، لأبي يعلي ، مصطفى الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ ص ٢٨٥ .

أن يمر به) [١] ، وهذا الدليل وغيره يؤكد ضرورة استخدام المال فيما ينفع الجماعة وعدم التعسف فى استعمال الحق بحيث يضر بالغير .

وبجانب النظرة الإسلامية إلى رأس المال والواجبات التى فرضها لتفعيله ، فسنري في قادم البحث أنه يمكن زيادة التكوين الرأسمالى من خلال بحث العلاقة بين المفاهيم الإسلامية وتيار التمويل من جهة ، وبين تلك القيم والاستثمار من جهة أخرى . ذلك أن تغيير سلوك الأفراد المسلمين - خاصة الأغنياء منهم - وتمسكهم بمبدأ الاعتدال والتوسط سوف يؤدى إلى معدلات أكثر للإدخار . كما أن إلغاء الفائدة الربوية فى المجتمع سوف يقوى العلاقة بين المدخرين والمستثمرين ويدفع كل من الطرفين إلى تحمل المخاطرة ، وهو ما يؤدى إلى تقوية تيار الإدخار والاستثمار . وبجانب ما سبق فإن التفضيل للإستثمارات فى المجالات المتعلقة بالضرورات الخمس والاحتكام إلى مبدأ " الأهمية النسبية " سوف يستلزم التعرف على الطلب الفعلي للمجتمع عند توجيه الاستثمارات إلى نشاط أو آخر ، أو إلى قطاع أو آخر[٢] . ولاشك أن ذلك سيعمل على تفعيل وزيادة التكوين الرأسمالى .

ولما كانت عملية التنمية الاقتصادية تتضمن بجانب ما سبق زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة فى النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل ، وإجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج تنطوى علي استخدام أفضل لعناصر الإنتاج ، فإن الإسلام تكفل بكل ذلك فى أحكامه الشرعية ، وأقام مناخا صالحا للتنمية الاقتصادية .

---

(١) الموطأ بشرح الزرقاني ، مصطفي الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨١ هـ ، جـ ٤ ص ٣٤ .

(٢) د. جليلة حسن جسنين ، الأسلوب الإسلامى لتكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية ، ماجستير بتجارة الأسكندرية سنة ١٩٨٨ ، دار الجامعات المصرية سنة ١٩٩٠ ص ٢١٠ ومابعدها .

ثانيا - النشاط الاقتصادى في الإسلام :

لقد اتضح سلفا أن العالم الإسلامي فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادى يعاني من الإختلال الهيكلى والتبعية الاقتصادية ..... إلخ . والناظر في الإسلام يرى أن الإسلام يرفض الإختلال الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية ، أو التبعية الاقتصادية .

موقف الإسلام من الإختلالات الهيكلية :

يرفض الإسلام الإختلالات الهيكلية القائمة فى النشاط الإقتصادي ، ويمكن أن يستنبط ذلك مما ذكره صاحب كتاب " الاكتساب في الرزق المستطاب " من جواب الرسول ﷺ عندما سئل عن قوله تعالي : ﴿ إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم ﴾ أهو التعرب ؟ قال ﷺ ([لا ، ولكنه الزراعة] ، والتعرب سكون البادية[١] . ولعل ذلك إشارة إلي مكنون نفوس غير المسلمين في أن يظل العالم الإسلامى يرسف فى الإنتاج الأولى والزراعى دون غيره من القطاعات .

ومما يؤكد رفض الإسلام للإختلال الهيكلي بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، ما رواه البخارى من أن أبا إمامة الباهلي قال - وقد رأى سكة وشيئا من آلة الحرث - سمعت رسول الله ﷺ يقول : [لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل][٢] ، والسكة كما جاء في لسان العرب هى الحديدة التي يحرث بها الأرض . وقد بين ابن حجر العسقلانى فى شرحه لهذا الحديث ، أن حديث الرسول ﷺ محمل على حالة ما إذا جاوز القوم الحد فى الزراعة . وقال محمد بن الحسن الشيبانى فى تأويل آثار ذم الزراعة أنها محمولة على إذا ما اشتغل الناس كلهم بالزراعة[٣] . وإذا نظرنا إلى قول ابن حجر السابق (إذا ما جاوز القوم الحد فى

---

(١) الإكتساب في الرزق المستطاب ، محمد بن الحسن الشيباني ، مجلة الأزهر ، أكتوبر سنة ١٩٩٥ جـ ١ ص ٥٩ .

(٢) صحيح البخاري كتاب الحرث والمزارعة ، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع ، أو مجاوزة الحد الذى أمر به رقم ٢٣٢١ .

(٣) الإكتساب في الرزق المستطاب ، مرجع سابق ص ٦٠ .

الزراعة)، فإنه يمكن القول أنه يري عدم جواز سيادة النشاط الزراعى علي الأنشطة الأخرى رغم ضعف العائد المنتظر من هذا القطاع الأولي والزراعى في تنمية الدخل القومى بالمقارنة بالمقطاعات الأخري ، لأن لفظ " المجاوزة " يعنى إخلال التوازن بين العرض والإنتاج بزيادة العرض والطلب على الطلب الداخلي والخارجى .

وقد كان الرسول ﷺ ينصح أصحابه بتعلم حرف جديدة ، كما يجب ملاحظة أن إختلاف الظروف قد يوجب التصرف بطريقة جديدة تتفق مع الرشد الاقتصادى ومصلحة الأمة ، لأن الرسول ﷺ بين وأوضح لنا المبادئ الأساسية ، ولم يضع التفاصيل الخاصة بدنيانا المتغيرة ، بل ترك لنا الاجتهاد فيما لا نص فيه .

والناظر فى الفقه الإسلامى يجد أن ثمة التزاما على المسلمين أن يغطى الاستثمار الأنشطة الضرورية للمجتمع ، وذلك من خلال فرض الكفاية الذي لا يسقط إثمه عن المسلمين إلا إذا قام البعض بالفرض ، فإذا كان من قضايا العقل والدين أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وكانت عزة الجماعة الإسلامية أول ما يوجبه الإسلام على أهله ، وكانت متوقفة على العمد الثلاثة : الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، كانت هذه العمد الثلاثة واجبة ، وكان تنسيقها وتوازنها علي الوجه الذى يحقق خير الأمة واجبا[١] . وقد أوضح ابن القيم أن لولي الأمر التدخل حين يحتاج الناس إلى صناعة طائفة - كالفلاحة والنساجة ، البناء وغير ذلك - فلولى الأمر : أن يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك . ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي : إن تعلم هذه الصناعات فرض علي الكفاية ، لحاجة الناس إليهم[٢] .

---

(١) منح الجليل جـ ٣ ص ١٤٠ ، د. محمد عبد الله العربي ، استثمار الأموال في الإسلام جـ ٢ ص ٨٦ ، د. رفعت العوضى ، في الاقتصاد الإسلامى ص ١٠١ ومابعدها .

(٢) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٥٥ .

نظرة الإسلام إلى التبعية الاقتصادية :

لقد صور الإسلام المجتمعات الضعيفة المتخلفة التابعة التى تعتمد كثيرا على الخارج وتعجز عن توفير احتياجاتها ، فيقول تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[١].

وقد قيل فى تفسير ذلك أنهم هم الذين طلبوا المباعدة في الأسفار ، ويستفاد ذلك من قراءة : ﴿ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ بكسر العين ، وقراءة : { ربنا بعد بين أسفارنا } بكسر العين مع الشد من غير ألف . فقد طلبوا من الله المباعدة فى الأسفار ، إما لأنهم طغوا وسئموا الراحة ولم يصبروا على العافية ، فتمنوا الكدح في المعيشة ، كقول بنى اسرائيل : ﴿ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾[٢] ، وذلك بعد معيشة المن والسلوى[٣] . وإما أن يكون دافعهم فى طلب المباعدة بين الأسفار هو أن يقل عدد المشتغلين بالتجارة ، فتكثر أرباحها ولو عن طريق الاحتكار ، ذلك أن عمران الطريق وأمنه وقربه يكثر معه المشتغلون بالتجارة ، فتتوافر السلع وتقل مكاسبها ، وهذا لا يرضى أصحاب النزعة الاحتكارية[٤]، فطلبوا المباعدة فمزقهم الله وجعل بينهم وبين الأقطار المسيطرة عليهم فلوات ومفاوز يركبون فيها الرواحل ويتزودون الأزواد .

ويرفض الإسلام التبعية الاقتصادية في العالم الإسلامى ، والتى ترجع جذورها إى التبعية الفكرية التي تكونت خلال فترة الاستعمار ثم استمرت بسبب الإعجاب المتولد لدي قادة الفكر السياسي والاقتصادي في العالم الإسلامى . ولقد كانت تلك التبعية سببا في أن

---

(١) سورة سبأ : الآية ١٨، ١٩ .
(٢) سورة البقرة : الآية ٦١ .
(٣) القرطبى جـ ٨ ص ٥٣٧٢ ، ٥٣٧٣ ، مفاتيح الغيب جـ ١٢ ص ٦٥٤ .
(٤) د. عبد الرحمن يسري ، الاقتصاديات الدولية ، مرجع سابق ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

يفضل الأغنياء إيداع أموالهم في بنوك شربية مثلا ..... إلخ . والناظر في أحكام الشرع وأدلته يجد أن المسلمين مطالبون بالتحرر من تلك التبعية وأهم ما يدل على ذلك القرآن والسنة :

١ - فمن القرآن نجد قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾[١] . يقول الرازي : واختلفوا في المراد بالأنداد على أقوال الأول ، أنها هي الأوثان التي اتخذوها آلهة لتقربهم إلى الله زلفى . والقول الثانى ، إنهم السادة الذين كانوا يطيعونهم ، فيحلون لمكان طاعتهم ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، عن السدى . وذكره القرطبى عن السدي وابن عباس . والقائلون بالقول الثاني رجحوا هذا القول من وجوه :

١ - أن قوله تعالي : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ الهاء والميم فيه ضمير للعقلاء .

٢ - أنه يبعد أنهم كانوا يحبون الأصنام كحبهم لله تعالي مع علمهم أنها لا تضر ولا تنفع .

٣ - أن الله تعالى ذكر بعده هذه الآية : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ ، وذلك لا يليق إلا بمن اتخذ الرجال أندادا وأمثالا لله تعالي[٢] .

٢ - من السنة ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : [لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع] ، قيل يارسول الله : كفارس والروم؟ قال عليه السلام [ومن الناس إلا أولئك][٣] . كما يروي أبو سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال [لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا ذراعا حتى لو دخلوا جحر ضب

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) مفاتيح الغيب جـ ٤ ص ٦١٥ ، ٦١٦ ، القرطبى جـ ٢ ص ٥٨٣ .

(٣) صحيح البخارى - كتاب الاعتصام - باب قوله ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم جـ ١٥ ص ٢٣٥ .

تبعتموهم) قلنا يارسول الله : اليهود والنصارى ؟ قال فمن ؟[١] والاستفهام من الرسول فى الحديث للإنكار . فهو ﷺ ينكر عليهم هذه التبعية لغير المسلمين ، يقول الإمام النووي : السنن بفتح السين والنون وهو الطريق ، والمراد بالشبر والزراع وحجر الضب التمثيل بشدة الموافقة لهم ، والمراد الموافقة فى المعاصى والمخالفات ، لا فى الكفر ، وفى هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ ، فقد وقع ما أخبر به[٢] . ومن ثم فالمسلمون مطالبون بضرورة وضع استراتيجية لتصفية تلك التبعية لغير المسلمين عن طريق :

١ - إنهاء الإعتماد المتطرف في الدول الإسلامية على إنتاج وتصدير سلعة أو سلعتين من المواد الأولية ، بأن يتم الاستثمار أولا فى إشباع الحاجات الأساسية ، ثم بناء صناعات إنتاجية تخدم التنمية فى الأجل الطويل ، بجانب الصناعات الحربية ، حتى تكتسب الدولة القوة في المحيط الدولى .

٢ - تشجيع الاستثمارات الإسلامية .

٣ - تشجيع قيام المصارف الإسلامية .

٤ - إنتهاج سياسة تجارية إسلامية مستمدة من نظام العشور الذي وصفه عمر رضي الله عنه .

٥ - الدخول فى تنظيمات أو اتفاقات تجارية بين المسلمين يتم بها معاملة البلدان الإسلامية أفضل من غيرها[٣] .

---

(١) المرجع السابق نفس الموضع .

(٢) شرح النووى مع صحيح مسلم جـ ١٦ ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٣) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الاقتصاد ص ٢٨١ : ٢٨٥ ، بحث بعنوان : " العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية " ، المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامى - باكستان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

ثالثا - تهيئة المناخ الاقتصادى والاجتماعي :

وفى سبيل إمكانات التنمية عمل الإسلام على صلاحية وتهيئة المناخ الاقتصادى والاجتماعى اللازم للتنمية ، ولن يكون ذلك قائما فى المجتمعات الإسلامية إلا بالتمسك بالقيم الإسلامية ، ذلك أن أهم ما تعانيه الأقطار الإسلامية من نقائص تعترض طريق التنمية عدة أمور أهمها[١] :

الأمر الأول : الثنائية الاجتماعية وما تعنيه من التضارب بين أنظمة داخلية وأخري مستوردة ولقد كان الإسلام حريصا على إلغاء تلك الثنائية ، فأمرنا بعدم متابعة غير المسلمين فيما يخالف شرع الله ، ولقد وضح ذلك من قول النبي ﷺ : { لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا شبرا وذراعا ذراعا حتي لو دخلوا جحر ضب تبعتوهم } قلنا : يارسول الله : اليهود والنصارى . قال (فمن ؟ [٢]) . وهنا يجب على قادة الدول الإسلامية من السياسيين والاقتصاديين أن يعيدوا الثقة بالأحكام الشرعية ، حتى يكتمل إيمانهم لقوله تعالى : ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾[٣] .

الأمر الثانى : شيوع فكرة المجتمع القروي كما صورها " هاجن " وما تعنيه من الرغبة في إرضاء الآخرين ، أو المجاملة غير الموضوعية ، والرغبة في عدم تحمل المسئولية وتعيين أفراد في مناصب عليا دون توافر شرط الصلاحية فيهم ، وهذا كله يؤدى إلى عدم كشف أخطاء الآخرين التى تحدث فى العملية الإنتاجية ، مما يترتب عليه ضرر بالغ بالعملية الإنتاجية . بيد أنه فى ظل تطبيق مفترض للشريعة الإسلامية فإن تلك النقيصة تتلاشى ، لأن الإسلام يوجب على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما يلزم كل فرد بتحمل

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الإقتصاد الإسلامى ص ١١١ ، ١١٢ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) سورة النساء : الآية ٦٥ .

المسئولية وفق موقعه ، كم يوجب توسيد المناصب لأهلها ، أدلة ذلك ما يلى :

١ - قوله تعالي : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾[١] . وعن تميم الداري أن النبى ﷺ قال : { الدين النصيحة . قلنا لمن ؟ قال : له ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم } [٢]. وقال الإمام النووى ..... فأما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به ، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف ..... وأما نصيحة عامة المسلمين - وهم من عدا ولاة الأمر - فإرشادهم لمصالحهم فى آخرتهم ودنياهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر..... والدفاع عن أموالهم وأعراضهم[٣].

٢ - عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : { ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالإمام الأعظم الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده، وهي مسئولة عنهم ، وعبد الرجل راع علي مال سيده وهو مسئول عنه ، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته }[٤] .

عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت يارسول الله : ألا تستعملنى ؟ قال أبو ذر : فضرب بيده علي منكبي ، ثم قال : { يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدي الذي عليه فيها }[٥] . قال النووي : وهذا الحديث أصل عظيم فى إجتناب الولايات ، لاسيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية . كما روي عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : { من تولى من أمر المسلمين شيئا

---

(١) سورة التوبة : الآية ٧١ .
(٢) صحيح مسلم باب الدين النصيحة جـ ٢ ص ٣٧ .
(٣) شرح النووى علي صحيح مسلم جـ ٢ ص ٣٩ .
(٤) صحيح البخاري - كتاب الأحكام جـ ١٥ ص ٣ ، مسلم جـ ١٢ ص ٢١٣ .
(٥) صحيح مسلم - باب كراهة الإمارة بغير ضرورة جـ ١٢ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

فاستعمل عليهم رجلا ، وهو يعلم أن فيهم من هو أولي بذلك وأعلم بكتاب الله وسنة رسول الله ، فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين } [١].

الأمر الثالث : شيوع الرشوة والفساد في الأنظمة الحكومية . مم يترتب عليه القيام بمشروعات لا ضرورة لها من الناحية الاجتماعية ، أو تكون ضرورته ثانوية ، وذلك من أجل تحقيق مصالح الراشدين والمرتشين ، والمفسدين وقد تؤدى الرشوة إلى التهرب من الضرائب والرسوم التى تفرضها الدولة ، وإرساء المناقصات العامة على بعض ذوى المصالح مع وجود من يفضلهم . ويلاحظ أن تلك النقيصة لا محل لها في مجتمع يطبق الإسلام ، ومن ثم يحرم الرشوة والغش ، ويوجب محاسبة كل مسئول ، ويصادر الكسب غير المشروع ، ويمنع محاباة الأقارب ، وحجة ذلك مايلى :

١ - عن عبد الله بن عمرو قال : (لعن رسول الله ﷺ الراشى والمرتشين)[٢] ، كما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ : { مر علي صبرة طعام فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللا ، فقل : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يارسول الله . قال : أفلا جعلته فوق الطعام كى يراه الناس . من غش فليس منى }[٣] . وعن معقل بن يسار أن النبى ﷺ قال : { ما من وال يلى رعية من المسلمين ، فيموت وهو غاش لهم ، إلا حرم الله عليه الجنة }[٤] . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبى ﷺ ، فقالوا فلان شهيد فلان شهيد ، حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد ، فقال ﷺ {كلا إنى رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة } ثم قال رسول الله ﷺ { يا ابن الخطاب اذهب فناد في الناس أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون } فخرجت فناديت أنه لا يدخل الجنة إلا

---

(١) رواه الطبرانى في الأوسط ، ومجمع الزوائد - باب حق الرعية والنصح لها جـ ٥ ص ٢١١ .
(٢) صحيح مسلم - كتاب الأقضية جـ ٣ ص ٢٩٩ .
(٣) صحيح مسلم - باب من غش فليس منا جـ ٢ ص ١٠٩ .
(٤) صحيح البخارى - باب من استرعى رعية فلم ينصح جـ ١٥ ص ٢٢ .

المؤمنون"[١]. والغلول هو الخيانة في الغنيمة .، وقيل الخيانة في كل شيء .

٢ - وفى ضرورة محاسبة المسئولين يأتي قول أبى حميد الساعدى أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بنى أسد يقال له ابن الأتبية على صدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي ، فقال النبى ﷺ علي المنبر ، فحمد الله وأثني عليه ، ثم قال : { ما بال العامل نبعثه فيأتى فيقول هذا لك وهذا لي ، فهلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا ؟ والذى نفسى بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته ، إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها جوار ، أو شاة تيعر } ، ثم رفع يده حتي رأينا عفرتى إبطيه (ألا هل بلغت؟)[٢] ثلثا . وفي الحديث مشروعية محاسبة المؤتمن والعمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوه، ومنع العمال من قبول الهدايا ممن له عليه حكم .وقال ابن المهلب : في الحديث أن الهدية إذا أخذت تجعل فى بيت المال[٣] .

وقد كان عمر رضي الله عنه أشد الناس محاسبة لعماله ، ولما رأى أموالهم تكثر بعث إليهم مستنكرا وشاطرهم أموالهم ، حتى أنه قال لأبي هريرة عند قدومه من البحرين (يا عدو الله وعدو كتابه ، أسرقت مال الله ؟) قال : لست بعدو الله ولا عدو كتابه ، ولكنى عدو من عاداهما ، ولم أسرق مال الله . قال عمر : فمن أين أجتمعت لك عشرة آلاف درهم ؟ فقال : خيلي تناسلت ، وعطائى تلاحق ، وسهامى تلاحقت ، فقبضها منه . قال أبو هريرة : فلما صليت الصبح استغفرت لأمير المؤمنين[٤] .

والخلاصة : أن الإسلام قادر بأحكامه علي زيادة وتفعيل إمكانات التنمية في العالم الإسلامى بما تضمنه من أحكام وتوجيهات تكفل زيادة عناصر الإنتاج وإستغلالها أفضل

---

(١) صحيح مسلم جـ ٢ ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٢) صحيح البخارى - باب هدايا العمال جـ ١٥ ص ٦٨ ، صحيح مسلم جـ ١٢ ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
(٣) فتح البارى جـ ١٥ ص ٧٢ .
(٤) الأموال - فقرة ٦٦٦ ، ٦٦٧ ص ٢٨٢ .

استغلال ، بجانب ضرورة منع الاختلال الهيكلى فى النشاط الاقتصادى ، وتهيئة المناخ المناسب للتنمية . وكلما زاد استغلال إمكانات التنمية في العالم الإسلامى ، أدي ذلك إلي الإعتماد على الذات ونقص الإعتماد على الآخرين ، وعليه فإن الأمر يتطلب أن نعرض بعد ذلك إلى ركائز القوة الاقتصادية في العالم الإسلامى تمهيدا لاختيار البديل المناسب للتعاون بين بلدان العالم الإسلامى في ضوء المتغيرات العالمية الحديثة من جات وعولمة وشراكة ..... إلخ .

ركائز القوة الاقتصادية للعالم الإسلامى[١] :

هناك أربع ركائز أساسية فى بنية الشرق الأوسط إزاء المستقبل ، ولكنها ستكون من أبرز المسببات لأزدياد المشاكل وولادة التعقيدات وتفاقم التحديات ، تلك الركائز التي تحتل الزوايا الجغرافية الأربع من مربعات الأزمات الذى يشكل من خلالها مجالا حيويا متفاقم الخطورة لتلك "البنية " الشرق أوسطية الاستراتيجية إزاء العولمة الجديدة :

أ - ركيزة الثروة النفطية في الخليج العربى (شرقي السعودية ، جنوبى العراق ، غربي إيران ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية ، عمان) .

ب - ركيزة الثروة السكانية في مصر (الدلتا / الوجه البحرى) .

جـ - ركيزة الثروة المائية في تركيا (جنوب شرق الأناضول) .

د - ركيزة الثروة الزراعية فى (شرق الأناضول ، والقوقاز)[٢] .

والمنطقة الواقعة جنوب غرب آسيا والممتدة من الباكستان شرقا إلي وادى النيل غربا ، وصولا حتي البحر الأسود شمالا ، وحتي القرن الأفريقى جنوبا ، منطقة حساسة للغاية ، حيث

---

(١) مصطفي دسوقي ، التكامل الإقتصادى بين البلدان الإسلامية ، بحث مقدم لمركز صالح كامل ، جامعة الأزهر .

(٢) عادل مهدي ، " النظام العالمى الجديد وأثره علي الوضع العربي والإسلامى " ،(فلوريدا - أمريكا) مجلة قراءات سياسية ، مركز دراسات الإسلام والعالم ، العددات الثانى والثالث ربيع وصيفق ١٩٩١ م .

تمتلك مجالا حيويا استراتيجيا بارزا في العالم أجمع . ومن الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة تخطط لما سيكون عليه الوضع بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ، والتحول الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات[١] .

هذا المربع الملئ بالأقاليم المتعددة والشعوب المتنوعة سيكون عرضة لأزمات ومشاكل قومية ودينية ومذهبية وعرقية وطائفية ، علي امتداد جيل أو جيلين قادمين أو أكثر أى علي مدى النصف الأول من القرن القادم .

العولمة والتكتلات الاقتصادية :

إن التكتلات الاقتصادية آخذة في الأزدياد ، فحجم التجارة بين بلاد المنطقة الواحدة إرتفعت نسبتها بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٩ من ٥١٪ إلى ٥٩٪ فى أوروبا ، ومن ٢٣٪ إلى ٣٧٪ فى شرق اسيا ، ومن ٣٢٪ إلى ٣٦٪ فى شمال أمريكا .

والتكتلات الاقتصادية تصبح ناجحة إذا تأصلت فى حضارة مشتركة . السوق الأوروبية تقوم على أساس مشترك بين الثقافات الأوروبية والمسيحية الغربية " الكاثولويكية " .

لنجاح " النافتا " أو منطقة التجارة الحرة بين بلاد شمال أمريكا تعتمد على إندماج الثقافات المكسيكية ، الكندية ، الأمريكية .

أما اليابان تواجه صعوبة لخلق كيان اقتصادى مماثل فى شرق آسيا ، وذلك لأن اليابان منفردة كحضارة ومجتمع وبالرغم من الإرتباطات التجارية والاستثمارية القوية بين اليابان وباقى دول شرق آسيا فإن الاختلافات الثقافية بينهم عميقة وقد تعوق تقدم التكامل الاقتصادى على غرار أوروبا وأمريكا الشمالية . (راجع الفصل الأول) .

---

(١) مربع الأزمات تقع رؤوسه عند : باكو " أذربيجان " ، والخليج العربي عند نقطة البصرة - الكويت ، والبحر الأحمر عند نقطة العقبة ، وصولا إلى طرابزون علي البحر الأسود .

إن الثقافة المشتركة تسهل عملية التوسع في العلاقات الاقتصادية بين الصين الشعبية وهونج كونج ، وتايوان ، وسنغافورة ، والمجتمعات الصينية فى أعالي البحار في البلاد الآسيوية . وإذا كانت الثقافة المشتركة شرط تمهيدى ومطلب للتكامل الاقتصادى فإن الصين الشعبية تصبح المركز الرئيسى للكتلة الشرق آسيوية الاقتصادية في المستقبل ، وفي الحقيقة أن هذه الكتلة أصبحت أمرا واقعا(١) .

إن الثقافة والدين يشكلون أساسا لمنظمة التعاون الاقتصادى التي تتكون من عشرة بلاد إسلامية غير عربية وهى إيران ، تركيا ، آذربيجان ، كازاخستان ، تركستان ، أوربكستان ، تركمنستان ، طاجيكستان ، قيرغيزيا ، وأفغانستان ، وأحد الدوافع إلى إحياء وتوسيع هذه المنظمة التى أسست عام ١٩٦٠ ، وضمت وقتئذ تركيا وباكستان وإيران(٢) .

ويتميز العالم الإسلامى بالعديد من المقومات الاقتصادية كالثروات الطبيعية ، وكتلة سكانية ضخمة ، ومن ثم تمكنه من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة وسوقا واسعا للتبادل التجاري ، فضلا عن توافر فوائض مالية تسهم في تكوين مراكز مالية عالمية للتمويل والاستثمار . وبذلك يمكن تكوين تكتل اقتصادى عالمي ينافس كل التكتلات الاقتصادية الموجودة حاليا :

أهمية ومبررات التكامل الاقتصادي للدول العربية والإسلامية :

١ - اختلاف الموارد بين هذه الدول . منها دول كثيفة السكان ودول أخري تعاني من قلة السكان . وعلى سبيل المثال : بنجلاديش تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع ٧٤١ مواطن ، بينما دول أخري لديها خفة سكانية مثل : موريتانيا ، وليبيا ، وعمان حيث تبلغ

---

(١) يسيطر الصينيون على نسبة كبيرة من انشاط الاقتصادى في : ماليزيا ، وأندونيسيا .

(٢) صامويل هانتجتون ، " صراع الحضارات " ، مجلة فورين أفيرز ، المجلد ٧٢ ، العدد ٣ صيف ١٩٩٣ ، ترجمة : د.هدي راغب عوض ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٦ أبريل ١٩٩٤ .

الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع ٢,٣ ، ٢ ، ١,٧ علي التوالي .

٢ - اختلاف الموارد المالية بين هذه الدول ، فبعضها ذات دخول وفوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كالدول البترولية بينما الغالبية تعاني من ندرة رؤوس الأموال وذات مديونيات كبيرة. ويتراوح متوسط دخل الفرد سنويا في أقطار العالم الإسلامى بين ٦٠٠ دولار ، وأكثر من ٢٥ ألف دولار ، فضلا عن رؤوس الأموال الخاصة ببعض الدول البترولية والتى يتم استثمارها لدى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . بينما هناك دول عربية وإسلامية أخرى غارقة فى مديونياتها الخارجية ، وبعض منها وصلت إلى درجة الخطورة . وقد بلغت جملة ديون بعض هذه الدول ٣٧ دولة عربية وإسلامية عام ١٩٩٣ حوالى ٤٧١٥٠١ مليون دولار أمريكي .

٣ - ضيق نطاق الأسواق المحلية لهذه الدول ، ومن ثم عدم قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادى . فبعض الدول يبلغ جملة سكانها حوالي نصف المليون أو المليون أو المليون ونصف ، والبعض الآخر ذات كثافة سكانية كبيرة .

٤ - عدم قدرة هذه الدول على القيام بالمشروعات الحديثة منفردة والتى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو الناحية الاقتصادية وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا من جهة أخرى[١] .

٥ - ضعف المركز التفاوضى والتنافسى لهذه الدول في مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخري مؤسسية ، حيث تعتمد معظم هذه الدول على تصدير منتجات أولية زراعية أو استخراجية . كذلك تعتمد هذه الدول على استيراد معظم مستلزمات الأنتاج من الخارج ، وذلك يرجع لانخفاض الإنتاج فيها فى جميع المجالات ومن ثم إرتفاع

---

(١) د. اسماعيل شلبي ، التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية : ضرورة ملحة ، محاضرة ألقيت بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى - الدورة التدريبية للمحررين الاقتصاديين ١٩٩٧ ص ٦ .

قيمة الاستيراد بصفة مستمرة ، وحدوث عجز دائم ومستمر فى الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

٦ - تبعية هذه الدول للعالم الخارجي في النواحي الثقافية والعلمية والفنية كما ترتفع فيها نسبة الأمية ، وتركيز التعليم على النواحي النظرية . هذا بالإضافة إلى غياب التكنولوجيا الحديثة ، ومن ثم إنخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة أو مقاومة آثار التقلبات الاقتصادية التى تشهدها دول العالم المتقدمة ، وتدهور معدلات التبادل التجارى وتفاقم مشكلة الديون الخارجية علي نحو يهدد مستقبلها السياسى واستقرارها الاجتماعى[١] .

هل هناك مقومات لنجاح التكامل الاقتصادى العربى الإسلامى :

مقومات نجاح التكامل الاقتصادى العربي الإسلامى يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - إن الدول العربية والإسلامية تمتد فى ثلاث قارات هى آسيا وأفريقيا وأوربا، ولذلك نجد اختلاف الموارد الطبيعية لهذه الدول ومن هذه الموارد الغابات التى تبلغ مساحتها حوالي ٣٤٤٥ ألف كيلو متر مربع ، كما أن لدي بعض الدول العربية والإسلامية حوالي ١١٣٦.٧ ألف كيلومتر مربع أراضى محمية .

٢ - يبلغ تعداد سكان الدول العربية والإسلامية حوالى ١١٤٧.٩٣٨ مليون نسمة - ٥٣ دولة - أى بنسبة ٢١.٥٪ من تعداد سكان العالم عام ١٩٩٤ . كما تبلغ مساحة الدول العربية والإسلامية حوالى ٣٤.٢ مليون كيلومتر مربع أى بنسبة ٢٥.٥٪ من مساحة العالم . علي حين نجد الدول العربية - ٢٢ دولة - يبلغ عدد سكانها ٢٥٨.٥ مليون نسمة عام ١٩٩٤ - حيث تبلغ نسبتهم لتعداد العالم ٤.٣٪ ومساحة الدول العربية ١٤ مليون كيلومتر مربع أى بنسبة ١٠.٢٪ من مساحة العالم .

(١) د. اسماعيل شلبي ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٣ - تمتلك الدول العربية والإسلامية حوالى ٧٣.١٪ من الاحتياطى العالمي من البترول الخام ، كما أنها تنتج حوالى ٣٥.٨٪ من الإنتاج العالمى . كما أن هذه الدول لديها حوالى ٣٩.٧٪ من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى . وحوالى ٩٠٪ من الصادرات تكون فى شكل مادة خام .

٤ - لدي الدول العربية والإسلامية فوائض مالية تقدر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي مودعة حاليا لدى بعض البنوك الأمريكية والأوربية . في الوقت الذي توجد فيه دول عربية وإسلامية بها القدرة علي استيعاب واستثمار هذه الفوائض فى مشروعات استثمارية ، فضلا عن تشغيل المزيد من العمالة[١] .

٥ - تضم الدول الإسلامية بعض دول النمور الآسيوية مثل ماليزيا وأندونيسيا ووجود مثل هذه الدول داخل إطار التكامل الاقتصادى الإسلامي يكون دافعا ومحفزا لباقى الدول الإسلامية - بالرغم من إنهيار بورصاتها عام ١٩٩٧ .

٦ - تبلغ حصة الدول الإسلامية في التجارة العالمية ١٢.٤٪ للصادرات ، ١١.٣٪ للواردات أكثر من ثلثي الدول الإسلامية تعتمد على تصدير المواد الأولية (+ ٥٠٪ من الصادرات) علي بعض المواد الأولية ، في حين نجدها تتنوع شيئا ما عند بعض الدول ذات الدخل المتوسط مثل تركيا وتونس والمغرب وماليزيا ومصر .

والواردات تتركز فى مجموعتين من السلع هما : المواد المصنعة ٧٠٪ والمواد الغذائية ٢٠٪ وتتميز الاتجاهات الجغرافية لصادرات أقطار العالم الإسلامى نحو البلدان الصناعية التى تستأثر بثلثى الصادرات . وبصفة عامة يمكن القول أن المجموعة الأوروبية تشكل أهم شريك تجارى للعالم الإسلامى ، يليها اليابان ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) المرجع السابق ص ١٧ - ٢١ .

هذا ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن التجارة بين الشمال والجنوب وخاصة العالم الإسلامى يطغى عليه تياران هامان :

الأول : تشكل المجموعة الأوروبية ، الشريك الأول للبلدان الإسلامية الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك بلدان الشرق الأوسط ، والبلدان الإسلامية الواقعة جنوب الصحراء .

الثانى : يشكل محور آسيا والباسفيك أكبر شريك لبلدان مجلس التعاون الخليجى والبلدان الإسلامية الآسيوية[١] .

٧ - المجالات الاستثمارية التى تتجه إليها تدفقات الاستثمار الأجنبي نجد أنها تتركز فى قطاع الصناعات الاستخراجية ، ولاسيما النفط والغاز الطبيعى ، والمعادن ، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الأسمدة ، والمشروعات الغازية ، في قطاع الخدمات وخصوصا المصارف والتأمين والسياحة ، والوجبات السريعة ، والإنشاءات العامة ، أما الاستثمار في الصناعات التحويلية فإنه محدود نسبيا .

هذا ، وبمقارنة حجم أرباح الاستثمار الأجنبى المباشر المحولة إلى الخارج بحجم تدفقاته في كل من الدول الإسلامية ، وبعض الدول المتقدمة يتضح مدى ضخامة نسبة أرباح هذا الاستثمار في الدول الإسلامية بالمقارنة بالدول المتقدمة ، فضلا عن أن جزءا محدودا من الأرباح يتم إعادة استثماره فى الدول الإسلامية ، وهذا علي النقيض تماما من الدول المتقدمة[٢].

---

(١) السيد زين العابدين جوكي ، " دور المركز الإسلامى لتنمية التجارة فى التنمية " العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى " ، اللقاء الثانى للقطاع الخاص في الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى في القاهرة ٣٠ سبتمبر ٢ أكتوبر ١٩٩٥ .

(٢) د. محمد بن على المقلا ، " الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول الإسلامية وموقف الاقتصادي الإسلامى منه " ، مؤتمر العالم الإسلامى والتحدى الحضاري ، جمعة عين شمس ، ورابطة الجامعات الإسلامية ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ .

٨ - يبلغ عدد البنوك فى العالم الإسلامى التي صنفت ضمن أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم ، حوالى ١٠٠ بنك ، أكثر من ٥٠٪ منه في الدول العربية ، علي حين يوجد منه ٢٢ بنكا فى كل من ماليزيا وأندونيسيا منها ، وفى الوقت الذي يوجد لمعظم البنوك العالمية تواجد بالأسواق المالية للدول الإسلامية ، نجد أن الدول الإسلامية ليس لها تواجد مصرفى بالأسواق المالية العالمية ، باستثناء عدد قليل منها يوجد له تواجد محدود فى بعض هذه الأسواق[١] .

ومن الجدير بالذكر ، أن المؤسسات المالية الإسلامية ، قد بلغ عددها حتي مايو ١٩٩٧، حوالي ١٥٠ مؤسسة مصرفية ومالية ، تدير استثمارات تقدر بحوالى ٧٥.٥ مليار دولار غطت جغرافيا قارات : آسيا ، وأفريقيا ، وأوروبا ، وأمريكا ، وانتشرت في أكثر من ٢٧ دولة . وهذه المؤسسات المالية تعتمد على المشاركة ، والإجارة ، والمضاربة ، والمرابحة وغيرها من الصيغ الإسلامية .

ومن إنجازات البنوك الإسلامية في عام ١٩٩٦ فقط : إنشاء مطار " كوالالمبور " الجديد بماليزيا ، وبناء محطات كهرباء بالباكستان ، وتطوير وتحديث مطار جاكرتا ، وشراء طائرات لشركة طيران الخليج والخطوط الجوية الماليزية[٢] .

---

(١) د. محمد الموجي ، أثر اتفاقية الجات علي الصناعة المصرفية ، مؤتمر اتفاقية الجات وأثره على أقطار العالم الإسلامى ، مركز صالح كامل ، ١٩٩٦ .

(٢) صالح كامل ، الاقتصاد الإسلامى ، مفهومه وإنجازاته ، والمعوقات ، الموسم الثقافى لمركز صالح كامل ، ١٩٩٧ .

قراءات مقترحة :

١ - د. محمد عبد المنعم عفر ، مشكلة التخلف وإطار التنمية ، الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٧ .

٢ - د. رفعت العوضي ، نظرية التوزيع ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ١٩٧٤ .

٣ - د. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامى ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٨٨ .

٤ - كتاب البيوع ، صحيح البخارى .

٥ - د. إبراهيم دسوقي أباظة ، الاقتصاد السياسى ، منهجه ومقوماته ، ١٣٩٣ هـ .

٦ - محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبناني ، بدون تاريخ .

٧ - د. عبد الحميد الغزالي ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي فى التنمية ، المصرف الإسلامى الدولي للاستثمار ، ١٩٨٨ .

٨ - د. محمد سيد عامر ، البديل الشرعى لمصادر التمويل المعاصرة ، جامعة الأزهر .

أسئلة التقويم الذاتى :

١ - بين موقف الإسلام من العمل الهادف للتنمية ، وكيف عالج مشكلة البطالة .

٢ - رأى البعض أن اصطلاح " المنظم " لم يستخدم فى الفقه الإسلامى ما رأيك فى ذلك ، مستخدما الأدلة على رأيك .

٣ - وضح كيف يمكن تفعيل دور رأس المال ، مشيرا إلى الأدلة الشرعية الدالة على ضرورة زيادة التكوين الرأسمالى الذي هو أساس التقدم والرفاهية .

٤ - بين موقف الفكر الإسلامى من الإختلالات الهيكلية .

٥ - يرفض الإسلام التبعية الاقتصادية بكل معانيها ... بين ذلك في ضوء ما يدل عليه من القرآن والسنة .

٦ - تتعدد ركائز القوة الاقتصادية لبلدان العالم الإسلامى فى ظل البيئة الدولية المتغيرة ... وضح ذلك .

الفصل الثامن

البدائل المطروحة للتكامل الاقتصادى العربى

أهداف الفصل :

١ - عرض للتجارب التى تعرض لها موضوع التكامل الاقتصادى العربى منذ نصف قرن تقريبا .

٢ - عرض للبديل الأول وهو إتفاق الشراكة الأوروبية / العربية ، والنتائج التي تبلورت بعد مؤتمر برشلونة .

٣ - عرض للبديل الثانى وهو السوق الشرق أوسطية .

٤ - الوقوف على حقيقة التجمعات الإقليمية وهل تعتبر نقطة إنطلاق للتجمع العربي أم أنها ستصبح أداة لترسيخ التجزئة والتبعية .

الفصل الثامن

البدائل المطروحة للتكامل الاقتصادى العربى

يشكل العالم الإسلامى وحدة روحية مما يتعين عليه أن يكون إقليما اقتصاديا سياسيا كبيرا داخله أقاليمه الجزئية الخاصة . ويمكن تصور الأقاليم الجزئية علي النحو التالي :

١ - الإقليم العربى : الدول العربية فى شمال أفريقيا ، وبقية أقطار العالم العربى .

٢ - الإقليم التركى : تركيا ، قازاقستان ، أوزبكستان ، قيرغيزيا ، أذربيجان ، تركمنستان .

٣ - الإقليم الإيرانى : إيران ، طاجيكستان ، أفغانستان .

٤ - الإقليم الهندوستاني : باكستان ، ومسلمى الهند .

٥ - الإقليم الآسيوى الجنوبي الشرقي : إندونيسيا ، وماليزيا ، وبروناوى .

٦ - الإقليم الأفريقى : الدول الإسلامية فى جنوب الصحراء ، وغرب وشرق أفريقيا .

إن هذه الأقاليم لا ينبغى أن تكون تجزئة للعالم الإسلامى بين قوى إقليمية أو دولية معينة ، بل يتعين أن تكون هذه الأقليم دوائر متداخلة مغذية بعضها بعضا إقتصاديا وحضاريا ، ومن ثم فالدوائر لا تستبعد الواحدة منها الأخري ، بل تترابط بينها وتتكامل . ويمكن البدء بما يلى :

١ - من غير المقبول أن نقبل انفتاحا علي العالم ، وتحيزا لتعاملاتنا معه ، فى الوقت الذى تقل فيه درجة انفتاح الأقطار الإسلامية على بعضها البعض ، وتسود الحواجز الاقتصادية وغير الاقتصادية علي حركة السلع ورؤوس الأموال والقوى العاملة والمعلومات .

٢ - تنمية إتجاهات شراكة الأعمال بين القوى الاقتصادية : الغرف التجارية ، والاتحادات الصناعية ومراكز المعلومات في الأقطار الإسلامية .

٣ - تدعيم مؤسسات العمل الإسلامى المشترك القائمة[١] .

ولأهمية الإقليم العربي ، حيث توجد ركائز القوة الاقتصادية الأربعة ، ومقدسات العالم الإسلامى والموقع الاستراتيجى ، لذا سنلقي الضوء على أهم صور التعاون الاقتصادى ، وأهم التحديات التى تتعرض لها هذه البلدان من خلال عرض للبدائل المطروحة للتكامل أو التعاون الاقتصادي العربى ، التى تعد الركيزة الأولى في التعاون الاقتصادى الإسلامى .

---

(١) أفكار أولية بشأن تنظيم مؤتمر العالم الإسلامى والتحدي الحضارى - جامعة عين شمس ، ١٩٦٦ ص ٤ .

مقدمة:

تعرض موضوع التكامل الاقتصادى العربى لبحث ودراسة خلال فترة تجاوزت نصف قرن من الزمن ، بدأت منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وحتى آخر القرن الحالى ، مرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ ، وقرار السوق المشتركة عام ١٩٦٤ ، واتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ ، ونهاية بالتوقيع على إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية عام ١٩٩٧ .

ومع أن العالم العربي يتمتع بخصائص مميزة قد تجعله تجربة رائدة للتكامل ، إلا أن تجربة الأقطار العربية في هذا المجال تعتبر متواضعة ومحدودة ، وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التى ساهمت في عدم نجاح التكامل الاقتصادى الغربى بالشكل المطلوب كان هناك جوانب سياسية لعبت دورا كبيرا في عدم تفعيل استراتيجية التكامل منذ منتصف السبعينات مثل القطرية ، وتحفظ الكثير من الأقطار على بعض بنود الاتفاقيات وعدم التزامها بتنفيذها ، بحيث أصبحت تعتمد على الأمل أكثر منها على الإلزام والإلتزام . في ظل هذه لظروف ظهرت تجمعات عربية ظاهرها اقتصادى ولكن جوهرها سياسى مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربى عام ١٩٨١ ، ومجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ ، والاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩ . وبالتالى أصبحت تحكم مثل هذه التجمعات اعتبارات سياسية أكثر من أى شيء آخر .

ومع بداية التسعينات ونتيجة لأحداث كثيرة تمثلت في حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليهما من اثار على معظم الأقطار العربية ، وبدرجات متفاوتة، مما كان له أكبر الأثر على تأكيد فشل التكامل العربي حيث بدأت تظهر دعوات لتأسيس نظام اقتصادي إقليمي ، تتمثل في الشرق أوسطية ، والمتوسطية ، تمثل كل منها مجموعة من الترتيبات والتنظيمات الإقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضمين فى

كل إطار . ويهدف تأسيس نظام إقليمي تعاونى ومنظم بدلا من نظام إقليمى يتصف بالصراعات والخلافات المزمنة ، إلى الحصول على مكاسب توزع علي الكثير من الأقطار العربية التى ستندرج فى إطار هذا النظام . وقد كان لانحصار أهمية دور النظام العربي والسياسى والاقتصادى من جهة ، وتنافر وتناقض الأقطار العربية من جهة أخرى ، آثارا كبيرة ذات أبعاد مختلفة على النظام العربى بشكل عام وعلى مسيرة التكامل الاقتصادى العربى بشكل خاص .

ولاشك أن تحديد البدائل لمستقبل التكامل ومن ثم الاقتصاد العربى ، سواء كان باتجاه السوق العربية الواحدة ، أو الأسواق الإقليمية المتعددة ، يتطلب معرفة طبيعة هذه الترتيبات بالإضافة إلى الخيارات العربية وغير العربية المتاحة ، والتى ستنعكس بالتأكيد على مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى وهذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلى .

البديل الأول

المشاركة العربية - الأوروبية

فى ضوء الصراع بين التكتلات الاقتصادية فى العالم لفتح أسواق جديدة لها ، اتجه الاتحاد الأوروبى تجاه جنوب البحر المتوسط لعمل اتفاقات شراكة معها ، ويحاول الأوروبيين فرض تصورهم الخاص في التعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالمشاركة العربية الأوروبية ، أو التعاون المتوسطى ، بغرض تحرير التجارة البينية لهم مع هذه الدول . وقد وجد المشروع الأوروبي طريقة إلي التطبيق فى شكل اتفاقات شراكة مع تونس والمغرب ومازالت المفاوضات جارية لتنفيذ اتفاق شراكة مع مصر .

هذا وتحتل الجماعة الأوربية مكانة خاصة فى تجارة العالم العربي منذ زمن بعيد ، فهي الشريك التجارى الأول للدول العربية سواء من حيث الصادرات أو الواردات كما يبدو من الجدولين التاليين حيث يلاحظ من التوزيع الجغرافي للصادرات العربية إلى دول العالم ، أن الإتحاد الأوروبي أهم الأسواق العالمية حيث استعوب حوالى ٣٣٪ من إجمالى الصادرات العربية خلال الفترة من ٨٦ - ١٩٩٥ وقد جاءت اليابان فى الترتيب الثانى بعد الإتحاد الأوروبي من حيث استيعاب الصادرات العربية حيث استوعبت نحو ١٧٫٩ من إجمالى الصادرات العربية خلال نفس الفترة ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الثالث من حيث استيعاب الصادرات العربية بعد الإتحاد الأوروبي واليابان بنسبة ١٠٫٦٪ فى المتوسط لنفس الفترة ، في حين لم تتجاوز الصادرات العربية البينية فى المتوسط ٨٫١٪ خلال نفس الفترة .

التوزيع الجغرافى للصادرات العربية حسب أهم الشركاء التجاريين (٪)

السنوات	الدول العربية	الإتحاد الأوروبى	اليابان	الولايات المتحدة	أخرى	الجملة
١٩٨٦	٧.٨	٣٩.٧	٢١.٠	٧.٩	٢٣.٦	١٠٠
١٩٨٧	٧.٩	٣٦.٦	١٨.٤	٩.٦	٢٧.٥	١٠٠
١٩٨٨	٨.٦	٣٦.٠	١٩.٢	١٠.٤	٢٥.٧	١٠٠
١٩٨٩	٨.٥	٣٣.٨	١٨.٠	١٠.٦	٢٩.١	١٠٠
١٩٩٠	٨.٣	٢٩.٤	١٥.٨	١٣.٩	٣٢.٦	١٠٠
١٩٩١	٨.١	٣١.٧	١٧.٥	١١.٧	٣١.٠	١٠٠
١٩٩٢	٧.٣	٣١.٨	١٧.٩	١١ ١	٣١.٩	١٠٠
١٩٩٣	٩.٠	٢٨.٠	١٧.٠	١١.٠	٣٥.٠	١٠٠
١٩٩٤	٨.٣	٣٢.٧	١٦.٩	١٠.٦	٣١.٥	١٠٠
١٩٩٥	٧.١	٣٠.٥	١٧.٠	٩.٣	٣٦.١	١٠٠
متوسط الفترة	٨.١	٣٣.٠	١٧.٩	١٠.٦	٣٠.٤	١٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .

التوزيع الجغرافى للواردات العربية حسب أهم الشركاء التجاريين (٪)

السنوات	الدول العربية	الإتحاد الأوروبى	اليابان	الولايات المتحدة	أخرى	الجملة
١٩٨٦	٧.٢	٤٥.٦	١١.٢	١١.١	٢٤.٩	١٠٠
١٩٨٧	٨.٤	٤٧.٢	١٠.٧	١٠.٤	٢٣.٣	١٠٠
١٩٨٨	٨.٠	٤٣.٧	١٠.٧	١١.١	٢٦.٥	١٠٠
١٩٨٩	٨.٨	٤٤.٢	٩.٧	١١.٨	٢٥.٥	١٠٠
١٩٩٠	٩.٧	٤٠.٩	١١.٢	١١,٠	٢٧.٢	١٠٠
١٩٩١	٨.٩	٤٠.٣	٨.٨	١٣.٨	٢٨.٣	١٠٠
١٩٩٢	٧.٣	٤١.٨	٩.٨	١٤.٠	٢٧.٠	١٠٠
١٩٩٣	٩.٠	٤١.٠	٩.٠	١٤.٠	٢٧.٠	١٠٠
١٩٩٤	٩.٦	٤١.٩	٨.٠	١٣.٣	٢٧.١	١٠٠
١٩٩٥	٨.٢	٤٢.٤	٦.٧	١٢.٧	٣٠.٠	١٠٠
متوسط الفترة	٨.٥	٤٢.٩	٩.٦	١٢.٣	٢٦.٧	١٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .

ومن التوزيع الجغرافى لإجمالي الواردات العربية حسب أهم الشركاء التجاريين ، يتبين أن الإتحاد الأوروبى المصدر الأول للواردات العربية ، حيث استوردت الدول العربية منه في المتوسط ٤٢.٩٪ من إجمالي وارداتها خلال الفترة من ٨٦ - ١٩٩٥ ، وجاءت الولايات المتحدة في المركز الثاني من حيث التصدير للدول العربية حيث استوردت الدول العربية منه ١٢.٣٪ من إجمالى واردتها ، وكانت اليابان فى المركز الثالث بنسبة ٩.٦٪ فقى حين لم تتجاوز الواردات العربية البينية ٨.٥٪ خلال نفس الفترة .

وهذا يؤكد على أهمية دول الإتحاد الأوروبى كمصدر رئيسى وهام للدول العربية ، وذلك إنعكاسا لإرتباط الدول العربية جميعا (ما عدا ليبيا) باتفاقات تجارية مع المجتمع الأوروبى منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، فكان أولها الاتفاق الموقع مع لبنان فى عام ١٩٦٥. ثم مع المغرب وتونس عام ١٩٦٩ ، ثم الجزائر عام ١٩٧٢ ، ومع مصر في نفس العام ومع الأردن وسوريا فى عام ١٩٧٥ . هذا بالإضافة إلى إتفاقية لومى بين عدد من لدول العربية والأفريقية والجماعة الأوروبية ، وكذا الاتفاقية الموقعة بين مجلس التعاون لدول مجلس تعاون دول الخليج العربي والجماعة الأوروبية[١] .

والفاحص المدقق لهذه الاتفاقات يلاحظ أنها جميعا تهدف إلى :

١ - إقامة منطقة واسعة للتعاون الاقتصادي بأبعاده التجارية والمالية والفنية بين الطرفين .

٢ - منح مزايا تفضيلية للمنتجات العربية عند دخولها إلى السوق الأوروبى .

٣ - تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الدول العربية من المنتجات الزراعية إلى دول السوق .

---

(١) مغاوري شلبى ، العلاقة التجارية بين الدول العربية ،المجتمع الاقتصادي الأوروبى ، رسالة ماجستير - كلية التجارة ، جامعة الزقازيق فرع بنها ، ١٩٩٨ ، ٦٦ : ٧٤ .

٤ - أن تلتزم الدول العربية بمعاملة دول الاتحاد بمبدأ الدول الأولي بالرعاية ، مع احتفاظ الدول العربية بحماية الصناعة الناشئة .

٥ - اشتمال هذه الاتفاقيات على اتفاقيات للتعاون المالي والفني ، تقدم بمقتضاه الجماعة الأوروبية معونات مالية وفنية إلى الدول العربية .

ولكن اعتبارا من عام ١٩٨٩ بادرت الجماعة الأوروبية بتطوير سياستها المتوسطية ، وأصدرت اللجنة الاقتصادية فى ديسمبر من هذا العام وثيقة بعنوان " إعادة توجيه السياسة المتوسطية - مشروعات الفترة بين عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩ " ، وفى هذا السياق ، كانت دول المجموعة الأوروبية - الاتحاد الأوروبي فيما بعد - قد بدأت عملية واسعة لاعادة تقييم سياساتها مع دول الجوار الملاصقة لها ، أو المؤثرة فيها ، داخل القارة الأوروبية وخارجها ، خاصة الدول المطلة على شرق وجنوب المتوسط ، وقد ظهر هذا التوجه من خلال مايلي[١] :

١ - بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد فى لشبونة خلال يونيو ١٩٩٢ الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط ، تماما كالشرق الأوسط ، تشكل كمناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الأوروبى بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ علي الأمن والاستقرار في تلك المناطق .

٢ - دعوة المجلس الوزاري الأوروبي ، في إجتماعه الذى إنعقد فى " كورفرو " باليونان خلال يوليو ١٩٩٤ ، اللجنة الأوروبية ، لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية - متوسطية ، وهى الدعوة التى وضح منها أن التوجهات العامة قد بدأت تميل إلى التحول لسياسات محددة .

٣ - إقرار القمة الأوروبية التى عقدت فى آيس بألمانيا خلال ديسمبر ١٩٩٤ ، مضمون ورقة العمل المقدمة من اللجنة الأوروبية للاتحاد ، والتى أعدت خلال خمسة شهور

تقريبا ، لتضع أسسا عامة لسياسة أوروبية متوسطية .

واستمرارا لهذا الإتجاه ، أو كنتيجة له ، تم عقد الاجتماعى الوزاري للشراكة الأوروبية المتوسطية يومى ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ فى برشلونة ، وهو الاجتماع الذى شاركت فيه الدول العربية المتوسطية ، إضافة إلى الأردن ، كما دعيت الجامعة العربية وموريتانيا بصفة " ضيف خاص " . وتم استبعاد ليبيا لاعتبارات سياسية ، لتبلغ عدد الدول العربية المشاركة ٨ دول ، كما شارك في المؤتمر كل من تركيا وإسرائيل وقبرص ومالطة ، وهي دول متوسطية شرق أوسطية وأوربية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبى ، لتبدأ مسألة المشاركة الأوروبية المتوسطية في التبلور نسبيا .

ولقد تبلورت نتائج مؤتمر برشلونة فى شكل وثيقة هامة صدرت عن المؤتمر ، أكدت في مقدمتها علي عدة أمور هى :

١ - التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط ، ورغبة دوله فى إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا يرتكز على " تعاون شامل " .

٢ - التأكيد على إدراك تلك الأطراف بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجدية على جانبي المتوسط ، تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا .

٣ - الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقات تلك الدول ، يرتكز علي روح لمشاركة ، مع احترام سمات وقيم كل المشاركين .

٤ - التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف ، يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليه ، وعلى خصوصيتها .

٥ - التشديد على أن المشروع الأوروبي المتوسطى لا يهدف إلى أن يحل محل المبادرات والمشروعات الأخرى المطروحة في تلك المنطقة.

وهكذا فإن المشاركة الأوروبية المتوسطية ، تبعا لوثيقة برشلونة ، تمثل إطارا للتعاون الشامل متعدد الأطراف ، الذى يهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة التى تواجه أعضاءه وكذلك السعى لجعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون ، من أجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار ، على النحو الذى يفرض توطيد الديمقراطية ، واحترام حقوق الأنسان ، والنمو الاقتصادى والاجتماعي الدائم والمتوازن ، والتفاهم بين الثقافات ، باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة .

وقد أبدى المشاركون في مؤتمر برشلونة موافقتهم على إقامة شراكة شاملة (هي المشاركة الأوروبية المتوسطية) من خلال تقوية الحوار السياسى على أساس مطرد ، وتنمية التعاون الاقتصادى والسياسى مع التركيز علي البعد الاجتماعى ، الثقافى ، الإنسانى وقد تمثلت الجوانب الثلاثة للشراكة الأوروبية المتوسطية في :

١ - المشاركة السياسية والأمنية تأسيس منطقة مشتركة للسلام والاستقرار .

٢ - المشاركة الاقتصادية والمالية ، خلق منطقة من الازدهار المشترك .

٣ - المشاركة في الأمور الاجتماعية ، والثقافية ، والإنسانية ، تنمية الموارد البشرية ودعم التفاهم بين الثقافات ، والتبادل بين المجتمعات المدنية .

وسوف نركز على الجانب الثاني من إعلان برشلونة ، وهو المشاركة الاقتصادية والمالية، حيث وضع المشاركون لها الأهداف البعيدة المدى التالية :

١ - تسريع وتيرة النمو الاجتماعي والاقتصادى الدائم .

٢ - تحسين مستوى المعيشة لسكانها ، وزيادة مستوي العمالة وتضييق الثغرة بين الأقطار فى المنطقة الأوروبية المتوسطة .

ووافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية ، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فى درجات النمو وذلك على النحو التالى :

أ - تأسيس منطقة تجارة حرة .

ب - تطبيق تعاون اقتصادى مناسب وخطوات منسقة متفق عليها فى المجالات المعنية.

ج - زيادة ملموسة في المعونة المالية التى يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه .

المغارم والمغانم :

إن الانطباع الأول لدخول ٨ دول عربية فى منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي قد يكون إيجابيا . على أساس أن من شأن هذا الإتفاق أن يفتح آفاق أمام صادرات هذه الدولة للدخول لسوق أوروبا الكبير ، كما أنه يعطى فرصة أكبر لحصول هذ الدول على التكنولوجيا المتقدمة منه . ولكن الفاحص المدقق لما أسفر عنه مؤتمر برشلونة قد يصل إلي نتيجة معاكسة حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تجعل الآثار الإيجابية لاتفاقات المشاركة المتوقعة تميل لصالح الجانب الأوروبى وأهم هذه العوامل :

١ - أن جوانب الشراكة المطروحة توحى بوجود صيغة قائمة علي تفاعل ثنائى بين الطرف الأوروبى والمتوسطى . ولكن في واقع الأمر فان إعلان مؤتمر برشلونة في مجمله يمثل في الأساس رؤية أوروبية ، يعتبر الطرف المتوسطى (ومن بينها الدول العربية الثمانية) فيها هدفا TARGET أكثر مما يعتبر فاعلا ACTOR ، وبالتالى بدا في بعض الأحيان أن دور الطرف المتوسطى يقتصر على الاختيار مما هو مطروح مع إمكانية التعديل ، أو الامتناع عن الاشتراك في مشروعات مطروحة مقدر لها أن تحكم علاقات الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي . وبالطبع فإن الإتحاد الأوروبى صاغ هذه الرؤية بما يضمن له الحصول على النصيب الأكبر من مزايا هذا التجمع المرتقب .

٢ - ان الإتحاد الأوروبي يخوض مفاوضات المشاركة على أرضية كونه تكتلا إقليميا واقتصادياكبيرا ، بينما لا يقف الطرف المتوسطى علي الأرضية نفسها ، بل وتتفاوض دوله الاثني عشر فرادي مع الإتحاد الأوربى الذى يمثل خمسة عشر دولة أوروبية ، ومن ثم فإن الموازين العامة في تلك المفاوضات الثنائية تميل إلى صالح الطرف الأوروبى .

٣ - ان الدول الأوروبية قد استخدمت منطق الاستبعاد فى تعاملها مع دول جنوب المتوسط . فقد تم استبعاد ليبيا من خريطة التعاون رغم كونها دولة متوسطية هامة ، لأسباب تتعلق بخلافاتها مع الدول الغربية ، في حين تم ضم دول غير متوسطية لها مثل موريتانيا والأردن لاعتبارات عملية . رغم أن صيغ التفاوض المتوسطى لا تستبعد إنضمام دول أخرى غير متوسطية ، إلا أن استبعاد ليبيا في الوقت الذى انضمت إسرائيل لذلك التجمع يوحى بهامشية الدول العربية في توجيه دفة هذا التجمع .

٤ - إن المراجع لبنود إعلان برشلونة يلاحظ التمييز الواضح ضد المنتجات التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة نسبية ، فقد أشار إعلان برشلونة إلى أنه " سوف تزال تدريجيا العوائق الجمركية ، وغير الجمركية أمام التجارة في المنتجات الصناعية ، وبقدر ما تسمح به السياسات الزراعية "[١] .

فيلاحظ أن من شأن ذلك أن تفتح الدول العربية أبوابها أمام المنتجات الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي في حين تواجه المنتجات الزراعية - التى تتميز فيها نسبيا الدول العربية حواجز جمركية مرتفعة . وهذا الأمر ظهر بوضوح في مفاوضات المشاركة المصرية - الأوروبية، حيث كان تشدد الجماعة الأوروبية في عملية تحرير التجارة في السلع الزراعية السبب الرئيسي في عدم الإنتهاء من إتفاق المشاركة الأوروبية المصرية حتى وقت قريب جدا.

---

(١) المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٥ - ان المعونات المخصصة ضمن برنامج المشاركة ، معونات مشروطة سياسيا واقتصاديا . سياسيا بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، واقتصاديا بالشروط نفسها التى يفرضها البنك والصندوق الدوليان ، وكما هو معروف ان هذه الشروط تقضى بتبنى الدول العربية سياسات تقشفية وانكماشية تضاعف من شيوع أوضاع البطالة والتضخم ومحدودية الاستثمار العام والإنفاق الحكومي وهو ما سيكون أثره السلبي مضاعفا في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى التي تتبعها معظم الدول العربية[١] .

٦ - لقد اتسمت الجماعة الأوروبية بالمماطلة والتباطوء في تطبيق برامج المشاركة الذى رسمه إعلان برشلونة ، وهذا ما ظهر جليا فى توجيه الدول العربية التى شاركت فى الاجتماع المشترك في لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في البرلمان الأوروبى والتى اجتمعت فى شهر يونيو ١٩٩٦ نقدا علنيا للدولة الأوروبية ، نظرا لأن الاتحاد الأوروبى فقد حماسه الذى بدأ به برنامج المشاركة ، ولم يف بالتزاماته الموقع عليها .

من العرض السابق يتضح ، أن الاتحاد الأوروبى هو المحور الرئيسى للشراكة المتوسطية، إلا أن المشاركة فى منطقة تتسم بالتشتت ، والتي تتمثل في اختلافات سياسية واقتصادية وأيديولوجية لن تسمح لحوض البحر المتوسط أن يتحول لمجموعة متجانسة ومتعاونة بما يكفي لتوفير شريك متكافئ للمجموعة الأوروبية ، فحوض البحر المتوسط يضم المغرب العربي الذى يعانى من أزمات كثيرة ، وبلاد المشرق العربى التائهة بين الترتيبات الجديدة وعملية السلام ، وأوروبا المتقدمة .

هذا وكون المشروع يرتكز على خلق تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ ، فسوق يكون هناك أنظمة صغيرة وضعيفة اقتصاديا وهي دول جنوب المتوسط (الدول

---

(١) الرئيس على ناصر محمد ، البعد السياسى والاجتماعي للشراكة الأوروبية المتوسطية ، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة ما بعد برشلونة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

العربية) في مواجهة أنظمة اقتصادية متقدمة ، وهي دول المجموعة الأوروبية ، مما قد يكرس عدم التوازن في التجارة وسيؤدى إلي زيادة العجز في الموازين التجارية للدول العربية . كما أن التفاوت بين منطقتى شمال وجنوب المتوسط آخذ فى الإزدياد وبشكل مستمر . وفي الوقت الذى رصدت فيه قمة " كان " التي عقدت فى يوليو ١٩٩٥ نحو ٤.٦ مليون وحدة يورو لدعم المشروعات والمبادلات فى دول المنطقة ، رصد الاتحاد الأوروبي ضعف هذا المبلغ تقريبا لدعم دول شرق ووسط أوروبا ، رغم أن تعداد سكان دول منطقة جنوب البحر المتوسط تبلغ نحو ٢٣٥ مليون نسمة ، بينما لا يتجاوز تعداد دول شرق ووسط أوروبا ٩٦ مليون نسمة[١] . ويلاحظ أيضا أن المبالغ التى خصصتها المجموعة الأوروبية لدعم دول منطقة المتوسط خلال الفترة ٩٥-١٩٩٩ تعتبر أقل من ثلث نسبة الفائض التجارى الذي حققته المجموعة من نشاطها التجارى مع الـ ١٢ دولة المتوسطية بالإضافة إلى ليبيا عام ١٩٩٥ . وبالرغم أن التجارة الحرة قد تؤدي إلى زيادة التبادل التجارى بين دول شمال وجنوب المتوسط ، فلا توجد ضمانات إلا أنها ستؤدى إلى إزالة الفروق الاقتصادية ، فزيادة الصادرات الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط ستنعكس سلبا علي ميزان مدفوعات هذه الدول والتي تعاني أصلا من هذه المشكلة . وبالتالى فإن إنشاء منطقة تجارة حرة سيؤدي إلى زيادة الفوارق المالية مما يجعل من الصعوبة بمكان جذب وتشجيه الاستثمارات الأجنبية ، لهذا اعترضت دول مثل مصر وسوريا على إنشاء منطقة حرة للتبادل التجارى .

هذا وقد جاءت فكرة المشاركة المتوسطية تبحث عن دبلوماسية المقاضية بين السياسة والاقتصاد . فالعرب كانوا يبحثون عن موقف أوروبي يدعمهم فيمل يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، والأوروبيين يبحثون عن أسواق وعقود تجارية ، وبالتالي كان التركيز العربى كليا على السياسة من دون أن يستطيعوا توظيف إمكاناتهم المتاحة فى ذلك ، في حين حاولت

(١) د. جميل مطر ، التجمعات الإقليمية الجديدة وانعكاساتها علي مسيرة التكامل الاقتصادي العربى ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، إبريل ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

أوروبا التركيز على الاقتصاد[١] . ومن ثم لكي تكون المشاركة مع أوروبا منتجة فلابد وأن تخطو خطوات فى إتجاهين هما السياسة والاقتصاد ، ومن هنا فإن تعذر عملية السلام أدى إلى عدم وصول المشاركة إلى ما كان متوقع لها .

من هنا نري أن احتمال نجاح المشاركة المتوسطية ضعيف . وحتي في حالة نجاحها فان انعكاساتها الإيجابية ستكون من نصيب الجانب الأوروبي الأقوي اقتصاديا وذلك على حساب الدول الأخري المشاركة (منها الدول العربية) ، ومن ثم فإنه بديل غير كامل للتكامل العربى. وفي نفس الوقت يمكن النظر إلى المتوسطية كدافع للتكامل الاقتصادى العربي وذلك لخلق " طرف متوسطى " موحد لا أن تكون تحالفات ثنائية بين طرف قوى هو الإتحاد الأوروبي ، ومجموعة دول مستهدفة في الجنوب (الدول العربية) .

---

(١) ناصيف حنا ، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية ، ورقة عمل مقدمة للحلقة النقاشية حول مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥ ، مارس ١٩٩٦ ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

البديل الثانى

السوق الشرق أوسطية

أصبح انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد أهم سمات النظام الاقتصادي العالمى الجديد ، نظرا لما تحققه من مكاسب لأطرافها سواء في علاقتها البينية أو فى معاملاتها الخارجية مع غيرها من الدول والتكتلات الأخرى .

وفي ضوء مفاوضات السلام متعددة الأطراف فى منطقة الشرق الأوسط ، وتزايد الرغبة فى إنهاء حالة التوتر والصراعات التى سارت في المنطقة ، طرحت فكرة السوق الشرق أوسطية ، بزعم تحسين الأحوال المعيشية لشعوب المنطقة ، ورفع معدلات نمو اقتصادياتها ، مع جذب المزيد من الاستثمارات من خارج المنطقة[١] .

وفى ضوء ذلك تثور التساؤلات حول طبيعة التعاون الاقتصادي الشرق أوسطى ، وصيغه المختلفة ، حيث أن كثير من الذين تناولوا هذا الموضوع لم يوضحوا تماما ما المقصود بهذا الاصطلاح ، ويبدو أنهم افترضوا أن الفكرة واضحة بذاتها وفي غير حاجة إلى تعريف ، وبديهى أنه لا يمكن أن يغنى المساواة فى المعاملة التجارية بين إسرائيل وغيرها من البلاد الأجنبية ، فهناك مثلا تبادل تجاري بيننا وبين تركيا ، ولم يقل أحد أن هذا التبادل يشكل سوقا شرق أوسطية ، مثل هذا التبادل يعتبر نتيجة طبيعية للسلام .

ويقصد بالسوق الشرق أوسطية عمل ترتيب خاص بين البلاد العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل المعاملة التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا في التبادل التجارى لا تنسحب إلى طرف ثالث ليس عضوا فى السوق[٢] . ومعني ذلك دخول البضائع الإسرائيلية

---

(١) د. هناء خير الدين ، كلمة افتتاحية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط - احتمالات والتحديات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٤ - ١٦ مايو ١٩٩٤ ، ص ٢٤ .

(٢) د. سعيد النجار ، نحو استراتيجية عربية للسلام ، رسالة النداء الجديد ، عدد ١١ ، ص ١١ .

إلي الأسواق العربية دون قيود جمركية أصلا ، أو مع قيود تقل قليلا أو كثيرا عن القيود التى تفرض علي البضائع الأمريكية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو اليابانية ، وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية إلى السوق الإسرائيلية ، فهى فى إطار هذا المفهوم للسوق الشرق أوسطية تدخل دون قيود أصلا أو تحت قيود تفضيلية بالمقارنة مع ما تخضع له بضائع طرف ثالث ليس عضوا فى السوق .

وقبل تناول الغارم والمغانم للسوق الشرق أوسطية ومعرفة الجانب الخاسر والمستفيد منها، فإنه من الأهمية بمكان التعرض لنشأة السوق الشرق أوسطية والمقصود بها في هذا المجال .

أولا - نشأة مشروع السوق الشرق أوسطية :

كانت البداية العملية لمشروع السوق الشرق أوسطية في قمة الدار البيضاء (أو مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادى للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٤) ، تلا ذلك مؤتمر عمان عام ١٩٩٥ ، ثم مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦ ، وأخيرا مؤتمر الدوحة ١٩٩٧ .

جاءت نشأة فكرة الشرق أوسطية ، مع الإتفاق الإسرائيلى لفلسطيني (اتفاق أوسلو) فى سبتمبر ١٩٩٣ ، الذي لم يكتف بالنص على المبادئ اللازمة لتسوية المشكلة الفلسطينية ، وإنما إتخذ الإتفاق ما يراه لازما لتهيئة المنطقة لعهد جديد من التنمية والتعاون الإقليمى ، حتى لتكاد الآراء تجمع على أنه أتفاق اقتصادي بالدرجة الأولى ، ففي بنده الثانى عشر يدعو الاتفاق صراحة إلي الإرتباط والتعاون مع مصر والأردن ، وينص على مايلى : " سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والإرتباط بين إسرائيل وممثلي الفلسطينيين من جهة ، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى

لتشجيع التعاون بينهم ، كما ينص البند السادس عشر علي أن ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج خطة مارشال وبرامج إقليمية ... "وتمضى الإتفاقية أبعد من ذلك ففي ملحقها الرابع تنص على أن " يتعاون الجانبان فى إطار تنمية للمنطقة ترعاه مجموعة السبع وتسعى للمشاركة فيه دول أخرى كبري ، مثل الدول الأعضاء فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والدول العربية والمؤسسات العربية والقطاع الخاص[١].

وقد يذهب البعض[٢] إلى أبعد من ذلك ، حيث يروا أن إقامة سوق شرق أوسطية ليست وليدة اليوم أو وليدة بدايات اتفاقية السلام في مدريد ١٩٩١ وإنما هى راسخة في الفكر الإسرائيلى منذ عقد إتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٨ ... ولم يكن من الممكن تحقيقها فى ذلك الوقت نتيجة المقاطعة العربية لمصر وإسرائيل ، كرد فعل لمعاهدة كامب ديفيد، ومن ثم لم يتحقق أمل إسرائيل في إقامة تلك السوق ، وقد كان من الممكن تحقيقها منذ خمسة عشر عاما لو أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد قبلت مبدأ التفاوض والحصول علي الحكم الذاتى في ذلك الوقت .

وقد كانت إسرائيل ترى أن إقامة تلك السوق كفيل بإنهاء حالة المقاطعة العربية التى عانت منها منذ عام ١٩٤٨ ، حيث كانت كافة الدول العربية ملتزمة بمبدأ المقاطعة لإسرائيل اقتصاديا وسياسيا ، وقد تضمن ميثاق جامعة الدول العربية ما يشير بشكل صريح إلى تلك المبادئ وقد ألحقت المقاطعة العربية لإسرائيل خسائر حقيقية للطرف الإسرائيلى .

مما سبق يتضح أن فكرة إنشاء السوق الشرق أوسطية قديمة ، ولكن توارت بسبب العديد

---

(١) د. محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد المصري : واخيار الشرق أوسطى ، تحرير د. هناء حير الدين ، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٤ ، ص ٥٤ .

(٢) بنك مصر . إتفاقية السلام وإنعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط ، النشرة الاقتصادية ، السنة السادسة والثلاثون ، العدد الأول ، ص ٣٠ .

من العوامل ، والتى أهمها الصراع العربى الإسرائيلي ، وما نتج عنه من حروب ومقاطعات اقتصادية وسياسية . وقد فجر الفكرة مرة أخرى عملية السلام العربية الإسرائيلية في مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، الذي نتج عنه توقيع اتفاقية (غزة - أريحا) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ . متضمنا إعلان المبادئ الإسرائيلى الفلسطينى المشتمل على إشارات ودلالات لشكل التعامل الإقليمي " الشرق أوسطى " ثم جاءت البداية العملية لمشروع " السوق الشرق أوسطية " في مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادى عام ١٩٩٤ وما تلاه من مؤتمرات انتهت بمؤتمر الدوحة ١٩٩٧ ، ولكن السؤال الذي لا يزال يطرح نفسه ما هي ترتيبات التعاون التى طرحت في هذا المجال ؟

ثانيا - الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط :

لقد صاحب مصطلح " الشرق الأوسط " من الجدل ما لم يصاحب مصطلح آخر ، بسبب العديد من العوامل والتى أهمها المصالح التي كانت - ومازالت - تختفي وراءه ، فهو تارة يضيق وتارة يتسع حسبما تضيق هذه المصالح أو تتسع ، لذلك قبل التعرض لصور التعاون الاقتصادى (منطقة حرة ، أو اتحاد جمركى ..... إلخ) المطروحة كبدائل أمام السوق الشرق أوسطية ، فإنه لابد من التحديد الدقيق لذلك المصطلح ، أى ماذا يقصد " بالشرق الأوسط " وما هي حدوده ، أو الدول التى يحتويها هذا التعريف ؟

يمتد تعريف الشرق الأوسط جغرافيا ليشمل البلقان وتركيا شمالا ، والسودان جنوبا ومن أفغانستان والباكستان شرقا إلى موريتانيا غربا[١] . ويعرف " ستانلي فيش " الشرق الأوسط بأنه مجموعة ١٥ دولة هي : البحرين ، مصر ، إيران ، العراق ، إسرائيل ، الأردن ،

---

(١) د.سلطان أبو علي مشروع السوق شرق أوسطية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الاقتصادية ، بيروت ، ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ٢ .

الكويت ، لبنان ، ليبيا ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الإمارات العربية المتحدة واليمن[١] . ويلاحظ أن هذا التعريف لا يدخل تركيا أو الباكستان فى الحسبان ، وقد استبعدت تركيا على أساس أن توجهاتها في المقام الأول تجاه الاتحاد الأوروبي، والباكستان على أساس أن توجهها نحو دول شرق آسيا ، كما أنه يستبعد جزءا ملموسا من الدول العربية وهى دول المغرب العربى والسودان وفى ذلك تجزئة للعالم العربى غير مبررة ، وفي تعريف آخر " لـ وتربيرى Jo Waterbury " يدخل هذه الدول ضمن تعريف الشرق الأوسط ولا يدخل إسرائيل .

وفي تعريف " استانلى فيشر " يلاحظ أيضا أنه يستبعد فلسطين (أو ما يسمى بالأراضي المحتلة) ولا يدخلها ضمن دول المنطقة ، في حين أن السلام العدال والدائم لابد أن يعطى للفلسطينيين حق تكوين دولتهم . ولا يجوز أن يعتد بصغر حجم السكان أو إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، كى تستبعد دولة هى طرف أصيل فى الترتيبات الشرق أوسطية .

ومن أجل الترتيبات الاقتصادية والسياسية أيضا ربما يكون التعريف العملى للشرق أوسطية هو البلاد العربية جميعها كما هي ممثلة في جامعة الدول العربية تضاف إليها إسرائيل. وإذا أضفنا إليها دول الجوار المباشر بحكم العلاقات التاريخية والجغرافية فيمكن أن تضم إليها إيران وتركيا[٢] .

وإذا حدث هذا فيجب أن يضم أيضا أفغانستان وباكستان ، وهذا يقربنا من مفهوم الشرق الأدني الذي كان سائدا فى أواسط هذ القرن . إلا أن هذا المفهوم المتسع سوف يوسع نطاق الدول المندرجة تحت هذا التعريف ، ويزيد من الفروقات الإقليمية بينها وربما يجعل من

---

(1) Stanly Fischer : Prospects for Integration The Middle east on New Dimensions in Regional Integration, Memo , April (1992) p. 11 .

(٢) د. سلطان أبو علي ، مرجع سابق ، ص ٤ .

العسير الوصول إلى أية ترتيبات مشتركة بصورة عملية . وتعريف الشرق الأوسط ربما يضيق أحيانا أخرى حتى لا يكاد يشمل سوى منطقة الخليج أو حتى فيما يعرف باسم سوريا الكبرى (سوريا - لبنان - فلسطين - الأردن)[١] .

وعلى أى الأحول فالتعبير الحديث عن " الشرق أوسطية " يقصد به المنطقة العربية فى تفاعلها مع مشاكلها الرئيسية - في الاقتصاد والسياسة - وبذلك فإن ذلك يمكن أن يشمل أمورا تمس دولا غير عربية بالقدر الذي يؤثر فى مستقبل الأمة العربية ، فالسلام مثلا قضية جوهرية مطروحة على الأمة العربية ولا يمكن الحديث عن مستقبل المنطقة دون التعرض لهذه القضية رغم أنها تمس - أيضا - دولة غير عربية (.إسرائيل) ونفس الأمر يثار بالنسبة لقضايا المياه ، والتى تتناول تركيا مثلا[٢] .

وقد يكون من المناسب أن يتم إلقاء نظرة سريعة على بعض المؤشرات التى تحدد موقع الشرق الأوسط والوطن العربى في الخريطة العالمية ، لتحديد مدي التحدي والعداء الذي يمكن أن يواجه المنطقة . إن عدد سكان دول الشرق الأوسط يصل إلي حوالي ٢٦٠ مليون نسمة ويتوقع أن يجاوز الـ ٣٨٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠ ، وقد قدرت الاحتياجات إلى البنية الأساسية مادية وخدمية في عدد من الميادين علي النحو التالي[٣] :

- زيادة فى نفقات التعليم إلي حوالى ١٧.٥ بليون دولار للمنقطة العربية .

- ٦٠ بليون دولار لتوفير مشروعات الربط الكهربائى للدول العربية خلال خمس سنوات.

- من ٦٠ - ٨٠ بليون دولار استثمارات في قطاع الغاز والبترول للسنوات العشر

---

(١) د. حازم الببلاوي ، العالم العربى على أعتاب القرن الواحد والعشرون ، رسالة النداء الجديد ، عدد رقم ٣٧ ، ص ٦ .
(٢) د. حازم الببلاوى ، المرجع السابق ، ص ٧ .
(٣) المرجع السابق ص ٢٣ .

القادمة .

وإذا انتقلنا من الحدود المكانية لمنطقة الشرق الأوسط ، إلى ما يعرف بالسوق الشرق أوسطية والترتيبات المطروحة لإنشاء هذه السوق ، فإنه يبدو أن المقصود بالشرق الأوسط في أغلب الكتابات هو إسرائيل والبلاد العربية الخمسة الملاصقة لها ، ويعني ذلك إنشاء مجال اقتصادى يقوم على تبادل المعاملة التفضيلية يضم إسرائيل ، وفلسطين ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، ومصر مع إحتمال اتساع عضويته في المستقبل لكي تضم بلاد الخليج وبعض البلاد العربية الأخرى .

ولا يعد تحديد المقصود بالسوق الشرق أوسطية هى المشكلة الرئيسية في هذا الصدد ، بل تظهر أيضا مشكلة أخرى تتمثل فى المجالات والترتيبات الاقتصادية التي يراد إنشاؤها ، ذلك أنه لا يوجد ترتيب وحيد لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، وإنما توجد ترتيبات متعددة تختلف فيما بينها من حيث درجة التكامل الاقتصادى .

ثالثا - توزيع المغانم والمغارم بين دول السوق الشرق أوسطى :

بات ظاهرا للعيان أن الترتيبات المقترحة للشرق الأوسط لا تؤمن توزيعا عادلا للمكاسب المتولدة عن تحرير التجارة وعوامل الإنتاج لكل الأطراف المنخرطة فيها ، ولكنها بدلا من ذلك ، تضمن موقعا متقدما لإسرائيل ضمن هذه الترتيبات[1] ، وبما يضمن إدخال إسرائيل فى نسيج التعاملات الاقتصادية فيها وضمان مكانة متميزة لها ، وذلك بدعم ومساندة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية .

ولاشك أن نجاح أية ترتيبات إقليمية يعتمد إلي حد كبير علي تقارب وجهات نظر

---

(١) د. محمد ابراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

الأطراف المختلفة ، ولكن كما يبدو فإن هذا الأمر لا يتوفر فى الخيار الشرق أوسطى[١] ، حيث الأغراض المعلنة لإسرائيل هى أن تتكامل في منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا ، وتعتمد فى ذلك على دعامات البترول العربي ، والعمالة المصرية ، والمياه التركية ، كما أنها تود أن توسع نطاق السوق التى تبيع فيه بعد إلغاء المقاطعة العربية في ظل السلام ، وذلك بهدف دعم واستيعاب التكنولوجيا الإسرائيلية ، وإذا حدث ذلك فإنه سوف يؤدى إلى إيقاع الدول العربية في فخ التبعية التى تتمثل فى أن الدور العربى يكون ممثلا في تقديم المواد الخام والعمالة الرخيصة التى تدعم مستويات الإنتاج المرتفعة ، وبالتالى فإن غالبية منافع أو مغانم التكامل الإقليمي سوف تحصل عليها إسرائيل ، وقد يتضح ذلك من استعرض أهم ملامح الأبنية الاقتصادية وبعض المؤشرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط علي النحو التالى :

٣ - ١ - أهم ملامح الأبنية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط :

ان التعرف على الحجم الاقتصادى النسبى للبلدان الشرق أوسطية يقتضي التعرض لبعض الحقائق والمؤشرات الاقتصادية ، كما يتضح في الجدول التالى على النحو التالى :

---

(١) د. سلطان أبو علي ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط (١٩٩٩)

الدولة	السكان (بالمليون)	الناتج المحلى الإجمالى	نصيب الفرد من الناتج	هيكل الناتج المحلى الإجمالى ٪			الدين الخارجى	معدل نمو الناتج٪
				الزراعة	الصناعة	خدمات		
مصر	٥٧.٨	٤٧.٤	٨٢٠	١٧	٣٢	٥١	٣٤	١.٣
إسرائيل	٥.٥	٩٢	١٦٧٢٧.٢٧	غ م	غ م	غ م		غ م
إيران	٦٤	١٠٥	١٦٤٠.٦٢٥	غ م	غ م	ع م	٢٢	غ م
تركيا	٦١.١	١٦٤.٨	٢٦٩٧.٢١٨	١٦	٣١	٥٣	٧٤	٣.٢
فلسطين	٢	٣.٤	١٧٠٠	١٦	٢٩	٥٥		-٢.٦
الأردن	٤.٢	٦.١	١٤٥٢.٣٨١	٦	٣٠	٦٤	٨	٨.٢
سوريا	١٤.١	١٦.٨	١١٩١.٤٨٩	٢٨	١٩	٥٣	٢١	٧.٤
لبنان	٤	١١.١	٢٧٧٥	٨	١٩	٧٣	٣	
العراق	٢٠	٧٨	٣٩٠٠	٣٠	١٢	٥٨		
قبرص	٠.٧	٨.٥	١٢١٤٢.٨٦	غ م	ع م	غ م		٥
السعودية	١٩	١٢٥.٥	٦٦٠٥.٢٦٣	٧	٥٣	٤٠		١.٧
الكويت	١.٧	٢٦.٦	١٥٦٤٧.٠٦	#	٥٣	٤٧		١٢.٢
البحرين	٠.٦	٥	٨٣٣٣.٣٣٣	١	٤٨	٥١		
قطر	٠.٦	٧.٥	١٢٥٠٠	١٠	٤٢	٤٨		
الإمارات	٢.٥	٣٩	١٥٦٠٠	٣	٥٣	٤٤		
عمان	٢.٢	١٣.٧	٦٢٢٧.٢٧٣	٢٩	٢١	٥٠	٣	٦
اليمن	١٥.٣	٤.٨	٣١٣.٧٢٥٥	٢٢	٣٤	٤٤	٦.١	
السودان	٢٦.٧	٦.١	٢٢٨.٤٦٤٤	٣٦	١٨	٤٦	١٨	
ليبيا	٥.٤	٣٥.٣	٦٥٣٧.٠٣٧	٨	٤٢	٥٠		
تونس	٩	١٨	٢٠٠٠	١٣	٣٣	٥٤	١٠	٣.٩
الجزائر	٢٨	٤١.٤	١٤٧٨.٥٧١	١١	٥١	٣٨	٣٣	٠.١
المغرب	٢٦.٦	٣٢.٤	١٢١٨.٠٤٥	١٥	٣٣	٥٢	٢٢	
موريتانيا	١.٧	١	٥٨٨.٢٣٥٣	٢٦	٣٠	٤٤	٢.٥	٤
جيبوتى	٠.٦	٠.٦	١٠٠٠	٣	١٩	٧٨		غ م

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية في العام ، ١٩٩٩ ، والتقرير الاقتصادى العربي الموحد .

Inter national Financial Statistics, Year Book, I.M.F. 1997 .

نسب أقل من ٥٪ .

بالنظر إلي الجدول السابق يمكننا رصد حقيقة هامة ألا وهى إرتفاع الحجم الاقتصادي النسبى لإسرائيل بالمقارنة بالأحجام الاقتصادية لشريكاتها الشرق أوسطية ، فبالرغم من ضآلة الوزن النسبى لعدد سكانها فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالى لها نحو ٩٢ مليار دولار ، بالرغم من أن عدد سكانها ، لم يتجاوز ٥٠ . ٥ مليون نسمة ومن ثم فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج لها نحو ١٦ ألف دولار وهو أعلي متوسط دخل للفرد في الدول موضع المقارنة .

وإذا نظرنا إلي حجم التجارة السلعية لبعض الدول الشرق أوسطية وناتج الميزان التجارى ، كما يتضح من جدول (٢) قد تكتمل الصورة والتي تؤكد علي الحقائق السابقة وفيما يتعلق باستئثار إسرائيل بمغانم أى صورة من صور التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط.

جدول التجارة السلعية لبعض الدول الشرق أوسطية عام ١٩٩٩

القيمة بالمليار دولار

الدولة	التجارة السلعية		الفائض
	الصادرات	الواردات	أو العجز
مصر	٤.٧	١٣.١	(٨.٤)
سوريا	٤.٢	٤.٥	(٠.٣)
الأردن	١.٨	٣.٨	(٢.٨)
لبنان	١	٧	(٦)
إسرائيل	٢٠.٤	٢٨.٥	(٨.١)
المجموع	٣٠.٣	٥٦.٩	(٢٦.٦)

المصدر : I. M. F. Balance of Payments Statistics, Year Book,1999

من الجدول السابق يتبين أن حجم التجارة الخارجية الإسرائيلية يفوق كثيرا حجم التجارة الخارجية للبلدان الأخري المذكورة وكذلك فى الوقت الذي يفوق فيه حجم الصادرات الإسرائيلية حجم صادرات البلدان المذكورة ، فإن واردات هذه البلدان تزيد على الواردات الإسرائيلية .

فمجموع الصادرات السلعية لمصر وسوريا والأردن ولبنان مجتمعة تمثل نحو ٥٠٪ فقط من حجم الصادرات الإسرائيلية ، في حين تنعكس الصورة فيما يتعلق بجانب الواردات ، حيث نجد أن الواردات الإسرائيلية تمثل ١٠٠٪ من مجموع واردات الدول العربية موضع المقارنة ، ومن ذلك يتضح ضعف فعالية النشاط التصديرى في الدول العربية مقارنة بإسرائيل فى أدائه لوظائفه ، سواء فيما يتعلق بتدعيم قدراته الاستيرادية في الأجل القصير ، أو بتعزيز مقدار الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل استثماراتها في الأجل الطويل ، الأمر الذى يؤثر على حجم التمويل المتاح لها للتنمية[١] . وقد يصطحب بمغارم مؤكدة لبعض الدول لحساب مغانم محققة لإسرئيل .

وقد يتضح من ذلك أن الدول الشرق أوسطية لا تستوفي الشروط التى تؤهلها للدخول في ترتيبات إقليمية تتضمن توزيعا عادلا لمنافع وتكاليف هذه الترتيبات[٢] ، إذ تتميز هذه الدول بدرجة عالية من عدم التجانس الاقتصادي ، كما يتضح من بيانات الجدول السابق .

وهكذا يظهر عدم جدوي تطبيق النظرية الكلاسيكية في التكامل الإقليمى على الدول الشرق أوسطية ، فقد اعتمدت هذه النظرية على المنافسة كمحرك للوصول إلى التكامل ، بينما الشروط التي وضعتها لنجاح التكامل عن طريق المنافسة لا تتوافر فى هذه الدول ، إذ تقترن المنافسة ببعض النتائج السلبية علي عملية التكامل ، أهمها استقطاب بلاد معينة في السوق لمعظم المنافع ، والمستفيد الأول هو عادة البلد لأكثر تقدما اقتصاديا والأقوي سياسيا

---

(١) غرفة تجارة وصناعة قطر ، التعاون الاقتصادى العربى وتحديات السوق الشرق أوسطية ، دراسة مقدمة للدورة ٣٣ للمؤتمر العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الدوحة ، ص ٤٦ .

(٢) د. محمد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

مما يقوى نزعة هذا البلد لفرض هيمنته علي بقية بلدان السوق ، وليس هذا البلد بالطبع سوي إسرائيل.

وعلي الرغم من النظرة التفاؤلية التي إجتاحت الأوساط الأكاديمية والسياسية والاقتصادية أبان اتفاقيات مدريد ١٩٩١ ، إلا أن الواقع العملي ومجريات الأحداث لم تسفر عن ذلك ، فلقد كانت التكهنات آنذاك تشير إلى إمكانية استفادة جميع الدول المشتركة فى السوق نتيجة إحلال السلام الدائم بين إسرائيل وجاراتها من الشرق الأوسط .

وإزاء تلك الآراء المتفائلة والتوقعات المبررة لتحقيق السلام الشامل ، وإمكانيات إقامة تكامل إقليمي في المنطقة يحتمل أن يسفر عن إنشاء السوق الشرق أوسطية ، إلا أنها كانت مشوبة بالحيطة والحذر الشديدين ، وكانت معظم هذه الآراء إن لم تكن جميعها قائمة على افتراض أساسى ، وهو إنتهاء محادثات السلام بما يمكن أن تسفر عنه من تحقيق السلام الشامل الدائم الذي يكفل لجميع الأطراف - بما فيهم سوريا ولبنان - تحقيق المصلحة القومية وتوفير السلام المستقر والرفاهية المطردة لشعوب المنطقة جمعاء . الافتراض الأساسى التي قامت عليه الآراء المتفائلة أمر مشكوك في تحقيقه بعد تغير الإدارة السياسية لإسرائيل ، بل توقفت كل المساعى الرامية إلي تحقيق السلام وخاصة فيما يتعلق بسوريا ولبنان ، وأصبح من الصعب التكهن بنتائج إيجابية لمصر بل لأية دولة من الدول العربية ، وبالرغم من إنعقاد أربعة مؤتمرات اتسمت بالصيغة الاقتصادية (الدار البيضاء ١٩٩٤ ، عمان ١٩٩٥ ، القاهرة ١٩٩٦ ، الدوحة ١٩٩٧) إلا أن النتائج المحققة لم تعد سوى بعض المشروعات ، بل قلة من المشروعات المشتركة التي لا يمكن الاعتماد عليها لبناء سوق مشتركة ، بل لا تصلح لإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول ، ويمكن الاستدلال على ذلك من نتائج أحد هذه المؤتمرات (والذي يعد من أهم هذه المؤتمرات) وهو مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، خلال الفترة من ١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ ، حيث طرحت فيه سبعة دول

حوالي ٣٧٧ مشروع فى مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع الكهرباء والطاقة ، النقل والمواصلات ، السياحة ، النفط ، الزراعة ، الري ، البحث العلمي ، والصناعة) قدمت مصر منهم ١٨٨ مشروعا ، لم يتم سوي توقيع ٦ مشروعات مشتركة بين مصر ودول أخري لم تتعد مجمل استثماراتها ٦٣٥ مليون دولار ، ولم تكن إسرائيل طرفا فيها ، بالإضافة إلي عدد آخر من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعد استمرارا لاتفاقيات وبروتوكولات سابقة علي المؤتمر[١] ، وكان يمكن أن تتم بعيدا عن عقد المؤتمر (مثل توقيع بروتوكول مع فرنسا لإقامة شركة مشتركة من بينها تمويل المرحلة الرابعة من مترو الأنفاق ، وموافقة اليابان علي تمويل إنشاء كوبرى قناة السويس ..... إلخ) ومن بين النتائج التي تم التأكيد عليها في هذا المؤتمر أيضا :

- ترابط العرب كوحدة واحدة أمام العالم ، مع تحجيم دور إسرائيل وإظهار حجمها الحقيقي حيث أن تمويل المشروعات مرتبط بالسلام الحقيقى العادل وليس بالسلام المشروط الذى تفرضه إسرائيل مع عدم احترامها للاتفاقيات الدولية .

- ظهر للعالم كله أن مصر هى دولة المحور في منطقة الشرق الأوسط المؤهلة لقيادة الأحداث فى الحرب والسلام نظرا لثقلها السياسى وأن التعاون الإقليمي بالمنطقة يمكن أن يتم بدون إسرائيل .

ومن ذلك يتضح أن مشروع السوق الشرق أوسطية الذى طرحت فكرته علي اعتبار أن إسرائيل دولة محورية فيه ، لم يتعد خبر التصريحات الصحفية والأوراق البحثية التى أكدت معظمها على رجحان كفة فشله علي نجاحه ، والقليل المتفائل منها ربط ذلك بإمكانية تحقيق السلام العادل الشامل الدائم ، وبالتالى باءت بالفشل قبل ميلادها فى الواقع .

---

(١) د. فاروق شقوير ، تقرير غير منشور عن مؤتمر القاهرة الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦ : ٣٠ .

البديل الثالث

التجمعات الإقليمية العربية

لم يثر قيام التجمعات الإقليمية العربية (مجلس التعاون لدول الخليج ، واتحاد المغرب العربى ، ومجلس التعاون العربى) في عقد الثمانينات ردودا إيجابية بقدر ما آثار مجموعة من التناقضات والإشكاليات . فهذه التجمعات العربية أسست بنيانها على قاعدة المادة التاسعة من ميثاق الجامعة ، تلك المادة التى أباحت للدول الأعضاء ، الرغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد فيما بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض . إلا أن الميثاق لم يناقش احتمال أن تصبح هذه التجمعات فى يوم من الأيام أجهزة وسيطة لها استقلالية أو شبه استقلالية عن الآراء الجماعية ، أو أنها سوف تتخذ من القرارات ، وتنفذ من المشروعات التكاملية ما يتعارض أو يتناقض مع قررا ومشروعات المؤسسة الأم - الجامعة العربية - .

ومن ضمن العديد من الأسئلة والإشكاليات التى طرحتها التجمعات الإقليمية ثار تساؤل على جانب كبير من الأهمية ، ألا وهو هل تعتبر هذه التجمعات خطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية ؟ أم أنها ستصبح أداة لتثبيت الإقليمية وبالتالى ترسيخ التجزئة والتبعية ؟ وسبب ذلك تفاوت آراء المؤيدين والمعارضين .

فهناك من أيد هذه التجمعات باعتبارها خطوة نحو تدعيم العمل العربى المشترك وتنشيط الجامعة وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها[١] :

١ - إن هذه التجمعات تعد حلا وسطا من التعاون بين الدول العربية ، فهى تشكل نوعا من استجابة الدول العربية لتجاوز مشكلات وأزمات الدولة القطرية . كما أنها تنطلق

(١) حسين توفيق ابراهيم ، التجمعات الإقليمية العربية والعمل العربي المشترك ، مجلة شئون عربية ، القاهرة ، العدد ٦١، مارس ١٩٩٠ ، ص ٣٩ .

من صعوبات تحقيق الوحدة العربية الشاملة فى ذلك الوقت ، وبالتالي فإن هذه التجمعات تعبر عن خيار عملي وعقلاني وواقعي فى ظل الظروف والملابسات المحيطة بالوطن العربى[١].

٢ - أن هذه التجمعات تعد استجابة لتطلعات التكامل والوحدة لدي الشعوب العربية وأنه يتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية .

٣ - أن هذه التجمعات ، كما جاء في المواثيق المنشئة لها . تؤكد علي تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية وتنظر إلى الجامعة باعتبارها المظلة القومية الأم التي تعمل كإطار للتنسيق بين هذه التجمعات ، ومن ثم فإنه كان من المتوقع أن تشهد الجامعة نشاطا حيويا وذلك نتيجة لنشاط هذه التجمعات .

٤ - إن هناك إمكانية للتعاون والتنسيق بين هذه التجمعات ، وبالتالى فهى ليست محاور ، أو تكتلات تقوم على أساس التنافس والصراع ، ولكنها تجمعات ، الهدف منها التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيها ، ومن ثم فإنها تعد أحد العوامل لإعادة بناء النظام العربى ، وهذا ما دعي بالقمة العربية الطارئة التي عقدت بالدار البيضاء خلال الفترة ٢٣-١٩٨٩/٥/٢٦ إلى إقرار بندا خاصا للتجمعات الإقليمية ، فرحبت بها باعتبارها ستأخذ بيد الأجيال القادمة فى معركة النمو والإزدهار ، كما أعرب المؤتمر عن ثقته بأن الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية سوف يكمل بعضها البعض .

٥ - إن نجاح هذه التجمعات يتمشى مع الإتجاه العالمي نحو إقامة الكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبرى . حيث أن التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض علي العالم العربى تحديات من نوع جديد ، فيمكن أن ينجم عنها تعميق عملية تهميش وتبعة الاقتصاديات

---

(١) أماني كمال ، حوار مع محمود رياض ، مجلة القدس ، عدد ١٤ ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ٤٦ .

العربية ، ومن ثم فإن قيام التجمعات الإقليمية العربية تمثل استجابة معقولة للتعامل مع هذه التحديات .

٦ - أنه في حالة سماح هذه التجمعات بانضمام الدول العربية الأخرى الراغبة فى الانضمام إليها فإنه سيأتي اليوم الذي نجد فيه جميع الدول العربية داخل أيا من هذه التجمعات وفي ذلك الوقت ، فإنه سيكون إزالة الفوارق بين هذه التجمعات لإقامة تجمع عربى - يشمل جميع الدول العربية - أمر ميسر .

ولكن هل أداء مجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد المغاربي[١] منذ إنشائهما وحتي الآن أكد وجهة نظر المؤيدين ؟ أم أنها أيدت وجهة النظر التى تري أن هذه التجمعات تعد المعول الذي من شأنه أن يهدف الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية في بناء كيان اقتصادى عربى موحد ؟ قبل الإجابة علي هذا السؤال فإنه من الأهمية بمكان ، التعرض بإيجاز لهذه التجمعات عن نشأتها وأهم السمات الاقتصادية لأعضائها وذلك علي النحو التالى :

أولا - مجلس التعاون لدول الخليج العربي :

بدأت المشاورات حيال مسألة التعاون العربي الخليجي ، فى مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول الذى عقد فى مسقط وبدعوة من سلطنة عمان خلال عام ١٩٧٦ . وحضره بالإضافة إلي دول المجلس الست[١] كل من إيران والعراق . وذلك نتيجة تطورات الأحداث السياسية فى المنطقة . وهي التطورات التي طرحت موضوع أمن الخليج ، وانفض الاجتماع من دون أى أجراء وطويت الفكرة مؤقتا . إلى أن طرحت الفكرة مجددا في قمة عمان/ الأردن التى عقدت فى نوفمبر ١٩٨٠ . ونظرا لكثافة التطورا السياسية والعسكرية التى فرزتها الحرب

(١) لم نتعرض لمجلس التعاون العربي نظرا لأنه لم يستمر إلا فترة قصيرة حيث جمدت الدول عضويتها فيه لفترة ، ثم ألغى بسبب حرب الخليج الثانية .

العراقية الإيرانية والتدخل السوفيتى فى أفغانستان الذى جعل القوات السوفيتية على بعد ٨٠٠ كم من منابع النفط ، بالإضافة لنضج مسيرة التعاون الإنمائى التى بدأت في السبعينات . فقد تمت الموافقة على الفكرة فى قمة عمان ، حيث جرى الإعداد لورقة عمل طرحت في إجتماعات جانبية للقمة الإسلامية التى عقدت فى الطائف ، خلل الأسبوع الأخير من كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، لمتابعة المشاورات حيال إخراج فكرة مجلس التعاون الخليجي إلي حيز التنفيذ .

وتبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء الخارجية فى دول المجلس الست فى الرياض فى ١٤ فبراير ١٩٨١ فأعلن عن فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي ، ثم عقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية فى مسقط بسلطنة عمان في مارس ١٩٨١ حيث جرى التوقيع بالأحرف الأولي على النظام الأساسى للمجلس ، والذي عرض فيما بعد على مؤتمر القمة الخليجى في أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة في السادس والعشرين فى شهر مايو ١٩٨١ للتصديق عليه ، والإعلان رسميا عن قيام مجلس التعاون الخليجى .

وقد حدد البيان الذى صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الخليجية الست في الرياض فى ١٤ فبراير ١٩٨١ الأهداف العامة للمجلس تأكيدا علي العلاقات الخاصة والخصائص العامة ، وتشابه الأنظمة ، وأهمية التنسيق الوثيق بينهم فى مختلف المجالات ، وعلي وجه الخصوص فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاعتقادهم بالمصير المشترك ، فإن الدول الست قررت إنشاء منظمة تستهدف تعميق وتمتين روابطهم فى مختلف المجالات تسمى " مجلس التعاون للدول العربية الخليجية " وسكيون مقره بالرياض في المملكة العربية السعودية[١] . .

---

(١) فؤاد يسيسو ، مجلس التعاون الخليجي آفاق التوجه الاستراتيجي العربى المتوازن ، مجلة المستقبل العربي ، مجلس دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، عدد ٣١ ، سبتمبر ١٩٨١ ، ص ٣٩ .

وتتناول أنشطة المجلس وضع الأنظمة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بالإضافة للشئون المتعلقة بالجنسية والإعلام والنقل والتجارة والجمارك .

ومع ذلك يري الباحث أن هناك دوافع أخري وراء إنشاء المجلس ، من بين هذه الدوافع الدافع الأمني . وذلك يتضح لأى متابع للتطورات التى سبقت وما زالت ترافق قيام المجلس ، وخاصة أنه لا يوجد دولة خليجية واحدة قادرة بمفردها على حماية أمن الخليج ، ولكن فى تكتلها الأمني الدفاعى الجماعي من الممكن أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي .

ويبدو أن إنكشاف حقول النفط ، وسهولة تعرضها للخطر الذي أكدته الحرب العراقية الإيرانية ، وخطر الوجود العسكرى السوفيتى في أفغانستان على مشارف الخليج ، بمعنى أن حقول النفط يمكن أن تكون هدفا سهلا وسريعا وهي الحقول التى يمكن اعتبارها مصدر الثروة الوحيد لهذه الدول في المرحلة الحالية ، كما أنها المصدر الرئيسى لتغذية الوطن العربى بحاجاته النفطية ، الأمر الذى يؤدى إلي توافر دوافع قوية لدى الطرفين لحماية هذه المصالح ، وقد أكد هذه الفكرة حرب الخليج الثانية عندما تمكنت العراق فى سويعات قلائل من احتلال الكويت والسيطرة على مصادر النفط بها .

وتشير نتائج أعمال مجلس التعاون الخليجي الذي عقد دورته الأولي فى أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال من ٢٦ - ٢٧ مايو ١٩٨١ ، إلي توجه دول المجلس صوب هذا الهدف . وتشير أولويات العمل الخليجي التى أعقبت اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خصوصا المتعلقة بإقرار " مبادئ عامة لمشروع اتفاقية اقتصادية موحدة بين دول المجلس من قبل وزراء مال دول المجلس الذين عقدوا اجتماعهم فى الرياض في يونيو ١٩٨٦"[١] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤١ .

ويتكون الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون الخليجى من المجلس الأعلي الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء ، وترتبط به هيئة لفض الخلافات بين الدول ، والمجلس الوزاري ، والأمانة العامة .

ويمكن بالاستعانة بالجدول التالى : معرفة الوضع الاقتصادى الراهن لدول مجلس التعاون الخليجى ، فالجدول التالى يعطى صورة مبسطة عن الأوضاع الاقتصادية في هذه المنطقة ، التي تحتل أهمية كبيرة ليست فى منطقة الشرق الأوسط فحسب ، ولكن في العالم أجمع وذلك لما تقوم به ، من حيث إمداد دول العالم بجزء لا يستهان به من البترول والغاز الطبيعي . والجدول التالى يوضح السمات الرئيسية لهيكل اقتصاديات دول مجلس التعاون.

جدول يبين بعض البيانات الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٦

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
عدد السكان (مليون نسمة)	٢.٤	٠.٦	١٨.٨	٢.٢٠	٠.٧	١.٨
الناتج المحلي (مليار دولار)	٤٤.٦	٥.٢	١٣٣.٥	١٥.١	٨.٣	٢٩
نصيب الفرد من الناتج المحلى(ألف دولار)	١٥	٨.٧	٧.١	٦.٩	١٢	١٦
الصناعة الاستخراجية/الناتج المحلى٪	٣٤	٢٠	٣٨	٤٣	٣٦	٤١
الصناعة التحويلة/الناتج المحلي ٪	٩	٢٠	٩	٥	١٠	١٠.٧
الزراعة / الناتج المحلي ٪	٣	١	٢	٣	١	٠.٤
التجارة الخارجية/النشاط الاقتصادى ٪ عام ١٩٩٥	٧٦.٧	٨٧.٦	٤٥.٢	٥٣.٨	٥٢.٧	٥٤.٧
الواردات / الناتج المحلى ٪	٥٥	٧٧	٢١	٣٠.٥	٢٩	٣٠.٣
الصادرات / الناتج المحلى ٪	٧٤.٤	٨٨.٥	٤٣.٣	٤٢	٥٢	٤٥
مساهمة البترول فى قيمة الصادرات السلعية ٪	٥٢	٢٨	٩٢	٨٤	٨٥	٨٢
صادرات دول المجلس/إجمالي الصادرات العربية٪ عام ١٩٩٥	٢٩.٨	٢.٨	٣١.٦	٤.١	٢.١	٨.٥

المصدر : حسبت البيانات بمعرفة الباحث من التقرير الاقتصادي العربى الموحد ، ١٩٩٧ ، مرجع سابق .

بتحليل البيانات والاحصائيات المتاحة عن الأوضاع الاقتصادية المختلفة فى مختلف دول مجلس التعاون (الجداول رقم ٤ / ٥) نستطيع أن نستشف مايلي :

١ - إنخفاض حجم السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ، ومن ثم صعوبة إن لم يكن استحالة قيام صناعة ناجحة تعمل على أسس اقتصادية في أيا منها نظر لصغر حجم السوق المحلي لكل منهم (باستثناء السعودية) ومن ثم فإن تكامل هذه الدول من شأنه أن يخلق سوقا أكبر حجما يساهم فى حل مشكلة ضيق السوق المحلي في كل منهم .

٢ - اعتماد الناتج المحلى في هذه الدول بصورة أساسية علي سلعة واحدة وهى النفط (حيث تراوحت نسبة مساهمته فى الناتج المحلى بين ٢٤٪ إلى ٤٠٪ ماعدا البحرين ٢٠٪) تمثل عقبة كبيرة أمام استمرارية التنمية الاقتصادية بخطى ثابتة في هذه الدول . حيث أنه من طبيعة قطاع النفط يرتبط بالسوق الخارجي ، ومن ثم تنشأ تبعية اقتصاديات دول مجلس التعاون للأحوال السائدة بالنسبة للطلب العالمى على هذه السلعة .

أما بالنسبة للقطاعات الأخري غير النفطية فهى مفككة ، ولا تساهم إلا بنسبة ضئيلة جدا فى الناتج المحلي (تتراوح نسبة مساهمة الزراعة بين ٤.٠٪ إلى ٧٪) وهذا بدوره يؤدى إلى وجود تبعية إخري للعالم الخارجي من حيث تأمين الحاجات المتزايدة لهذه الدول من السلع الغذائية والصناعية التى يتم تلبيتها عن طريق الواردات .

٣ - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، في دول مجلس التعاون ، تفوق بكثير تلك السائدة فى عدد من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء . ونفس الوضع يلاحظ بخصوص نسبة الواردات إلى الناتج المحلي .

٤ - ان إرتفاع العوائد النفطية بهذه الدول يجعلها تختلف عن معظم الدول النامية الأخري من حيث أنها لا تعانى مما يطلق عليه بفجوة الإدخار بل على العكس من ذلك يوجد

لديها ما نسميه بفجوة الاستثمار وهذا يرجع إلى إرتفاع العوائد البترولية . كما أنه لا تعانى أيضا مما يطلق عليه بفجوة النقد الأجنبى .

٥ - إن قيام دول مجلس التعاون بتصدير ما يقارب من ٩٠٪[١] من السلعة الرئيسية وهى النفط على هيئة مادة خام لسنوات طويلة أدى إلي حرمان الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول من الاستفادة من التأثيرات العديدة لهذا المورد ، وذلك فيما لو تمكنت هذه الدول من استغلاله فى إقامة الصناعات التى تعتمد علي النفط والغاز الطبيعي ومن ثم جني فوائد الدفع للخلف والدفع للأمام ، وهى روابط وعلاقات التشابك بين قطاع النفط وبقية أجزاء الاقتصاد الوطنى ولهذا انحصر دور النفط فى مجريات النشاط الاقتصادى على توفير الموارد المالية للدولة .

ونتيجة لهذا الوضع ، من حيث الهيكل الاقتصادي المتجانس وصغر حجم اقتصاديات هذه الدول ، ان نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي كبيرة ، فيأتي التساؤل هل حقق مجلس التعاون الخليجي ما كان يصبو إليه فى ظل وجود هذه الظروف وفى ضوء نظرية التكامل الاقتصادى التي تبرز أهمية التبادل التجارة فى تحقيق هذا التكامل ؟ الإجابة علي هذا التساؤل هو ما سوف نتناوله فى الأجزاء التالية من البحث .

ثانيا - الاتحاد المغاربى :

بالرغم من أن إقامة الإتحاد المغاربى يرجع إلي عام ١٩٨٩ إلا أن أول تجربة للإندماج الاقتصادى على المستوى المغاربى الذي عقد في القاهرة عام ١٩٤٧ ، مرورا بمؤتمر طنجة عام ١٩٥٨ وصولا إلى إتفاقية مراكش فى فبراير ١٩٨٩ لقيام الاتحاد المغاربى ومؤسساته المختلفة .

---

(١) د. فايز ابراهيم الحبيب ، الدور الديناميكى لسياسة احلال الواردات في تحقيق التكامل التنموى ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون لدول الخليج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

ولكن قبل الدخول في مراحل تكوينه وتقويمه فيجب أن نحدد ما هو المقصود بالمغرب العربي في هذا السياق ، وذلك لأن اصطلاح الدول المغاربية ، غالبا ما يثير كثير من اللبس فى ذهن المهتمين بشئون الشرق الأوسط والمغرب العربي ، فالمقصود بالاتحاد المغاربي هو ذلك التكتل السياسى والاقتصادى بين الدول الخمس وهى : موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا . فموريتانيا وليبيا على سبيل المثال لم تكنا ضمن إطار المغرب العربى عند بداية نشوء فكرة المغرب العربى فى الخمسينات ، إذ يمكن القول أن فكرة الدول المغاربية في الأساس هي فكرة تخص الدول الثلاث وهى والمغرب والجزائر وتونس .

مقومات نجاح الاتحاد المغاربي :

بنظرة عامة على دول الاتحاد المغربي نجد أنها تمتلك مقومات التكامل الاقتصادى الناجح ، كوحدة الدين واللغة ، وتشابه العادات والتقاليد الواحدة ، والأمانى والتطلعات القومية ، وحدة التاريخ والمصير المشترك ، وتوافر الإرتباط والتواصل الجغرافي ، هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والتى سنركز عليها فى الصفحات التالية .

فالمتابع للاقتصاديات المغربية ، يجد أنها تتسم بالتنوع وعدم التخصص الذي يشكل بدوره عاملا فى إمكانية توحيد هذه الاقتصاديات وتوجيهها لخدمة التكامل الاقتصادى ، فهي تمتاز بما لديها من النفط والغاز الطبيعى ، وهذا ما يتضح من الجدول التالى :

جدول لبعض البيانات الأساسية لدول الاتحاد المغاربى عام ١٩٩٦

البيان	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
عدد السكان (مليون نسمة)	٩ .	٢٨.٥	٥.٣	٢٧.٧	٢,٣
الناتج المحلى (مليار دولار)	١٧	٤١.٥	٣٦.٥	٣٦.٨	١
نصيب الفرد من الناتج المحلى(ألف دولار)	١.٩	١.٤	٦.٩	١.٣	٠.٤
الصناعة الاستخراجية/الناتج المحلى٪	٤	٢٩	٢١	١.٧	١٤
الصناعة التحويلة/الناتج المحلي ٪	٢١	١١	٦.٨	١٦.٨	٧.٦
الزراعة / الناتج المحلي ٪	١٦	١١.٣	٧.٧	٢٠.٤	٢٦
التجارة الخارجية/النشاط الاقتصادى ٪ عام ١٩٩٥	٥٤	٤٤	٣٧	٢٩	٦٩
الواردات / الناتج المحلى ٪	٤٦	٢٢	٢٢	٢٣	٦٠
الصادرات / الناتج المحلى ٪	٣٢	٣٢	٢٤	١٣	٥٠
مساهمة البترول فى قيمة الصادرات السلعية٪	٢.٢٠	٨٧	٨٩	--	--
صادرات دول المجلس/إجمالي الصادرات العربية٪ عام ١٩٩٥	٣.٣٠	٨	٥.٢	٣	٠.٣

المصدر : حسبت البيانات بمعرفة الباحث من التقرير الاقتصادي العربى الموحد ، مرجع سابق .

١ - إرتفاع حجم السكان فى دول الإتحاد المغاربي ، وذلك مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى ، ومن ثم قيام تكامل فيما بين هذه من شأنه أن يخلق سوقا كبيرا يسمح بإقامة صناعات تقوم على أسس اقتصادية ، وهيه الميزة بالطبع لا تتوفر لمجلس التعاون الخليجى .

٢ - على خلاف مجلس التعاون الخليجي ، فإن اقتصاديات هذه الدول أكثر تنوعا ، ومن ثم فإنها لا تعتمد على البترول كمصدر رئيسى للناتج . فبالنسبة للقطاعات الأخرى غير النفطية فهى تساهم بنسبة معقولة فى الناتج المحلى تتراوح نسبة مساهمة الزراعة بين ٨٪ ٢٦٪ مقابل ٠.٤ ٪ إلى ٧٪ فى دول مجلس التعاون الخليجى .

٣ - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد المغاربى ، تفوق كثيرا تلك السائدة فى عدد من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، ونفس الوضع يلاحظ بخصوص نسبة الواردات إلى الناتج المحلى .

٤ - تختلف دول الاتحاد عن مجلس التعاون ، من حيث أنه يعانى مما يطلق عليه بفجوة الإدخار ماعدا ليبيا - وهذا يرجع إلى إنخفاض العوائد البترولية لدوله . كما أنها تعانى أيضا مما يطلق عليه بفجوة النقد الأجنبى .

٥ - إن اشتمال التكامل على دولة مثل موريتانيا ، تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية لعل أبرزها إنخفاض مستوى دخل الفرد ، يفرض علي الدول الأعضاء تقديم مساعدات كبيرة لها وكذا إعفاؤها من بعض الإلتزامات التي تلتزم بها باقى الدول ، وذلك من أجل الإرتقاء بمستواها لتساير الأوضاع الاقتصادية في باقي الدول الأعضاء .

ونتيجة لهذا الوضع ، من حيث الهيكل الاقتصادي المتجانس ، وصغر حجم اقتصاديات هذه الدول ، إرتفاع نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي كبيرة ، فيأتي التساؤل هل حقق مجلس الإتحاد المغاربى ما كان يصبو إليه فى ظل وجود هذه الظروف ؟

ثالثا - تقييم تجارب التجمعات الإقليمية :

بعد هذا العرض الموجز لتجارب التجمعات الإقليمية بالوطن العربى ، فإنه من الأهمية بمكان تقييم مدي النجاح الذى حققته هاتان التجربتان ، أو أيا منهما . حيث ان نجاحهما ، قد يكون بداية لإقامة تكامل اقتصادى أكبر يجمع كافة الدول العربية - كما سبق الإشارة - وان فشلهما ، سيكون بمثابة مؤشر لإعادة ترتيب الأوضاع بداخلهما ، أو الإقلاع نهائيا عن التجارب الإقليمية والإتجاه نحو التجارب القومية .

ونظرا لأننا لسنا بصدد دراسة تفصيلية لهذه التجمعات . فإن الباحث سيكتفى ببيان تطور التجارة البينية بين دول هذان التجمعات ، وذلك نظرا لأن زيادة حجم التجارة البينية يعد مؤشر على زيادة الإنتاج والاستثمار والتنمية في الدول موضوع التكامل . ومن ثم نجاح التجربة برمتها ولذا فهو من أفضل المؤشرات لبيان مدى نجاح التجربة .

والجدول التالى يوضح التجارة البينية بدول مجلس التعاون الخليجى .

جدول التجارة البينية بمجلس التعاون الخليجى عام ١٩٩٥

القيمة بالمليون دولار

الدولة	البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	التجارة البينية	التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للتجارة البينية
الإمارات	الصادرات	--	٧١٠	٢٧٩	١٠٤٩	١٢٤	--	٢١٦٢	٢٨٠٧٤	٧.٧٠٪
	الواردات	١٥٥	--	١٤٩٤	٣	١٢٣	--	١٧٧٥	٢٣٢٨٨	٧.٦٪
البحرين	الصادرات	٧٤	--	٢٥١	١١	٣١	٥٨	٤٢٥	٤١١٣	٩.٢٪
	الواردات	٩٦	--	١٧٩	٩	٩	١٥	٣٠٨	٣٧١٦	٨.٣٪
السعودية	الصادرات	١٣٥٠	١٤٧٩	--	١٣٥	١٥٩	٤٦٧	٣٥٩٠	٥٠٠٤١	٧.٢٪
	الواردات	٣٦٣	٢٠٠	--	٥٥	٦٦	٧٠	٧٥٤	٢٨٠٨٧	٢.٧٪
عمان	الصادرات	٧٢	٨	٥٠	--	٦	--	١٣٦	٥٢٢٨	٢.٦٪
	الواردات	١١٥٤	٨٤	٨٨	--	٨	--	١٣٣٤	٤٦٣٤	٢٨.٨٪
قطر	الصادرات	١١٢	٨	٦٥	٧	--	--	١٩٢	٣٦١٤	٥.٣٪
	الواردات	١٣٦	٢١	١٠١	٧	--	--	٢٦٥	٢١٦٥	١٢.٢٪
الكويت	الصادرات	٧٦	١٧	١١٣	١١	١٥	--	٢٣٢	١١٩٠٤	١.٩٪
	الواردات	١٧٢	٦٦	٤٧٥	١٤	٢٥	--	٧٥٢	٨٢٤٨	٩.١٪
المجموع								١١٩٢٥	١٧٣٠١٢	٦.٩٪

المصدر : حسبت البيانات بمعرفة الباحث ، من التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، ١٩٩٧ ، مرجع سابق .

من الجدول السابق يلاحظ مايلى :

١ - إنخفاض نسبة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بإجمالي تجارتها الخارجية حيث لم تتعدي هذه النسبة ٧٪ .

٢ - تعتبر عمان أكثر دول مجلس التعاون من حيث إعتمادها علي الدول الأعضاء في الحصول علي وارداتها حيث تبلغ نسبة الواردات العمانية من دول مجلس التعاون نحو ٢٩٪، في حين تعتبر السعودية أقل هذه الدول اعتمادا علي دول المجلس في الحصول علي وارداتها حيث لم تتعدي هذه النسبة ٢.٧٪ .

مما سبق يتبين أن مجلس التعاون الخليجي بعد نحو ١٦ عاما من إنشاءه لم يكن قادرا على النهوض بتجارتها البينية وهذا مؤشر على النجاح المحدود - إن لم يكن فشل - مجلس التعاون الخليجي في الإرتفاع بنسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارتها الخارجية في حين ترتفع هذه النسبة لتبلغ نحو ٦٥٪ بين دول الإتحاد الأوروبى .

أما عن الإتحاد المغاربى فإن الجدول التالى يوضح أهم المؤشرات الخاصة به ، ونظرا لعدم توافر بيانات لجميع دول الإتحاد عن عام ١٩٩٩ فقد لجأنا إلى بيانات عام ١٩٩٨ .

التجارة البينية لاتحاد المغربي عام ١٩٩٩

القيمة بالمليون دولار

الدولة	البيان	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	التجارة البينية	التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للتجارة البينية
تونس	الصادرات	-	١٠٨	١٥٩	٢٨	١	٢٩٦	٤٥٨٥	٦.٤٪
	الواردات	-	٨١	١٢٢	٤٧	.	٢٥٠	٦٤٨٤	٣.٨٪
الجزائر	الصادرات	٧٤	-	٣	١٠٤	١٨	١٩٩	٩٢٣٨	٢.١٪
	الواردات	١١٨	-	٢	٩٥	-	٢١٥	٩٤٦٥	٢.٣٪
ليبيا	الصادرات	١١١	٢	-	١٧	١	١٣١	٧٨٥٣	١.٧٪
	الواردات	١٧٤	٣	-	١٦٧	-	٣٤٤	٤٣٠١	٨٪
المغرب	الصادرات	٤٢	٩٦	٩٩	-	٧	٢٤٤	٤٠٣٥	٦٪
	الواردات	٢٩	١١٩	٨٢	-	١	٢٣١	٧١٩٤	٣.٢٪
موريتانيا	الصادرات	.	.	.	.	-	.	٤٦٣	.
	الواردات	١	٢٠	١	٩	-	٣١	٥٩٥	٥.٢٪
المجموع							١٩٤١	٥٤٢١٤	٣.٦

المصدر : حسبت البيانات بمعرفة الباحث ، من التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، ١٩٩٧ ، مرجع سابق .

من الجدول السابق يلاحظ أن نسبة التجارة البينية لدول الإتحاد المغاربي إلى إجمالى تجارتها الخارجية ، أسوأ حالا منه في مجلس التعاون لدول الخليج العربى ، فهى لا تتعدى ٣.٦٪ ، وهي نسبة متدنية بكل المقاييس . وتزداد الصورة سواء إذا علمنا أن هذه الدول أكثر إندماجا مع الدول الأوروبية عنه مع بعضها البعض ، فتشير البيانات إلى أن نحو ٢٧٪

من صادرات تونس تتجه إلى فرنسا وتحصل علي ٢٦٪ من ارداتها منها ، كذلك الحال فإن ٢٠٪ من صادرات الجزائر تتجه إلى إيطاليا وتحصل علي نحو ٢٥٪ من وارداتها من فرنسا ، حتى ليبيا - والتي يوجد العديد من المشاكل العالقة بينها وبين الإتحاد الأوروبى - فيتجه نحو ٤٠٪ من صادراتها إلى إيطاليا وتحصل على نحو ٢١٪ من وارداتها منها ، والمغرب يتجه نحو ٣١٪ من صادراتها إلى فرنسا وتحصل على ٢٣٪ من وارداتها منها ، وكذلك الحال لموريتانيا حيث يتجه نحو ٢١٪ من صادراتها إلى اليابان وتحصل على ٢٩٪ من وارداتها من فرنسا . أى أن دول الإتحاد المغاربي أكثر إندماجا مع الاقتصاد الأوروبى عنه مع بعضها البعض[١] .

من العرض السابق يلاحظ أن التجمعات الإقليمية العربية - مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى - لم يحققا تقدم ملحوظ فى مجال التكامل الاقتصادى ، وان الآمال التى يبنيها البعض عليهما لم تتحقق ، ومن ثم فإنه لا يمكن التسليم بالآراء السابقة والتي جعلت منهما النواة لإقامة تكامل اقتصادى يشمل كافة الدول العربية ، بل إن هناك بعض الملاحظات التى يمكن أن تصل بنا إلى نتيجة مغايرة ، وهي ان التجمعات الإقليمية العربية هى بمثابة ظاهرة سلبية يمكن أن تؤدى إلي المزيد من الإنقسام والتشطير في النظام العربى وأهم هذه الملاحظات مايلى :

١ - الخلافات الحدودية بين دول كل تجمع . فيلاحظ أن هذه المشكلة يعاني منها مجلس التعاون الخليجى - ومثال ذلك الخلاف الحدودى بين السعودية وقطر ، وبين قطر والبحرين - وكذلك فإن الإتحاد المغاربي يعانى من التفكك بين أعضاءه بسبب آراء كل منهم بشأن الدولة الصحراوية .

٢ - رفض أيا من التجمعات انضمام أعضاء جدد إليهما ، ومما يؤكد ذلك رفض

---

(١) صندوق النقد العربى ، مرجع سابق ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

مجلس التعاون الخليجي طلب العراق - قبل نشوب حرب الخليج الثانية - المتكرر للإنضمام إليه ، وكذا رفض الاتحاد المغاربي انضمام مصر إليه واكتفي بقبولها بصفة مراقب . وهذه الملاحظات ذات أهمية كبيرة من حيث أنها تنسف الأساس الذى عليه تنفس البعض الصعداء باعتبار أن هذه التجمعات خطوة على طريق الوحدة الاقتصادية .

٣ - غياب أى آليات أو مؤسسات فعالة للتنسيق بين هذان التجمعات ، ومن ثم فقد تحولا إلي كيانان معزولان عن بعضهما .

٤ - ان الهدف من هذان التجمعان فى المقام الأول سياسى وليس اقتصادي ، ومن ثم فان أى تغير في العلاقات السياسية ، من شأنه هدم أيا منهما مثل ما حدث لمجلس التعاون العربى .

٥ - ان هذان التجمعان وان كانا حدا من النزعة القطرية لدي أعضاءهما ، فإنهما ولدا نزعة إقليمية مما أدى إلى مزيد من الضعف للإتجاه القومى .

مما سبق يتبين لنا أن التجمعات الإقليمية العربية هي الأخري مثل سابقتيه من حيث أثرها السلبى علي العمل العربى المشترك ومن ثم فإن الإتجاه نحو إقامة تكامل اقتصادي عربى / إسلامى يمثل الحل الملائم فى ظل الظروف والمستجدات العالمية لو أرادت الدول العربية أن يكون لها مكانة علي الخريطة الاقتصادية العالمية .

قراءات مقترحة :

١ - بهجت أبو النصر ، دور التكامل العربى فى ضوء المستجدات المعاصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة الأزهر ، ١٩٩٩ .

٢ - د. حسين عمر ، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر ، دار الفكر العربى .

٣ - جامعة الملك سعود ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٩٨٦ .

٤ - صندرق النقد الدولى ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية ، أبو ظبى ، ١٩٩٩.

٥ - د. سمير التنير ، التكامل الاقتصادى وقضية الوحدة العربية ، معهد الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

أسئلة للتقويم الذاتى :

١ - إن الإنطباع الأول لدخول عدد من الدول العربية في منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي قد يكون إيجابيا ، كما أنه قد يأتى بنتائج عكسية ، وذلك فيما يعرف بالمغارم والمغانم . اشرح ذلك .

٢ - قامت السوق الشرق أوسطية على أساس اشراك اسرائيل ضمن النسيج الموحد للمنطقة العربية .

استعرض ذلك في ضوء مقترح توزيع المكاسب المحتملة بين دول السوق الشرق أوسطى.

٣ - من ضمن العديد من الأسئلة الاشكاليات التي طرحتها التجمعات الإقليمية ثار تساؤل علي جانب كبير من الأهمية ، ألا وهو هل تعتبر هذه التجمعات خطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية ، أم أنها ستصبح أداة لتثبيت الإقليمية ، ومن ثم ترسيخ التجزئة والتبعية .

اشرح ذلك عارضا آراء المؤيدين والمعارضين .

الفصل التاسع

نظام التجارة العالمي وإنعكاساته علي العالم الإسلامى

أهداف الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الدارس بما يلى :

١ - الجهد الدءوب لدول العالم نحو إرساء قواعد عالمية لتنظيم التجارة العالمية بكافة أشكالها من سلع وخدمات .

٢ - المبادئ الأساسية التى قامت عليها اتفاقية الجات " جولة أوروجواى " .

٣ - معرفة الآثار المتوقعة علي الدول الإسلامية بعد توقيع اتفاقية الجات ١٩٩٤ .

٤ - موقف البلدان الإسلامية من قضيتي العولمة والاستثمار الأجنبي .

٥ - كيفية مواجهة هذه الآثار عن طريق التكامل بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى ودور البنك الإسلامى للتنمية في ذلك .

الفصل التاسع

نظام التجارة العالمي وانعكاساته

علي العالم الإسلامى[١]

تعرضت أنظمة التجارة العالمية سلعية وخدمية إلى تغيرات بالغة الأهمية خلال الفترة ما بين الحربين وهذه التغيرات اتجهت جميعا نحو تأسيس قواعد عامة لتبادل السلع والخدمات بين الدول والتكتلات الاقتصادية وبعضها البعض .

والفكرة الجوهرية التي تعتمد عليها هذه القواعد هي العمل علي تحقيق التوازن الأمثل المستقر لقوي السوق والذي يتضمن أن الاستخدام الأمثل للموارد يتحقق من الوصول إلي التوازن العام فى جميع الأسواق وبفرض سيادة المنافسة الكاملة فإن حرية العرض والطلب ستمكن المتعاملين من الوصول للسعر التوازني لكل سوق ، والذي يؤدى فى النهاية إلي تحقيق التوازن العام للاقتصاد الدولي وبالتأكيد فإن هذا المنهج ، نظريا علي الأقل ، كفيل بإجراء أفضل تخصيص للموارد بما يرفع في النهاية مستوي الرفاهية الاقتصادية للمشاركين في هذا النظام .

ولا اعتراض بالطبع علي منهج الأمثلية في تخصيص الموارد باعتباره ضمان أكيد لكفاءة استخدام الموارد وبما يؤكد تحقيق أهداف دالة التفضيل التى يرتضيها المجتمع الدولى .

ولهذا يري بعض الاقتصاديين أن قيام الجات ١٩٤٧ إنما جاء ردا مباشرا للأضطراب الذى ساد العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بين الحربين وخاصة في فترة الكساد

---

(١) راجع د. فاروق شقوير ، بحث حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٩ .

الكبير، تلك الفترة التى فقد فيها الاقتصاد العالمى اتجاهه وإرتبكت معاييره بعد أن أمضى فترة طويلة من الزمان يسير بصورة طيبة تحت نظام الذهب وحرية التجارة .

ومن هنا كان الجهد الدءوب لدول العالم نحو الإتفاق رسميا على قواعد عالمية تنظم التجارة الدولية بكافة أشكالها ، سلع وخدمات ، وما يرتبط بها من تأثيرات تكنولوجية أو استثمارية أو مالية ، ليس فقط لتجنب الصراع علي الأسواق ومصادر المواد الخام بل ومواجهة الركود المتكرر الذي يصيب أسواق السلع والمواد الخام .

١ - القواعد العالمية لنظم التجارة :

ترجع المحاولات الجادة لوضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية وتنظيمها إلى مؤتمر جنيف عام ١٩٤٧ حينما تم التوقيع من قبل ٢٣ دولة علي الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الجات " GENERAL AGREEMENT IN TRADE AND TARIFF

وقد وضعت الاتفاقية الأسس التى يجب مراعاتها بين الدول الأعضاء فى سياسات التجارة الخارجية تؤكد فيه على أسلوب التفاوض كأداة لتحرير التجارة الخارجية ووضع مبادئ وإجراءات هذه المفاوضات والإلتزام بالعمل علي فض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة عن طريق القواعد التي تضعها الاتفاقية التى أطلق عليها منذ ذلك التاريخ إتفاقية الجات .

هذا وتقوم الإتفاقية على المبادئ الأساسية التالية :

- شرط الدولة الأولى بالرعاية حيث يطبق هذا الشرط على جميع الدول الأعضاء وبالتالي تتمتع جميع الدول بميزة الدولة الأولى بالرعاية .

- الحماية من خلال التعريفات الجمركية مع عدم اللجوء إلي الإجراءات غير الجمركية وتحويل ما هو قائم منها إلى نظم .

- سريان المعاملة الوطنية علي المنتجات المستوردة ، حيث تمنع الجات وجود أى تحيز ضد المنتجات الأجنبية في الأسواق الوطنية .

- المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للدول النامية .

وبسبب تعقيدات الاقتصاد العالمى والظروف التي مر بها من ركود وتضخم وحروب إقليمية فقد خرجت بعض المعاملات التجارية من نطاق هذه الإتفاقية واضطرت بعض الدول الصناعية المتقدمة إلى تطبيق نظم تقيدية ونظم حظر خروجا علي الإتفاق الموقع عام ١٩٤٧ ، من أبرزها إتفاق المنسوجات والقيود الاختيارية علي التصدير ، إلا أن هذا لم يمنع دول العالم من الإصرار على الوصول إلى نظام عالمى للتجارة يتمتع بأكبر قدر من الحرية .

لذا فقد مرت الإتفاقية بثمان جولات من المفاوضات يتحقق في كل جولة هدفا من الأهداف التى تسعى إليها فلسفة حرية التجارة ، وتعتبر جولة أوروجواى أطولها جميعا حيث استمرت من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣ كما أنها تعتبر أول جولة مفاوضات يشارك فيها عدد كبير من الدول النامية بلغ نحو ٧٠ دولة شملت جوانب متعددة لم يتم تغطيتها فى الجولات السابقة ومن المتوقع أن يكون لها تأثير كبير علي القواعد التي تحكم التجارة الخارجية للدول التي تخضع لهذه الاتفاقية والتي تعطى حاليا نحو ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية .

هذا وقد ركزت جولة أوروجواي على المجالات الرئيسية التالية :

- تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ وإدراج التجارة في الزراعة والمنسوجات والملابس تحت الإتفاقية .

- إصلاح قواعد الجات نفسها وعلي وجه الخصوص تلك المتعلقة بالإعانات والرسوم المقيدة للتجارة والحماية ومواجهة الإغراق .

- مد قواعد الجات إلي مجالات التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات لاستثمار المتعلقة بالتجارة .

- ادخال إصلاحات هيكلية في نظم تسوية النزاعات وطريقة عمل الجات نفسها وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization لتدبير تطبيق الإتفاقية وتتابع برامج التنفيذ المختلفة .

هذا وقد بلغ عدد الإتفاقيات التى وقع علي معظمها فى مركش نحو ٢٨ إتفاقية تزيد نصوصها عن ٧٥ آلاف صفحة بينما يبلغ عدد صفحات الملاحق والجداول والتفسيرات نحو ٢٢ ألف صفحة تزن حجمها نحو ١٨٧ كجم . وكان عدد الدول التي وقعت علي الإتفاقية ١١٧ دولة من بينها ٣٤ دولة إسلامية ، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ إبتداء من يناير ١٩٩٥ وإن كانت تعطى فترات سماح لتطبيق بعض بنودها فى حالة الدول النامية تنتهي بنهاية عام ٢٠٠٤ م .

ومع بداية تطبيق الإتفاقية ظهرت بوادر الأمل في تحقيق منافع مباشرة للدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية عن طريق تحسين إمكانية نفاذ منتجاتها لأسواق الدول المتقدمة وخاصة في الزراعة والمنسوجات والنظر بإيجابية إلى الشروط التي تضعها الجات ، باعتبارها حافزا للدول النامية لتحسين اقتصادياتها بتحريرها من القيود التي تكبل إنطلاق صادراتها ، خاصة وأن تطبيق قواعد واضحة في مجال الدعم والإغراق ، مدعمة بوجود منظمة قوية تراقب تطبيقها (W T O) ، وأعمال قوي المنافسة من خلال هذه القواعد سوف يساعد على تحقيق مكاسب كثيرة للدول النامية التى تشارك بفاعلية في هذه المفاوضات .

وتشير التجارب الخاصة لدول جنوب شرق آسيا أن الدول النامية ذات الاقتصاديات المنفتحة والقادرة علي تعديل أوضاعها ، قد استفادت من الفرص الجديدة في الإسواق

العالمية. إلا أنه من جانب آخر قد تواجه بعض الدول ظروفا معاكسة وقد تفقد بعضها أسواقا لمنتجاتها من جراء إزالة التفضيلات التجارية التى كانت تتمتع بها ، وإن كان التطبيق التدريجي للاتفاقية سوف يخفض من الآثار السلبية لها ويؤجل ظهورها إلي ما بعد نهاية هذا العقد .

على أية حال فإن المناقشات المطولة التى صاحبت تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية تتوقع تحسنا تدريجيا في إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلي أسواق الدول المتقدمة نتيجة لانخفاض الرسوم علي السلع الصناعية وأيضا يخفض القيود غير الجمركية على المنسوجات وخفض الإعانات في قطاع الزراعة ، وما تتيحه قواعد المنظمة من فرص جديدة لنفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة . إما بالنسبة للخدمات فإن الإتفاقية العامة للخدمات (G A T S) لم تظهر نتائجها بعد وهى مفتوحة أمام الدول أطراف التعاقد لتحديد الحقوق والإلتزامات في هذا القطاع الهام كما أنها تطبق تدريجيا مرحلة مرحلة .

ولعل النظر إلي التزامات الدول المتقدمة الصناعية يعكس ماساد من آمال فى أوساط الدول النامية بسبب ما التزمت به هذه الدول من التزامات ويتضح ذلك من :

أ - تخفيضات التعريفة الجمركية :

كان الهدف النهائى من المفاوضات هو خفض متوسط التعريفة الجمركية إلي نحو الثلث وهو ما يصل بالرسوم الجمركية (المتوسط المرجح من نحو ٦،٤٪ إلى ٤٪) وقد تجاوزت التخفيضات ٢٠٪ عن المتوسط بالنسبة للصادرات الأساسية للدول النامية (المنسوجات ، الملابس والمنتجات الجلدية) ، وسوف يدعم هذا الخفض على أية حال إزالة الحواجز غير الجمركية التى سوف تترتب على إنهاء إتفاقية المنسوجات وأزالة القيود الاختيارية على الصادرات ، وإزالة القيود خاصة علي الأحذية والإلكترونيات وسلع السفر ، أما بالنسبة

للمنتجات الاستوائية ومنتجات الموارد الطبيعية فإن التخفيضات كانت أكبر من المستهدف بـ ٤٢٪ ، ٣٥٪ على الترتيب ، وبالنسبة للسلع الصناعية فإن استقطاعات التعريفة الجمركية بوجه عام كانت عالية بالنسبة للمواد الخام والسلع نصف مصنعة عنها بالنسبة للسلع الصناعية كما خفضت أيضا السقوف العالية للتعريفة (التى تزيد عن ١٥٪) .

ب - معالجة القيود غير الجمركية :

كان تخفيض القيود غير الجمركية مركزا في الزراعة والمنسوجات والملابس الجاهزة وأيضا القطاعات التى تخضع للقيود الاختيارية للتصدير (V E R) ففي الزراعة كان الإنجاز الرئيسى هو إخضاع القطاع التجاري المفتت في الزراعة إلي قواعد أكثر شفافية والبدء بتحريره من الاختلالات التى تؤثر في التجارة العالمية وبديهيا فإن القيود غير الجمركية سوف تتحول إلى قيود جمركية باستخدام سنوات ٨٦ - ١٩٨٨ كأساس متفق عليه ، والتى سيتم تخفيضها بنحو ٣٦٪ في المتوسط في خلال ست سنوات . وكان اختيار فترة الأساس المشار إليها يتضمن فى الواقع معدل تعريفة عالية لكثير من السلع حيث كانت الأسعار العالمية لهذه السلع منخفضة في تلك الفترة وقد يتسبب ذلك في زيادة الحماية الجمركية فى المرحلة الأولية لتطبيق التعريفة . وسيمكن هذا الخفض كثير من المنتجات الاستوائية من النفاذ تدريجيا وإن كان بمستوى متواضع إلى أسواق الدول الصناعية ذات الحماية الجمركية العالية حيث أن هناك ضمان حد أدني لدخول هذه السلع للأسواق في الدول المتقدمة .

إن إدخال السلع الزراعية ضمن قواعد الجات يعد إنجازا في حد ذاته وإن كان نجاح عملية تحريرها ستظل تواجه بعقبات . حيث أن البرامج الطموحة لتحرير تجارة السلع الزراعية لتكون علي نفس الدرجة من الحرية بالنسبة للسلع الصناعية أمرا يواجه بصعوبات كبيرة فضلا

عن التضييق والتشدد فى فرض الإلتزامات الخاصة بتجارة السلع الزراعية قد يدفع الدول التى تلتزم بتطبيق هذه الإجراءات اللجوء إلى إجراءات غير مرغوب فيها كمواجهة الإغراق أو الرسوم التعويضية أو الرسوم الحمائية .

جـ - الخدمات :

يعتبر إدخال الخدمات فى نطاق الجات من أهم الإنجازات التي حققتها جولة أورجواى ، ويعتبر هذا الإنجاز من الأمور التى ستضبط وقع نمو هذا النشاط الهام والذي يمثل حاليا نحو ٢٦٪ من مجموع حجم التجارة العالمية ، وان كان لم يتحدد بعد الشكل النهائى لنظام النفاذ للأسواق في قطاع الخدمات وقد يستغرق تحديد هذا الشكل إجراء المفاوضات فى كثير من القطاعات الهامة والتي قد تأخذ وقتا طويلا .

على أى حال فإن ما يزيد عن نصف الدول النامية التى شاركت في مفاوضات أروجواى تحصل على ٢٠٪ أو أكثر من دخلها من العملات الأجنبية من تصدير الخدمات التجارية خاصة الخدمات كثيفة العمالة ، هذا وقد قدمت بعض الدول النامية عروضا للخدمات التي ستحررها وتسمح بها للمنافسة ، وهى تتضمن الخدمات المرتبطة بالكمبيوتر وخدمات التشييد والخدمات المالية والمهنية وخدمات النقل والاتصال وإن كانت معظم هذه العروض تحاول أن تؤكد علي المزايا الموجودة داخل الدولة ، ولذا فإن زيادة ضمان النفاذ للأسواق سوف يكون مفيدا للموردين والمستثمرين الأجانب في الدول المتقدمة والتى تحولت كثيرا منها إلى اقتصاديات تعتمد علي تصدير الخدمات بحيث تحتل الصادرات الخدمية ما يتجاوز ٦٠٪ من حصيلة صادراتها .

٢ - الأثر المتوقع على الدول الإسلامية :

أصبحت اتفاقية الجات منذ الخامس عشر من شهر إبريل ١٩٩٤ حقيقة واقعة ، ولا نملك خيار تحديد موقف منها ، بقدر ما يتوجب علينا مناقشة أفضل السبل المتاحة للتكيف معها ، خصوصا وأن عد كبير من الدول الإسلامية أعضاء فى الاتفاقية (٣٤ دولة) ، ولقد شاركت معظم هذه الدول في المؤتمر الوزارى الذى عقد فى مراكش فى ابريل ١٩٩٤م .

واتفاقية الجات شأنها شأن أى اتفاق متعدد الأطراف ، قد تشكل محصلة لإلتقاء المصالح التجارية الدولية وفقا لموازين القوي والقدرات الاقتصادية السائدة عند توقيعها وبحكم الموقف الضعيف للدول النامية - ومن بينها الدول الإسلامية - فإن معظم المؤشرات المتاحة حول الآثار المحتملة للجات ، ترجح كفة الغرم التى تتحملها الدول الإسلامية علي كفة الغنم التى تتيحها لها الاتفاقية ، ليس بسبب اختلال نصوص الاتفاق ذاته فحسب ، وإنما أيضا بسبب إنخفاض قدرة الدول الإسلامية علي الاستفادة من الفرص التي قد تتاح لتعظيم الأرباح وتقليص الخسائر فى ظل سيادة المنافسة التى تستند عليها مبادئ الاتفاق ، دون مراعاة للفجوة الشاسعة التي تراكمت بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال عشرات السنين .

ومن الممكن أن نعرض بإيجاز إلى المؤشرات الآتية لنتائج الاتفاقية على الأنشطة الرئيسية فى الدول الإسلامية :

أ - الصناعة :

لدى العالم الإسلامى عددا من الصناعات الأساسية خاصة وأنه يمتلك موارد طبيعية هامة زراعية ونفطية وغازية ، واحتياطيات كبيرة من المعادن ، الأمر الذى يسمح بتطور صناعات تستند إلى تلك الموارد وقد يؤدى التطبيق الكامل لاتفاقية الجات إلى بعض الآثار

المعاكسة علي نمو الصناعة فيها وخاصة الصناعات الغذائية والكيماوية وصناعة الملابس الجاهزة .

١ - الصناعات الغذائية :

من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم المقدم لقطاع الزراعة في الدول الصناعية أثرا إيجابيا على هذه الصناعة في الدول الإسلامية ، وذلك لعدم وجود دعم يذكر للإنتاج الزراعى فى البلدان الإسلامية تخضع لالتزامات التخفيض ، في حين تستفيد الصادرات الإسلامية من الصناعات الغذائية من التخفيضات الجمركية وتحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية من قبل الدول المستوردة للسلع الصناعية الإسلامية . إلا أن هناك عاملان يمارسان أثرا سلبيا وهما أحكام الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ، فمن شأن هذا الاتفاق أن يحد من تطور الصناعة بوجه عام في الدول الإسلامية ويجعلها أكثر تكلفة عما كانت عليه ومن ثم يضعف المركز التنافسى لها في مواجهة صناعة متطورة في الدول الصناعية ، ويحتاج تخفيف هذا الأثر إلي الإسراع بتقوية مراكز البحث العلمى في الدول الإسلامية وعقد إتفاقيات نقل تكنولوجيا بين دول الجنوب وبعضها البعض بحيث تحد من إحتكار التكنولوجيا القائم حاليا فى الدول المتقدمة ، من جانب ثانى سوف تعاني صناعة صيد وتعبئة الأسماك علي وجه الخصوص فى الدول الإسلامية مثل السنغال وموريتانيا والمغرب وتونس واليمن وعمان بسبب إنخفاض معدلات خفض التعريفة الجمركية علي الأسماك ومنتجاتها (نسبة التخفيض ٢٢٪) وهو يعد من أدني نسب التخفيض على السلع في ظل اتفاقات جولة اورجواى ومن ثم يقلل الأثر الإيجابى على صادرات الدول الإسلامية من الأسماك .

ومع ذلك فإنه يجب الإشارة إلي أن اتفاقيات الشراكة التي تم توقيعها بين عدد من

الدول الإسلامية وأوروبا سوف تعمل على حصار هذا الأثر .

ب- الصناعات البتروكيماوية :

تشكل الصادرات البترولية والمعدنية نحو ٤١٪ من إجمالي الصادرات الإسلامية وتتمتع الصنعات الكيماوية بميزتين تنافسيتين : أولاهما توفر المواد الهيدروكربونية من النفط والغاز ، التي تستخدم كمستلزم إنتاج وكطاقة لهذه الصناعة . وثانيهما اعتمادها علي كثافة رأس المال والطاقات الإنتاجية العالمية ، مما ينتج عنه خفض في التكلفة .

ومن المتوقع أن يؤدى تطبيق إتفاقية الجات إلى تقليص الحواجز في الأسواق . ومن ثم التزام الدول الصناعية بتخفيض الرسوم الجمركية علي الواردات من السلع الكيماوية بنسبة ٤٢٪ ، وتقييد السقوف على ٩٩٪ من إجمالي الواردات الصناعية ، وكذلك تقييد استخدام القيود غير الجمركية ، مما يؤدى إلى تحسين فرص دخول المنتجات الكيماوية الإسلامية إلى الأسواق الدولية . إلا أنه من جانب آخر فمن المتوقع أن تنخفض صادرات الدول الإسلامية من الأسمدة الكيماوية إلي الدول الأوروبية نظرا لتقلص استخدامها فى دول الإتحاد الأوروبي لأسباب بيئية ، وتتضح أهمية هذ التخفيض إذا علمنا أن صادرات الدول الإسلامية من الأسمدة الكيماوية تبلغ نحو مليار دولار عام ١٩٩٤ وهى تشكل نحو ٦٥٪ من الصادرات العالمية منها ، إلا أن خفض التعريفات الجمركية فى إطار الجات ليس له أثر ذو شأن على صادرات الصناعات البتروكيماوية من الدول الإسلامية ، كما أن تخفيض الدعم المقدم لشركات البتروكيماويات سيعرضها إلى منافسة قوية من كل كوريا والصين علي الأسواق الأوروبية .

جـ - صناعة النسيج والملابس الجاهزة :

تشير البيانات الأولية إلى أن الدول النامية سوف تستفيد في مجملها من تحرير التجارة من هذه السلع ، وأن المكاسب التي يمكن أن تعود على هذه الدول من جراء إزالة التعريفات والحصص تقدر بحوالي ٨ مليار دولار .

وتعد الدول الإسلامية مصدرة بالدرجة الأولى للمنسوجات والملابس الجاهزة وذلك بسبب اعتماد الصناعة على الأيدى العاملة ، وعلى التكنولوجيا البسيطة ، وفى كونها تولد القسم الأكبر من القيمة المضافة للصناعات التحويلية ، فضلا عن إرتفاع نسبة مساهمتها في الصادرات السلعية لهذه الدول ، فقد بلغت الصادرات من المنسوجات إلى إجمالي الصادرات السلعية فى الدول الإسلامية نحو ٨.٧٪ عام ١٩٩٥ وترتفع لتتراوح بين ١٧٪ إلى ٧٨٪ لنحو ٨ دول إسلامية .

وفى ظل إلغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية على صادرات النسيج والملابس الجاهزة فإن تطبيق اتفاقية الجات سوف تمارس آثرا إيجابيا على صادرات الدول الإسلامية من النسيج والملابس الجاهزة . خاصة أن دول الاتحاد الأوروبى تعد السوق الرئيسى لصادرات الدول الإسلامية نحو ٣٨ - ٤٢٪ من صادرات الدول الإسلامية تتجه إلى أوروبا ، ومع ذلك فإن فتح أسواق الدول الأوروبية أمام هذه المنتجات لا يعني أن الفائدة ستؤل بالضرورة علي الدول الإسلامية ، بسبب المنافسة القوية المتوقعة من صادرات دول آسيوية غير إسلامية ، ما لم تستطع هذه الدول تنمية القدرات التنافسية لمنتجاتها أمام منتجات الدول الأخرى .

د - موقف الزراعة :

لا تحتل المواد الغذائية أهمية كبيرة في التركيب السلعى للتجارة الخارجية للدول

الإسلامية ، حيث تبلغ الصادرات الغذائية لها نحو ١٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ بما تمثل نحو ٦٪ من إجمالى الصادرات في حين تبلغ واردات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى نحو ٢٨ مليار دولار بما يمثل نحو ١٠.٦٪ من وارداتها أى أن الفجوة الغذائية للدول الإسلامية تبلغ نحو ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٤ .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه لهذا السبب من المتوقع أن يكون لاتفاقية الجات آثارها السلبية على الدول الإسلامية نظرا :

- إرتفاع فاتورة واردات الدول الإسلامية من السلع الزراعية نتيجة لإلغاء الدعم من قبل الدول الصناعية على إنتاجها من السلع الزراعية . وثمة توقعات بأن تكون الزيادة فى أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في حدود ٢٤ - ٣٣٪ عن متوسط السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

- أن اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ستحد من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية ولاسيما في مجال استخدام الهندسة الوراثية .

- إلغاء الامتيازات التي كانت تحصل عليها الدول الإسلامية في تعاملها مع دول الاتحاد الأوروبي وهو الشريك التجاري الأول للدول الإسلامية .

- بالرغم من أن اتفاقية الجات حققت تقدما بارزا فى مجال الحد من الدعم الزراعى إلا أن كبر حجم الدعم المقدم من الدول الصناعية فى صوره المختلفة يحد من القدرة التنافسية للسلع الإسلامية . حيث قدرت أمانة الجات قيمة الدعم المخل بالتجارة في الدول الصناعية بنحو ١٥٠ مليار دولار في مقابل ١٩ مليار دولار فى البلدان النامية ، كما أن مبدأ التعريفة التصاعدية الذى تتضمنه الجات يعنى زيادة نسبة التعريفة مع كل مرحلة تصنيعية يحد من قدرة المنتجات الزراعية المصنعة من الدخول إلى أسواق الدول الصناعية .

لقد عانت الزراعة فى الدول الإسلامية خلال الفترة السابقة من مجموعة من العوامل حالت دون قيامها بالدور المأمول لها في الاقتصاد الإسلامى ومن ثم فإنه بمجرد أن تتوافر لها البيئة المواتية فسوف تنطلق لتساهم بدور أكبر فى التنمية الاقتصادية خاصة إذا ما وضعت فى موقف متعادل مع المنتجات الزراعية الأوروبية وعدم تحيز واضعي السياسة الاقتصادية في الدول الإسلامية ذاتها ضد قطاع الزراعة بسبب وهو التصنيع الذى سيطر عليهم ، حيث كانت توجه معظم الاستثمارات إلى قطاع الصناعة في حين لم يحصل قطاع الزراعة إلا على القليل .

ومن ثم فإنه يتوقع أن تستفيد الزراعة فى الدول الإسلامية من جولة أوروجواى على الأقل من عنصرين :

- امكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم ، مما يقوى من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية .

- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الزراعة لتوافر فرص الاستثمار المربح بها وهو ما تشهده عدد من الدول الإسلامية حاليا وهذه الاستثمارات كفيلة فى ذاتها بدعم القدرة التنافسية لهذا القطاع .

هـ - الأثر المتوقع فى نشاط الخدمات :

شهدت السنوات الأخيرة تزايد واضح في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالدول الإسلامية فقد بلغت قيمة صادراته نحو ٥٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ بما يمثل نحو ٥٪ من الصادرات العالمية فى حين بلغت واردات الدول الإسلامية من الخدمات في نفس العام نحو ٨١ مليار دولار بما تمثل نحو ٦.٦٠٪ من الواردات العالمية منه ومن ثم يبلغ العجز فى

ميزان الخدمات نحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، ولكن يخرج من هذا الإجماع بعض الدول الإسلامية مثل مصر والأردن وتونس ولبنان والبحرين . حيث يعتبر قطاع الخدمات فى هذه البلدان مصدرا لحصيلة هامة من النقد الأجنبي .

وتتسم المؤسسات العاملة في هذا القطاع بالضعف وعدم التطور نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية للشركات العالمية فى الدول المتقدمة . مما يضعف قدرتها علي عرض خدماتها فى الأسواق العالمية الخارجية إلا فى حالة الخدمات المتعلقة بانتقال الأيدى العاملة . فالمصارف المحلية تتسم بضعف قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية التي تتمتع بوجود شبكات اتصال وعلاقات مهمة مع المصارف الأخري ، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية تشكو من ندرة مواردها اللازمة لتطوير البنية الأساسية وهذه الندرة تعرقل أيضا نقل التكنولوجيا وتدريب المهارات . وهناك عدم تناظر فى القوى التفاوضية بين البلاد الإسلامية والبلاد المتقدمة على صعيد حركة الطيران ، إضافة إلى الحجم المحدود للسوق المحلية . أما خدمات التعليم الوطنية والخدمات الصحية فلا زال الفرق شاسع بينها وبين مثيلتها فى تلك الدول .

ومن ثم فإنه يجب على الدول الإسلامية السعى نحو تحسين نوعية خدماتها والإتجاه نحو خلق الميزة التنافسية وليس الاعتماد فقط علي الميزة النسبية كما أن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات مثل اتفاقية الجات العامة ، تسمح بإنشاء التجمعات التجارية الإقليمية كاستثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية . ومن هذا المنطلق يشكل الاتجاه الإقليمي في عملية تحرير التجارة المتعددة الإطراف أداة أساسية لحل المشاكل التجارية التى تظهر على الصعيد الإقليمى قبل أن تمتد إلى الصعيد المتعدد الأطراف .

و- الملكية الفكرية:

بداية علينا أن نتفق أن الدول الصناعية وحدها هي القادرة فى ظل هذا الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها . حيث أنها تمتلك المؤسسات المؤهلة ، كما أنها تعتبر المقر الأم للغالبية من الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والتى بإمكانها التحقق من المخالفة ومتابعها - حسب الأصول المعتمدة - في حين تفتقر الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية إلي ذلك ومن ثم فإن الدول الصناعية استطاعت من خلال هذا الإتفاق أن تؤمن لشركاتها حق الحصول علي إيرادات ضخمة أما بسبب احتكارها للاختراعات أو لتطبيقاتها . فمثلا سوف تحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية العالمية على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءة الاختراع وحماية تراخيصها فى كافة دول العالم وخاصة في الدول النامية وهو ما يرفع تكلفة الحصول علي حقوق إنتاج الأدوية والمستحضرات وذلك لمدد طويلة تصل إلى ٢٥ عاما ولا يقتصر الأحتكار على البراءة ذاتها بل وعلى أسلوب التصنيع كذلك والأمر يختلف كثيرا بالنسبة للمنتجات الهندسية والألكترونية أو حتى أنظمة المعلومات والأتصال .

موقف البلدان الإسلامية

من قضيتى العولمة والاستثمار

١ - قضية العولمة :

تشير العولمة إلى تزايد تدويل عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات ، وبذلك فإنها تتضمن عملية ديناميكية دائمة الحركة لإندماج هياكل الإنتاج والتمويل بين دول العالم ، ومنذ سقوط حائط برلين وإنهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات قويت توجهات العولمة وأصبحت بعدا أساسيا يراعى فى كثير من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين دول العالم المختلفة .

ويتفق الجميع على أن العولمة ذات أهمية قصوى للتنمية وإن كان هناك جدل واسع بالنسبة لفائدتها للدول النامية على الأخص فى الأجل القصير . إلا أن التحدى الرئيسى الذى يواجه العالم حاليا هو كيفية الاستفادة من قوى السوق وامكانيات المنظم الخاص فى ظل ما توفره قوى العولمة من آليات مستحدثة وخاصة في مجالات المعلومات ونقل التكنولوجيا .

أن ما يشغل الدول الصناعية وبصفة خاصة الدول السبع الكبار هو أثر العولمة على اقتصادياتها ، خاصة فيما يتعلق بإعادة تقييم الإنتاج فى الدول النامية المتميزة بالأجر المنخفض والمنفتحة على الاقتصاديات العالمية وأثر ذلك فى زيادة البطالة بين العمالة المنخفضة المهارة في الدول الصناعية . من جانب آخر تخشى الدول النامية من زيادة درجة الحمائية التى تلجأ لها الدول الصناعية بصفة خاصة فى أوروبا لمواجهة هذه البطالة وتحجيجها بتدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقها رغم أن تجارة الدول النامية لا تكاد تمثل إلا نسبا ضئيلة من واردات هذه الدول فالمنافسة التى تتعرض لها أسواق الدول الصناعية من جراء إنخفاض

أجور الإنتاج فى الدول النامية لا تكاد تمثل نسبة تذكر ، ان ٦٠٪ من التجارة الخارجية لدول السوق الأوروبية تتم مع بعضها البعض ، ٨٠٪ من تجارة المملكة المتحدة تتم مع دول السوق الأوروبية بل ان ما أمكن تصديره من دول شرق آسيا للدول الصناعية المتقدمة لم يتجاوز ٤٪ من إجمالي استهلاك الدول الصناعية .

هذا ولم تتوانى الدول النامية رغم ما تتعرض له من صعوبات من العمل بالإسراع في الاندماج في الاقتصاد العالمى أما من خلال تطوير هياكلها المؤسسية وتحفيز المؤسسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق انفتاح متزايد على دول العالم الخارجي أو بالإرتباط بتجمعات ومشاركة مع الدول المتقدمة نفسها .

وقد قامت الدول النامية بوضع أنظمة وتشريعات وخلق مناطق للتجارة الحرة تتوائم ومتطلبات العولمة ، فهناك ١٤٣ دولة نامية لديها قوانين محفزة للاستثمار يتم تطويرها سنويا لاضافة المزيد من الحوافز والاجراءات . كما تتجه العديد من هذه الدول لانشاء مناطق التجارة الحرة المتخصصة مثل مناطق التصنيع التصديرى ومناطق التجارة الحرة العامة باعتبارها أداة فعالة في الاقتصاد العالمى فقد بلغ عددها ٨٣٩ منطقة فى ١٠٢ دولة منها نحو ٦٠ منطقة فى دول إسلامية أهمها (أندونيسيا ، مصر ، السودان ، الأردن ، سوريا ، تونس ، المغرب).

ويدعم هذه القوانين والإجراءات اتفاقيات الاستثمارات الثنائية بين الدول وبعضها البعض والتى توسعت بصورة كبيرة فى مضمونها وأغراضها فقد ازداد عدد هذه الاتفاقيات ليبلغ ١٥١٣ اتفاق حتي عام ١٩٩٩ منها نحو ٢٤٩ اتفاق بين الدول النامية وبعضها البعض ويرتبط بذلك أيضا توجه العديد من الدول لعقد اتفاقيات تجنب الأزدواج الضريبى .

أما علي المستوى الإقليمي فقد ظهرت اتفاقيات جماعية متعددة منها اتفاقية التجارة الحرة للأمريكيتين والتى وقعت فى إبريل ١٩٩٨ في سنتياجو بشيلى لتطبيقها ابتداء من عام

٢٠٠٥ وتتضمن قواعدها إقامة إطار عادل وشفاف للترويج للاستثمارات لخلق مناخ مستقر وواضح لحماية المستثمرين وتسهيل دخول الاستثمارات من خارج المنطقة .

وفى الأمريكتين أيضا قامت مجموعة دول سوق المركسيور (الأرجنتين والبرازيل وأوروجواى وبرجواي) بتوقيع اتفاق للتعاون التجارى والاستثمارى مع كندا منذ عام ١٩٩٧ لجذب الاستثمارات الكندية إليها وخلق مزيد من روابط التجارة .

ولم تتواني منظمة الأسيان عن دعم الاستثمارات الأجنبية بين دولها إذ اتفقت الدول الأعضاء عام ١٩٩٥ على إنشاء وحدة للاستثمارات داخل سكرتارية الأسيان ، لتتابع ما اتفق عليه بين برامج ترويج الاستثمار بين دول الآسيان وتبادل المعلومات والخبرات فى هذا المجال .

أما فى منظمة التعاون والتنمية الأوروبية فإن المشاورات مستمرة منذ عام ١٩٧٥ لوضع اتفاقية لتنظيم الاستثمار بين دولها ففي عام ١٩٩٨ اتفق وزراء المنظمة إعطاء مهلة لتقييم ما توصل إليه الخبراء من نتائج ، وخاصة أن الاتفاقية المنشودة تستهدف الوصول لأعلى درجات التحرر ومعالجة الحساسيات التى قد تنشأ من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية . ولعل أهم الخطوات التى تمت هو ما تقوم به مجموعة العمل المشكلة لهذا الغرض حاليا من إجراء مقابلات مع المنظمات غير الحكومية والشركات والسلطات المختلفة للتوصل إلى مفاهيم جديدة فى تحديد العلاقة بين سلطة الدولة وقوة رأس المال ، وتطوير العلاقة بين البيئة والمستثمر وبين المجتمع المدني وبين السلطة التنفيذية .

على المستوى الدولى فان التوقيع على البرتوكول الرابع الخاص بتجارة الخدمات أصبح سارى المفعول من يناير ١٩٩٨ وما يتضمنه من فتح أسواق الدول أمام الاستثمارات الأجنبية في مجال الاتصال كما انتهت المفاوضات حول الخدمات المالية والتى دخلت حيز التنفيذ ابتداء

من مارس ١٩٩٩ ويتضمن ذلك تحرير الأسواق أمام الخدمات المصرفية والتأمين بما فى ذلك التواجد التجاري وإزالة أو تخفيف القيود على نشاط الاستثمارات الأجنبية فى إنشاء وإدارة وتملك الأنشطة المصرفية أو أنشطة التأمين وغيرها من الأنشطة .

كما يجري العمل على قدم وساق فى منظمة التجارة العالمية لتحديد العلاقة بين التجارة والاستثمار لتغطى ٤ جونب مترابطة أولها عن علاقة التجارة والاستثمار والنمو في الدولة ، والثانى عن العلاقة الاقتصادية بين التجارة والاستثمار ، ثم تحديد الأدوات المالية الدولية المستخدمة في ربط التجارة والاستثمار ، وأخيرا دراسة أوجه التشابه والتداخل والتضارب بين التجارة والاستثمار بسبب الدور المتزايد للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية .

٢ - قضية الاستثمارات الأجنبية :

تلعب الاستثمارات الأجنبية الخاصة دورا خاصا في دعم حركة الاندماج بين دول العالم، وإذا كان التكامل والاندماج للأقتصاد العالمى يقاس بالأهمية النسبية التى تحتلها التجارة الدولية في اقتصاد دولة ما فإنه يمكن أن يقاس أيضا وبطريقة أكثر ملاءمة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، والرصيد المتوافر منه ، وعلاقته بالتكوين الرأسمالى في الدولة . ووفق هذا المعيار تزايدت نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للناتج العالمى بصفة مستمرة منذ عام ١٩٨٠ ، كما ارتفعت نسبة التدفق (الداخل والخارج) إلى الناتج المحلي العالمى خلال نفس الفترة ولذا يمكن القول أن قوى الاندماج في الاقتصاد العالمى خلال الخمسة عشر عاما الماضية قد حدثت بفعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدرجة الأولى وليس من خلال التجارة الدولية .

لقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٩٧ نحو ٤٠٠ مليار دولار بزيادة

تصل نسبتها ١٩٪ عن مستواها فى السنة السابقة وضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٠ ولقد وصلت إلي نحو ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ رغم تواضع نمو الاقتصاد العالمى وتراجع للاستثمارات فى بعض المناطق وخاصة جنوب شرق اسيا .

ولعل العوامل المؤثرة في تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترجع إلى قوي العولمة ذاتها حيث يمكن الاعتماد على ما ذكره تقرير الاستثمارات الدولية لعام ١٩٩٨ من الإتجاه المتزايد من الاندماجات والاستحواذات التي تجري علي قدم وساق بين الشركات متعددة الجنسيات والتى تتزامن أيضا مع التوسع فى عمليات الخصخصة والإسراع في تطبيق برامج التحرر الاقتصادى في كثير من دول العالم .

هذا وتحصل الدول النامية على ثلاث أنواع من التدفقات الرأسمالية هى الاستثمارات الرسمية والخاصة واستثمارات المحفظة ، وقد انكمشت التدفقات الرسمية بحيث لم يتجاوز نصيبها عام ١٩٩٩ - ١٥٪ من مجموع التدفقات ، وتزايدت في نفس الوقت تدفقات الاستثمارات الخاصة . فبينما بلغ معدل نمو هذه الاستثمارات ١٦٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٩ إنخفضت التدفقات الرسمية بنحو ٣٪سنويا خلال نفس الفترة . بل أن الأمر الذى يثير التساؤل أن المساعدات الرسمية للدول الأقل نموا والتي هى في مسيس الحاجة لها قد جمدت خلال النصف الأول من التسعينات وانخفضت قيمتها الاسمية بنحو ١٤٪ عام ١٩٩٦ ، ويعكس تزايد نصيب التدفقات الرأسمالية الخاصة على أى حال الاتجاه المتزايد نحو التحرر والعولمة فقد أزيلت الكثير من العقبات فى معظم الدول في وجه حركة رأس المال وأقيمت الكثير من الأطر القانونية لدعم تدفقه وضمان استمراريته .

والنظر إلى الصورة القائمة يوضح مزيدا من التحسين فى القواعد التى تحكم الاستثمارات الأجنبية في الدول المختلفة فخلال الـ ٤٠ عاما الماضية قامت ١٤٣ دولة بوضع نظم لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، كما أن العديد منها تقوم بتطوير وتحسين

تشريعاتها سنويا لتعمل على خلق مناخ أكثر جذبا للاستثمارات . ففي عام ١٩٩٩ فقط قامت ٧٦ دولة بإدخال نحو ١٥٣ تعديلا علي تشريعات الاستثمار بها ، ٨٩٪ من هذه التعديلات تركزت على إزالة القيود المفروضة على إدارة الاستثمارات المباشرة بها ، فتح مزيد من المجالات الصناعية أمامها ، تبسيط اجراءات التعامل ، إعطاء حوافز اضافية لها وقد كانت معظم هذه التعديلات فى مجال الاتصالات والإذاعة والتلفزيون ومجالات النشر الإعلامى .

إلا أنه يلاحظ أن استثمارت المحفظة من دون الاستثمارات الأجنبية جميعا تعتبر أكثرها اضطرابا خاصة في الدول النامية وقد شهدت دول إسلامية مثل ماليزيا واندونيسيا منذ منتصف عام ١٩٩٧ انخفاضا حادا في قيم الأسهم وصل فى بعض الأحيان إلى ٣٠٪ ومن ثم فإن هذه الاستثمارات أصبحت تحمل معها خطرا جديدا ، فهى لا تتجه نحو الاستثمارات ذات الإهداف الاستراتيجية طويلة الأجل بل تتجه للحصول علي الربح المباشر والسريع ، ولذا فان معظم الدول النامية تتخوف من فتح المجال أمام استثمارات المحفظة وتعطى فرصا أفضل للاستثمارت المباشرة والتى تمثل نحو ٥٪ من الاستثمارات فى الدول النامية بينما تمثل استثمارات المحفظة نحو الثلث فقط .

والواقع أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التأني في التعامل مع استثمارات المحفظة وعدم اتخاذ موقف رافض له فقد بدأت أهميتها تتزايد سنة وراء الأخرى منذ بداية التسعينات بل أنها استطاعت بسرعة أن تتجاوز أزمة المكسيك فقد زادت بشدة في السنة التالية ليصل معدل نموها عام ١٩٩٨ نحو ٦٪ رغم الأزمة التى انتشرت فى دول جنوب شرق آسيا والتى أدت إلى إنخفاض عدد صناديق الاستثمار ليصل إلى ١٤٥٣ صندق قيمة أصولها ١٢٢ تريلون دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٥٢١ صندوق بأصول قيمتها ١٣٩ تريلون دولار عام ١٩٩٦ وظلت جنوب شرق آسيا تستحوذ علي ٥٨٪ من صناديق الاستثمار تليها أمريكا

اللاتينية حيث تستحوذ على ٢٤٪ بينما يستحوذ شرق ووسط أوروبا على ١٥٪ وتستحوذ أفريقيا وغرب آسيا على ٣٪ فقط .

إن تزايد دور الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمى يمثل إحدي الظواهر البارزة فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وحيث أن الاستثمار الأجنبى - شأنه شأن كل نشاط اقتصادى - يترتب عليه آثار معينة سواء للدولة الأم أم الدولة المضيفة ، لذا فإنه من الضرورى لكل دولة أن تجرى حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة على تلك الاستثمارات . وحساب الأثر الصافى للاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر (موجبا وسالبا) هو أمر شديد الصعوبة ، نظرا لأنه يشتمل علي عناصر يصعب قياسها ، إلا أنه يمكن القول أن هناك إجماعا أو شبه إجماع على أهمية الاستثمار الأجنبي باعتباره قناة فعالة لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية .

لقد شهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى أوائل القرن الحادي والعشرون زيادة كبيرة في حجم المعاملات والتدفقات الدولية .

وتشير الإحصاءات إلى أنه خلال هذه الفترة بلغت نسبة زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر نحو ٣٠٪ سنويا في المتوسط ... هذه النسبة تمثل حوالى ثلاثة أضعاف نسبة نمو الصادرات ، ونحو أربعة أضعاف نسبة نمو الناتج الإجمالي العالمى خلال هذه الفترة ويصل متوسط تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لنحو ٣٢٥ مليار دولار (سنويا) يتولد أغلبها في مجموعة الدول الصناعية الرئيسية ، وينصب ٧٠٪ منها في نفس دول هذه المجموعة .

وعلى هذا ، استمر المجموع التراكمي للاستثمارات الخارجية المباشرة في صعوده السريع من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم إلي ٢٩٠٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٩ . ويرصد أحد التقارير الدولية أن رصيد الاستثمارات الأجنبية

المباشرة المتدفقة عام ١٩٩٩ يبلغ نحو ٣٥٠٠ مليار دولار موزعا علي نحو ٥٣ ألف شركة يتبعها نحو ٤٥ ألف شركة تابعة ، بلغت قيمة مبيعاتها من السلع والخدمات نحو ٩٥٠٠ مليار دولار ، وهى أعلي من مجموع قيمة الصادرات العالمية فى نفس العام التي بلغت نحو ٦٤٠٠ مليار دولار فقط وهو ما يعني أن الاقتصاد العالمى أصبح يعتمد علي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخدمة الأسواق الخارجية بدرجة أكبر من إعتماده علي الصادرات .

موقف البلدان الإسلامية من الاستثمارات الأجنبية :

باستثناء ماليزيا وأندونيسيا ونيجيريا ومصر والسعودية لا يتجاوز رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أى من الدول الإسلامية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٩ نحو ١٠٠ مليون دولار ، وتستحوذ الدول الخمس المشار إليها ما يصل إلي ١٠ مليار دولار فأكثر . وباستثناء الجزائر زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الإسلامية منذ عام ١٩٩٥ ودخلت تركيا دائرة الإهتمام من قبل الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى باكستان وأوكرانيا وكازاخستان .

وقد ظلت الدول الرئيسية الخمس محط تركيز بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى فترة التسعينات فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال عامى ١٩٩٩/٩٦ لكل من المغرب وتونس لتتراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار ولكل من مصر وباكستان لتصل إلى ٨٠٠ - ٨٥٠ مليون دولار ولنيجيريا إلى ١٣٢٠ مليون دولار وتتراوح بين ٥ - ٥.٤ مليار دولار في أندونيسيا وماليزيا ، وبالتالى من المتوقع أن لا تمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية نسبة يعتد بها فى الناتج المحلى الإجمالى للدول الإسلامية إلا في الدول الخمس الرئيسية حيث تصل فى أندونيسيا وماليزيا من ٤٠ - ٤٩٪ ، وأندونيسيا بنسبة ٢٥٪ ،

. والسعودية بنسبة ٣٢ ٪ ، ومصر بنسبة ٢٤.٤٪ إلا أن هناك قفزة في هذه النسبة لتصل ٣٤٪ في تشاد ، ٤٦٪ فى ليمن ، ٨٠٪ فى كيرجستان .

واسترشادا بنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالي يمكن الإشارة إلي وجود توجه متزايد في الدول الإسلامية نحو الإندماج في الاقتصاد العالمى ففى عام ١٩٨٠ لم تكن هذه النسبة تتجاوز ١٠٪ فى جميع الدول الإسلامية باستثناء أندونيسيا وماليزيا والجابون وتشاد وتوجو وفي عام ١٩٩٠ إرتفع مجموع الدول التى يزيد فيها نسبة الاستثمارات الأجنبية إلي الناتج المحلي عن ١٠٪ إلي ١٤ دولة قفزت إلى نحو ٢٠ دولة عام ١٩٩٩ في نفس الوقت تزايدت حركة التعامل بين الدول الإسلامية في استثمارات المحفظة وانتشرت أسواق المال في ما يزيد علي ١٥ دولة .

هذه المؤشرات تعكس المظاهر الواضحة للتقدم الحثيث في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الدول الإسلامية وبدء اندماجها في الركب العالمى .

وهنا فإن المراقب لآداء بعض المجتمعات الإسلامية يلحظ وجود توجهات جادة فى تنمية روابط التجارة والاستثمار بينها . حيث يتوافر لدى العالم الإسلامى عدد من التجمعات الاقتصادية فى محاولة منها للحصول على مزايا تكامل الموارد والأنشطة بين بعضها البعض، حيث تشير حقائق التجارة الدولية حاليا إلى أن ٦١٪ منها تقع فى داخل التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل أوروبا الموحدة وتجمع النافتا اللذان يستحوذان على النصيب الأكبر من التجارة العالمية .

ومنذ عام ١٩٨١ وقعت دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية الاقتصادية بهدف وضع الأسس لقيام سوق مشترك بين هذه الدول للوصول منها إلى وحدة اقتصادية متكاملة تستوعب نشاط ٢٢ مليون نسمة في هذه المنطقة .

وتشير القرارات الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي إلى (المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الإمارات المتحدة ، قطر ، البحرين ، سلطنة عمان) بدأ وضع الخطوات التنفيذية بتوحيد التعريفة الجمركية وبدأ تطبيق حق المواطنة بين الدول الأعضاء فضلا عن ما اتخذ من خطوات سابقة لبناء الهياكل المؤسسية لهذا المجلس وتفعيل الإتفاقية للمجلس الموافق عليها منذ عام ١٩٨١ .

ورغم ضعف التجارة البينية بين دول المجموعة لا تتجاوز ٢٠٪ إلا أن هناك آمالا كثيرة علي تعميق مفاهيم الوحدة الاقتصادية في هذا التجمع الإسلامى .

ومن جانب آخر فقد أتسعت عضوية منظمة التعاون الاقتصادى للدول الإسلامية والتي تضم عشر دول هى باكستان ، تركيا ، إيران ، افغانستان ، اذربيجان ، أوزبكستان ، طاجاكستان ، كازاخستان ، تركمنستان ، كريجستان ، حيث اتفقوا علي تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٪ يليها تخفيض قدره ٢٥٪ ، وتركز إتفاقية المنظمة بالإضافة إلي تخفيض التعريفات التجارية عى دعم الاستثمارات فى مجالات البنية الأساسية وكذلك الاستثمارات الخاصة بين هذه البلدان بهدف الوصول إلى تجمع اقتصادى يضمها بهدف التكامل مع تجمعات أخري في منظمة المؤتمر الإسلامى .

وفي محاولة حديثة قام قادة ثمانى من الدول الإسلامية في يونيو ١٩٩٧ في لقائهم في استنبول بتشكيل مجموعة الثمانى للتعاون الاقتصادى للدول الإسلامية والتى تضم نيجيريا وإيران وباكستان وبنجلاديش وماليزيا واندونيسيا وتركيا ومصر حيث يعتبر هذا التجمع من المنظور الإسلامى تجمع يوازي التجمع الاقتصادى للدول السبع المتقدمة .

والواقع أن هذا التجمع يضم نحو ٨٠٠ مليون نسمة ورغم ذلك فإن نسبة إنتاجها إلى الناتج العالمى لا تمثل نسبة كبيرة إلا أن مجرد إعلان أهداف هذا التجمع يعنى إشارة إلى

نوايا الدول الإسلامية في الإتفاق على حدود دنيا من التنسيق بين سياساتها الاقتصادية لمواجهة تطورات العولمة .

والواقع أن التجمعات القائمة فى العالم الإسلامى يتوافر لديها النوايا السياسية لتطوير علاقات التعاون والمشاركة بين هذه التجمعات فى إطار منظمة العالم الإسلامى ، ويأتي الدور على تفعيل المنظمات الإسلامية القائمة فمنذ قيام منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٩٦٩ والتى (تأخر قيامها خمس سنوات) مطالبة بتفعيل دور هذه المنظمات والتى ينص ميثاق عملها الأساسى على القيام فى إطار الأمة الإسلامية بعمل يهدف إلي خلق تجمع اقتصادى إسلامى يقوي من ترابط العالم الإسلامى مع بقية دول العالم من ناحية ويعمق علاقات التعاون مع دول العالم الثالث على وجه الخصوص .

ولا ينقص منظمة المؤتمر الإسلامى المؤسسات اللازمة للقيام بهذا العمل فلديها العديد من المنظمات مثل البنك الإسلامى للتنمية ، صندوق التعاون الإسلامى ، منظمة العلوم والصناعة الإسلامية ، المؤسسة العلمية الإسلامية ، لجنة الغوث الإسلامية ، تجمع مالكي السفن الإسلامية ، منظمة الإذاعات الإسلامية ، وكالة الأنباء الإسلامية ، وغيره من العديد من المنظمات .

هذا وقد قام البنك الإسلامي للتنمية في الفترة الأخيرة ببذل جهد واضح لتدعيم حركة التجارة البينية بين الدول الإسلامية لزيادة درجة الاندماج بين بعضها البعض من خلال تنشيط برامج التأمين والتمويل والضمان والتدريب والتنسيق بين برامج عمل المنظمات المختلفة تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامى . وكانت أهم هذه الجهود تشكيل مجموعة عمل من المؤسسات المسئولة عن تنمية التجارة بالإضافة إلي البنك فى أغسطس ١٩٩٨ ، لدفع حركة التجارة الإسلامية بوجه عام والتجارة البينية بين الدول الإسلامية بوجه خاص وقد أقر البنك برنامج عمل اللجنة والذى يستهدف تنفيذ توصيات مؤتمر القمة الإسلامى الذي عقد فى طهران عام

١٩٩٧ للإرتفاع بنسبة التجارة البينية من الدول الإسلامية من ١٠٪ وهو مستواها الحالى إلى ١٣٪ خلال السنوات القادمة وتوفير الموارد المالية المطلوبة لذلك وخلق الروابط بين مؤسسات ومنظمات الأعمال في الدول الأعضاء لتحقيق ذلك .

والأمر الواضح حتي الآن أن التجارة فى حد ذاتها ليست كافية وحدها سواء فى دعم التكامل بين دول المنظمة أو في تمكينها من الإندماج بسرعة مع الاقتصاد العالمى ، والأمر يتطلب من الجهات المسئولة وعلى رأسها البنك الإسلامى للتنمية النظر في الآتى :

أولا : أن تعمل الدول الإسلامية ومنظماتها علي الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فلم يعد الانضمام للنظام العالمى الجديد محل كثير من الاختيار والاستفادة متاحة من الفرص والمزايا التى تتضمنها هذه الاتفاقية وان تعمل المنظمات الإسلامية على مساعدة الدول الأعضاء بالخبرة الفنية والمعونة المالية على تمكينها من الاستفادة مما تتضمنه الاتفاقية ، خاصة وأن أسواق الدول المتقدمة أصبحت مفتوحة أمام حركة الصادرات للدول النامية وهناك مزايا بلا شك تتمتع بها اقتصاديات الدول الإسلامية ، خاصة إنخفاض تكلفة الأجور والمواد الخام وتوافر الطاقة في كثير منها فضلا عن توافر البنية التنظيمية الملائمة لتلقي المعارف والمعلومات حول شروط الإرتباط بالنظام العالمى للتجارة .

ولعل الإرتقاء بأنظمة البحث العلمى أمرا أصبح ضرورة حتمية يتطلب خلق تجمع للدول الإسلامية تمكنه من خلق تكنولوجيا تتواءم مع ظروفها وتقلل فى نفس الوقت من اعتمادها على التكنولوجيا المستوردة حتي لا تطولها إنتهاء المهلة الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية للدول التي تطبقها .

ثانيا : أن تبدأ الدول الإسلامية وبمعاونة من البنك الإسلامى للتنمية في بناء أنظمة لرصد حركة الاستثمار الأجنبي وبناء استراتيجيات طويلة المدى لتوطينه فيها ومنح الفرص

والمزايا التي تمكنها من التدفق إليها وتقوم في نفس الوقت ببناء أنظمة معلومات تساعد على رصد حركة الاستثمار واتجاهاته والاحتياجات التشريعية والاجرائية التى يتطلبها توفير المناخ الملائم له .

ثالثا : إنشاء وحدة لدراسات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البنك الإسلامى للتنمية تعمل علي ترتيب أنظمة للتعاون بين الدول الإسلامية فى مجالات الاستثمار الأجنبي ، وتوفير الدعم الفنى للدول التى تتطلب ظروفها دعوة مزيد من الاستثمارات إليها ، وتعريف رؤوس الأموال الإسلامية بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الإسلامية الأخرى وتنمية نظم تبادل المعلومات بين الدول الإسلامية وبعضها البعض فى مجال االستثمار الأجنبي المباشر .

وقد يكون إنشاء مثل هذه الوحدة بداية جادة لإعادة تركيز الاهتمام على برامج جديدة للتكامل في مجالات مرتبطة بالتمويل والتأمين على الاستثمار والتطور بعد ذلك إلى تنمية المهارات البشرية من خلال برامج التدريب داخل البنك .

قراءات مقترحة :

١ - د. أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية ، الاسم والمضمون : محاولة توضيح ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية ، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧.

٢ - د. يسرى مصطفى ، الإلتزامات والضوابط العامة فى إتفاق التجارة فى الخدمات ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية .

٣ - د. نبيل حشاد ، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربى ، دار النهضة لعربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤ - د. سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات ١٩٩٤ ، القاهرة ، مايو ١٩٩٧.

٥ - الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها ، بحث مقدم إلي مؤتمر أثر اتفاقية الجات علي العالم العربي ، لقاهرة ، ١٩٩٤ .

٦ - أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٧ - صندوق النقد العربى ، نتائج جولة أوروجواى وآثارها على اقتصاديات الدول العربية ، أبو ظبي ، أعداد مختلفة .

٨ - عبد الكريم المدرس ، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وآثارها الاقتصادية ، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات علي العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٩ - مجلة شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، أعداد مختلفة .

١٠ - منظمة المؤتمر الإسلامي ، المركز الإسلامى لتنمية التجارة ، التجارة بين الدول الإسلامية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٧/٩٦ ، الدار البيضاء ، المغرب .

11 - Peter Robalization Telecommunication qnd Trade " Fortune " , October, 1991 .

12 - Abdalla A. Hanafy, " From Uruguay to World Trade Irganization : Future Outlook of World Trade, " Annual Meeting, Association for Global Business, Florida, 1995.

13 - Global Economic Prospects and the Developing Countries, World Bank, 1998/1999 .

14 - World Investment Report, United Nation, 1998 .

15 - Adballa A. Hanafy, Im[lication of Globalization on Islamic Countries, l, Egypt contemporaine, no 444 , October.

أسئلة للتقويم الذاتى :

١ - تتعدد الآثار المتوقعة لاتفاقية جات ١٩٩٤ ، علي البلدان الإسلامية ، ما بين آثار علي القطاع الصناعي ، والزراعي ، الخدمي ، فضلا عن الملكية الفكرية .

تخير أحد هذه القطاعات واستعرض الآثار المرتقبة على الدول الإسلامية في هذا القطاع.

٢ - وضح باختصار موقف البلدان الإسلامية من قضية العولمة .

٣ - وضح باختصار موقف البلدان الإسلامية من الاستثمار الأجنبي .

٤ - هل ترى أن البنك الإسلامى للتنمية يمكنه دعم التكامل بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى؟ وضح ذلك .

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢
الفصل الأول : العلاقات الاقتصادية الدولية بين التحرير والحماية	٤
الفصل الثاني : العلاقات الاقتصادية الدولية من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية	٢٨
الفصل الثالث : العلاقات الاقتصادية الدولية فى الخدمات (تجارة الخدمات الدولية)	٦٥
الفصل الرابع : الوضع الاقتصادى للعالم الإسلامى	٩٣
الفصل الخامس : الأسس الاقتصادية للعلاقات الدولية فى العالم الإسلامى	١٢٥
الفصل السادس : التنمية فى العالم الإسلامى كمدخل إلى التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية	١٣٧
الفصل السابع : عناصر القوة الاقتصادية للمعاملات الدولية للبلدان الإسلامية	١٥٨
الفصل الثامن : البدائل المطروحة للتكامل الاقتصادى العربى	٢٠٦
الفصل التاسع : نظام التجارة العالمي وإنعكاساته علي العالم الإسلامى	٢٥٤